

الثورة .. والحرية

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ - ١٨٨٢)

تأليف: محمد صبرى السوربونى

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ ـ ١٨٨٢)



الثـورة .. والحريـة (العدد الثالث)

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ ـ ١٨٨٢)

تأليـف

محمد صبرى السوربونى

ترجمـة

ناجى رمضان عطيـة

مراجعة وتقديـم

أحمد زكريا الشِّلق



الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

السوريونى، محمد صبرى، ١٨٩٤ - ١٩٧٨.
نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)/ تأليف محمد صبرى السوريونى؛ ترجمة ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، 2011-
٣١٢ ص؛ 20 سم. ـ (الثورة والحرية)
تدمك 3 - 0805 - 18 - 977 - 978
١ – مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث
أ – عطية، ناجى رمضان (مترجم)
ب – الشلق، أحمد زكريا (مقدم ومراجع)
جـ – العنوان.

٩٦٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٨٤٢٣

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0805 - 3



الثورة .. والحرية
سلسلة غير دورية

إهداء المترجم

إلى :

أبى اليسر عبد العظيم فرج ،

أحمد بهاء الدين شعبان ،

أحمد زكريا الشلق ،

راوية أحمد صادق سعد ،

عبد القوى فهمى محمد ،

أصدقائى الذين أسعدنى زمانى بصحبتهم

ولولاهم لما تمت هذه الترجمة

التصحيح اللغوى : أحمد نزيه

الإشراف الفنى : حسن كامل

المحتويات

محمد صبرى السوربونى
ونشأة الروحُ القومية المصرية

(١)

قبل أن نتحدث عن هذا الكتاب الرائد الذى يؤرخ لنشأة الروح القومية فى مصر، وعن مؤلفه المؤرخ الكبير الدكتور محمد صبرى "السوربونى" وعن أعماله، نود الإشارة إلى أن هناك مدرسة وطنية مصرية "أكاديمية" لكتابة التاريخ المصرى الحديث والمعاصر بدأت تبرز وتتشكل ملامحها فى أعقاب ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ . أى أنها ارتبطت بتطور الحركة الوطنية التى واجهت النفوذ الاستعمارى البريطانى، كما أنها ارتبطت أيضًا بمعركة تمصير الجامعة المصرية[1]، خاصة بعد ضمها إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٥، تلك المعركة التى سعت لإحلال الأساتذة المصريين محل الأساتذة الأجانب الذين كانت غالبيتهم من الإنجليز والفرنسيين، وحينذاك برزت أسماء : لطفى السيد، وطه حسين، وسليم حسن، ومحمد كامل مرسى، ومصطفى عبد الرازق، كما برزت أسماء المؤرخين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى طليعتهم : محمد رفعت، ومحمد صبرى، وشفيق غربال..

وفيما يتصل بمؤرخى مصر الحديثة فقد كان الأستاذ محمد رفعت بداية لجيل من المؤرخين الأكاديميين عندما ابتعث إلى بريطانيا ليدرس فى ليفربول ويعود منها بدرجة الماجستير فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم يلعب دورًا مهمًا فى تعريب وتأليف الكثير من الكتب التاريخية لوزارة المعارف، يليه مؤلفنا الدكتور محمد صبرى الذى أعد دراسته المهمة عن ثورة ١٩١٩ التى نشرها بالفرنسية وقت اشتعال الثورة ليثبت أنها ثورة وطنية عامة، ثم أعقبها بدراسة عن نشأة الروح القومية التى حاز بها درجة

الدكتوراة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ليصبح في طليعة هذا الجيل من المؤرخين الوطنيين المحترفين، الذين مارسوا الكتابة التاريخية استناداً إلى المنهج العلمي وقواعده، وثالث فرسان هذه الكوكبة كان الأستاذ محمد شفيق غربال تلميذ المؤرخ البريطاني الكبير أرنولد توينبي، الذي أعد دراسته للماجستير عن "بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي" بجامعة لندن عام ١٩٢٨، وأصبح أول مصري تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة المصرية. ومن خارج الجامعة ظهر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الذي وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ الحركة القومية المصرية بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٥٩ .

نحن إذن في أعقاب ثورة ١٩١٩ أمام جيل جديد من المؤرخين ممن درسوا خارج مصر وقدموا دراساتهم، منطلقين من شعور قومي راسخ، مستندين إلى أسس المنهج العلمي الحديث ليسهموا في نهضة الكتابة التاريخية المصرية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، مشاركين في إعادة تشكيل الحياة الفكرية في مصر حين نقلوا إليها طرائق البحث العلمي التي عرفها العالم الغربي المتطور فهضموها وتمثلوها وطبقوها عند تناولهم تراث أمتهم العربية الإسلامية وتاريخها، إنه جيل شكل نقلة في حركة التفكير التاريخي في مصر، ابتعدت بها عن المنهج الكلاسيكي الذي درج عليه كتاب السير والحوليات والمغازي والخطط والآثار والتراجم، ورسخت أسس الكتابة العلمية للتاريخ[٢] .

(٢)

وحتى نستطيع أن نتفهم فكر الدكتور محمد صبري ومنهجه ومؤلفاته، بهدف إلقاء الضوء على كتابه هذا؛ نرى ضرورة الإلمام بسيرة موجزة لحياته، تلقي الضوء على نشأته وتكوينه العلمي والثقافي والوظائف التي شغلها.. وحسب روايته شخصياً، وما ورد في بطاقة هويته فإنه ولد في ٩ يوليو عام ١٨٩٤ غير أن كاتب سيرة حياته - أحمد حسين الطماوي[٣] - والذي كان صديقاً له وقريباً منه، يرجح أنه ولد نحو عام ١٨٩٠

استناداً إلى تقريظ نشر عن أول كتاب أصدره محمد صبرى عن "شعراء العصر" بين عامي ١٩١٠ و١٩١٢ ورد به أنه ألفه وهو لم يتجاوز العشرين إلا بقليل، ومن ثم يكون قد ولد نحو عام ١٨٩٠ على وجه التقريب.

والمعروف أنه ولد بالمرج (جزيرة القلج) وهي من بلدان مديرية القليوبية، لأب كان مفتشًا للزراعة في تفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة على قدر واضح من اليسر. وقد تلقى تعليمه الأول بالمرج، لينتقل بعد ذلك إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الابتدائي في مدرسة النحاسين التي تحيط بها الآثار الإسلامية من العصر المملوكي، ثم انتقل منها إلى الخديوية الثانوية حيث درس بها ثلاث سنوات (١٩١٠ - ١٩١٢) وخلال هذه المرحلة تفتحت ملكاته الأدبية على حب الأدب والشعر، ذلك الحب الذى صرفه عن إتمام دراسته النظامية بالمدرسة، مما اضطره إلى متابعة دراسته بالمنزل ليحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٣ .

ويبدو جديراً بالملاحظة أنه كان يختلف إلى أدباء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عرفوا "بشعراء الوطنية" آنذاك، حين كانت مصر تشهد موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية ضد سياسة الاحتلال البريطاني في بداية القرن العشرين، استجابة لحركة البعث التي نفخ فيها مصطفى كامل من روحه. وكان فتانا ينسخ أشهر القصائد ويدرسها، حتى تفجرت لديه ملكة القريض، فنشر أول قصيدة له في "الأهرام" عن الحرب الإيطالية على طرابلس عام ١٩١١ وكان عنوانها "يا بنت روما"، كما نشر في صحيفة المؤيد بعضاً من قصائده، وإن لم يداوم على نظم الشعر منجذبًا إلى الدراسات الأدبية والتاريخية.

وفي سن مبكرة، بينما كان لا يزال طالبًا بالخديوية الثانوية عام ١٩١٠، أصدر كتابه الأول "شعراء العصر" الذى كتب مقدمة جزئه الأول الأديب مصطفى لطفى المنفلوطي، بينما كتب الشاعر جميل صدقي الزهاوي مقدمة جزئه الثاني الذى صدر عام ١٩١٢، وفى هذا الكتاب قدم خلاصة منتخبة من الشعر لعدد من الشعراء في مختلف الموضوعات، بعد أن ترجم لكل منهم، كما كان "يؤرخ" لكل قصيدة ومناسبتها

مشيراً إلى "مصادر" دراسته، حتى جاء كتابه بمثابة تاريخ أدبي محدود لهذه الفترة؛ لذلك كله بدأ محمد صبرى حياته أديبًا وإن لم يفارقه حسه التاريخي، وهو يضع مؤلفاته الأدبية ولعل هذا هو ما دعي البعض إلى تسميته بالأديب المؤرخ، حيث ستتضافر الصفتان في شخصه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته العريضة التي قاربت التسعين عامًا.

بعد حصوله على البكالوريا عام ١٩١٢ سافر إلى باريس للدراسة على نفقته. فوصل إلى ليون حيث تعرف على عزيز ميرهم الذى سهل له الإقامة مع أسرة فرنسية صقلت لغته الفرنسية وجعلته قادراً على مواجهة الحياة الاجتماعية في فرنسا، وقادراً على تذوق أشعار لامرتين وهوجو وغيرهما.. وقد عبر، فيما بعد، عن تأثره بالبيئة الأوربية الحديثة حيث "الجد وحب الحركة، كما أثار إعجابه اختلاط الرجال والنساء.. والنشاط والعمل، ومظهر الطمع الذى يحفز الغرب، ومظهر الجشع المادى والاستعمارى الذى يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجرى وراء الحياة.."[٤] .

انتقل محمد صبرى إلى باريس؛ ليدرس في السوربون؛ لكي يحصل على دبلوم الدراسات الجامعية (التي ربما تكون مؤهلة لمرحلة الليسانس) فاختار موضوعًا لرسالته عن "لامرتين شاعر الأحزان" عام ١٩١٤ بعد أن أعدها باللغة الفرنسية بنفسه؛ ليتمرس على الكتابة بها. وفي صيف عام ١٩١٤ اضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، ضمن من عادوا إليها من الطلاب والمبعوثين المصريين، وفي القاهرة ظل شهوراً يكتب مقالات أدبية في صحيفة "المؤيد" استطاع جمعها في كتاب عنوانه "ذكرى الماضي، أو سياحة في الجبل" نشره عام ١٩١٥ مصوراً فيها سياحته في جبال الدوفيني بالقرب من جرينوبل بفرنسا.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا في صيف عام ١٩١٥ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس (١٩١٥-١٩١٩) التي كانت تقتضى إتقانه الفرنسية ودراسته اللغة اللاتينية، وقد تخصص صبرى في دراسة التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، حيث كان يرى أن التاريخ الأدبى استمرار للتاريخ السياسى

والاجتماعي باعتباره يجلو صورة العصر الذى يكتب عنه المؤرخ.. وكان من بين أساتذته في باريس: أولار أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية، ولانسون وفورتنات ستروسكى في الأدب، وهيج وويلموت، وديمانجون أستاذ الجغرافية..، وكان أولار المشرف عليه أقربهم إليه وأوثقهم صلة به.. ومن المعروف أنه تزامل في السوربون مع طه حسين الذى كان مبعوثًا إليها آنذاك، حيث دخلا معًا امتحان الليسانس عام ١٩١٨، فحاز طه حسين شهادتها في العام نفسه، بينما حازها محمد صبرى في العام التالى (١٩١٩).

* * *

وفى باريس التقى محمد صبرى بأعضاء "الوفد المصرى" الذين جاءوا لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح وعلى المحافل الدولية فى إبريل ١٩١٩، وكان الوفد يمثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية المصرية آنذاك، وقد استطاع محمد صبرى أن يجند نفسه لخدمة القضية الوطنية من خلال عمله سكرتيرًا لهيئة الوفد ولسعد زغلول.

وقد ذكر "الطماوى" أن محمد صبرى كتب مذكرات لم تنشر حتى الآن، عن هذه الفترة من حياته، وهى فى تقديرنا تمثل شهادة مهمة على فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية حيث دون فيها مناقشاته مع سعد زغلول بشأن تطور القضية الوطنية، كما تصور وطنية الزعيم المصرى، والخلافات بين أعضاء الوفد أنفسهم، والتى كانت أكثر من خلافاتهم مع الإنجليز، كما تصور ملابسات انقسام الأمة وطبيعة الخلاف بين سعد وعدلى، وموقف سعد من التحفظات البريطانية.. إلخ.

وفى مذكرات محمد كامل سليم إشارة إلى مكانة محمد صبرى من سعد زغلول، حين ذكر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ أن سعدًا عندما علم بأن كثيرين من أعضاء الوفد عادوا إلى مصر؛ قرر أن يظل فى أوربا يجاهد بكل ما لديه لتنال مصر استقلالها، موضحًا أنه يكفيه أن يظل معه ويصا واصف وكامل سليم، الذى أضاف أنهم سيكونون بحاجة إلى آخرين مثل محمد صبرى فهو شاب مثقف ومهذب وخبير فى الحياة

الفرنسية، وله علاقات بالصحافة الفرنسية، فأثنى سعد عليه وأعرب عن رغبته في التمسك به.

ورغم انشغال محمد صبرى مع الوفد في أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ وحماسته لأن يكون مؤرخًا، وقد أعرب لزعيم ثورة ١٩١٩ عن ذلك وعن ضرورة كتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وذكر أن سعداً قد أشار عليه بأن يكتبه هو بنفسه(٥) . وبالفعل عكف محمد صبرى على كتابة تاريخ واقعى معاصر - إن جاز القول - لثورة ١٩١٩، ونشر الجزء الأول منه بعنوان "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة". وقد ترجمه مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان ونشر بالمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣) كما نشر محمد صبرى الجزء الثانى منه عام ١٩٢١ وهو بسبيله إلى الترجمة أيضاً. وقد وضع كتاباً آخر عام ١٩٢٠ بعنوان "المسألة المصرية، منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" ترجمه ناجى رمضان عطية ليصدر في يناير٢٠٠٧ ضمن مجلة مصر الحديثة (مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية).

غير أن اشتغاله مع الوفد وصلته به لم تستمر، ورغم تقديره لدور الوفد وزعيمه سعد زغلول، ذلك التقدير الذى عبر عنه في مقالات نشرها بعد ذلك في صحيفة المصرى في ١٩٤٨/٤/٢٢ و١٩٥٠/٣/٢١ فلم يقدر له أن يستمر في عمله ضمن سكرتارية الوفد في باريس بسبب وشاية وشى بها أحد مبعوثى الوفد المقيمين في باريس، اتهم فيها محمد صبرى بأنه على صلة وثيقة بعبد اللطيف المكباتي وإسماعيل صدقي - وكانا قد انشقا على الوفد وسعد زغلول وصارا من خصومه - وأنه يتآمر معهما ضد الوفد، ويبدو أن هذه الوشاية وجدت آذانًا صاغية، مما اضطر محمد صبرى لأن ينصرف عن مهمته ويعود إلى مصر في أواخر عام ١٩٢١(٦)

* * *

وفى مصر وجد نفسه قريبًا من خصوم سعد زغلول الذين جمعوا أمرهم ووحدوا صفوفهم وألفوا حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام ١٩٢٢، وأصدروا صحيفتهم الشهيرة "السياسة" لتنطق بلسانه. ورغم أن صبرى لم ينضم لمؤسسى هذا الحزب، كما لم يصبح عضوًا فيه، إلا أنه عمل فى صحيفته محررًا ومترجمًا، حيث وجد فيها مجالاً واسعًا لنشر مقالاته الأدبية والتاريخية، ولعله نأى بنفسه عن السياسة الحزبية، مؤثرًا استقلالية المؤرخ وحريته، خاصة وأنه لم يكف عن الكتابة التاريخية خلال هذه الفترة وما بعدها، حيث أعد دراسة عن "تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" ألقاها فى الجامعة المصرية فى مايو ١٩٢٢ ثم نشرت فى كتاب فى العام نفسه.. كما شرع يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراة فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية" والتى أتمها وأصدرها فى باريس بعد ذلك بعامين (عام ١٩٢٤) ليكون أول مصرى يحرز دكتوراة الدولة فى الآداب مع مرتبة الشرف من السوربون – وهى غير دكتوراة الجامعة – ففتح بذلك الباب للمصريين لنيلها.

عاد الدكتور محمد صبرى إلى مصر عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على الدكتوراه ليبدأ عهده فى الوظائف، ذلك العهد الذى تميز بالاضطراب وعدم الاستقرار، وقد اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" بعد ذلك نسبة إلى جامعة السوربون، وليصبح علمًا مختصرًا على اسمه لدى من كتبوا عنه.. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى وظيفة مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية لدى ضمها لوزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، ثم انتقل إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ .

وخلال الفترة (١٩٢٥ – ١٩٣٣) استأنف دراساته التاريخية فوضع كتابه المعروف "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" (١٩٢٦) الذى قررته وزارة المعارف على طلبة الثانوية ومعاهد التعليم العالى، ثم وضع دراسته عن الثورة الفرنسية ونابليون" (١٩٢٧) وزاوج بين فصول كتبها فى الأدب والتاريخ فى كتابه "أدب وتاريخ" الذى نشره فى العام نفسه. والأهم من ذلك كله أنه وضع مؤلَّفين تاريخيَّين كبيرين

بالفرنسية : أولهما : عن "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية" (١٩٣٠) وثانيهما : عن "الإمبراطورية المصرية في عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي" (١٩٣٣)، فضلاً عن دراسة أخرى بالعربية عنوانها "مصر في إفريقيا الشرقية: هرر – زيلع – بربره" صدر في العام نفسه.

وبعد عناء كبير حصل على وظيفة مدير البعثة التعليمية المصرية في جنيف بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وهي وظيفة كانت دون مستواه العلمي، غير أنه قبلها وظل بها إلى أن طلبت الحكومة المصرية منه العودة إلى مصر، لكنه ترك وظيفته بعد حصوله على إجازة قضاها في باريس منذ ربيع عام ١٩٣٨ ليتزوج من سيدة سويسرية تقيم في نيس بفرنسا في إبريل من نفس العام، وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة بعد أن انقطع راتبه الحكومي، إلى أن عين مديراً لإدارة المطبوعات والنشر في أواخر عام ١٩٣٩ ولم يكن عمله فيها يليق بقدره.. ثم لم يلبث أن انتدب من وظيفته تلك ليعمل مفتشاً لمادة التاريخ بالمدارس.

ومن المعروف أنه استقر وزوجه (سوزان) في مصر حيث رزق بأبنائه الثلاثة (إسماعيل وعلي ومنى)، غير أن علاقته بزوجته لم تستمر على خير ما كان يحب، وانتهى الحال إلى انفصالهما عام ١٩٥١ ورحلت الزوجة إلى جنيف وتركته وهو على مشارف الستين من عمره، وكتب عليه أن يقضي بقية عمره وحيداً مع أبنائه الصغار مما أثر كثيراً في نفسه المرهفة وروحه الشاعرة، وخلال هذه الفترة بدأ يشغل نفسه بدراسة الشعراء القدامى، فبدأ في إصدار سلسلة عنهم أسماها "الشوامخ" عن امرئ القيس والشعراء الهذليين وذي الرمة والبحتري وغيرهم، فأتم منها أربعة أجزاء نشرت بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٦ .

انتقل من وظيفته كمدير لإدارة المطبوعات والنشر ومن عمله في وزارة المعارف عام ١٩٤٤؛ ليشغل وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية، فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر ١٩٤٦ بعد بلوغ مديرها (أحمد عاصم) السن القانونية.

وعندما كان النقراشي باشا رئيس الوزراء بصدد عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، طلب إلى الدكتور صبرى السوربونى أن يشترك مع شفيق غربال فى وضع بحث تاريخى عن القضية السودانية، غير أن السوربونى اعتذر له مبديًا استعداده أن ينفرد بالعمل وحده، ولما كان خبيرًا بالموضوع بحكم دراساته السابقة؛ فقد قبل النقراشي باشا وكلفه بإعداد البحث (المذكرة)؛ لتطبعه وزارة الخارجية في شكل كتاب[٧] ، وحمل رئيس الوزراء الكتاب معه إلى مجلس الأمن، مقدرًا إياه عن كتاب كان قد أعده بالإنجليزية الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف آنذاك تحت عنوان "قضية وادى النيل" لينافس كتاب الدكتور صبرى، بل أكثر من هذا كتب النقراشي إلى وزير المعارف يطلب إليه تقدير الدكتور صبرى وإنصافه – بإعطائه حقه فى الوظيفة التى يشغلها بالنيابة وهى وظيفة مدير دار الكتب، غير أن الدكتور السنهورى عين فى يناير ١٩٤٨ شخصًا آخر فى الوظيفة أقل منه فى الدرجة والكفاية العلمية ليكون رئيسًا له (أمين يوسف قنديل) مما دفع السوربونى إلى تقديم استقالته مرفقة بخطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السنهورى باشا الذى قبلها بعد نحو شهرين، كما رفض السوربونى مكافأة مالية تقرر أن تصرف له من المصروفات السرية لا عن طريق مجلس الوزراء، معتبرًا ذلك إهانة لا تليق بمكانته وجهده.

وعندما تقدم الدكتور محمد صبرى عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية – فى التاريخ – بكتاب ألفه عن الإمبراطورية السودانية، كما تقدم بأطلس أعده عن الإمبراطورية السودانية ليحصل على الجائزة نفسها فى الجغرافية، رأت اللجنة المختصة بشئون الجوائز عدم استحقاق المؤلف لأى جائزة منهما، ولما كانت لجنة فحص الأطلس تضم الدكتور محمد عوض محمد، الذى انفرد بكتابة تقريرها وأنه هو الذى نال الجائزة المعنية عن كتابه "السودان الشمالى وقبائله"؛ فإن ذلك يفسر لماذا لم يفز السوربونى بها ويشير إلى أن ثمة ظلمًا لحق به..

وفى مارس عام ١٩٥٠ قررت وزارة مصطفى النحاس الأخيرة – قبل ثورة يوليو – إعادة جميع من فصل من خدمة الحكومة لأسباب سياسية وحزبية إلى وظائفهم،

وعاد صبرى السوربونى إلى وظيفته أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف آنذاك وهو الدكتور طه حسين، الذى عينه أيضًا فى العام التالى (١٩٥١) مديراً لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو ما رأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخبرته فى الوثائق ودار الكتب، مما شجعه أن يكتب إلى النحاس باشا طالبًا إنصافه ومكافأته عن كتابه عن "القضية السودانية" الذى أعده بناء على تكليف النقراشى باشا له، والذى ساهم به فى سياسة الدولة العليا، دفاعًا عن قضيتها الوطنية أمام مجلس الأمن. وأوضح فى رسالته كم تكلف من جهد وعناء وأموال للحصول على الوثائق التى استند إليها وهو لا يملك شيئًا سوى مكتبته، والتمس أن تتحمل الحكومة نصيبها من نفقات تأليف الكتاب، فلا تضطره إلى اللجوء إلى القضاء فى هذه السن. لكن الحكومة لم تستجب له مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء طالبًا تعويضًا ماليًا، غير أن الحكومة دفعت الدعوى بأن هذا عمل وطنى لا جزاء عليه وأنه تبرع لا تكليف، رغم أنه كان مكلفًا، فخلف له ذلك شعوراً بالألم والمرارة، أضيفا إلى حزنه على هجرة زوجته فى العام نفسه..

وبعد قيام الثورة، وبموجب مرسوم تطهير الجهاز الحكومى من الموظفين المشكوك فى ولائهم للقيادة الجديدة، وبسبب وجود بعض الخلافات القديمة بين السوربونى وبين بعض أصحاب النفوذ، استدعى للتحقيق فى شكوى رفضه لقبول طالب بمعهد الوثائق فى نوفمبر ١٩٥١، وكذلك جرى التحقيق معه فى وشايات لم يدر عنها شيئًا، وربما كان لحمله لدرجة البكوية التى منحها الملك إياه دخل فى جعله محسوبًا على النظام القديم، وكان من بين أسباب التحقيق أيضًا، المهم قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من ضحايا الثورة!..

وفى الذكرى الثانية لثورة يوليو كتب السوربونى مقالاً فى "مجلة الثورة" فى أول يوليو ١٩٥٤ عبر فيه عن انطباعاته بشأنها، فأوضح أن الثورة مرت بحالة من الحماسة الجارفة فى مرحلتها الأولى، ولكنها فى المرحلة الثانية تحتاج إلى حماسة هادئة تمدها العقيدة والوطنية الصحيحة والرأس المفكر؛ ليكون ذلك كله من أكبر عوامل نجاحها،

إنها مـرحلة تدعيم البنيان الجديد على أسس سليمـة، ودعا الثـورة إلى خلق نظام اجتماعي جديد تستند إليه ويستند إليها ويضمن لها ولمبادئها البقاء» وأضاف : إن الثورة لا ينبغي لها أن تتجاهل الماضي أو تخلق الشعب خلقًا جديدًا، فهناك حلقات تربطها بالماضي، إذا انفصمت شردت الثورة وضاع زمامها...

والحاصل أن قيادة الثورة ما لبثت أن غيرت موقفها منه. فقدرت كفاءته العلمية وخبراته بشأن المسألة السودانية، ولعلها أرادت أن ينسى ما حدث معه، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومي في سبتمبر ١٩٥٣ أن يعد بحثًا عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية في يناير من العام التالي أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى، وعندما أثيرت قضية تأميم القناة عام ١٩٥٦، قدم محمد صبرى كتابًا يتناول أسرار قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨؛ ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطابًا يشكره فيه على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وربما كان للفترات الطويلة التي عاشها الدكتور محمد صبرى خارج الوطن، والتي تجاوزت العشرين عامًا، أثرها في عدم حصوله على الوظائف التي تناسب كفاءاته وقدراته، كما أن تأليفه لمعظم كتبه التاريخية بالفرنسية، وعدم ترجمته إياها إلى العربية قد حرمه من التواصل مع قاعدة أوسع من القراء والمثقفين، بالإضافة إلى أن عدم تواصل اشتغاله بالتدريس في الجامعة التي لم تكن علاقته بها علاقة ودية، كل ذلك كان له أثره في ألا يكون له مدرسة علمية تضم تلاميذ له يتشربون منهجه ويواصلون مشـــواره الأكاديمي. وعلى الرغم من أنه عاش حياة غير مستقرة، وظيفيًا وأكاديميًا، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي الذى وضعه في مصاف كبار المؤرخين الرواد.. وفي سنوات حياتــه الأخيرة ازداد ضيقًا بالناس وآثر العزلة حتى لقى ربه في يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثًا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديرًا بترجمة ما تبقى منه ودراسته، ووضعه في مكانته اللائقة بين كبار مؤرخي مصر الحديثة.

(٣)

أشرنا في عرض ترجمة حياة السوربوني إلى أن حياته وجهوده تجاذبها حب الأدب والتاريخ معًا ولعله زاوج بينهما في الكثير من كتاباته.. وهل لا يعد التاريخ فرعًا من آداب الأمم وتراثها؟ وإذا ألقينا نظرة عجلى على مؤلفاته مرتبطة بسيرة حياته سنجد أنه بدأ حياته العامة أديبًا بين عامي ١٩١٠ و١٩١٥، وإن لم يفارقه حسه التاريخي، فأعد خلال هذه المرحلة مصنفه عن شعراء عصره بجزأيه "مؤرخًا" لهم ولمناسبات قصائدهم، كما كتب مقالات عديدة في موضوعات أدبية في صحف الأهرام والمؤيد واللواء وغيرها، بالإضافة إلى نظمه الشعر في المناسبات السياسية والأحداث التاريخية والاجتماعية التي عاصرها، وإن لم يستمر في كتاباته الشعر لانشغاله بعد ذلك بالدراسات الأكاديمية، كما نشر خلال هذه المرحلة - كما أشرنا - كتابًا يضم مقالاته الوجدانية حول سياحته في جبال الدوفيني..

وخلال مرحلة الدراسة الجامعية في باريس وما أعقبها من تاريخ حياته (١٩١٥ - ١٩٤٤) جذبته دراسة التاريخ دراسة علمية، حتى أصبح مؤرخًا لمصر الحديثة والمعاصرة؛ بحكم دراساته الأكاديمية، وبسبب مؤلفاته التاريخية العديدة المهمة التي أرخ فيها للثورة المصرية (ثورة ١٩١٩)، ولتطور المسألة المصرية، ولنشأة الروح القومية المصرية، وكتابته لتاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى عام ١٩٢٦، وتأليفه لكتابيه عن الإمبراطورية المصرية في عصري محمد علي وإسماعيل، فضلاً عن دراسته عن ممتلكات مصر في إفريقيا الشرقية، ودور نوبار باشا في مصر..

وعلى الرغم من أنه أكد خلال هذه المرحلة أنه مؤرخ ثبت وراسخ القدم، ورائد من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين، فإنه لم يتخل عن حبه للأدب خلال المرحلة نفسها حيث نشر خلالها كتابيه عن محمود سامي البارودي وإسماعيل صبري، فضلاً عن نشره فصولاً ومقالات ضمها كتابه "أدب وتاريخ"[٨] عام ١٩٢٧ الذي زاوج فيه بين دراساته التاريخية ومقالاته في الأدب.

وفى المرحلة التالية من مراحل ثماره الفكرية بين عامى (١٩٤٤ - ١٩٦٢) توزعت مؤلفاته بين الأدب والتاريخ معًا فبدأها بسلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول وكبار الشعراء القدامى (٤٤ - ١٩٤٦)، ثم جذبه التاريخ مرة أخرى فأعد دراسته المهمة عن "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨". وعندما تفجرت قضية تأميم قناة السويس أعد دراستين: إحداهما عن أسرار قضية تدويل القناة، والأخرى عن "فضيحة السويس" (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وكانت هاتان الدراستان آخر ما نشره فى التاريخ، حيث انجذب إلى الأدب والشعر مرة أخيرة؛ فجمع أروع ما كتبه خليل مطران من مقالات وآثار غير معروفة ونشره فى كتاب عام ١٩٦٠، كما جمع الأشعار والآثار المجهولة لأمير الشعراء أحمد شوقى فى جزأين شهيرين تحت عنوان "الشوقيات المجهولة" نشرهما عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ [٩] .

وعمومًا، لم يتوقف الدكتور محمد صبرى عن الكتابة والتأليف بعد عام ١٩٦٢ ولعل مخطوطه عن "حضارة العرب فى الكونغو ووسط إفريقيا" الذى أعده بالفرنسية ولم يقدر له أن ينشر، هو آخر ما عكف على تأليفه، كما أنه لم يتوقف عن الكتابة فى الصحف والمجلات خلال ما تبقى من حياته، فكان ينشر بين الحين والآخر مقالات فى الأدب والتاريخ، ربما كان أبرزها مقالات أربع عن شوقى وشعره، متواصلاً مع اهتمامه بأمير الشعراء، وكانت آخر ما نشر حتى يناير ١٩٧١ ..[١٠] غير أن هناك عشرات المقالات والدراسات نشرها خلال العقود الأخيرة من حياته الحافلة لا تزال فى بطون الدوريات تشكل تراثًا تاريخيًا وأدبيًا مهمًا جديرًا بجمعه ونشره خدمة للوطن الذى أحبه السوربونى وأخلص له.

* * *

وسوف نضرب صفحًا عما صنفه وألفه السوربونى فى الأدب والشعر إلى أهل الاختصاص من نقاد الأدب وكتابه، ونكتفى هنا بإلقاء الضوء على كتاباته التاريخية، لتوضيح أهميتها وريادتها فى استخدام المنهج العلمى الحديث، وسيقتصر حديثنا على

كتاباته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، التى تشكل معظم إسهاماته التاريخية، ولنخلص إلى تركيز الضوء على كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية. ومن المهم أن نشير إلى أن معظم هذه الكتابات تركزت حول الحركة القومية المصرية ونشأة الروح التي دفعت إلى هذه الحركة.. وفى اعتقادى أن السوربونى هو أول من صاغ هذا المصطلح فى الدرس التاريخى، ذلك المصطلح الذى استخدمه عبد الرحمن الرافعى فيما بعد عندما وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ "الحركة القومية المصرية" التى أصدرها منذ عام ١٩٢٩ .. كما كان السوربونى سباقًا فى استخدام مصطلح "المسألة المصرية" عندما وضع دراسة تحت هذا العنوان عام ١٩٢٠ .. ثم درج المؤرخون على استخدام المصطلحين بعد ذلك على نطاق واسع عند الحديث عن ثورات المصريين وقضية صراعهم مع القوى الاستعمارية وتنافس هذه القوى مع بعضها بشأن مصر..

ونود التأكيد على أن كتابة التاريخ القومى هنا لا تعنى الانحياز القومى، أو أن كتابة التاريخ من وجهة نظر قومية تجافى الموضوعية، ولكنها تعنى كتابة تاريخ هؤلاء القوم.. أى المصريين، استنادًا إلى حقائق العلم المستمدة من الوثائق التى خضعت للنقد والتحقيق، ثم عرض هذه الحقائق بتجرد وموضوعية، وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيرًا لا يجافى العقل والمنطق.. وهذا ما أراده وفعله الدكتور محمد صبرى السوربونى باقتدار..

لقد أشرنا إلى أنه سبق أن خاطب سعد زغلول فى شأن كتابة تاريخ مصر كتابة علمية، وأن سعدًا قد اقترح عليه أن يقوم بتلك المهمة مما حفزه لإنجازها، ومن هنا عكف فى أثناء وجوده فى باريس على إعداد كتابه "الثورة المصرية، من خلال الوثائق والصور" الذى صدر الجزء الأول منه بالفرنسية فى أواخر عام ١٩١٩، بتقديم من أستاذه "أولار" وترجع أهمية هذا الكتاب إلى تصويره لفظائع السياسة الإنجليزية فى مصر، وفى تصويره لمظاهر كفاح المصريين ووحدتهم الوطنية ودور فئاتهم الاجتماعية فى أحداث الثورة، مما لم يكن مألوفًا فى كتابة التاريخ المصرى، حيث لم يكن الكتاب يحفلون إلا بتاريخ الولاة والحكام.. وفى عام ١٩٢١ أصدر السوربونى جزءًا ثانيًا لكتابه هذا،

استكمل به دراسة موقف الحركة الوطنية من الإنجليز، ومقاطعة المصريين للجنة ملنر، ونشاط الوفد في أوربا..

والملاحظ أن السوربوني قدم كتابه هذا وأحداث الثورة ساخنة، أي أنها لم تصبح بعد مجالاً للكتابة التاريخية العلمية، و من ثم لم يكتسب الكتاب الصفة الأكاديمية التي تقتضي التأريخ للحدث بعد انتهائه بفترة كافية.. لذلك يبدو صحيحًا ما كتبه مجدي عبدالحافظ، في تقديم ترجمة الجزء الأول من هذا الكتاب، من أن السوربوني قدم كتابه هذا للقارئ الفرنسي بطريقة يتفهمها لتدفعه إلى التعاطف مع قضية بلاده، ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة وطنية حاول المؤلف القيام بها في وقت حرج.. وقت اشتعال الثورة، فهو صاحب رسالة وطنية هنا أكثر منه مؤرخًا. و تتمثل هذه الرسالة في إطلاع الرأي العام الأوربي على ما يحدث في مصر وإيجاد صلة بينه وبين قيم الثورة الفرنسية؛ ليكسب تفهمًا وتعاطفًا لقضية بلاده[11] .

وبشكل عام يمكن التأكيد على أن أهمية الكتاب تستمد من تلك المعلومات الوفيرة التي أوردها المؤلف عن يوميات الثورة ووقائعها، من موقعه كشاهد عيان، خاصة وأنه كان أمينًا على محفوظات الوفد، وكانت معظم التفاصيل والوقائع تدور تحت سمعه وبصره، فضلاً عن أنه كان مطلعًا على معظم الصحف والبرقيات ونصوص الرسائل والمحاضر وتقارير وكالات الأنباء من عربية وأوربية، كما قدم سجلاً لكثير من الصور ذات الدلالة، التقطت في أثناء وقائع الثورة.. وبالرغم من أن الكتاب لم يتبع الأسلوب المعروف في كتابة الهوامش، إلا أنه يعد - بمادته - مصدراً مهمًا من مصادر تاريخ ثورة ١٩١٩ . بالإضافة إلى أن رسالته - التي صاغها السوربوني بحس وطني عال - تعد شهادة على وطنية الشعب المصري بكل فئاته وشرائحه وطوائفه، وقدرته على التضحية في سبيل الحرية والاستقلال، بل وامتلاكه لمقومات هذا الاستقلال، ومن ثم عُدَّ هذا العمل جهاداً بالكلمة ودفاعًا عن قضية الوطن أمام الرأي العام الأوربي. وليس أدل على أهمية هذا الكتاب من أنه وجد صدى واضحًا في أوربا، فكتبت عنه صحف اليسار الفرنسية، كما أنه منع من التوزيع في مصر، ربما من جانب السلطات البريطانية، باعتباره يصور فظائعها تجاه الشعب المصري.

والمعروف أن السوربونى أصدر بين جزأى كتابه هذا، كتيبًا بالفرنسية عام ١٩٢٠ تحت عنوان "المسألة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" حيث رأى أن وضع هذا العمل ضرورى؛ لكي يفهم القارئ جذور الثورة بشكل جيد، ولكى يشعر بمدى تغلغل فكرة الحرية فى نفوس المصريين؛ ولذلك عرض التطور التاريخى للمسألة المصرية منذ بدايتها فى عهد محمد على (١٨٤٠) مرورًا بعصر إسماعيل، فثورة مصر عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وحتى الاحتلال البريطانى وانتهاءً بعهد الحماية وقيام ثورة ١٩١٩ .. وكما ذكر السوربونى فى مقدمة هذا الكتيِّب - الذى أهداه إلى "بطل الاستقلال المصرى سعد زغلول باشا" - أنه قدم عرضًا موجزًا للأحداث، مستهدفًا إثبات الحقائق بشأن هذه المسألة مع إلقاء الضوء على الوقائع المجهولة، فضلاً عن تفنيد بعض الأكاذيب التى اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية(١٢) .

وبالرغم من أن السوربونى طور هذا العمل فى دراساته التالية، فإن هذا الكتيِّب تميز بما فيه من مجاز وتركيز وربط لتطور الأحداث فى سياق تاريخىّ محكم، كشف عن سياسة بريطانيا الاستعمارية فى مصر، عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، كما حذر فيه بريطانيا من استمرار الثورة، وعدم خديعة المصريين ببعض الإصلاحات الإدارية، وذكر أن ذلك لن يثنيهم عن طلب الاستقلال التام.

وحتى عام ١٩٢٤ كان مؤلفنا قد قطع شوطًا كبيرًا فى دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتطورت أفكاره واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجى، جعله يتقدم إلى جامعة السوربون؛ ليعد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" فى شكل رسالة رئيسية حصل بها على دكتوراة الدولة، إلى جانب رسالة تكميلية أعدها عن "تقرير عرابى إلى المحامين" فحصل على الدرجة الرفيعة فى يونيو عام ١٩٢٤، ثم نشر رسالته فى العام نفسه بالفرنسية، وسوف نستفيض فى الحديث عن هذا العمل لاحقًا..

* * *

لقد استخدم مؤرخنا الكثير من مادة مؤلفاته السابقة، وخاصة رسالته الأخيرة، ليضع كتابًا مدرسيًا مهمًا استعرض فيه "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" أى إلى عام ١٩٢٥، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ لتقرره وزارة المعارف على الطلاب خلال السنوات التالية.. وقد استعرض فيه - بعد ملخص لأوضاع مصر تحت الحكم العثماني والحملة الفرنسية - تاريخ مصر منذ عصر محمد علي وخلفائه على التوالى حتى الاحتلال البريطانى، فعهد الحماية وقيام الثورة المصرية، وبداية العهد الملكى منذ إلغاء الحماية عام ١٩٢٢ . ورغم أنه انتقد بعض سياسات عباس الأول، إلا أن الطابع الغالب على الكتاب، كان يركز على الإنجازات والإنشاءات فى عهد محمد على وخلفائه، كما ركز على التدخل الأوربى فى شئون مصر والمصريين، ربما لأنه ألف الكتاب فى عهد الملك فؤاد سليل الأسرة، لتقرره وزارة المعارف على الطلاب. وفى عام ١٩٢٧ أعاد السوربونى طبع هذا الكتاب تحت عنوان جديد هو "تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربى" أى بعد أن أضاف إليه موضوعين جديدين لتطبعه الوزارة أكثر من مرة.

ولما كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية، منذ العشرينيات، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه، فقد أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار دولة وادى النيل منذ نشأت فى عصر محمد على؛ ليقدم معرفة تاريخية موثقة للمسألة وليضع التاريخ فى خدمة قضية الوطن، فدرس خلال الفترة (١٩٢٦ - ١٩٣٣) التوسع المصرى فى إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية فى عهدى محمد على وإسماعيل، وما أحاط بذلك من صراع دولى وتدخل أوربى، وكان من ثمرة ذلك كتابان بالفرنسية أولهما : "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ - ١٨٤٩)" والآخر تحت عنوان : "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى - الفرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)" وصدر الكتابان فى باريس أولهما عام ١٩٣٠ والآخر عام ١٩٣٣ . وفى العام نفسه رأى أن يفرد كتابًا بالعربية عن ممتلكات مصر فى إفريقيا الشرقية

(فى هرر وزيلع وبربره)؛ ليفصِّل ما أجمله فى كتابه السابق ويستكمل دراسته للتوسع المصرى فى إفريقيا مركزًا على الدور الحضارى فى المنطقة.

وظل السوربونى معنيًا بالموضوع وبتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر والتاريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصرى؛ فأعد دراسته المعروفة عن "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧، وهو الكتاب الذى استعان به النقراشى باشا عندما عرض القضية المصرية على مجلس الأمن - كما أشرنا - وكان مؤرخنا سعيدًا بهذه المهمة التى كلفه بها رئيس الوزراء "لأنها ليست مسألة وطنية فحسب بل هى أمانة علمية قبل كل شيء، هى إظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها"، وبذلك وضع التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن وحركته السياسية، وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية ليصدر فى العام نفسه.

لم يكتفِ السوربونى بذلك بل رأى أن يوسع دراسته هذه لتشمل القرن التاسع عشر كله، وأن يضيف فصولاً جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلسًا للخرائط؛ وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر"[١٣] عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة بامتداد حدوده شرقًا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وجنوبًا ليشمل منابع النيل وخط الاستواء، ويؤكد على أن مشروعات السودنة والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، سياسة استعمارية بريطانية، كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتى رددتها كتب الأوربيين جميعًا بشأن فساد الحكم التركى - المصرى وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشف عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

وكعادة مؤرخنا الوطنى الكبير يبرز دوره فى فترات الأزمات الوطنية مستخدمًا سلاح العلم وأسانيده فى مجال تخصصه الأثير.. ففى عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ انبرى السوربونى للكتابة عن

تاريخ القناة واتفاقية الأستانة عام ١٨٨٨ والدول التى وقعتها وانتهاك بريطانيا وفرنسا لها وأحقية بلاده فى استعمال القوة لطرد المعتدين، وأصدر كتابه فى هذا الشأن، الذى حمل عنوان "كتاب القناة: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨"؛ ليثبت على أساس علمى أن فكرة تدويل القناة بدأت منذ بدأ التفكير فى شقها، وأنها لا تدور إلا على محور واحد هو الاستيلاء على القناة، وأن اتفاقية الأستانة لا تكسب الدول حقوقًا تدعيها ولا تصلح أن تكون أساسًا لمشروع التدويل الذى تقدمت به دول الغرب لهدم سياسة مصر عن طريق "الاستعمار الجماعى"(١٤) .

ولم يكتفِ السوربونى بذلك بل استأنف الكتابة فى الموضوع، حيث نشر فى العام التالى (١٩٥٨) كتابًا ثانيًا عنوانه "فضيحة السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الاستعمارية وعدوانيته ونشر وثائق مهمة تدين دلسبس وتكشف خططه، كما ناقش أسس السياسة الدولية تجاه القناة وخليج العقبة، وذيل كتابيه بعدد من الوثائق التاريخية التى استخلصها من الأرشيفات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وسجلات عابدين ورسائل دلسبس ويومياته، مع تحليله لنصوصها تحليلاً علميًا استطاع أن يقدم من خلاله دفاعًا موثقًا عن حقوق بلاده وعن قضاياها الوطنية ليجعل التاريخ عاملاً مهمًا من عوامل الدفاع عن الحقوق الوطنية وبث الشعور القومى.

* * *

وحتى نلم ببقية أعمال وكتابات الدكتور محمد صبرى فى غير مجال التاريخ المصرى، ينبغى الإشارة إلى أنه كتب عددًا من الدراسات والفصول فى التاريخ الأوربى والأمريكى، كان أولها الدراسة التى كتبها عن "تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" ونشرها فى كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها فى كتاب "أدب وتاريخ واجتماع" عام ١٩٥٠، كما كتب فصلين أحدهما عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الاستعمار الأوربى نشرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" عام ١٩٢٧، وفى العام

نفسه أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" طبعت في دار الكتب المصرية عام ١٩٢٧ أيضاً.

وسوف نلاحظ أن هذه الدراسات جميعًا تعالج موضوع الثورة ضد الاستعمار الأجنبي، مما يعني أن مؤرخنا، مؤرخ الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ومؤرخ الحركة القومية المصرية، كان معنيًا بأن يقدم لأمته نماذج وأمثلة تاريخية لثورات الشعوب من أجل الحرية والاستقلال.. ولعل هذا ما جعل أحمد الطماوي يصفه بحق بأنه "مؤرخ الثورات"، وأنه لم يكن يستهدف مجرد سرد الأحداث التاريخية بقدر ما كان يستهدف بعث الشعور القومي وتهيئة نفوس مواطنيه للثورة المستمرة على الوجود الأجنبي حتى يتحرر الوطن.. لقد أرخ السوربوني للثورات المختلفة وقارن بينها وشرح عناصرها وسرد مراحلها وأوضح الأطوار المختلفة التي تمر بها، فقدم لقرائه فكراً خصبًا لا تجود به إلا قرائح المؤرخين أصحاب الحس التاريخي الرقيق والشعور الوطني الفياض[١٥].

(٤)

أما عن رؤية الدكتور صبري السوربوني للتاريخ وملامح منهجه، فمن المهم التأكيد على أنه استطاع توظيف التاريخ والمعرفة التاريخية العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومي من ناحية أخرى، وقد رأينا كيف شحذ قلمه وملكاته كمؤرخ لخدمة أزمات الوطن ومشكلاته.. وكان مدركًا لأهمية التاريخ في تشكيل الوعي القومي وتزكيته، وتنمية الشعور الوطني لدى المصريين، وفي التصدي للقوى الاستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذي تفهمه. لقد كان مدركًا أيضًا أن وراء أي تحرك وطني روحًا دافعة ومؤثرة، وقد كتب في تصديره لكتابه "أدب وتاريخ" أن أدباء الألمان، ومؤرخيهم وفلاسفتهم في بروسيا في القرن الثامن عشر كانوا يشيدون بعظمة قوميتهم ويتعهدون الشعور الوطني في كتاباتهم، وعندما حاول نابليون

إخضاعهم؛ انقلبت الفكرة الكامنة في النفوس إلى قوة خارجية منظمة، وأخرجت الأجنبي من الديار وأحاطت استقلال البلاد وعظمتها بسياج متين.. لقد كان يرى أن الآداب القومية الصحيحة من تاريخ وبيان وفلسفة يجب أن تكون رسول الفكرة الوطنية إلى النفوس، بشرط ألا تبتذل في السياسة، وأن تصون نفسها عن الامتهان وخدمة الأغراض، وأن تكون مصدر قوة وإلهام..

ويتصل بذلك بطبيعة الحال أن كتابة التاريخ الوطني هي مهمة أبناء الوطن، لا الأجانب، وقد كتب أن الأمم المتحضرة هي التي تلتفت إلى ماضيها وتعهد لأبنائها، قبل غيرهم، بتدوين تاريخها؛ لأنهم وحدهم الأقدر على فهمه من الأجانب الذين لا يستطيع نظرهم، مهما كان ثاقبًا، أن ينفذ إلى أعماق نفسيتها، وكان يرى أن الأجنبي إذا كتب تاريخ مصر فإنه يشوهه ويحجب جمال الحضارة المصرية ونهضتها السالفة، وهذا مما يفت في عضد الأمة.. ولعله في ذلك كان ينتقد، بشكل غير مباشر، مسلك الملك فؤاد عندما استدعى عدداً من المؤرخين الأجانب وكلفهم بكتابة تاريخ مصر في عهد محمد علي وأسرته. وقد كتب مؤرخنا عام ١٩٣٠ أن باعثه الأول على كتابة تاريخ مصر الحديث هو أن الأجانب قد شوهوا تاريخنا وكتبوه وفق أهوائهم.. وأن الأمانة الوطنية تقتضي منه أن يكتب تاريخ بلاده بشكل علمي [١٦] .

والواقع أن السوربوني لم يجافِ الموضوعية العلمية أو يتجاوز الحقيقة في أبحاثه ودراساته، وقد شهد له بذلك أستاذه الفرنسي "أولار" عندما كتب له رسالة صدَّر بها كتابه عن الثورة المصرية، حيث ذكر الأستاذ مخاطبًا إياه: "..ورغم أنك كنت محاميًا عن وطنك، يتألم قلبك له، فقد أمتعني منك عدم نسيانك لدروس المنهج التاريخي الذي تلقيته في السوربون .. لقد بحثت في وثائقك بعناية وما من شيء أكدته إلا بقرينة .. لقد أثرت فينا كتابتك وحركت مشاعرنا، ليس فقط لبلاغة الروح الوطنية فيها وإنما لرائحة الحقيقة وهوائها."[١٧] .

لقد كان السوربوني مقدراً لأهمية التاريخ ولمهمة المؤرخ الجليلة، وكان يرى "أن للتاريخ في أعناقنا نعمًا لابد أن نؤديها"، كما كان متمكنًا من أدوات البحث العلمي

متفهمًا لروحه معتبرًا إياه علمًا وفنًا معًا.. وقد كتب أن الكثيرين اعتادوا أن لا ينظروا إلى التاريخ نظرة اعتبار، و أنهم لا يقدرون مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها، فالناس أعداء ما جهلوا، و لذا توهموا أن مهمة المؤرخ هى نقل الحقائق وسردها، وذلك أن معظم الكتب التى ظهرت بالعربية فى تاريخ مصر الحديث جاءت خلوًا من روح البحث العلمى.. وإذا كان التاريخ علمًا بالغاية التى يرمى إليها، وهى الاهتداء إلى الحقيقة، بوسائل البحث التى يريد الوصول بها إلى هذه الغاية، فهو لا ريب فن يحتاج إلى مرانة طويلة وذوق سليم، يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلاً رائعًا يبهرك بحقيقته وجماله، وتظهر شخصية المؤرخ فى حسن استخلاصه الوقائع من منابتها، والجمع فى كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن.. [١٨] .

كان لدى السوربونى اعتقاد بأن إيجاز الحوادث الكبرى إيجازًا علميًا شاملاً من أدق واجبات المؤرخ، لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث ووزن كل دقيق وجليل فيها ثم أداءها فى أقرب لفظ وإلى أبعد معنى، وما الإيجاز إلا نقطة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن ذكائه وذوقه وخبرته[١٩] .. لقد كان صبرى يتمتع بموهبة المؤرخ الذى يطيل صبره على الوثيقة ويجرى لاهثًا وراء الفهم الصحيح والتاريخ المحقق والورقة الضائعة والكتاب المندثر ليحصل بعد الجهد والعناء على حقيقة صغيرة لا يأبه بها ولا يقف أمامها الذين لا يدركون أمانة المؤرخ ولا يستطيعون أداء ضرائبها[٢٠] .

لقد كان مؤرخنا، الذى درس أسس المنهج العلمى فى السوربون، يطبق هذا المنهج فى كتاباته مؤمنًا بأن التاريخ علم له قواعده وأصوله فى البحث عن الحقائق وتفسيرها، مدركًا أن أى موضوع أو حادثة تاريخية لابد أن تكون جذورها ممتدة فى الماضى القريب أو البعيد، وأن لكل واقعة أو ظاهرة أبعادها المختلفة، وأن تاريخ أى أمة من الأمم متصل بشكل أو بآخر بالأمم الأخرى، وأن المؤرخ لا يستطيع إدراك مغزى الأحداث القومية إلا من خلال دراسته لحركة الزمان والمكان وفى إطار الحركة التاريخية العالمية.

وكان السوربوني يؤكد أن على المؤرخ أن يحدد الهدف من دراسة موضوعه وأن يجيد وضع خطته بعد أن يحيط بالموضوع إحاطة شاملة وبعد قراءة متأنية لما كتب حوله من قريب أو بعيد، ثم يشرع في جمع وثائق هذا الموضوع، خاصة ما لم ينشر منها، وفي معظم كتاباته كان يوضح لنا مصادره ووثائقه، ويخضعها بعد ذلك لقراءة نقدية تحليلية متأنية، يسبر أغوارها ويخضعها للمقارنة والتحقيق ثم يستخرج منها الحقائق التي يقبلها العقل ولا يجافيها المنطق، ليكوّن منها بناءً معرفيًا سليمًا، يفسره بموضوعية دونما مغالاة، ويبدي رأيه في الأحداث والمواقف والشخصيات والسياسات، مدعمًا ذلك بالشواهد والأسانيد.. لقد كان ممن يدركون بحق أن لا تاريخ بغير وثائق، ولا استخدام لوثائق دونما نقد وتحقيق، وليس ثمة رأي أو وجهة نظر بغير إسناد وتوثيق..

كذلك تميزت كتابة السوربوني بالإيجاز والوضوح، فليس على المؤرخ أن يغرق قارئه في تفاصيل كثيرة ودقيقة تبعده عن جوهر الحقيقة التاريخية، ذلك أن مهمة المؤرخ الحاذق أن يستخلص الدلالة منها، بعد أن يستخلص منها البناء المعرفي للواقعة أو الحادثة التي يكتب عنها.. كما تميز أسلوبه بسلاسة وبساطة تعبر عن معانيه بأيسر الألفاظ، وإن مستها مسحة أدبية راقية لا تبعدها عن الصيغة العلمية التي يلتزم بها ويتوخاها.

وقد تميز مؤرخنا بقدر كبير من الموضوعية، التي هي من أسس المنهج العلمي، فلم يصدر أحكامه بناء على عاطفة خاصة، و إنما كان يصدر في آرائه وتحليلاته عن روح علمية، تستند إلى الحقائق وتلتزم بالأمانة العلمية، ولعل هذا يفسر استقلالية فكره وعدم انضمامه لحزب من الأحزاب، كما كان يبث الكثير من آرائه الناقدة خلال نسيج دراساته مما يجعلنا نؤكد أن تفكيره التاريخي كان تفكيرًا نقديًا.

وإذا كان السوربوني قد كتب معظم دراساته بالفرنسية؛ فقد كان يدرك تمام الإدراك أنه يخاطب بها العقل الأوربي بما أحرزه من موضوعية في العلم وتقدم في طرائق البحث العلمي.. وقد كتب حول هذا المعنى عبارة مهمة توضح أنه إذا كان قد

أصدر مؤلفاته التاريخية أولاً بلغة أوربية كالفرنسية مثلاً: "فما ذلك إلا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول؛ ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين؛ ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقًا وغربًا هو أوربا ذاتها".. ؛ وقد فسر ذلك أيضًا بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأنه أراد تحليل هذه المصادر ونقدها لإظهار الحقائق، ووضعها فى متناول المؤرخين الأجانب أولاً لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، وتكشف لهم وجهة النظر القومية، مما يصحح المعلومات الخاطئة التى يروجها هؤلاء الكتاب الأجانب فى مؤلفاتهم عن تاريخنا. و قد عاهد السوربونى قارئه بأن يترجم وينشر كل ما كتبه بالعربية "حتى توفى دَيننا نحو البلاد"[٢١] ، وإن لم تمهله الظروف لتحقيق ذلك.

(٥)

أما عن "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ – ١٨٨٢)" – الذى بين أيدينا – فنود فى البداية الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعد أول دراسة أكاديمية موثقة لمرحلة مهمة وخطيرة من مراحل التاريخ القومى لمصر الحديثة، وهى المرحلة الواقعة بين تولية الخديو إسماعيل وبين الاحتلال البريطانى لمصر، وإذا تذكرنا أن السوربونى نشرها عام ١٩٢٤، فمن الواضح أنها كانت دراسة رائدة فى هذا المجال.. صحيح أن ثمة عدداً من المؤلفات والدراسات نشرت بعدها تناولت المرحلة نفسها تقريباً، وأرخت بشكل علمى للنفوذ الأجنبى والثورة الوطنية التى عرفت بالثورة العرابية، لعل أهمها دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٦ – ١٨٨٢ التى حصل بها على درجة الدكتوراة من جامعة لندن عام ١٩٥٥[٢٢] .

ويتألف عمل السوربونى هذا من مقدمة وخمسة فصول، رأى فى المقدمة، أن يقدم تمهيداً لموضوع دراسته فى شكل موجز لتاريخ مصر منذ أقدم العصور ليبرز من خلاله "النمط القومى" – حسب تعبيره – للمصريين وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على مر

العصور، ثم ينتقل إلى شيء من التفصيل عند الحديث عن عصر محمد على، الذي رأى فيه رجلاً استوعب "الدرس العظيم" للحملة الفرنسية ووفر لمصر القيادات الضرورية لإدارة أمة حديثة.. ومن اللافت أن مؤلفنا - الذي يعد دراسته في باريس - لم ير في الحملة الفرنسية سوى أنها أرست في مصر بداية لحركة التحضر والمدنية، ووضعت أسس الصداقة المصرية - الفرنسية، كما كان يبدى تفهماً، بل وتعاطفاً، بين الحين والآخر مع مواقف فرنسا وسياستها تجاه مصر، فيذكر أيضاً أنها ساعدت على الاستقلال الإدارى والمحافظة عليه منذ عصر محمد على، وربما لم يكن ملتفتاً إلى أن فرنسا كانت تناوئ خصمها ومنافسها التقليدى وهو بريطانيا في مجال الاستعمار.

ورأى مؤلفنا أن نشأة الروح القومية المصرية تعود بجذورها إلى عصر محمد على، الذى كان يخطط لتأسيس أسرة حاكمة ودولة عظمى مستقلة، ومن ثم فإن عبقريته تمثلت فى إدراكه للعلاقة بين إنشاء جيش عصرى مصرى وبين أسس الدولة القومية. ومن هنا أعد للبلاد جيشاً "لكى تنشأ فيها روح قومية وتستعيد عزتها وثقتها بنفسها وهى مشاعر وأحاسيس أى أمة مستقلة"، ورأى السوربونى أنه بفضل تأسيس المدارس وتشجيع الصناعة والزراعة واستتباب الأمن والنظام والاستقرار والانتصارات العسكرية؛ استيقظ "الشعور القومى" كما تشكلت طبقة وسطى مصرية جديدة بدأت تقود هذا الشعور القومى الجديد..

وينبغى ملاحظة أن مؤلفنا لم يذكر شيئاً عن الشعور القومى بالمعنى الحديث قبل حديثه عن عصر محمد على، كما ورد فى بعض التعليقات التى أفادت بأنه كان يرى أن نشأة القومية فى مصر بدأت منذ عهد على بك الكبير.. [٢٣] ، وعند حديثه عن عهد محمد سعيد باشا رأى أنه احتفظ الجيش بصفته القومية، فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم سلفه عباس باشا، وألزم الجيل الجديد بأداء الخدمة العسكرية دون استثناء.

وعندما انتقل إلى دراسة الأزمة المالية والتدخل الفرنسى والإنجليزى فى شئون مصر، انتقد الخديو إسماعيل، ووصفه بأنه رغم أنه بدأ يستكمل مشروع محمد على مستعيناً بالأوروبيين فإنه لم يمتلك يقظة جده وفطنته، وانتقد إسرافه وسياسة القروض

وما جرّته على مصر من أزمة مالية أدت إلى التدخل الأجنبي.. ومن اللافت أن السوربوني كان يحبذ أن ينشئ إسماعيل حكومة قوية مبنية على أساس "الحكم المطلق المستنير" ويرى أن لديه الكثير من الصفات التي تؤهله لذلك.. ولعل مؤرخنا كان معجباً بهذا النموذج الذي كان سائداً ومبهراً آنذاك، نموذج الحاكم المستبد المستنير..

ورغم أن السوربوني تحدث عن الإنجازات التي شهدها عصر إسماعيل في المجال الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي الذي عرفته البلاد، فقد انتقد سفه الخديو وسخاءه على الأجانب، بينما يستحق رعاياه الشفقة، وقدم مؤرخنا تحليلات دقيقة بالأرقام والوثائق لعملية التدخل والنهب الاقتصادي لمصر، وسياسة التهريب التي مارسها الأوربيون في مصر، والتهرب من الجمارك وضياع حقوق الدولة بسبب ما تمتع به الأجانب من امتيازات، ونهبهم للدولة تحت اسم التعويضات عن أضرار وهمية، مما دفع إسماعيل إلى محاولة إصلاح التشريعات بما ينهي تعدد السلطات القضائية في البلاد.

وسنلاحظ أن مؤرخنا عالج في هذا المجال أيضًا إتمام مشروع قناة السويس وافتتاحها ومشروعات العمران الكبرى التي شهدتها القاهرة والإسكندرية، وتطوير السكك الحديدية، والإصلاحات في مجال التعليم والبعثات وتأسيس الجمعيات العلمية والثقافية، والتنظيم الإداري الحديث لمصر، ومشروعات الري، وتنظيم المدارس العسكرية وحملات الكشف في إفريقيا.. إلخ، غير أنه من جانب آخر أبرز عبارة الخديو إسماعيل التي ذكر فيها "أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة" مما يكشف عن تخوفه وقلقه من ازدياد التدخل الأوربي، وهو ما بدا واضحًا من ازدياد المشاكل المالية وسيطرة الموظفين الإنجليز الكبار على إدارة البلاد. وقد قدم السوربوني تفسيراً ساخراً لمقولة الخديو من أنه جعل مصر جزءاً من أوربا، فذكر: أننا فعلاً جزء من أوربا؛ لأن مصر تعاني منذ سنة ١٨٧٦ من الإشراف الأوربي عليها، ثم من الاحتلال الأوربي لها!!. ورغم أن مؤرخنا لا ينفي مسئولية الخديو إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع لكنه، للإنصاف، لا يجعله المسئول الوحيد عن الفوضى التي أثرت على حياة مصر كلها لسنوات طوال.

وفى فصل من أكبر فصول هذا الكتاب وأهمها، حمل عنوان "الرأى العام" عالج الدكتور محمد صبرى صحوة الروح القومية بواسطة نخبة مصرية مثقفة ترجع أصول نشأتها إلى عصر محمد علي، حين تكوَّن جيل من المصريين مدرك لذاته، برز فيه رجال برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك، ورأى أن هذا الجيل لم يمت بانتهاء عصر محمد علي، وإنما استمر فى عصر إسماعيل، واستطاع أن يخلق لدى المصريين شعوراً بالفخر والثقة بالنفس، زاد هذا الشعور مع فك رموز اللغة الهيروغليفية ونشأة علم المصريات وتأسيس متحف مصرى، وكتابة تاريخ مصر القديم، مما قوى من الشعور القومي الوليد، فضلاً عن نهضة اللغة العربية وآدابها، مما أمد مصر الحديثة العربية والمسلمة بأسباب أخرى للعزة والتضامن الوطنيين. وقد رأى السوربونى أن صحوة الروح القومية برزت على نحو خاص منذ مجيء الأفغانى إلى مصر عام ١٨٧١، وأن الحركة الفكرية بدأت تسعى إلى تحجيم التدخل الأجنبى والحكم الفردى للخديو، وتطالب بإقامة نظام وطنى ليبرالى، وبإصلاح الأوضاع الاجتماعية للمصريين، بل إنها سعت إلى تقديم فهم عصرى للدين فى مواجهة هجمات "التغريب".

وكان من الطبيعى أن تناقش هذه النخبة المثقفة مشكلات مصر السياسية والاجتماعية، وأن تناقش كذلك مشكلتها المالية بجرأة غير مفهودة، ساعدها على ذلك ظهور الصحافة الجديدة، التى ساهمت فى تكوين الرأى العام بدرجة كبيرة، فتواصلت هذه النخبة مع الرأى العام، واتسعت دائرة القراء والمهتمين بالشئون العامة ليصبح الرأى العام ضميراً وطنياً ينبغى أن يحسب حسابه.

وكانت هزيمة الجيوش المصرية فى حروب الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦)؛ بسبب هيمنة العنصرين التركى والأجنبى على قيادة حملاته - من عوامل سخط وتذمر العناصر الوطنية داخل الجيش. وقد روى السوربونى - نقلاً عن مذكرات محمد عبده التى لم تكن منشورة حينذاك - أن الحملة الأخيرة على الحبشة كان يقودها جنرال أمريكى هو (لورنج) ومعه هيئة أركان من قادته، وأن هذا الجنرال كان على علاقة براهب فرنسى استطاع أن يعرف منه حالة القوات المصرية بدقة وأنه تفاهم معه حول تكتيك عسكرى

يؤدى إلى إفناء هذه القوات، ثم أبلغ هذا الراهب الملك يوحنا ملك الحبشة بذلك، فاستطاع هذا مهاجمة القوات المصرية بجيش ضخم وأنزل به هزيمة ساحقة.

كذلك رأى السوربونى أن عام ١٨٧٧ أيضًا كان من الأعوام الحاسمة فى تحول مسار "المسألة المصرية" وتشكيل الوعى؛ فقد رأى المصريون أن جيشًا مصريًا يضم نحو ٣٠ ألف جندى منهم تورط مع الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا، رغم إفلاس البلاد وتردى وضعها المالى والإدارى، ومع ذلك كانت النخبة المثقفة من المصريين تشعر بالقلق على مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الدولة العثمانية ووحدتها، التى كانوا يعتبرون سيادتها الاسمية على مصر تمثل ضمانًا لعدم وقوعها فريسة للدول الأوربية.

لقد استطاع الدكتور السوربونى أن يرصد بمهارة كيف تشكل الوعى القومى وتشكلت المعارضة الوطنية، بجناحيها المدنى والعسكرى، وقد أمدنا بمعلومات قيمة عن الحزب الوطنى، وخلص إلى بلورة ثلاثة أسباب أدت إلى بروزها وتعاظم دورها وهى: السيطرة الأجنبية التامة على مصر، وازدياد حدة البؤس والقهر والتعسف فى فرض الضرائب على المصريين، ثم تلاشى سلطة الخديو وتشهير الدول الأوربية باستبداده وبأخطائه. وقد تتبع مؤرخنا محاولات الإصلاح التى قامت بها المعارضة الوطنية، سواء من خلال تأسيس مجلس النواب، أو تشكيل حكومة وطنية، أو من خلال تزايد دورها داخل الجيش، كما رصد توالى الأزمات الوزارية، محللاً وناقدًا، وكذلك دور المعارضة الوطنية فى التصدى للتدخل الأوربى، كما أضاء مؤلفنا دور الشيخ محمد عبده فى الحركة القومية ووصفه بأنه كان "المنظم الثقافى للحركة" فضلاً عن تتبع نشاط الضباط الوطنيين وتحركاتهم داخل الجيش والظروف التى مهدت لقيام الثورة المصرية ١٨٨١ - ١٨٨٢.

وسنلاحظ أن من الموضوعات المهمة التى حظيت بعناية خاصة من الدكتور محمد صبرى موضوع التدخل الأجنبى فى إدارة شئون مصر السياسية والاقتصادية، واعتبر أن المراقبة الثنائية الأجنبية التى فرضت على مصر كانت بمثابة "دولة داخل الدولة" خاصة بعد أن تحول دورها من مجرد رقابة مالية إلى رقابة سياسية صارمة، فقد أبعد

الوزيران الأوربيان الخديو إسماعيل عن إدارة شئون البلاد تمامًا وأصبحت سلطتهما مطلقة، وإن توارت خلف سلطة اسمية للخديو وحكومته. وقد نجح مؤرخنا في تصوير الصراع بين هذه الدولة الخفية وبين تيار الحركة الوطنية. ذلك الصراع الذي أدى إلى قيام الثورة، خاصة بعد بروز قيادتها ممثلة في أحمد عرابي ورفاقه، تلك الثورة التي توجت النضال الوطني، رغم هزيمتها بسبب التدخل البريطاني واحتلال مصر.

* * *

وفي اعتقادنا أنه إذا كانت الكثير من تفاصيل هذه الفترة وأحداثها قد باتت معروفة، من خلال الدراسات والمؤلفات التاريخية التي توالت بعد هذه الدراسة، فإن السوربوني له فضل ريادة التأصيل العلمي لهذه الأحداث ولفت الانتباه إلى مصادر دراستها، والبحث عن نشأة الروح القومية ونموها والشعور الوطني لدى المصريين، تلك الروح التي كانت الدافع الأساسي للحركة الثورية. يضاف إلى ذلك أن الكثير من موضوعات هذا الكتاب المهم أوحت للمؤرخين والباحثين القيام بدراسات علمية عن الإدارة والجيش والعمران والتعليم والاقتصاد، بوحي مما أجمله مؤلفنا عندما قدم رؤية متكاملة لتطور مصر خلال فترة بالغة الأهمية والخطورة من تاريخها القومي، ولعل هذه الرؤية نبهت الباحثين إلى أهمية هذه الموضوعات وفتحت آفاقها أمامهم، خاصة وأن السوربوني كان يشير خلال دراسته إلى أن هذا الموضوع أو ذاك يحتاج إلى دراسة خاصة..

ويسعدنا أن نقدم إلى قراء العربية كتابًا رائدًا، ونادرًا، من تراث أحد روّاد المؤرخين الأكاديميين المصريين، كما نود أن نشير إلى أن النسخة الأصلية الفرنسية لم تكن موجودة في دار الكتب والمكتبات المصرية، فقد بحثنا عنها في كل مكان نعتقد وجودها فيه فلم يتيسر لنا ذلك، حتى تكرمت علينا السيدة منى محمد صبري السوربوني - كريمة المؤرخ الكبير - وأعارتنا النسخة الوحيدة لديها، عند احتفال المجلس الأعلى للثقافة بمناسبة مرور ربع قرن على رحيل السوربوني (سبتمبر ٢٠٠٢)،

فصورناها بتشجيع من الصديق الكريم عماد الدين أبو غازى، وعهدنا إلى الصديق ناجى رمضان عطية بترجمتها.

ومن حسن الحظ أن مترجمنا ناجى رمضان من قراء السوريونى والعارفين بقدره، وكم كان سعيداً ومتحمساً لترجمة الكتاب إلى العربية، لأهميته، وليكون فى متناول المتخصصين والمثقفين جميعاً، وقد بذل جهداً قيماً ليقدم ترجمة رصينة لهذا العمل، ولا يسعنا إلا أن نثنى على هذا الجهد الذى أظهر لنا ترجمة تكاد تكون تأليفاً، لا أثر فيها للعجمة أو الاضطراب، وفى لغة سلسلة مشرقة لا تكشف عن مجرد معرفة دقيقة باللغة الفرنسية وأسرارها فحسب، وإنما تكشف عن حس تاريخى عميق، وعن ثقافة تاريخية واسعة جعلته يتحمس من تلقاء نفسه لتزويد الكتاب بهوامش تفسر الكثير من الأحداث والأعلام، شاء أن يضعها فى هوامش صفحاتها، تمييزاً لها عن هوامش المؤلف الأصلية الذى جمعها فى نهاية كل فصل على حدة. ونحن إذ نحيى مترجمنا على هذا العمل، فإننا ننتظر منه المزيد فى مقتبل الأيام.

والله ولى التوفيق

أحمد زكريا الشلق

القاهرة – أغسطس ٢٠٠٦

الهوامش والمصادر

(١) على بركات: التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة، دراسة فى سلسلة كتاب قضايا فكرية، يوليو ١٩٩٢ . ص ٧٥ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخاً، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١١، ١٩٦٣، ص ٢٥٥ .

(٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى سيرة تاريخية وصورة حياة، أعلام العرب، الهيئة المصرية للكتاب ،١٩٨٦، ص ٢١ .

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٥) راجع مقالة السوربونى بجريدة الجمهورية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤ .

(٦) وتفصيل ذلك أن المكباتى الذى كان على صلة وثيقة بصدقى، طلب من صبرى أن يطبع منشوراً دعائياً ضد الوفد على الآلة الكاتبة الموجودة فى مقر الوفد وفى حوزة صبرى الذى كان يقيم وحده منذ سفر الوفد، لكن صبرى رفض رفضاً قاطعاً قائلا إنه لا يجوز عمل ذلك فى دار الوفد نفسها، راجع الطماوى، المرجع السابق ص ٦١ .

(٧) راجع كتاب الطماوى: صبرى السوربونى، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٨) نشر فى طبعته الأولى دراسة عن البارودى وإسماعيل صبرى وتاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا، ثم فصولاً فى الأدب والنقد كتبها حتى عام ١٩٢٧ . ثم أعاد طبعه عام ١٩٥٠ تحت عنوان "أدب وتاريخ واجتماع" بعد أن أضاف إليه فصولاً لم تنشر قبل ذلك.

(٩) فى تقديرنا أن الشوقيات المجهولة هى آخر ما نشره السوربونى عام ١٩٦٢ . فلم ينشر شيئاً حتى وفاته عام ١٩٧٨ وإن كان قد ترك مخطوطاً عن حضارة العرب فى الكونغو بالفرنسية فى نحو ١٥٠٠ صفحة لم ينشر، راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال صبرى السوربونى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢ . ص ٦٦ .

(١٠) راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٧٣ - ٨٣ .

(١١) انظر مقدمة مجدى عبد الحافظ لترجمة كتاب محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج (١) ترجمة مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٣ ص ١١ وما بعدها.

(١٢) انظر ترجمة ناجى رمضان عطية لهذا العمل، مجلة مصر الحديثة، العدد السادس ٢٠٠٧ . مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية.

(١٣) نتفق مع الطماوى على أن عنوان هذا الكتاب غير دقيق، ونرى أن العنوان الوارد فى النسخة الفرنسية أكثر دقة وهو "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨" .

(١٤) محمد صبرى السوربونى : كتاب القناة، أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨. دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧ ، ص ٣-٥ .

(١٥) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى، ص ٦٢ - ٦٨ .

(١٦) أحمد حسين الطماوى: ببلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٢٥ - ٢٦ (نقلاً عن مقالات السوربونى ١٩٢٦، ١٩٣٠).

(١٧) محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج(١)، ص ٢٩ نص رسالة "أولار".

(١٨) محمد صبرى السوربونى: تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربى، مطبعة مصر، ط (٥) ١٩٣١ ، ص ٧-٨ .

(١٩) راجع مقدمة السوربونى لكتابه الثورة الفرنسية ونابليون، دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .

(٢٠) فتحى رضوان: أفكار الكبار، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ ص ٢٧٣ .

(٢١) محمد صبرى السوربونى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، مطبعة مصر ١٩٤٨ ، ص ٦ .

(٢٢) ترجمها ونشرها فى دار المعارف عام ١٩٦٥ تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢".

(٢٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى، ص ٧٨ .

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ - ١٨٨٢)

محمد صبرى السوربونى

إهداء المؤلف

إلى مندوب مصر الجليل

صاحب السعادة محمود فخرى باشا

تقديراً من المؤلف

مقدمة

يتعرض المؤرخ – الذي يدرس تاريخ مصر الحديثة – للدخول في متاهة كبيرة تتشابك فيها أكثر الأحداث تعقيداً مع أكثرها حساسية .

وعندما نتناول بالدراسة عهد إسماعيل – الذي يعد مرحلة فاصلة في تاريخ مصر – فإننا نُدرك فوراً هذه الحقيقة لأن مسألة "الرأى العام" تتداخل مع "المشكلة المالية" ، "والمشكلة المالية" تتشابك مع "عملية الإصلاحات" ، وتزداد كل هذه الأحداث تعقيداً مع وجود المشاكل الدولية والتدخل الأجنبي في شئون البلاد .

ولذلك ، كان علينا إبراز الأحداث بطريقة منهجية وتصنيفها وكتابة دراسة بسيطة وواضحة مستخدمين مصادر متفرقة وغير مكتملة الشكل ، كما حرصنا على ذكر التفاصيل التاريخية الدقيقة مع ربطها بالخط الأساسي لمجمل الدراسة .

ولم يكن هذا الحرص هو كل شيء ، بل حرصنا أيضاً – غاية الحرص – على ملء الفجوات الموجودة في تلك الفترة والتي تظهر في جميع الدراسات المصرية والفرنسية والإنجليزية . ولكي نتوصل إلى هذه الغاية ، كان لابد لنا من البحث عما لم يسبق نشره والذي يحرص الناس على كتمانه . إن ذكريات عرابي باشا – والتي لم تطبع بعد – [١] قد ألقت الضوء على الدور الذي لعبه بعض رفاقه – ولكن "ذكريات" محمد عبده – وهي أيضاً لم يسبق نشرها – [٢] قد قدمت لنا تحديداً خدمات لا تُقدَّر بثمن :

[١] نشرت مذكرات عرابي تحت عنوان "كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية، المشهورة بالثورة العرابية في عامي ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريتين ، وفي عامي ١٨٨١ و١٨٨٢ الميلاديتين" ، في العددين ٢٣ و٢٤ (شهري فبراير ومارس سنة ١٩٥٣م) من سلسلة كتاب الهلال – الناشر دار الهلال – القاهرة . وقدم للجزء الأول الرئيس اللواء محمد نجيب . والجزء الثاني تقديم طاهر الطناحي [المترجم] .

[٢] نشرت تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده" – عرض وتعليق طاهر الطناحي – دار الهلال – د.ت [المترجم] .

فالشيخ محمد عبده واحد من أعظم رموز الإسلام في القرن التاسع عشر، وهو – أيضًا – أكبر مصلح اجتماعي مصرى ، وكان لديه حسٌ مرهفٌ "بالتَطوُّر" على أعلى درجة . وهذا "التَطوُّر" نَعْني به عملية تَغَيُّر الشعب تَغَيُّرًا داخليًا وبطيئًا تكون نتائجه الدائمة أقوى وأخصب من الثورة الفجائية والوقتية .

لقد كان عرابى باشا يمثل الجانب العسكرى فى ثورة سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢، ولكنه ظل غريبًا عن الحركة الثقافية التى سبقت هذه الثورة ، تلك الحركة التى كان محمد عبده وأستاذه ذائع الصيت – جمال الدين الأفغاني – هما مَنْ بدآها فعلاً منذ سنة ١٨٧١م. ولهذا السبب ؛ فإن "ذكريات" محمد عبده ربما تكون هى الوحيدة التى تسرد تفاصيل دقيقة – وبحياد بالغ – عن وقائع مَرَّ عليها زمن طويل.

إن عرابى ومحمد عبده قد كتبا ذكرياتهما بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث، وأرادا – بشكل أساسي – تحديد عدد من النقاط التاريخية وبعض الأحداث العظيمة والتواريخ المهمة . ولذلك ، فإن "الذكريات" لا تُمثل لنا أهمية حقيقية إلاَّ إذا أكدتها التفاصيل الأساسية .

وبناءً على وجهة النظر التى تهمنا ، فإن الصحافة يجب أن تكون هى المصدر الأساسى لهذه التفاصيل ، خصوصًا الصحافة المصرية المكتوبة باللغة العربية، لغة البلاد : فمنذ سنة ١٨٧٧م ، أى قرب نهاية عهد إسماعيل ، ظهرت فى مصر جرائد للمعارضة . والمجموعات الأولى لهذه الجرائد المعارضة غير موجودة حاليًا لا فى مكتبات القاهرة العامة ولا فى مكاتب الجرائد التى ما تزال تصدر منذ ذلك التاريخ . ولكن كان من حسن حظنا أن عثرنا على بعض هذه المجموعات النادرة لدى بعض الأفراد ولدى بعض العائلات العريقة .

ونعتقد أننا استطعنا تقديم صورة كاملة – بقدر الإمكان – للقارئ عن هذه الفترة من التاريخ ، وهى الفترة التى تتناول – أساسًا – عهد إسماعيل والثورة المصرية (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٨٢ م) ، وذلك بفضل : هذه "الذكريات" والجرائد التى صدرت باللغة العربية ، وجريدة Le Progrès Egyptien من سنة ١٨٦٨ حتى سنة ١٨٧٠ (توجد

منها مجموعة فى "دار الكتب المصرية" بالقاهرة)، والجرائد الفرنسية والإنجليزية (التى كان لها مراسلون خصوصيون فى مصر)، وكذلك الكتابات المليئة بالملاحظات (التى كتبها بعض المؤلفين أو الرحالة) ، وأيضاً بفضل الذكريات الدقيقة التى رواها لنا بعض الأحياء الذين سألناهم عن تلك الفترة التى عاصروها .

وتُعدّ هذه الفترة فترة مهمة جداً فى تاريخ مصر المعاصرة إذا نظرنا إليها من منطلقين ، أولهما : بدايات تكوين الروح القومية المصرية ، والثانى هو : بدايات تَدَخُّل فرنسا وإنجلترا فى الشئون الداخلية لمصر والذى أدّى إلى الاحتلال الإنجليزى لها .

ويجب علينا – بل ويسرنا – أن نشكر السادة : طلعت حرب بك (مدير بنك مصر) ، والشيخ رشيد رضا (صاحب مجلة "المنار" وأحد حواريِّى محمد عبده)، ويوسف بك المويلحى (ابن عبد السلام المويلحى بطل أول حركة دستورية فى مصر) ، وعبد السميع عرابى أفندى (ابن عرابى باشا) . كما أتقدم بالشكر لاثنين من كبار الموظفين فَضَّلا عدم ذكر اسميهما وقدَّما لنا وثائق تُعَدّ من أفضل الوثائق التى ساهمت فى تأريخ تلك الفترة .

وأخيراً ، أقدِّم عرفانى بالجميل لأساتذتى السابقين فى جامعة السوربون، خصوصاً أستاذى الجليل المسيو إميل بورجوا (Emile Bourgeois) الذى وَجَّه أبحاثى وساعدنى بخبرته الثرية على إنجاز هذه الدراسة .

تمهيد

الشعب المصرى شعب عظيم ذو تاريخ عريق ، وقد تَحَدَّد نمطه القومى الخاص به منذ أقدم العصور ، ووصل إلينا عَبْر القرون ، وساهم فى كل مظاهر التحول دون أن يفقد مميزاته الخاصة به ولا ملامحه الأساسية . والمصرى الحديث لم يكن "عربيًا" ولكن "تم تعريبه" لأنه ورث لغة العرب ودينهم . وهو الإنسان نفسه الذى وُجد منذ عدة آلاف من السنين على الأرض نفسها .

ونحن نعرف – الآن – أن "الفلاح" [١] الحالى يمثل العنصر الغالب والأساسى للجنس المصرى ، ونعرف – أيضًا – أن أغلب الطبقات العليا – التى تكونت منذ عهد محمد على – قد خرجت أساسًا من الشعب ، أى من الفئات المحلية الخالصة.

ومن المفيد دراسة تطور النمط القومى وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على مَرّ العصور ، والتى بدأت منذ غزوات "الرعاة" [٢] وصولاً إلى نضاله الرائع ضد الفرس[٣] . ويُعدّ العصر الإغريقى / الرومانى ، الذى يبدأ منذ سنة ٣٣٢ق.م بمثابة فترة حاسمة فى تاريخ مصر القديمة : فالبلاد كانت مُستنْزَفَة نتيجةً للصراعات الطويلة ، كما عمل

[١] بالعربية فى النص الفرنسى [المترجم] .

[٢] "حقاو خا سوت" HkAw-xAswt (حكام البلاد الأجنبية) : اسم أطلقه المصريون القدماء على جموع القبائل والشعوب الأسيوية التى غزت مصر – لأول مرة فى تاريخها – واحتلت شمال ووسط البلاد بين سنتى ١٧٨٥ و ١٥٨٠ ق.م تقريبا. وبدأ الفرعون كامس حرب التحرير ضدهم منذ سنة ١٦٠٠ ق.م وطردهم من مصر الوسطى . واستكمل الفرعون أحمس طردهم من مصر كلها ومن جنوب فلسطين حوالى سنة ١٥٨٠ ق.م [المترجم] .

[٣] احتل الفرس مصر مرتين : بين سنتى ٥٢٥ و ٤٠٤ ق.م . وبعد فترة استقلال قصيرة، احتلوها مرة أخرى حتى طردهم الإسكندر الأكبر منها سنة ٣٣٢ ق.م [المترجم] .

الرومان – بمهارة – على خنق الشعور الوطني وسحق أبسط محاولة لمقاومتهم . لقد كانت مصر تُعَدُّ بمثابة ضيعة خاصة للإمبراطور الروماني ، فُرضت عليها الجزية ، وكانت مجبرة على تزويد روما بالقمح وعَدَّها الرومان بمثابة شونة غلال روما .

ويُعلق المستر جـ. جـ. ميلن (J. G. Milne) على ذلك الوضع قائلاً: "وبسبب هذا الفقر ، تَفَشَّت اللامبالاة التي قابل المصريون بها كل تغيير في بلادهم؛ وتجلى غيابهم التام عن أي محاولة للمشاركة في إدارة الدولة أو الكنيسة . لقد تدهور حالهم لدرجة أن الخلافات الدينية لم تستطع إيقاظهم" [١] .

لقد حافظ الكهنة المصريون على تقاليد مصر الفرعونية ، ولكن عندما قرر ثيودوس [٤] في سنة ٣٨١ م (أي ٢٤١ سنة قبل الهجرة النبوية) إلغاء الدين الوثني القديم وإغلاقَ المعابد ، فإنه قضى بذلك نهائيًا على مصر القديمة ؛ فمنظومتها من الأخلاق والأفكار كانت قد بدأت تنحلل . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح المصريون – الذين اعتنقوا المسيحية – يُطلق عليهم اسم "الأقباط" .

وظلت المسيحية هي الدين الرسمي للبلاد طوال ٢٥٩ سنة ، منذ سنة ٣٨١م حتى سنة ٦٤٠م . أما اللغة الوطنية التي حملت أدبًا عظيمًا – أي "كنزًا مشتركاً من المشاعر والأفكار" – فقد أُلغيت بشكل عملي لأنها خضعت لتغيرات عميقة في الشكل، لكي تقترب من اللغة اليونانية . وهجر المصريون التدوين بالخط الهيروغليفي الصعب والذي كانت أشكاله تُذَكِّر المسيحيين بالعبادات الوثنية القديمة.

ونستطيع وصف الحقبة المسيحية ، في الشرق ، بأنها حقبة تاريخية حزينة تتسم بالحروب الأهلية والاضطهادات الدينية والخلافات المذهبية والعقائدية . أمَّا تفشي المجون والفجور والانحلال الأخلاقي ، فقد كان مجرد تقليد لما يجري في بيزنطة .

* * *

[٤] ثيودوس الأول (أو الأكبر) : إمبراطور روماني (٣٧٩ – ٣٩٥م) . آخر من حكم الإمبراطورية الرومانية الموحدة . قام بتقسيم الإمبراطورية بين ولديه . في عهده أصبحت المسيحية هي الديانة الرسمية للدولة . حارب الأديان الوثنية وأمر بإغلاق معابدها [المترجم] .

وعندئذ ظهر للعالم النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، مؤسس دين جديد . وكان الحكم البيزنطي قد أرهق مصر وجعلها ممزقة بسبب الصراعات بين أنصار المذهبين: الأقباط (أو اليعقوبيين) [٥] والروم (أو الملكانيين) [٦] . ولذلك ، كانت مصر تنتظر العرب لكي ينقذوها مما هي فيه ؛ وفي سنة ٦٤٠ ، فتح عمرو بن العاص مصر.

ولفترة طويلة ، كانت إدارة العرب لمصر سببًا في رخائها المادي. وباستثناء أقلية من المصريين ظلت مسيحية ، فإن أغلبية الشعب المصري قد اعتنقت الإسلام. وفيما يتعلق باللغة ، "فإن العرب الفاتحين قد احتقروا لغات الشعوب المغلوبة، وفرضوا عليهم - بالقوة - تعلم اللغة العربية . وهذا الإجبار أصبح قانونيًا عندما منع الخليفة الوليد الأول استخدام اللغة اليونانية في الإمبراطورية العربية ، في نهاية القرن الأول الهجري وبدءًا من ذلك التاريخ ، أصبحت اللغة العربية لغة عالمية"[٢].

ومنذ ذلك العهد ، يبدأ تاريخ مصر الحديثة ، فهي عربية بلغتها ودينها وثقافتها إلاّ أنها حافظت على هويتها المصرية؛ لأن العرب - الذين استقروا في مصر - لم يتجاوز عددهم المائة ألف نسمة . وهذا التداخل - غير المتجانس - ربما كان هو الأخطر من نوعه الذي تعرضت له البلاد في فترة الانحطاط الطويلة التي مرت بها، ولكنه لم يُخِلّ بالتجانس العرقي في مصر.

وكانت لدى العرب نية الاحتفاظ بفتحهم الجديد ، ولذلك أرسل الخلفاء المسلمون الولاة لحكم مصر ومعهم ما يشبه الحرس البريتوري [٧] ، وحرص الخلفاء على تغيير الولاة بشكل مستمر؛ لكي لا يطمعوا - نتيجة لطول فترة ولايتهم عليها - في استغلال نفوذهم فيعلنوا استقلالهم عن الخلافة . ومن ناحية أخرى، فإن الخلافات المذهبية، والتغيير المستمر للأسر الحاكمة في دولة الإسلام قد ترك مصر نهبًا للحروب الداخلية

[٥] اليعقوبيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح [المترجم] .

[٦] الملكانيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة المزدوجة للسيد المسيح حسب تعريف مجمع خلقيدونيا سنة ٤٥١ م ، الذين اعتنقوا مذهب بيزنطة [المترجم] .

[٧] الحرس البريتوري : هو الحرس الخاص للإمبراطور الروماني [المترجم] .

والعداوات الدائمة . وهكذا ، فإننا نجد الأمويين قد استولوا على السلطة (سنة ٦٣٥ م) ، ثم أزاحهم عنها العباسيون (سنة ٧٥٠ م) ، ثم جاء الطولونيون (سنة ٨٦٩ م) ، فالفاطميون (سنة ٩٦٨ م) . وأسس جوهر الصقلي- وهو أحد قادة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي - عاصمة جديدة أسماها "مصر القاهرة" (في سنة ٣٥٩ هـ = ٩٧٠ م) . وفي عهد آخر حكام هذه الأسرة، أصبح العسكر الأتراك هم أصحاب السيادة المطلقة على الإمبراطورية .

وفي سنة ١١٧١م ، استولى الأيوبيون - بقيادة صلاح الدين - على السلطة في مصر وأعلنوا استقلالهم بها . وكان الملك الصالح هو آخر ملوك الأسرة الأيوبية بعد أن قتله قادة جيشه . وبدأ حكم المماليك ، وهم العسكر المكلفون بحماية السلاطين، ولكنهم كانوا أمراء محاربين ومثيرين للفتن . وكانت قوات المماليك تتكون من أرقاء من الشركس تم عتقهم ، وكانوا يتحاربون باستمرار الوثوب إلى السلطة.

وفي سنة ١٥١٧م (سنة ٩٢٣هـ) ، هزم السلطان سليم الأول العثماني المماليك الشراكسة ، واستولى على مصر التي أصبحت ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية.

ولكي يُحكِم الأتراك سيطرتهم على البلاد ، قاموا بتقسيم مصر إلى "ولايات" أو "باشاليك" يحكمها ٢٣ "بك" تم اختيارهم من بين المماليك الخاضعين لسلطة "الباشا" الذي ترسله الآستانة بصفته حاكما على ولاية مصر . ولكن "الباشا" - في واقع الأمر - كان رهينة لدى المماليك ، خصوصاً بعد تمرد علي بك الكبير، وعاد المماليك - مجدداً - ليصبحوا الحكام الفعليين للبلاد . وفي تلك الفترة، سقطت مصر فريسة للصراعات الدامية التي كانت تنشب بين فرق المماليك ، وفريسة للقهر والجهل والبؤس. هكذا كان "نظام الإقطاع" في مصر .

تلك كانت حالة مصر عندما غزتها الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨م. ثم انتهى الاحتلال الفرنسي في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٠١ م . ولكنه ترك نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنهضة المصرية . لقد سحق نابليون بونابرت فرسان المماليك، وبذلك يكون قد سهّل مهمة محمد علي الذي أبادهم بعد ذلك وقضى على رؤسائهم. وهكذا استطاع إقرار

الأمن والسلام . كما أن الجلسات العلنية للمجمع والمسارح والمصانع والمطبعة والجرائد (التي أسسها الفرنسيون) كانت كلها بمثابة إلهام حقيقي للمصريين.

لقد لخص مؤرخ معاصر لتلك الفترة ، هو عبد الرحمن الجبرتي ، انطباعاته عن جلسة حضرها في "المجمع المصري" قائلاً : "وعرضوا لنا تجارب أخرى مدهشة لا تسعها عقول أمثالنا .." وأخيراً ، فإن هذه الحملة قد وضعت أسس الصداقة المصرية / الفرنسية . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت مصالح فرنسا تهتم بمصير مصر عاطفيًا (أي بواسطة التقاليد والذكريات) وبسبب مصالحها المادية المتزايدة فيها. وباختصار، فإن الحملة الفرنسية قد أرست في مصر بداية حركة للتحضر والمدنية[٣].

* * *

ولحسن حظ مصر ، فقد كان هناك رجل استوعب الدرس العظيم لهذه الحملة وأعطى مصر القيادات اللازمة لإدارة الأمة الحديثة ، هذا الرجل هو : محمد علي. لقد كان محمد علي ألبانيًا ، وتميز في أثناء القتال ضد نابليون ، ثم استطاع أن يكسب ثقة السلطان وعلماء الدين في القاهرة الذين انتخبوه لمنصب "باشا مصر" (سنة ١٨٠٥ - ١٨٠٦ م) . إن تاريخ محمد علي معروف تمامًا ولكننا نريد فقط أن نُذَكِّر القارىء بخطوطه الأساسية . لقد وجد الباشا الجديد مصر في حالة انحطاط تام: معنويًا وماديًا . ولكنها - في المقابل - قدمت له ميزة هامة ، ألا وهي ميزة التجانس الذي تمتعت به بفضل وحدة اللغة والدين والجنس ، والوحدة الجغرافية.

ومنذ عهد عمرو بن العاص ، لم تحظ مصر لا بحكومة ولا بأسرة حاكمة من أهل البلاد تتوحد مصالحها مع مصالح الشعب المصري . ولذلك ، لم توجد حكومة لديها إرادة للإصلاح فتبادر لإنقاذ الأمة من الفوضى والتناقص المستمر في عدد السكان (بسبب البؤس والفوضى) ، أو تحمي "هبة النيل" من الصحراء التي تتهددها ،

أو تنتشل شعبًا بأكمله من بين براثن الجهل . لقد كان القليل من العلم – الذى تَبَقَّى – حكرًا على علماء الأزهر فى القاهرة .

ويقول نابليون فى "مذكراته" : "عندما نقرأ بدقة تاريخ الأحداث التى مَرَّت بمصر منذ مائتى عام ، يتبين لنا أن السلطة كانت حكرًا على ١٢ ألف مملوك . فلو كانت السلطة قد تركَّزت فى يد باشا واحد يتم اختياره من بين سكان البلاد (مثل باشا ألبانيا) ؛ لقامت إمبراطورية عربية تتكون من أُمة متميزة تمامًا لها فكرها ومعتقداتها وتاريخها ولغتها . وهذه الإمبراطورية (التى كانت ستضم مصر والجزيرة العربية وجزءًا من إفريقيا) كانت ستحظى بالاستقلال مثل مملكة المغرب" .

وطمح محمد على طموحًا كبيرًا فى تكوين أسرة حاكمة وتأسيس دولة عظمى مستقلة ؛ ففى الفترة الأولى من حكمه ، حاول إنشاء إمبراطورية عربية لصالحه ولصالح أُسرته ، فقام بشن حروب عديدة ظافرة ضد تركيا فى سوريا وآسيا الصغرى منها – على سبيل المثال – انتصاره الشهير فى موقعة قونية سنة ١٨٣٢م. ولكن أهم ما يميز عبقرية محمد على هو أنه أدرك وجود علاقات تربط ما بين إنشاء جيش عصرى وبين مختلف الأسس التى تُكَوِّن الدولة القومية .

ولإنجاز هذا المشروع القومى بما يتفق مع آماله ، فإنه قرر أولاً – وقبل كل شيء – أن هذا الجيش يجب أن يكون جيشًا مصريًا . وبعد موقعة قونية ، اهتم محمد على – مع الكولونيل سيف – [٨] بتكوين جيش من "الفلاحين" [٩] لأول مرة منذ سيطرة

[٨] الكولونيل دى سيف Octave Joseph de Seves : كولونيل فرنسى ولد فى ليون سنة ١٧٨٨ م وتوفى بالإسكندرية سنة ١٨٦٠ م .كان من قادة جيوش نابليون بونابرت. بعد هزيمة الإمبراطور تم تسريحه من الجيش الفرنسي سنة ١٨١٥ م فالتحق بخدمة محمد على سنة ١٨١٦ م . أنشا الجيش المصرى الحديث على الطريقة الأوربية. حصل على رتبة اللواء ولقب باشا . أشهر إسلامه وأصبح اسمه سليمان باشا الفرنساوى [المترجم] .

[٩] بالعربية فى النص [المترجم] .

الإغريق على مصر (لأن الإغريق استبدلوا الفلاحين المصريين بجنود أجانب للدفاع عن البلاد) . ويعلق كلوت بك (Clot Bey) قائلاً : " كانت النتائج العامة لتكوين جيش نظامى مفيدة جداً لمصر . فأولاً : جعل الجيش البلاد تعتاد على نظام صارم لم تكن تعرفه ؛ فحتى ذلك الوقت ، لم تكن مصر تعرف سوى الفوضى. وكانت بمثابة فريسة وقعت بين براثن القوات التركية والألبانية المكوّنة من عسكر غير نظاميين وغير منضبطين مُثيرين للفتن ومتعسفين .

لقد أرسى الجيش قواعد الوحدة والتسلسل القيادى والنظام حيث كان كل شىء آخذًا فى التحلل والضعف . وأعَدَّ الجيش البلادَ لكى تنشأ فيها روح قومية وتستعيد – مجدداً – عزتها وثقتها فى نفسها ، وهى مشاعر وأحاسيس ضرورية للأمة المستقلة" [٤] .

وبفضل هذا الجيش المصرى ، استطاع إبراهيم باشا – ابن محمد على – هزيمة الأتراك فى موقعة "نزيب" – سنة ١٨٣٨م – واستعد للاستيلاء على إسطنبول؛ ولكن القوى الأوربية – بتحريض من بالمرستون [١٠] – أوقفت المسيرة الظافرة للجيش المصرى ، وفرضت على محمد على "معاهدة سنة ١٨٤٠ – ١٨٤١م" الشهيرة التى ضمنت لأسرته وراثة عرش مصر ، وكَرَّسَت استقلالها الذاتى فى إدارة البلاد ، وأرْسَت الميثاق الأساسى الذى قامت عليه مصر الحديثة.

وأراد محمد على أن يجعل الجيش المصرى مستغنيًا عن الخارج ، فعمل على تزويده بكل ما يحتاجه من إنتاج مصر نفسها ، وبدأ – رُوَيْدًا رُوَيْدًا – فى تطوير جميع الموارد المعنوية والمادية للبلاد ، واستخدم الأجانب بصفة مُعلِّمين مؤقَّتين.

[١٠] بالمرستون Palmerstone : سياسى بريطانى من المحافظين . أصبح وزير خارجية بريطانيا من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٤١ ، ومن سنة ١٨٤٦ حتى سنة ١٨٥١ ، ثم رئيسا للوزراء من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٥م . اتصفت مواقفه فى السياسة الداخلية والخارجية بالحزم والصلابة ضد معارضيه . تصدى لسياسات فرنسا وروسيا والقوى الجرمانية وعمل على إفشالها [المترجم] .

وكان نابليون قد ذكر : "أن مصر ستفقد ثُلُثَ أراضيها الزراعية إذا استمرت الإدارة المملوكية على ما هي عليه في العشرين سنة القادمة"، وأراد محمد علي أن يجعل الريف ينعم بالرخاء ، كما أراد تهيئة الظروف لزيادة عدد السكان ، فأمر بشق القنوات ، وبناء القناطر الشهيرة ، وإنشاء نظام عظيم للري ، وإدخال زراعة القطن الذي يمثل الثروة الأساسية لمصر حتى يومنا هذا .

وكرّس محمد علي جهوده لتنظيم البلاد اقتصادياً وإدارياً وثقافياً ، وانتشالها من فوضى القرون الوسطى ، ووضعها في مصاف الدول الحديثة ، فأدخل إلى مصر العلوم والصناعات الحديثة ، وأنشأ – مثلاً – في القاهرة أول مصنع للنسيج وأربعة مصانع للغزل ، وأنشأ عشرة مصانع أخرى في الدلتا وثمانية في الصعيد. وظهرت صناعات جديدة كان من أهمها : صناعة الجوخ والحبال والسجاد والروائح العطرية والشموع إلخ إلخ ... كما أنشأ مصانع للزجاج والورق والصابون، وصب المدافع وصناعة الأسلحة ، ومسابك وورش للصناعات المعدنية [٥] .

وهكذا ، فإننا نجد أن محمد علي قد أراد أن يهيئ للبلاد كل الوسائل التي تمكنها من التحرر من نَيْر الاحتياج للصناعات الأجنبية لدرجة أنه أنشأ في الإسكندرية ترسانة عظيمة لتزويد البحرية المصرية باحتياجاتها . وكانت هذه الترسانة تحت إدارة سيريزي بك (Cérisy Bey) . ويعلق كلوت بك على ذلك قائلاً: "إن تعليم العرب (المصريين) قد أتاح الاستغناء – تدريجيًا – عن أغلب الأوربيين. وفي الآونة الأخيرة ، يقوم العمال المصريون بتصنيع كل شئ. ولم يتبق سوى بعض المُعلمين الذين يراقبون استخدام المواد ... بينما يصنع العرب (المصريون) كل شيء في ترسانة الإسكندرية التي تستطيع منافسة جميع ترسانات العالم، وتبرهن – بشكل واضح – على ما يمكن الحصول عليه من هؤلاء العمال. وليس بمقدور الأوربيين العاديين أبداً تقديم نتائج مبهرة مثلهم في نفس الفترة الزمنية"[٦].

وأمر محمد علي – أيضًا – بإنشاء المدارس ، وبإرسال بعثات مصرية إلى إيطاليا بشكل خاص وإلى فرنسا . ولا يسعنا هنا إلاَّ أن نسجل – بمزيد من التقدير – بُعد

النظر الذي ألهَم فرنسيين في تلك الفترة مثل : المسيو جومار (Jomart) [١١] المهندس السابق الذي اشترك في "جيش الشرق" [١٢] ، وهو الذي كتب إلى قنصل فرنسا في الإسكندرية لكي يستكمل أبحاثه العلمية التي بدأها مع الحملة الفرنسية. وكان جومار يهدف إلي ربط مصر بفرنسا برباط من العرفان بالجميل إذا قدمت فرنسا لمصر وسائل التعليم والتطوير الروحي. وتم تنفيذ هذه الخطة في سنه ١٨٢٨م عندما أسند إليه والي مصر الإشراف علي أول بعثة مصرية كانت تضم ٤٤ طالبًا. وتخرج العديد من الشبان من المدارس الفرنسية بعد حصولهم علي شهادات عليا ودرجات الدكتوراة في العلوم والطب والصيدلة .

وهناك أيضا كلوت بك الذي أنشأ مدرسة الطب - سنه ١٨٢٧ - في "أبي زعبل" . وفي سنة ١٨٣٦ م ، وجه رسالة إلي صاحب السعادة عثمان نور الدين بك (أحد قادة الجيش المصري) بخصوص إنشاء مدرسة الطب ، جاء فيها : "لكي تستمر هذه المؤسسات النافعة ، فإنها يجب أن تكون مؤسسات قومية مستغنية عن مساعدة الأجانب ، فمصالح الأجانب وأهواؤهم - مع ألف سبب آخر مختلف - قد تجبرهم على العودة إلي بلادهم ... ولذلك ، يجب إيجاد أطباء ومدرسين من بين طبقات السكان المحليين فقط . وبالإضافة إلي ذلك ، فإن هذه الوسيلة هي الوحيدة لبلوغ الهدف العظيم للحضارة وخَلْق رجال مخلصين بحق لمصالح الأمة" .

وبعد إنشاء هذه المدرسة ، توالى إنشاء مدارس غيرها بلغ عددها ٤٠ مدرسة ابتدائية في الدلتا و٢٦ في الصعيد ، كما تم إنشاء مدرستَيْن تجهيزيَّتَيْن ومدارس مخصوصة للهندسة والمدفعية والفرسان .

---

[١١] جومار Edme François Jomard : يوجد خطأ هجائي في كتابة اسم هذا العالم في النص الفرنسي فاسمه هنا ينتهي بحرف (T) ، والصحيح أن يكتب بحرف الـ (D) . وهو مهندس وجغرافي وعالم آثار فرنسي (١٧٧٧ - ١٨٦١) . اشترك في الحملة الفرنسية على مصر . كان عضـوا في "اللجنة العلمية" و "المجمع المصري" (١٧٩٩ - ١٨٠١) . اشترك في تأليف فصول من كتاب "وصف مصر" [المترجم] .

[١٢] جيش الشرق L' armée d' Orient : اسم أطلق على "الحملة الفرنسية" على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) [المترجم] .

وبفضل هذه البعثات والمدارس ، وتشجيع الصناعة والزراعة ، واستتباب النظام والاستقرار ، والانتصارات العسكرية (التي كان لها تأثيرها على روح الشعب) ، بفضل ذلك كله؛ استيقظ "الشعور القومي" ، وبدأت تتشكل طبقة متوسطة جديدة أخذت - ببطء - تحل محل الطبقة الأرستقراطية التركية ذات الامتيازات، وبدأت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة تقود هذا الشعور القومي الجديد .

وربما نستطيع توجيه اللوم لمحمد علي؛ لأنه لم يجعل حركة التحول الاجتماعي هذه تتم بشكل أسرع مما تمت به؛ لأنه اهتم أساسًا بالفتوحات وبتوسيع رُقعة مُلكه . وأيًا كان الأمر ، فإن المشروع الكبير - الذي قام به "هذا المغامر العبقري" - قد هزَّ مصر النائمة وأيقظها ومَهَّد الطريق لمن جاءوا بعده . وفي نهاية عهد محمد علي ، زاد عدد السكان أكثر من الضعف ، أمَّا التجارة ، فقد زادت بنسبة ستة أضْعَاف عما كانت عليه في بداية ولايته .

وتوفي محمد علي في سنة ١٨٤٩م بعدما جعل مصر تقوم بدور القوة العظمى " لفترة محدودة " حسبما يقول المسيو دي فريسينيه (De Freycinet) [١٣] .

وفي الفترة الزمنية التي تفصل عهد محمد علي عن عهد إسماعيل ، حكم مصر ثلاثة من الولاة ، هم بالترتيب :

١ - إبراهيم باشا : الذي حارب الأتراك وانتصر عليهم في حياة والده، ولكنه لم يتول الحكم سوى ستة أشهر فقط .

٢ - عباس الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤م) : في عهده توقف مشروع محمد علي الحضاري بسبب ممارسة عباس لسياسة استبدادية مجردة من العظمة.

[١٣] دي فريسينيه Charles Louis de Saulces de Freycinet (1828 - 1923) : سياسي فرنسي كان مساعدا لجامبيتا . أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء في سنوات: ١٨٧٩ و ١٨٨٢ و ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . ألف كتاب "ذكريات" . انتخب عضوا في الأكاديمية الفرنسية منذ سنة ١٨٩١ [المترجم] .

٣ - سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣م) : كانت سياسته تتصف بالحكمة وبرهن على رغبته في القيام بإصلاحات تدريجية . ولما كان محمد على قد استنزف السكان بفرض ضرائب متتالية عليهم ، كما فرض عليهم التجنيد الإجباري (الذى حرم الزراعة من الكثير من الأيدى العاملة) طوال فترات حروبه العديدة، فقد جاء سعيد ، وحَدَّد الوعاء الضريبى على أسس عادلة، بل وأعفى القرى من سداد الضرائب المتأخرة وأسقطها عنها. ولتشجيع حرية التجارة ؛ ألغى سعيد باشا الرسوم والجمارك الداخلية (هذه الضرائب الجائرة التى كانت تعرقل حركة التجارة). أمَّا فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، فقد قَرَّر سعيد أن يحفظ للجيش صفته القومية؛ فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم عباس، واختصر مدة الخدمة العسكرية ، وألزم الجيل الجديد من الشبان بأداء الخدمة العسكرية بلا استثناء .

لقد كان سعيد باشا يحب الفلاحين بصدق وكان يتعامل معهم بإنسانية لأنه – هو نفسه – قد تربى مع أبناء الشعب . وفى سنة ١٨٢٨ م ، تحدث المسيو مونجين (J. Menjin) عن هذا الأمير الشاب قائلاً : "لقد تربى فى البحر؛ لأنه كان مقررا له أن يُصبح قائداً بحرياً . وأبدى هذا الشاب كفاءة خاصة فى وقت مبكر ، وكان مُحاطاً بأطفال من سنه تم اختيارهم جميعاً مِنْ بين أبناء الطبقة الشعبية ، وكان يأكل ويتربى مثلهم . وهو فى هذا يشبه الفرعون سيزوستريس [١٤] الذى أحاطه والده الفرعون برفاق مصريين من جميع الطبقات الاجتماعية وُلدوا فى نفس يوم ميلاده. وفى جميع الحملات الحربية التى قادها سيزوستريس ، كان رفاقه شجعاناً ومخلصين له" .

[١٤] سيزوستريس Sésostris : تحريف يونانى للاسم المصرى القديم "سنوسرت" الذى حمله عدة فراعنة من الأسرة الثانية عشرة (الدولة الوسطى). لم يحدد الكاتب هنا أيهم يقصد، ولكننا نعتقد بأنه يقصد "سنوسرت الثالث" (١٨٧٨- ١٨٤٣ ق.م تقريبا) الذى بسط سيطرة مصر على البحر الأحمر وفلسطين وسوريا وكريت . كان مثالا الفرعون الفاتح وقلده من حكموا بعده . وقد تم تأليهه فى الدولة الحديثة [المترجم] .

وكان سعيد باشا يكره الأتراك فكان يحل المصريين مكانهم – تدريجيًا – في المناصب الإدارية العليا ، بل وأعطى الفلاحين الأراضي التي كانت ما تزال ملكًا للدولة ، وسمح لهم بالتصرف بحرّية في محاصيلهم ، ورفض مبدأ الاحتكار وفَرْض الضرائب العينية عليهم . ويقول المسيو بول ميروويو (Paul Merruau) معلقًا على هذه الإجراءات : "إن الإصلاح الذي قام به سعيد باشا – في نظام ملكية الأراضي الزراعية وزراعتها – يساوي في أهميته أهمية الثورة الاجتماعية . إنني أعتقد أنه لا يوجد حافز – يدفع للتحول الروحي والتقدم لدى الشعوب – أقوى من حافز الملكية"(٧)، وعندما قام سعيد باشا بهذه الإصلاحات ، ومنع عودة المظالم، ووضع لوائح دقيقة ، فإنه وضع حداً للظلم والرشوة ومحاباة الأقارب التي كان يمارسها موظفو الأقاليم وشيوخ القرى الذين كانوا – في عهد محمد علي – يبتزون الفلاحين باسم السلطة .

وفي الدراسة القيِّمة التي كتبها المسيو ميروويو ، تحدث عن الليبرالية في بلاد الغرب وذكر بحق : " ولكن في بلاد الشرق ، فإن الأفكار تتخذ شكلاً مختلفًا تمامًا : فلا بد أن تكون لدى الشخص كفاءات غير معتادة لكي يستطيع – مع أفضل الدروس – أن يسمو فوق المستوى العام للمبادىء المتفق عليها في هذا المجتمع القَدَري الذي تم تنظيمه لكي يظل – لمدة طويلة – ساكنًا وخاضعًا للطغيان في أحط صُوَره ؛ ولهذا السبب ، فإن ظهور حاكم شرقي – واحد – يُبدي تشبعه بالمبادئ الليبرالية ، يُعَدُّ برهانًا على سُمُوّ أفكاره سُمُوًا عظيمًا . وفي هذه النقطة ، فإن محمد سعيد باشا يتفوق على أي أمير في أوربا . لقد سَعَى سعيد باشا – أكثر مِنْ كل مَنْ سبقوه بلا استثناء – لكي يُحَرِّر رعاياه ، وعَمِلَ لصالح حضارة مصر ومدنيتها . إنني لا أعني بكلمة "حضارة" هذه "الحضارة السطحية" (المتمثلة في "شَتْل" المؤسسات الأجنبية في تربة غريبة عنها) والتي لا يفهمها أغلب السكان ، بل أعْني عملية التحسن العميق في أحوال الشعب" .

وكانت إصلاحات سعيد باشا بمثابة ثورة سلمية حقيقية في مجال التغيير الداخلي لأحوال الشعب . لقد تَطَلَّب التجديد والتقدم ، وأفكار الحرية والمساواة، قرونًا

عديدة من الصراعات والثورات لكي تضرب هذه المبادئ بجذورها في الأرض الأوربية. أما الشرق ، فقد كان يحتاج – أكثر من أوربا – لحكام وعُظَماء لديهم وعى بهذا التطور الخلاّق . وعندما تجاهل إسماعيل باشا (خَلَف سعيد باشا) هذه الحقيقة، ومارس سياسة توسعية تَفُوق إمكانياته بكثير ؛ فإنه – بذلك – قد أضْعَف البلاد وأدى إلى ضياعها . وبالتأكيد ، فإن سعيد باشا لم يستكمل مشروع محمد علي عَلّى نطاق واسع ولكن البلاد – في عهده – نَعِمَتْ بالسلام والرخاء . وبينما كانت البلاد تتمتع بالغنى ، فإن الدولة – على العكس – كانت فقيرة لدرجة الاستدانة بسبب كَرَم هذا الوالي الذى كان أول مَنْ فتح باب مصر على مصراعيه أمام المغامرين الأجانب ولصالحهم .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كان سعيد باشا هو الذى سمح – في سنة ١٨٥٤م – لفردينان دى ليسيبس (Ferdinand de Lesseps) [١٥] بحفر قناة السويس. إن هذه القناة – مع الدَّيْن – كانا هما العامِلَيْن الأساسيَّيْن اللذين سيلعبان دورًا حاسمًا في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والقوى العظمى ، خصوصًا فرنسا وإنجلترا ، لقد كان الدور ضد مصالح مصر ونتيجة لخطأ إسماعيل .

[١٥] دى ليسيبس Ferdinand Marie , Vicomte De Lesseps : دبلوماسى وإدارى فرنسى (١٨٠٥ – ١٨٩٤) . اهتم بمشروع "السان سيمونيين" بتوصيل البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق شق قناة تربط بينهما . أقيل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩ . استدعاه صديقه الوالي – سعيد باشا – إلى مصر سنة ١٨٥٤ . أنشأ "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية" . لعب دورا أساسيا في خداع أحمد عرابى وهزيمته. انتهت حياته بفضيحة "قناة بنما" سنة ١٨٨٩ . وأدين بتهمتي خيانة الأمانة والنصب. حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٣٠٠٠ فرنك [المترجم] .

هوامش المقدمة

(١) Roman Rule : A History of Egypt , London , 1898 .

(٢) Volney : Voyage en Egypte , 1786 .

(٣) نشرت "الجمعية الجغرافية الملكية" – مؤخراً – وثائق لم يسبق نشرها تم جمعها من ملفات "الخارجية البريطانية" تحت عنوان "مصر المستقلة . مشروع سنة ١٨٠١". وحسبما يقول المسيو جورج دوين (Georges Douin) في المقدمة ، فإن هذه الوثائق تُوَضِّح "أن فكرة استقلال مصر قد نشأت تحت رعاية حملة بونابرت مع بداية القرن التاسع عشر، وظهرت في روح المصريين منذ ذلك التاريخ. وجعل أحدهم – المعلم يعقوب القبطي – من نفسه ناطقاً بلسانهم ، ولكنه مات فجأةً في شهر أغسطس سنة ١٨٠١ ، وهذا ما منعه من عرض هذه القضية والدفاع عنها أمام حكومات الدول الأوربية" .

وعندما نَزَلَت الحملة الفرنسية على أرض مصر ، وضع يعقوب نفسه في خدمة الفرنسيين الذين قدَّموا أنفسهم بصفتهم أصدقاء وبَشَّروا بإنجيل جديد: "إنجيل الحرية".

وبعد معاهدة تسليم القاهرة (٢٧ يونيو سنة ١٨٠١م) ، غادرها يعقوب مع الجيش الفرنسي وأبحر إلى فرنسا ، وركب مع الجنرال بيليار (Belliard) – يوم ١٠ أغسطس – الفرقاطة الإنجليزية "باللاس" (Pallas) . ولكنه توفي إثر مرض ألَمَّ به يوم ١٦ أغسطس. وقبيل وفاته ، صارح قبطان الفرقاطة الإنجليزي بمشاريعه التي تكشف عنها الوثائق التي عُثِرَ عليها مؤخراً .

وكان يعقوب قد غادر مصر على رأس "وفد مصري" يتكون من أعيان الأقباط. وكانت فكرته الأساسية هي أن يتجه إلى إنجلترا أولاً لأن هذه الأمة – حسبما يقول جورج دوين – هي التي من مصلحتها أكثر من أي قوة أخرى نجاح مشروع استقلال مصر. وفي الواقع، فإن إنجلترا كانت تُسَيْطر على البحار وتستطيع منع فرنسا من الاستيلاء على مصر. ولكن إذا حاولت إنجلترا نفسها الاستيلاء عليها، فمن المؤكد أنها ستصطدم – بدورها – بعداء أقوى قوة عسكرية في القارة الأوربية (أي فرنسا) . إذن، فمصر المستقلة ستكون هي وسيلة احتواء هذَيْن المتنافسَيْن الطموحَيْن ، مع وجود مَيْزَة مؤكدة تنفرد بها إنجلترا تمسها تجارتُها البحرية ألا وهي : الاستفادة من منتجات هذه المنطقة الواسعة من إفريقيا ، والتي تُشَكِّل مصر مدخلها الطبيعي. ولإثارة حماس إنجلترا، ولضمان نجاح هذا المشروع، فقد كان "الوفد" ينوي عدم إبلاغ فرنسا لا ببدء هذه المحادثات ولا بالهدف من السفر إلى أوربا . ولكن الوفاة المفاجئة لرئيس الوفد – الجنرال/ المعلم يعقوب – في أثناء الرحلة ، وَضَعَتْ نهاية مفاجئة لمشروع "التفاوض مع القوى الأوربية بخصوص استقلال مصر" . لقد كان واضعو هذا المشروع يعتقدون أنه سيفشل إذا لم تشترك بريطانيا العظمى فيه .

(٤) Clot (A.B.) : Aperçu général sur l' Egypte , 2 Vol. , 1840.

(٥) راجع "تقرير لجنة التجارة والصناعة" ، القاهرة ، سنة ١٩١٨م .

(٦) Clot bey : id .

(٧) Paul Merruau : L' Egypte contemporaine , 1840 - 1857, de Méhémet Ali à Saïd Pacha . Paris , 1858 .

الفصل الأول

مالية الخديو والتدخل الفرنسي الإنجليزي
في شئون مصر

حظيت مصر ، في عهد إسماعيل ، بالعَظَمَة ولكنها - أيضًا - شَقيَتْ بالبؤس في المجالين: السياسي والاجتماعي ، بالضبط كما حَدَثَ لها في عهد محمد علي. ومنذ أن اعْتَلَى إسماعيل سُدَّة العرش في سنة ١٨٦٣م ، وحتى افتتاح قناة السويس - في احتفال مهيب سنة ١٨٦٩م - كان هو صاحب الأمر والنهي في مصر ، وظهر في حالة مالية متيسرة . كانت هذه السنوات الست هي فترة التألق في عهده، ثم بدأت فترة مختلفة تتسم بالإخفاقات السياسية والمالية والاضطراب الإداري والاجتماعي، مما أدَّى إلى التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية . وانتهى عهد إسماعيل في سنة ١٨٧٩م ، وهي السنة نفسها التي وَصَلَ فيها البؤس العام إلى ذروته. لقد كانت هذه المحنة بمثابة امتحان عسير تَشَكَّلَت فيه عقلية جديدة بلْوَرَت الأسباب غير المباشرة والمباشرة لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢م .

وإسماعيل هو الحاكم الذي استكمل فعلاً مشروع محمد علي ، ولكنه - ربما - لم يكن يقظًا ولا فطنًا مثلما كان جده . وأحيانًا ، كانت مهامه - بحق - أكثر اتساعًا، وأكثر خطورة من مهام سلفه من عدة نواح . وتُعدُّ هذه الفترة خير مثال للفترة الانتقالية ، كما أنها كانت الفترة التي شهدت التغلغل السلمي للأوربيين في مصر.

ففي البداية ، لم يكن الأوربيون مهتمين بالتدخل في شئون مصر الداخلية، إلاَّ أن تدخلهم أصبح نافذًا واجتاح البلاد ، خصوصًا مع صدور فرمان امتياز حفر قناة السويس (سنة ١٨٥٤م) ، ومع احتدام التنافس بين فرنسا وإنجلترا للهيمنة على

مصر، وأيضــاً فإن أخطـاء الحـاكم وسـفهه كانت بمثابة الدوافـع التـى حتَّمت هذا التدخُّل.

وفي عهد محمد على ، بدأ التغلغل روحيًا وحضاريًا – في المقام الأول – بفضل تعاون فرنسا معه . ولكن في عهْدَى سعيد وإسماعيل ، فإن التقدم المادي في مصر، مع ازدياد المصالح الفرنسية والإنجليزية فيها ، قد سهَّلا تدفُّق الأجانب عليها مما أدَّى إلى ظهور "التغلغل المالى الأوربى" الذى تطوَّر فأصبح "تدخلاً بطيئًا ومتهجيًا"، وهو المدخل "للتدخل السياسي الرسمي" الذى أعقبه "التدخل العسكرى".

وتُمثِّل مالية مصر فصلاً حاسمًا فى تاريخها المعاصر : لقد بدأت الأزمة المالية فى نهاية عهد سعيد باشا – سنة ١٨٦٢م – عندما عقد قرْضًا بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه .

ويذكر أحد المؤرخين الأجانب موضحًا : "لقد أنْتَجَت "الإمبراطورية الثانية" [١] فى فرنسا نظام المضاربة التجارية ودفعته إلى أبعد مدى ؛ ففى تلك الفترة، هرَعَتْ رءوس الأموال إلى البلاد البعيدة بحثاً عن المكاسب الهائلة والربحية الخرافية. وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن نقص إنتاج القطن – بسبب الحرب الأهلية الأمريكية [٢] – قد جذب الانتباه نحو بلاد شرق البحر المتوسط ، خصوصًا مصر التي كانت تعاني من مصاعب داخلية ولكنها كانت غير مَدينَة بأى دَيْن خارجي. ولذلك، كانت مصر مَطْمَعًا يُغْرى رجال المال" (١) .

[١] الإمبراطورية الثانية Le Second Empire : اسم يطلق على نظام الحكم في فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ . واتسمت هذه الفترة بازدهار اقتصادى فى جميع المجالات خصوصا فى التجارة والبنوك . انهار هذا النظام مع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا واستسلامها فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠م [المترجم] .

[٢] الحرب الأهلية الأمريكية La guerre de Sécession : حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٨٦٥ بين ولايات الشمال الصناعية وولايات الجنوب التي كانت تعتمد على زراعة القطن مستخدمة الأيدى العاملة من العبيد الزنوج . وكان إلغاء العبودية فى ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب . كما كانت الولايات الشمالية الصناعية تطالب "بالحماية" في حين تمسكت ولايات الجنوب بمبدأ "حرية التجارة" [المترجم] .

إذن، فقد تَزامَن عهد إسماعيل مع بزوغ سيطرة كبار رجال المال الدوليين. وتدفقت رءوس الأموال على الإسكندرية، وجاء إليها الأوربيون بأعداد كبيرة، وصَدَرَ فيها الكثير من الجرائد الأوربية المختصة بالشئون المالية وغيرها، وأنشئت المسارح، وظهرت الشركات الجديدة (مثل : مصنع الثلج في كوم الدكة، والشركة المصرية للشحن والتفريغ ، والشركة المصرية للنقل والتجارة ، إلخ ...): لقد كانت تلك الفترة بمثابة العصر الذهبي للتجار الأجانب .

وسرعان ما تم الاتفاق بين الخديو والمصرفيين الدوليين - من مختلف الجنسيات - المقيمين في الإسكندرية. وكتب المسيو فوكون (Fauoon) معلقًا: "كان سعيد هو أوّل مَنْ سار في هذا الطريق المحزن : فمنذ أن جلس على العرش، بدأت مصر تقترض ديونها بنسبة فائدة عالية جدًا تصل إلى ٢٠٪ ، ثم استطاعت تخفيضها حتى وصلت بها إلى نسبة ١٢٪ . أمّا رجال المصارف ، فقد حَصلوا على الأموال المودَعَة في أوربا مقابل نسبة تتراوح ما بين ٣٪ و ٤٪ وحتى ٥٪ على الأكثر. والفارق بين الرقمين (٥٪ و ١٢٪) كان يمثل مكسبهم" (٢) .

ومثلما فَعلَت تركيا من قبل ، فإن مصر قد اعتمدت على الدَّيْن الداخلي. ولكن إسماعيل أساء استخدام هذه المسألة وترك نفسه ينساق وراء سهولة الحصول عليه، بدون أن يحسب حساب النتائج المالية والسياسية التي ستنتج عن ذلك، لقد كان إسماعيل يَتَعجَّل إنجاز خطته ، ومِنْ هنا بدأ الانهيار التام .

وأيضًا ، فإن تبذير إسماعيل كان سببًا في تفاقم المشاكل . ويجدر بنا - أولاً - أن نُذَكِّر بأن إسماعيل - غداة توليه العرش - أقام حفل استقبال عظيمًا دعي إليه كبار الموظفين المحليين والقناصل الأجانب . وفي هذا الحفل ، ألقى الوالي الجديد خُطْبَة مهمة جدًا - تُعَدّ بمثابة "برنامج عمل" - مُوَجَّهة إلى القناصل جاء فيها: "لقد قرَّرتُ - بحزم - أن أُكَرِّس كل جُهدي ومثابرتي لتحقيق رخاء هذا البلد الذي كُلِّفتُ بحكمه. إن النظام والاقتصاد في النفقات هما أساس كل إدارة سليمة، وسأُطَبِّقهما بكل وسيلة لديّ . ولكي أكون قدوة للجميع ، وفي نفس الوقت ، لكي أبرهن على عزمي وتصميمي ،

فقد قررتُ التخلي عن النظام الذى اتّبعهُ مَنْ سبقونى ؛ فَقُمْتُ بتحديد ميزانية المخصصات الملكية المتعلقة بى ولن أتجاوزها أبداً. وهذا الإجراء سيُساعدنى على تكريس كل موارد البلاد لتطوير الزراعة . كما أننى عازم على إلغاء نظام السخرة البغيض الذى تطبقه الحكومة المصرية – حتى الآن – لتنفيذ مشاريعها. إن السُخْرة هى السبب الرئيسى – بل الوحيد – الذى يمنع مصر من بلوغ الرُقى الذى تستحقه .

"وستعنى المراسيم الحكومية عنايةً خاصة بالتجارة الحرة مما سَيَنْشُر الرخاء بين كافة طبقات السكان . أما المسائل الخاصة بالأخلاق والتعليم العام (أساس أى تقدم) وعدالة إصدار الأحكام (أساس الأمن العام) ، فإنها ستكون موضع اهتمامى الشخصى. وبتطبيق النظام فى المسائل المالية والإدارة العامة ، وبتطبيق العدالة فى إصدار الأحكام ، ستصبح علاقات مصر مع القوى الأوربية أسهل وأكثر أمانًا.

"أيها السادة ، أرجو أن تكونوا مقتنعين بالمشاعر التى أبديتها لكم ، وأرجو أن تعطونى دومًا تأييدكم الحكيم والمخلص" .

وكما سنرى لاحقًا ، فإن إسماعيل لم يَقُم بتنفيذ الجزء الأساسى من برنامجه، وهو الجزء الذى يؤكد فيه بوضوح : "إن النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس كل إدارة سليمة" .

لقد كان إسماعيل يهوى الفخامة والأبهة : ففى فصل الشتاء ، كان ينتهز أى مناسبة لكى يحتفل بها احتفالاً فخمًا ، سواء كانت هذه المناسبة عيد ميلاد، أو عودة سفير، أو وصول أجنبى للبلاد، أو حفلة راقصة، أو سباق للخيل، أو حفلات الأوبرا أو إقامة المآدب . وكانت هذه الاحتفالات تتناقض بشكل واضح مع البؤس الذى يعانى منه الشعب، "وكان المغنون يرتلون Te Deum [٣] بينما كان الشعب يموت جوعًا". ومن آلاف الأمثلة ، سنُورِد مثالاً يبرهن على ما نقصده : ففى سنة ١٨٦٩م،

[٣] Te Deum : ترنيمة شكر وحمد باللغة اللاتينية مطلعها : Te Deum laudamus (نحمدك يا الله) [المترجم] .

قدّم إسماعيل للملكة أولجا مبلغ مائة ألف فرنك للتخفيف من آلام اللاجئين الكريتيين في الوقت الذي كان فيه رعاياه يستحقون الشفقة .

ويقول المسيو بول ميروبو : "في عشية تأجيل دفع قسط الدَّين ، تم بناء مسرح دعمته الحكومة في القاهرة ، وتم تكليف موسيقي مشهور بتأليف أوبرا عُرضت لأول مرة على ضفاف النيل . وسُمح لنا باستعارتها فتشرفت باريس بأن تتلقى من القاهرة أفضل تسلية" .

"وكان لدى حكومة مصر - في باريس - وكيل مكلّف بالتعاقد مع الفنانات الشهيرات في مسارحنا الصغيرة . وعلى العكس من أوبرا فيردي (Verdi)، فإن والي مصر قد أبدى اهتمامه بأعمال ريتشارد فاجنر (Richard Wagner) التي كان سيعرضها قريبًا في بيروت . ومَنَحَ الوالي مبلغ عشرة آلاف فرنك بصفة مُسَاهَمَة في هذا الاحتفال الألماني" [٣] .

وعند الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، أظهر إسماعيل بذخًا غير معقول؛ ويقدر المستر ماك كوان (Mac Coan) المبالغ التي صُرفت منذ بداية الاحتفال وحتى نهايته بمليون وثلاثمائة ألف جنيه إسترليني [٤] . وبالإضافة إلى هذا المبلغ، صُرف أيضًا مبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني لتدبيج كتاب تاريخ رسمي، تم طبعه على جلد الفيل بعدد ٣٠٠ نسخة فقط .

"وتسلّم مراسل جريدة مشهور جدًا مبلغ ألف جنيه إسترليني مقابل تحريره لمخطوطة هذا الكتاب الذي قام أيضًا بطباعته طباعة رائعة" .

وتكفّل تبذير إسماعيل بجذب المغامرين ومضاربي البورصة إليه : فاقرضوه الأموال إمّا بشروط مبالغ فيها وإمّا بتوريطه في مشاريع تؤدي به إلى الإفلاس. وفيما يتعلق بالوسطاء - ومهما كانت نواياهم طيبة - فإنهم كانوا مضطرين لفرض شروط قاسية جدًا على إسماعيل لكي يحموا أموالهم من مخاطر عدم تسديد الديون. إن سفه إسماعيل وسوء سياسته المالية كانا السبب في فقدانه لمصداقيته .

وعندما اتبع إسماعيل هذه السياسة المالية ، فإنه كان يهدف - داخليًا - إلى استكمال خطة واسعة في مجالي الزراعة والأشغال العمومية ، وخارجيًا ، كان يريد توسيع النفوذ المصري في إفريقيا ، وضمان استقلاله السياسي عن تركيا. وبدلاً من ترسيخ الاستقلال الإداري الموجود فعلاً في البلاد وتقويته ، وبدلاً من إنشاء حكومة قوية - بشكل منهجي - مبنية على أساس الحكم المُطْلَق المستنير ، وتكون محترمة في الخارج، فإن إسماعيل أراد أن يبدو أكبر من حجمه بكثير ، فلم يحظ بتأييد الشعب له.

لقد استنزف محمد علي البلاد باتباعه نظام "اعتصار رعاياه" وجباية الضرائب لإنشاء الجيش ، ولكنه جعل مصر تقوم بدور القوة العظمى ، وأقام مشروعه العبقري مُعتمداً - فقط - على موارد البلاد وبدون أن يخلف من ورائه ديونًا. أما سعيد ، فقد منح الأراضي للفلاحين ، وأقام نظامه الضرائبي بناءً على وعاء ضريبي مُحَدَّد ، وشَجَّع حرية التجارة ، وأنشأ نظامًا للتجنيد ساوى فيه بين الجميع وكان بالضرورة نظامًا عادلاً . وأصبح سعيد محبوبًا من الشعب بفضل إصلاحاته العميقة . ولكن ، لو كان سعيد قد طبق أسسا لتنظيم المالية ، ولو كان قد طوَّر التعليم العام على نحو أوسع ، لقلنا عنه إنه والٍ مثالي .

وكان يجب على إسماعيل أن يستفيد منْ عبرة تجارب مَنْ سبقوه ويستكمل مشروعهم. إن الخطبة / البرنامج التي ألقاها في بداية حكمه تُلقي - نظريًا - أفضل الأسس للعمل المستقبلي ، ولكنه دمر - جزئيًا أو كليًا - أفضل وأخصب ما بناه محمد علي وسعيد .

وتسبب غياب نظام جيد للمحاسبة ، وغياب نظام مالي جيد ، في خراب مصر. ومما زاد منْ خطورة مسئولية إسماعيل عن هذا الخراب ، هو أنه لم يبذل أيّ مجهود جاد لإيقاف هذا التدهور في الوقت المناسب ، ولم يكُف عن تبذيره، ولم يتخذ - بشكل جذري - أي قرار للاقتصاد في النفقات . واستمر هذا السَفَه لمدة ثلاثة عشر عامًا من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٦ : وكان إسماعيل يُفضل الحصول على قروض بمبالغ كبيرة بنسبة فوائد باهظة تجلب الخراب. وحصل أيضًا على قروض بمبالغ صغيرة

قصيرة الأجل يتم تجديدها مع زيادة كبيرة في نسبة فوائدها، وكانت قيمة هذه الديون تتزايد نتيجة لتأجيل دفعها عندما يحين موعد الاستحقاق وعندما يتم تجديدها وتراكمت هذه الديون فأصبحت "دَيْناً سائرًا" هائلاً يزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف عن أصول المبالغ التي اقترضتها الدولة فعلاً.

وعمل إسماعيل على تقويض سمعته في الخارج ، واستمر في دفع أموره المالية لكي تزداد تدهوراً في الداخل عندما فرض ضرائب جديدة طلبت الحكومة من الفلاحين تسديدها مقدمًا ، فاضطر الفلاحون لبيع محاصيلهم بالخسارة قبل الأوان، أو الاقتراض في ظل ظروف لا تقل سوءاً عن البيع بالخسارة . وعلق اللورد ملنر (Lord Milner) [٤] على ذلك بعبارة بليغة قائلاً : "إن جُباة الضرائب قد مَهّدوا الطريق أمام المرابين" .

ولكن أفدح أخطاء إسماعيل المالية تكمن في سياسته التي اتبعها تجاه الأستانة؛ فقد أراد أن يحصل بقوة المال على ما فشل محمد على في الحصول عليه بقوة السلاح. وخلال رحلاته إلى الأستانة ، أنفق إسماعيل الملايين "لشراء" - أو بمعنى أدق "رشوة" - السلطان العثماني نفسه والوزراء وكبار موظفي السلطنة والجرائد والدبلوماسيين . وإذا كان إسماعيل قد حَصَل على بعض المزايا الحقيقية، إلاّ أنها لا تساوى أبداً المبالغ الهائلة التي دُفعت من أجلها والتي أرهقت بشدة ميزانية مصر؛ فإسماعيل لم يدفع فقط عدة ملايين (خمسة ملايين جنيه على الأقل)، بل إنه أيضًا قام برفع مقدار الجزية السنوية - التي تدفعها مصر لتركيا - فأصبحت حوالي ٤٠٠ ألف جنيه ، ويقول المسيو فوكون : "كانت الخزانة المصرية تصب - أساسًا - في إسطنبول، وكان إسماعيل باشا يمارس سخاءه وكرمه - وأحيانًا إسرافه - على أعيانها وموظفيها الذين لا يمكن إحصاؤهم" (٥) .

---

[٤] اللورد ملنر Lord Milner : رجل إدارة بريطاني متخصص بشئون المستعمرات (١٨٥٤ - ١٩٢٥) [المترجم] .

وبهذه الطريقة ، استطاع إسماعيل باشا أن يحصل من "الباب العالي" على ثلاثة فرمانات في ثلاث سنوات : ١٨٦٦ ١٨٦٧ ، ١٨٧٣م . والفرمان الأخير يُعَدّ بمثابة ميثاق سياسي جديد لمصر ، فهو يحصر وراثة العرش في نسل إسماعيل المباشر من الذكور ، من الأب للابن ، ومنحه لقب "خديو" ، ووسع من سلطاته في زيادة عدد أفراد الجيش (الذي كان محدودًا حسب اتفاقية سنة ١٨٤١م)، وأعطاه الحق في الحصول على القروض ، وعقد الاتفاقيات التجارية .

وعلى المستوى النظري ، فإن استقلال مصر قد زاد وتم تدعيمه . ولكن – على المستوى العملي – حدثت ثغرة واسعة في بنيان هذا الاستقلال ؛ فالباب العالي شَجَّع إسماعيل على المضي قُدُمًا في هذا الطريق ، وبذلك يكون قد عَمِلَ – بدون قصد – على وقوع الولاية (مصر) في يد قوة ثالثة .

وفي الواقع ، فإن " الباب العالي" – حتى سنة ١٨٧٢م – لم يسمح لإسماعيل بعقد اتفاقيات للحصول على قروض ، ولكنه قَبِل "الإكراميات" الهائلة التي قدمها له والي مصر . وبذلك ، يكون "الباب العالي" مسئولاً – جزئيًا على الأقل – عن الارتباك المالي الذي ألقى بإسماعيل في دوامة قاتلة . إن هذا الدَّيْن – بعد قناة السويس – قد فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي ، خصوصًا وأن إسماعيل كان يتعامل مع بنك آل روتشيلد [٥] وبنك آل فروهلنج – جوش وبنك أوبنهايم، وكلهم كانت لهم علاقات مع الدبلوماسية الدولية وكانوا يمتلكون إمكانيات تأثير قوية .

---

[٥] آل روتشيلد Rothshild : أسرة مصرفية يهودية من أصل ألماني ، بدأ نشاطها في فرانكفورت ثم أسست مصارف في عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا). حصل أفراد الأسرة على جنسيات مختلف البلاد التي استقروا بها كما حصلوا منها على ألقاب النبالة . كان فرعا الأسرة في إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوذا وانتموا للماسونية . عندما أصدر بلفور تصريحه المشئوم – سنة ١٩١٧ – وجهه إلى ليونيل والتر روتشيلد (الفرع الإنجليزي للأسرة) . وقد لعبت هذه الأسرة دورا مهما في تمويل الحركة الصهيونية واستيلائها على فلسطين [المترجم] .

وفى بداية عهد إسماعيل ، كان "الدَّيْن الوطنى" - الذى تركه سعيد باشا - يتساوى مع الرخاء الجديد الذى جلبه القطن لمصر ؛ ففى سنة ١٨٦٢ ، بلغ عائد تصدير القطن أربعة ملايين جنيه ، ولكنه وصل إلى ١٤ مليون جنية فى سنة ١٨٦٤م. ثم انتهت الحرب الأهلية الأمريكية بسرعة فى سنة ١٨٦٥م ، ومع ذلك استمر إسماعيل - "بدون إذن الباب العالى" - فى تورطه وتمسكه بنظامه المدمر، أى الاقتراض بنسب فوائد عالية جداً ، بضمان أنصبة مُعَيَّنَة من موارد الدولة.

وكانت هذه القروض على النحو التالى :

١ - قرض سنة ١٨٦٢ : بمبلغ ٨٢ مليون و٣٤٥ ألف فرنك .

عقده سعيد باشا . الرهن الخاص: إيرادات الدلتا.

٢ - قرض سنة ١٨٦٤ : بمبلغ ١٤٢ مليون و ٦٠٥ ألف فرنك .

وهو أول قرض يعقده إسماعيل . الرهن الخاص: إيرادات مصر السفلى ما عدا إيرادات الدلتا .

٣ - قرض سنة ١٨٦٦ م : بمبلغ سبعة ملايين و٥٠٠ ألف فرنك .

ضمان رأس المال والفوائد: رهن سكك حديد مصر.

٤ - قرض سنة ١٨٦٨ م : بمبلغ ٢٩٧ مليون و٢٥٠ ألف فرنك . الرهن الخاص: إيرادات الجمارك والأهوسة، والرسوم المفروضة على الإيجارات الزراعية والعقارات وبيع المواشى الصغيرة ومعاصر الزيوت والملاحة النيلية.

وبذلك يكون إسماعيل قد اقترض - بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٨ - بما يقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه إسترلينى من لندن وباريس . ويعلق البارون دى مالورتى (Baron de Malortie) بقوله : "لقد اعتبر إسماعيل نفسه مالك مصر الوحيد ، فقام برهن الأرض ليبنى منزلاً يتكلف أكثر من إمكانياته" . وكان محمد على - فعلاً -

يَعُدُّ كل أراضي مصر ملكًا شخصيًا له ، ولكنه كان يُديرها لصالح الدولة، وكانت الدولة هي البلد نفسه . أما إسماعيل، الذي كان على العكس من جده، فقد أدار أملاكه إدارة سيئة ، ورهن - بلا وعْي - استقلال الدولة لصالح الأجانب؛ فأصحاب الديون يجب أن يَستوْلوا على الرهن عندما لا يستطيع المدين سداد ما اقترضه.

وحاول إسماعيل التخلص من مشكلاته الآنيّة باللّجوء إلى هذا التحايل المدمر الذي لا يضع المستقبل في اعتباره . وفي سنة ١٨٦٧م ، أصبح موقفه المالي حرجًا ويُنذر بالخطر . وكتب المسيو جايّون - دانجلار (Dangler - Gaillon) [٦] في رسائله ما يلي : "أصبحت الزراعة - الآن - في حالة يرثى لها . ولكن هذا الوضع لن يمنع الإدارة - قريبًا - من طلب الضرائب التي ستزداد بقسوة ، ولن تتوانى عن ضرب الممولين بالعصي" .

"ويَجدُر بنا ملاحظة أن الأمر - هنا - يتعلق بجباية الضرائب مقدمًا للسنة الثالثة على التوالي . وتبلغ موارد البلاد ١٢٥ مليون فرنك ، ولكن فوائد الديون، والاستهلاك البطيء جدًا للقروض ، يبتلعان هذه الموارد . ولم يحصل الموظفون المحليون أو الأوربيون - الذين يعملون بدون عقود - على مرتباتهم منذ ثمانية أشهر. إن "الدائرة السنية" (أي الخزانة الخاصة لوالي مصر) تقترض مبالغ بنسبة فائدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٤ ٪ سنويا . وفي نفس الوقت ، نجد أن باشا مصر يُنفق الملايين بلا حساب في عواصم أوربا ، ويبذل قصارى جهده لتَسمين سيده الكئيب (سلطان تركيا) بالغذاء الذي يُحرم منه الشعب المصري" .

وهنــاك مكاتبــة من القاهرة - كُتبت في شــهر فبراير ، ونُشرت بمجلة "L'Opinion Nationale" في عدد شهر مارس سنة ١٨٦٨م . جاء فيها: "في الصيف الماضي ، انتشرت إشاعة بصرف مرتب شهر واحد لكل موظف ، فَعَمَّ الفرح في أوساط هؤلاء المساكين ، وكان المبلغ جاهزًا في وزارة المالية. وفجأةً، أعلنت أم إبراهيم باشا - الابن المُفضَّل لدى إسماعيل - أنها ستُسافر إلى الآستانة، وطلبت تزويدها بكل الأموال المتاحة ، فأسرعت الحكومة بإعطائها المبلغ المذكور. وتجرّع موظفو الحكومة مرارة الحسرة" .

وفى سنة ١٨٦٨ م ، انتبه " الباب العالى " لما يحدث وأراد - على ما يبدو - إن يُخلي مسئوليته من العواقب : فأصدر فرمانًا يمنع إعطاء مصر أى قرض "بدون الحصول على إذن مُسْبَقْ من الحكومة التركية" . ومع ذلك، استطاع مستشارو الخديو إقناعه بأنه يستطيع رهن موارد أملاكه الخاصة بدون الحصول على إذن من تركيا . وهكذا تم عَقْد قرض جديد مع بيت بيشو فزهايم (Bischoffsheim) - في سنة ١٨٧٠ م - بمبلغ ٧ ملايين (استلم الخديو منهم خمسة ملايين فقط) بنسبة فائدة تبلغ ١٣٪ . وعندئذ خاطب "الباب العالى" حكومة إنجلترا - مباشرةً - بصفتها الدولة التى تمثل الدائنين الأساسيين "وسجل مقدمًا اعتراضه على أى اتفاق مالى لا يكون قد حصل على موافقة مسبقة من صاحب الجلالة السلطان ، ويكون له تأثير - مباشر أو غير مباشر - على موارد مصر المالية"(٧) .

وبذلك ، تكون الحكومة البريطانية قد أبلغت بهذا الأمر بشكل رسمى. ومنذ ذلك التاريخ، اتخذت المسألة المالية منحىً سياسيًا ، وبدأت مرحلة جديدة فى سنة ١٨٧٠م؛ فقد تنبهت أوربا إلى الأهمية الواضحة لمصر بصفتها تحتل موقعًا مهمًا. وهذا الوضع ناتج عن عدة أسباب متداخلة مع بعضها **فأولاً** : حدث تدفق متزايد للأجانب على مصر - خصوصًا فى عهد إسماعيل - نتيجة الرخاء المادى والتجارى الذى شهدته المدن الكبرى (مثل القاهرة والإسكندرية) .

وثانيًا : سهولة وسائل الانتقال بفضل إدخال السكك الحديدية فى مصر، واستخدام السفن البخارية .

وأخيرًا : بفضل الامتيازات التى منحها والى مصر للأجانب .

وهكذا نجد أن الأوربيين أصبح لهم الحق - منذ سنة ١٨٢٧م - فى التَّمَلُّك بمصر (وهذا الحق لم يحصلوا عليه فى تركيا إلاَّ فى سنة ١٨٦٧م) . وبالإضافة إلى ما سبق، ففى سنة ١٨٤٠م . وَقَّعَتْ الدول الأوربية مع محمد على (الذى كان يحتكر التجارة) اتفاقية تسمح للأجانب بممارسة التجارة بحُرِّية ومباشرةً مع السكان المحليين. وفى سنة ١٨٣٦م ، بلغ عدد الأجانب فى مصر ثلاثة آلاف نسمة، وفى سنة ١٨٤٠،

قفـز إلى ١٦ ألفـاً ، ثم إلى ٥٠ ألفاً فى سنـة ١٨٤٦م ، ووصـل إلى مائـة ألـف سنة ١٨٧٠م .

وفى سنة ١٨٦٩ م ، تم حفر قناة السويس ، فَنَتَجَ عن ذلك سبب هام آخر؛ فالقناة لم تكن فقط مُجَرَّد طريق إلى شرق آسيا ، بل كانت أيضًا سبيلاً لاختراق إفريقيا. ويمقدورنا القول بأن القناة أصبحت بمثابة "مفتاح العُقَد" بالنسبة للإمبراطورية البريطانية الممتدة فى أسيا وإفريقيا . وتزامَنْ حفر القناة مع الاكتشافات الجغرافية، وتَقَدُّم وسائل الاتصالات الحديثة ، والحاجة للتوسع التجارى، فَمَهَّد ذلك كله لميلاد حركة الاستعمار البريطانى .

وفى سنة ١٨٦٨م ، حـدث تَطَـوُّر فى الحزب الليبرالى الإنجليزى بخصوص حركة المستعمرات ؛ فمنذ ذلك التاريخ فصاعداً ، أصبح الحفاظ على الإمبراطورية ممكنًا ، وكذلك زيادة مساحتها ، وتحويل مُجْمَل المستعمرات إلى كتلة متجانسة "ماديا" . وفى ظل هذه الظروف ، أصبح الاستيلاء على مصر ضرورياً باعتبارها موقعاً متقدماً للدفاع عن الهند . وفى الوقت نفسه ، أصبحت مصر نقطة انطلاق لإنشاء إمبراطورية بريطانية فى إفريقيا . وعلّق أحد الدبلوماسيين الفرنسيين على ذلك بقوله : "إن مصر لم تَعُد فقط البلد الذى لا ينضب معين ثروته ، والذى يعرفه كل فرد - أى أنها مفتاح قناة السويس والطريق إلى شرق أسيا - بل ستكون أيضًا - على الأرْجَح - أول طريق مفتوح للتجارة فى وَسَط إفريقيا . ومِنْ هنا تأتى الأهمية الأساسية بالنسبة لكل مَنْ سيشارك فى التجارة . ولم تَعُد الأهمية تقتصر فقط على الاستيلاء المباشر على بلد الفراعنة ، بل أصبحت تتطلب - أيضًا - عدم تركها تسقط فريسة لأى أمة تنافسنا . إن إنجلترا فقط هى التى حلَمَتْ بامتلاك مصر امتلاكا تامًا. وترى أن أملاكها فى الهند تتعرض كل يوم لمزيد من تهديدات موسكو فى أسيا، ولذلك كان من الطبيعى أن تبحث عن تعويض لخسارتها المحتملة لهذا المصَبّ الهائل الذى تَصُبُّ فيه صادراتها . وهكذا ، فإن إنجلترا تتابع بدقة - منذ نصف قرن - كل المسائل ذات الصلة بتجارة إفريقيا وطُرُقها" (٨) .

وخلّقت ديون إسماعيل وقناة السويس مصالح اقتصادية وسياسية أكّدت هيمنة فرنسا وإنجلترا على مصر ، تلتها منافسة حتمية بينهما . وبعد سنة ١٨٧٠م، أرادت إنجلترا الاستفادة من ضعف فرنسا لكي تحل مكانها في مصر . ومنذ سنة ١٨٧١م، اقترح بعض الإنجليز على فرديناند دي ديليسبس شراء أسهم القناة منه، ولكنه رفض التفاوض معهم . وفشلت إنجلترا مؤقتاً في محاولتها للاستيلاء على القناة، فوجّهت أنظارها نحو مالية مصر "إلاّ أن مسئوليتها لم تتحدد قبل سنة ١٨٧٦".

واستمر إسماعيل في ممارسة عملياته المالية العمقاء . وكان وزير ماليته هو "إسماعيل صدِّيق" الذي عُيِّن في هذا المنصب في سنة ١٨٦٨م بدلاً من "راغب باشا" (وزير مالية سعيد وقُدْوته السيئة) . وفي سنة ١٨٧١م ، فكر "إسماعيل صديق" في "قانون المقابلة" الذي لعب دوراً مهمًا في تاريخ مصر المالي وساهم في ازدياد السخط العام . و "قانون المقابلة" عبارة عن نظام مخصوص أنشئ بهدف تسديد ديون مصر عن طريق جباية الضرائب المقررة - مقدماً - عن ست سنوات مُقْبِلة. وفي مقابل ذلك، يتم تخفيض دائم على الضرائب ؛ فيدفع الممول - فيما بعد - نصف الضريبة المقررة فقط .

وكانت قيمة "الدين المجمد" تبلغ ٢١ مليونًا ، وجلب "قانون المقابلة" الخزانة ثمانية ملايين جنيه فوراً ، ولكن "تَعَقَّدَت العملية بسبب الكمبيالات التي دَفَعها رجال البنوك مقدماً" .

وبفضل هذه الأموال التي دخلت خزانة الدولة ، كانت احتفالات شتاء سنة ١٨٧١م أكثر بهجة من احتفالات السنوات السابقة . وفي بداية سنة ١٨٧٢م، أقيمت احتفالات جديدة باهظة التكاليف بمناسبة زواج الأمير توفيق بابنة إلهامي باشا . وفي شهر إبريل سنة ١٨٧٢ ، حصل الخديو على قرض جديد قيمته أربعة ملايين جنيه إسترليني (من بنك أوبنهايم وابن أخيه) مما سمح له بالإبحار إلى الأستانة في الشهر التالي .

ولما كان إسماعيل يخطط لإتمام عمليات مالية على نطاق واسع ، فقد سَعَى للحصول على فرمان يمنحه الحرية المالية الكاملة ، ويحقق الحاكم شبه المستقل. وحصل إسماعيل بالفعل على هذا الفرمان .

وكان سفير إنجلترا في الأستانة – السير هنرى إليوت (Sir Henri Elliot) – يرصد أخبار إسماعيل وتصرفاته غير المعقولة ؛ فَفَوْر وصوله إلى الأستانة، أهدى للسلطان العثماني ٥٠ ألف بندقية مصنوعة في إنجلترا . وبعد ذلك بأسبوعَينْ، أهداه طاقم سُفْرَة رائعًا مصنوعًا من الذهب المُرَصَّع بالأحجار الكريمة وبخمسة آلاف قيراط من الماس ، وذلك بمناسبة عيد جلوس السلطان .

ولم يكتف إسماعيل بكل هذا ؛ ففي شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢م ، صَدَر فرمان جديد بإلغاء فرمان سنة ١٨٦٩م ، والسماح للخديو بالحصول على القروض بدون أى شروط أو تَحَفُّظات . وفي يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢م ، بَعَث السير هنرى إليوت برقية إلى اللورد جرانفيل (Lord Granville) [٦] ذَكَر فيها أن هذا الفرمان قد صَدَر من السلطان العثماني مباشرةً بدون أن يمر على "الديوان" ، وذلك في مقابل مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني تسلمها السلطان بنفسه ، و ٢٥ ألف جنيه إسترليني للصدر الأعظم ، و١٥ ألف جنيه إسترليني لوزير الحربية ، و٢٠ ألف جنيه إسترليني لمختلف موظفي القصر .

وبعد سقوط الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، اقترح مجلس الوزراء الجديد إلغاء هذا الفرمان لأنه – خلافًا للعُرف – لم يُسَجَّل في الباب العالي . وقال مدحت باشا للسفير البريطاني إن الوثيقة التي يتم الحصول عليها بمثل هذه الوسائل يجب إعلان بُطلانها لأنها غير قانونية وبلا أية قيمة ، وأن ذلك في مصلحة مصر نفسها . فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات : "رَجَوْتُه أن يتخلى عن هذه الفكرة، فالسلطان أعطى كلمة للوالي ، ولذلك يجب الوفاء بها في كافة الظروف" (٩)

ويُعلِّق أحد المؤلفين الإنجليز المعتدلين قائلاً : "وبدون شك ، فإن هذه الواقعة تُمَثِّل الشرف نفسه والمنطق الدبلوماسي الصحيح . وعلى أى حال ، فهو قد أخْلَى مدحت

[٦] اللورد جرانفيل Lord Granville : سياسي بريطاني (١٨١٥ – ١٨٩١) . كان وزيرا للخارجية (١٨٧٠ – ١٨٧٤ ثم ١٨٨٠ – ١٨٨٥) في حكومة جلادستون [المترجم] .

باشا من مسئولية إصدار هذا الفرمان المشبوه ، وفي الوقت نفسه ، جعل سفيرنا مسئولاً – بشكل ما – عما سيحدث" (١٠).

وبمثل هذه الوسائل ، ضَمِنَ إسماعيل حرية الحركة ، فعاد إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٢م ليجد الخزانة خاوية واليؤس يزداد . ويوضح ت. فوكون الوضع قائلاً : "رَهَن المصرفيون كل موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الدَّين ، كما أن عَجْز الميزانية كان يزداد بلا توقف" (١١) .

وفي تلك الأثناء، كانت لدى الخديو أطماع في اليمن والحبشة، ففكر في الحصول على قَرْض هائل. ولم يقف إسماعيل على حافة الإفلاس، بل ألقى بنفسه فيه!

وتفاوض إسماعيل مع المصرفيين للحصول على قرض جديد كانت قيمته الاسمية تبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني . وحتى آخر لحظة ، كان يريد أن يترك "بنك أوبنهايم وابن أخيه" ، ويلجأ لمجموعة مصرفية فرنسية منافسة كانت – فيما يبدو – قد قدمت له شروطًا أفضل . ويذكر المستر ماك كوان : "في الليلة السابقة على توقيع العقد النهائي ، حدثت مناقشة حامية – في قصر عابدين – بين صاحب السمو والشاب الذي كان يُمثل المؤسسة (وكان دبلوماسيًا أيضًا) . وأثناء هذه المناقشة، كان الدبلوماسي على علم بالصفقات السابقة ، فأفْهَم الوالي أن القرض المطلوب يقع تحت رحمتهم، وأنه لن يَحْصُل على شيء إذا أخَلَّ بكلمته . وفي صباح اليوم التالي، تم توقيع العقد مع مؤسسة "أوبنهايم وابن أخيه" .

ومع أن القيمة الحقيقية لهذه العملية لم يُكْشَف عنها أبداً ، إلاَّ أن الشروط والنتائج – التي عُرِفَت – كانت مُكَلِّفة جداً . وكان ضمان هذه العملية هو رهن كل موارد مصر وإيراداتها . وبلَغت نسبة الفائدة السنوية ٧٪ زائد نسبة ١٪ مقابل استهلاك الدَّين . وحَصَل الطرفان المتعاقدان (الخديو والمؤسسة) لنفسيهما على نصف المبلغ الاسمي "النهائي" .

وتم الاتفاق على عقد قرض جديد بمبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني بفائدة ٨٪. والواقع أن تاريخ القروض التى حصلت عليها الدولة لم يُسَجِّل أبدًا عملية مثل هذه الحالة التى تجلب الخراب للمدين ، وفي الوقت نفسه ، تُحَقِّق أعلى فائدة للدائنين وأصدقائهم"(١٢) .

ومن المؤكد أن هذه العملية الغريبة لا تُشَرِّف إسماعيل ولا الوسطاء الذين باعوا سنداتهم إلى حملة الأسهم الأبرياء .

ولم يتوقف إسماعيل عند حافة هذا المنحدر الذى يجلب الخراب ، بل قام بتجهيز حملات علمية وحربية وأرسلها - بلا أدنى مبالاة - إلى وَسَط إفريقيا والبحر الأحمر والحبشة . وكان من الطبيعى أن تصبح خزانة الدولة خاوية - من جديد - فوقع إسماعيل فى مأزق ، وأخذ يبحث عن الحل بعقد قرض جديد .

وفى تلك الأثناء ، استطاع ديزرائيلى (Disraeli) [٧] أن يضرب ضربته الكبرى عندما اشترى - سنة ١٨٧٥م - من إسماعيل حصته فى أسُهم شركة قناة السويس التى تبلغ (١٧٦٦٠٢ سهم من أسهمها البالغ عددها ٤٠٠ ألف سهم) بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترلينى . وعلّق المستر فارمان (Farman) قائلاً : "لقد ضَرَبَ ديزرائيلى ضربته الكبرى التى كانت بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديو ، وكانت أيضًا أفْدَح أخطاء إسماعيل السياسية والمالية التى ارتكبها فى حياته" (١٣) .

وفيما يلى ، سنقدم للقارئ تفاصيل الأحداث : فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥م، سَمَحَ ديزرائيلى - بدون استشارة مجلس العموم - لبنك روتشليد بشراء أسهم القناة بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترلينى . ولكن هذا الشراء لم يكن عملية مضبوطة لأن المشترى الحقيقى (وهو هنا الحكومة البريطانية التى تتصرف لصالح الأمة البريطانية)

[٧] ديزرائيلى Benjamin Disraeli (كونت Beaconsfield) . سياسى وكاتب بريطانى (١٨٠٤ - ١٨٨١). يهودى من أصل إيطالى . تحول من الراديكالية إلى المحافظة. أصبح رئيسا للوزراء (١٨٦٧ - ١٨٦٨ ثم ١٨٧٤ - ١٨٨٠) [المترجم] .

كان أيضًا من دائني الحكومة المصرية . وكانت الحكومة المصرية مُلْزَمَةً بدفع نسبة الفائدة (٥٪) حتى أول يوليو سنة ١٨٩٤م . ولم يُمنح المبلغ إلاَّ فى ٤ فبراير سنة ١٨٧٦م . وصَوَّتْ البرلمان على القانون في شهر أغسطس التالي.

وفى سنة ١٨٩٦م ، وَصَلَ سعر هذه الأسهم فى لندن إلى ٢٤ مليون جنيه إسترليني ، وفى سنة ١٩١٥ ، وَصَلَ إلى ٣٠ مليونًا ولكن المكسب المالى لا يمكن مقارنته بالنتائج السياسية التى لا نستطيع عَدَّها : ففى أوربا ، كانت هذه الصفقة مفاجأة شديدة الوقع . وكتب المسيو مازاد (Mazade) معلِّقًا : "إذا لم تكن هذه العملية عملية استيلاء مادى على أراضى مصر ، فإنها تعد أول خطوة فى هذا السبيل. لقد حصلت إنجلترا على زبون يحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه لتصفية ديونه. ولا تستطيع إنجلترا أن تترك هذا الزبون يفلت من يدها ؛ ولذلك فإنها ستراقب ماليته ، وستُقْرِضُه مرة أخرى بأشكال مختلفة ، ومن الطبيعى أن تطلب منه رهونات أخرى وضمانات جديدة . فإلى أين سيُؤَدِّى ذلك كله ؟؟" [١٤] .

ومنذ ذلك التاريخ ، اختلَّت كفة الميزان بين إنجلترا وفرنسا لصالح إنجلترا. وكان على إنجلترا أن تدافع – ليس فقط – عن مصلحة مالية محلية ، بل كان عليها – أيضًا – أن تُدافع عن مصلحة سياسية دائمة ألا وهى : حماية الطريق إلى الهند [١٥] .

ومنذ شراء إنجلترا لأسهم إسماعيل فى القناة ، أَخَذَت فى الاستعداد المنهجى للاستيلاء على مصر . وفى هذا السياق ، يمكن اعتبار سنة ١٨٧٦م بداية لمرحلة جديدة وحاسمة فى هذا الاتجاه .

وبعد يومين من شراء أسهم القناة ، أى فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥م، جاء المستر كيف (Cave) على رأس لجنة خاصة تُدَقِّق فى الوضع المالى للخديو [١٦] .

وحَدَّدَت الحكومة البريطانية مهمة اللجنة وأهدافها : "الهدف الأول لبعثتكم هو التباحث مع الخديو بخصوص موضوع المساعدة الإدارية التى يطلبها . ولن يفوتكم – عَرَضًا – الحصول على معلومات تكون على أعلى قدر من الأهمية تخص مصر وإنجلترا" .

. ولكن الضمانات الخاصة التى قُدِّمَت لم تكن كافية ، ومن الآن فصاعداً ، ستكون الإدارة المصرية نفسها هى الرهن المطلوب . ويعلق المستر ماك كوان بقوله: "مع وصول بعثة المستر كيف ، بدأت حكومة اللورد بيكو نسفيلد [٨] التدخل فى شئون مصر الداخلية والضغط عليها ؛ وهذا ما يجعلها مسئولة (بقدر مسئولية الخديو نفسه تقريبا) عن أغلب القرارات التى صَدَرَت بعد ذلك ."

" وتُسَجِّل لنا "الكتب الزرقاء" (Blue Books) تاريخ الدور الذى قامت به وزارة الخارجية البريطانية وعملاؤها منذ تلك الفترة . وهذا التاريخ لا يجعل أى إنجليزى مُنصِف يشعر بالفخر .

"وسيشعر القارئ أننا – فى أغلب الفصول السابقة – أبدَيْنا القليل من التعاطف مع شخصية إسماعيل وأساليبه ، ونكاد نكون مُجْبَرين على لومه بسبب الكثير من الأحداث التى تَعَرَّض لها منذ ذلك التاريخ .

"لقد كان لديه الكثير من الصفات التى جعلت منه حاكمًا مطلقًا على مصر، إلاَّ أنه لا يُقارَن بالأوربيين المحنكين ذوى الخبرة ، خصوصًا وأن أغلبهم كانوا قليلى الذمة مثله ، وكانت حكوماتهم تدعمهم جميعًا" .

ومنذ وصول "بعثة كيف" ، انقسمت حاشية الوالى إلى معسكرَيْن : المعسكر الفرنسى والمعسكر الإنجليزى ، وكانت المنافسة بينهما تَزيد من صعوبة التوصُّل لإيجاد حل للمشاكل المالية لصالح مصر ولصالح دائنيها .

ولا نستطيع إنكار أن إسماعيل استفاد – بمهارة – من هذه المنافسة، واستطاع أن يُؤَخِّر عمل اللجنة الإنجليزية التى كانت تُطالب بسلْطة الإشراف على الإدارة المالية لمصر . وطلب إسماعيل الاستعانة بإداريين وماليين أوربيين لكى ينْهَضوا – عمليًا – بالحكومة المصرية ويُنَظِّموا شئونها المالية . ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تَنْوى أن

[٨] أى ديزرائيلى ، انظر هامش ٧ [المترجم]

تُشْرِف إشرافًا عاما على الإدارة في مصر ، وهذا النوع من "وَضْع اليد" يضمن مصالح الدائنين الأوربيين ويُنقذ مصر من أسوأ مشاكلها.

وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦م ، كَتَبَت جريدة "التايمز" (Times) تعليقًا جاء فيه: "منذ وصول المستر كيف إلى مصر ، توصلت اللجنة إلى أن الإصلاح الجذري لحكومة ومالية مصر هو – فقط – الذي سيُوفِّر الأمان للدولة بالتأكيد ، فقد كان بمقدور مصر أن تَعْقد تسوية أفضل مع دائنيها لو كان لديها رصيد أفضل، ولكن كيف يتأتى لها ذلك ؟ إن كل التوقعات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على التَصَوُّر التالي : سيكون الخديو – بشكل أو بآخر – مُجْبَرًا على الاستسلام للنصائح الإنجليزية مع خضوعه التام لها ، وستتولى إنجلترا إدارة مالية مصر، وسيُنقَل جزءٌ من الدَّيْن الإنجليزي لحساب مصر لمساعدة حكومتها على سد العَجْز وتخفيض مصروفاتها السنوية بشكل ملموس . ولكن هذا التَصَوُّر يَفْتَرض وجود "علاقة" بين الحكومَتَيْن، ولا يوجد أي تبرير لهذه العلاقة ، ويفْتَرِضُ كذلك وجود "استعداد" من جانب حاكم مصر . ونحن نحاول – عَبثًا – أن نجد دليلاً ما على وُجُود هذا الاستعداد" .

إن الأمر يَتَعلَّق بفَرْض نوع من "الحماية الإنجليزية" يُعَبِّر عنها – عادة – باستخدام تعْبيرَيْن مطَّاطَيْن هما : "الإشراف البريطاني" أو "الإدارة البريطانية" (British guidance) و "علاقة" (relation) . وكان على إسماعيل أن يوافق عليهما، بل ويطالب بهما لكي يحظى بتوازن مالي دائم . أما إنجلترا ، فإن المسألة السياسية عندها لا تنفصل عن المسألة المالية .

ووافق إسماعيل – ببساطة – على اقتراح المستر كيف بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) في منصب مستشارة المالي . وكان المستر ويلسون يعمل في وظيفة "مراقب عام في إدارة الدَّيْن الوطني الإنجليزي" .

ولكن فرنسا وَقَفَت بالمرصاد لهذه التدابير ؛ فوزير الخارجية الفرنسي – الدوق ديكاز (duc Decazes) – رفض انفراد إنجلترا بحل المشكلة المالية في مصر لأن هذه المشكلة هي "مفتاح" المسألة المصرية . ووصل المسيو أوتريه (Outrey) – القنصل العام

الفرنسي السابق – إلى مصر مما شَكَّل عاملاً أساسياً مُؤَكَّداً في إفشال مهمة المستر كيف . وبعد رحيل "كيف"، في بداية شهر فبراير سنة ١٨٧٦م ، اقترح المسيو أوتريه على الخديو إنشاء بنك "وطني" لمصر تديره لجنة دولية مُكَوَّنة من أعضاء تختارهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ؛ وتكون مهمة هذا البنك "تجميد الدَّيْن السائر مقابل فائدة مقدارها ٩٪ . واشترك مع المسيو أوتريه – في تقديم هذا الاقتراح – مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين يرأسهم المسيو باستريه (Pastré) من "البنك الإنجليزي – المصري" .

وحرص الدوق ديكاز على الحصول على تعاون إنجلترا في هذا المشروع؛ فأبلغ اللورد ديربي بأن الحكومتين (الفرنسية والإنجليزية) يجب أن يُنَسِّقا معاً فيما يتعلق بالشئون المصرية .

ولكن إنجلترا كانت تعارض مشاركة فرنسا في هذا الموضوع : ففي المجال المالي ، كان المشروع الفرنسي سيُفيد – أساسًا – أصحاب "الدَّيْن العام" ، وأغلبهم من الفرنسيين ؛ بينما كان أصحاب "الدَّيْن المجمَّد" أغلبهم من الإنجليز الذين لم تكن لهم مصلحة في زيادة هذا "الدَّيْن المجمَّد" بإضافة "الديون السائرة" للخديو عليه.

وفي المجال السياسي ، كان المشروع الفرنسي – لَوْ تَمَّ – سيُقيم عمليًا تعاونًا بين فرنسا وإنجلترا في مصر ، وأيضًا كان سيضع المسألة المالية في إطار دَوْلي، وذلك كله كان يتعارض مع هدف إنجلترا الراسخ ألا وهو : إشرافها على الإدارة المصرية.

وكان المستر ديزرائيلي قد أعلن – بصراحة – أمام "مجلس العموم" أن "الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للموافقة على أي مشروع للتسوية البنكية نصف الخاصة (semi - privé) ، وأن الحكومة البريطانية تهتم فقط بمشروع "لجنة المراقبة المالية"[١٧] .

ومن هنا ، نستطيع أن نعرف سبب رفض بريطانيا لتعيين مُفَوَّض إنجليزي في البنك المذكور ، وأيضًا سبب إهمال الخديو للمشروع .

ويذكر المسيو جـ. كلودي (J. Claudy) في كتاب له : "كان موقف الحكومة الفرنسية محكومًا بالفوائد الهائلة التي أخذها "البنك العقاري" (Crédit Foncier) .

أما سلوك الحكومة الإنجليزية فكان مختلفًا؛ فقد اتُّهِمَت بأنها تعمل سرًا على إفلاس الخديو، ومن ثُمَّ تقدم نفسها بصفتها منقذته. إن خطة بهذا الشكل لهى خطة بشعة للغاية، ولكن يجب التسليم بوجود وقائع عديدة تبرهن على وجودها [١٨] .

ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك عن كيفية قيام الحكومة الإنجليزية بوضع العراقيل أمام أي مشروع وعَدَم ثباتها على رأى واحد ، ويكمل قائلاً : "كانت الحكومة الإنجليزية هي أوَّل مَنْ طالَب بأن تكون الإدارة المالية لمصر خاضعة للإشراف الأوربي" .

"ولكن في بورصة لندن ، كانت هناك حملات ضارية لخفض قيمة الأوراق المالية المصرية ، وبلغ من ضراوتها أننا لا نستطيع تفسيرها فقط بأنها مجرد مناورات معتادة يلجأ إليها المضاربون ، بل إن الأمر أكبر من كونها مجرد مضاربات".

"وأخيرًا ، لا تُوجد أيَّة أسباب أخرى غير الأسباب السياسية / المالية لتكون هي الدافع الذى أمْلى على المستر ديزرائيلي خطابه الذى ألقاه يوم ٢٣ مارس سنة ١٨٧٥م. وكان الجمهور ينتظر بفارغ الصبر نشر تقرير المستر كيف آملاً أن يجد فيه أسبابًا لتجنب الخطر . ولكن ما أشد دهشة هذا الجمهور عندما أعلن ديزرائيلي، أمام "مجلس العموم" ، أن الخديو قد طلَب عَدَم نشر هذا التقرير بسبب ارتباك وضعه المالي وسرية المعلومات التي قدمها . فانفجر الغضب في البورصة وحدث انهيار في أسعارها" .

وبعد فَشَل المشروع الأول ، أرسلَت الحكومة الفرنسية المسيو فيلييه (Villet) إلى مصر لكي تُحدث توازنًا مع المستر ريفرز ويلسون . وكان المسيو فيلييه مفتشًا سابقًا للمالية ، وجاء معه بمشروع جديد . وكان مشروعه عبارة عن إنشاء "لجنة للدَّين العام" لن يكون لها أي إشراف على المالية ، بل ستقوم – فقط – بدور "المُحَصِّل" الذى يتسلم الأموال لصالح الدائنين ، ويكون ذلك بعد تجميد كل الديون وتوحيدها على أُسُس محددة .

وأبْدى إسماعيل استعداده لقبول هذه الخطة ، ولكنه أثار بذلك غضب ديزرائيلي الذى كان يعمل جاهدًا على الإسراع بخراب إسماعيل ماليًا ، ومنعه مِنْ موازنة ماليته . وعلَّق الخديو على خطبة ديزرائيلي بقوله : "لقد حفَروا قبرى".

وفي الحقيقة ، فإن تقرير المستر كيف لم يكن متناقضًا تماما مع ما كان يريده إسماعيل الذي طلب – فيما بعد – نشره ، ولكن الوقت كان قد فات .

وكان التقرير يبدأ بالعبارات التالية : "يمكننا القول بأن مصر تمر بفترة انتقالية؛ فهي تعاني من مساوئ النظام القديم الذي هجرته ، وفي الوقت نفسه، تُعاني من مساوئ النظام الجديد الذي تبذل قُصارى جهدها للدخول فيه . وتُعاني مصر من الجهل والخيانة والإسراف والمبالغة التي يتسم بها الشرق وأدى ذلك كله إلى وصول هذا الحاكم الإقطاعي إلى حافة الإفلاس . كما أن المصروفات الباهظة الناتجة عن المحاولات المتسرعة والمُرتَجلة ، بسبب محاولة تبَنّي الحضارة الغربية ، قد أرهقت البلاد بشدة".

وهذا الاتهام غير مُوَجّه للشرق نفسه ، بل إنه مُوَجّه لإسماعيل شخصيًا. ومع ذلك ، فإن المستر كيف يُنصفُه بقوله : "زادت موارد مصر المالية من ٥٥ ألف جنيه إسترليني سنويًا في سنة ١٨٠٤م فأصبحت ثلاثة ملايين و ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني في سنة ١٨٣٠م . ووصلت إلى أربعة ملايين و ٩٣٧ ألف جنيه إسترليني سنة ١٨٦٤م ، وفي السنة الثانية من ولاية الخديو . ثم زادت الميزانية إلى ٧ ملايين و ٣٧٧ ألف و ٩١٢ جنيهًا إسترلينيًا سنة ١٨٧١م . وزاد طول السكك الحديدية: فأصبحت ١٢١٠ أميال في سنتي ١٨٧٤ – ١٨٧٥م . ووصلت قيمة الواردات إلى ٦١ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيهًا إسترلينيًا – في الفترة من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٥م – مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥ جنيهًا إسترلينيًا في الفترة من سنة ١٨٥٠م حتى سنة ١٨٦٢م أي بزيادة بلغت نسبة ١٠٠٪ خلال ١٣ سنة فقط . وفي هذه الفترة نفسها ، زادت الصادرات بنسبة أربعة أضعاف: فقد كانت قيمتها ٣٦ مليون و ٢٣٩ ألف و ٥٤٢ جنيهًا إسترلينيًا ، فأصبحت ١٤٥ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيهًا إسترلينيًا .

وزاد عدد سكان مصر – في خلال ١٣ سنة – زيادة كبيرة ، وزاد عدد المواليد عن عدد الوفيات بمقدار ٦٣٦ ألف و ٨٠٩ نسمة . ولقي التعليم عناية خاصة؛ فزاد عدد المدارس – التي يتم التدريس فيها على الطريقة الأوربية – من ١٨٥ مدرسة

في سـنة ١٨٦٢م إلى ٤٨١٧ مـدرسـة في سنة ١٨٧٥م . "وهذه المدارس يشتغل بها ٦٠٤٨ مُدرسـاً وبهـا ١٤٠ ألف و ٩٧٧ طالبًا زاد عليهم ١٦٥١ مدرسًا و١٠٧٢ طالبًا في السنة التالية .

"وبالضرورة ، فإن نوعية التعليم المذكور تتباين ، ولكنها في مجملها أحْرَزَت تَقَدُّمًا مُؤَكَّدًا ، وفي حالات كثيرة ، نجد أن نوعية التعليم راقية جداً" .

"وهذه الإحصائيات تُثبت أن مصر قد حَقَّقَت تطورات عظيمة في كل المجالات في عهد الحاكم الحالي . ولكن هذه التطورات لا تمنع الوضع المالي مِنْ أن يكون حرجًا للغاية . ومع ذلك ، فإن النفقات – مهما كانت باهظة – ليست هي السبب الوحيد للأزمة المالية الحالية ، الذي يمكن أن نُرجعه تقريبًا إلى الشروط المُدَمِّرَة للقروض التي عُقدت تلبية لحاجات مُلِحَّة نتجت – في أغلب الأحيان – عن أسباب جعلت الخديو لا يملك حرية كبيرة للتصرف" .

وحسب التقرير التالي ، فإن إجمالي الإيرادات والمصروفات من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٥ – أي طوال ١٢ سنة – يتضمن ما يلي :

(أ) الإيرادات :	الدخــول :	٩٤٢٨١٠٠٠	جنيه إسترليني
	أسهم القناة :	٣٩٧٧٠٠٠	جنيه إسترليني
	قــروض :	٣١٧١٤٠٠٠	جنيه إسترليني
	الدين السائر :	١٨٢٤٣٠٠٠	جنيه إسترليني
	المجمـوع :	١٤٨٢١٥٠٠٠	جنيه إسترليني

(ب) المصروفات : الإدارة	:	٤٨٨٦٨٠٠٠	جنيه إسترليني
الجـزية للبـاب العـالي	:	٧٥٩٣٠٠٠	جنيه إسترليني
أشـغال المنفعة العامـة	:	٣٠٧٤٠٠٠٠	جنيه إسترليني
نفــــقــــات طارئة	:	١٠٥٤٠٠٠٠	جنيه إسترليني

(بعضها ذات نفع قابل للاعتراض عليه ، وبعضها تم تحت ضغوط الأطراف المعنية) .

فوائد واستهلاك القروض	:	٣٤٨٩٩٠٠٠	جنيه إسترليني
قنـاة الســــويـس	:	١٦٠٧٥٠٠٠	جنيه إسترليني
المجـــمـــوع	:	١٤٨٢١٥٠٠٠	جنيه إسترليني

والأقساط السنوية كانت تشمل فائدة القرض واستهلاكه ، بالنسبة للقروض قصيرة الأجل . ووصل مجمل هذه الأقساط إلى مليون و ٢٦٤ ألف و ٦٨٦ جنيهًا إسترلينيًا . وبالنسبة لقرض سنة ١٨٦٢م ، وصل القسط السنوي إلى ٢٦٣ ألف و٩٧٢ جنيهًا سنويًا . أمَّا قرض سنة ١٨٦٨م ، فقد وصل قسطه السنوي إلى ٩٥٣ ألف و٣٠٢ جنيهًا . وكان قسط دَيْن سنة ١٨٧٣ يبلغ ٢ مليون و ٥٦٥ ألف و٦٧٠ جنيهًا . وبذلك يصل المجموع إلى خمسة ملايين و٢٩ ألفًا و٦٣١ جنيها إسترلينيًا . وهذا المبلغ لا يشتمل على سَداد الفوائد أو العمولات أو تسديد أصل أي جزء من الدَّيْن العام . وبالنسبة لدَيْن سنة ١٨٧٣م ، فقد ابتلع وحده كل موارد البلاد . وتم دفع مبلغ ٣٤ مليون و٨٩٨ ألف جنيهًا بصفة فوائد لمدة عشر سنوات ، ومع ذلك ظل أصل الدَّيْن كبيرًا أكثر من أي وقت مضى .

ويُعلق مؤلف كتاب : "Egypt Under Ismail" على هذا الوضع قائلاً: "من المؤكد أن "تقرير كيف" يعد وثيقة تتصف بالأمانة المؤكدة . ولكن الخطأ البارز في هذا التقرير هو تجاهله ذكر مبالغ الرشاوى الهائلة التي دُفعت في الآستانة، كما تجاهل أيضا ذكر الإسراف الهائل الذي مارسه الخديو نفسه".

وربما كان هذا الخطأ يرجع إلى غياب المعلومات الدقيقة نتيجة لعدم وجود نظام للمحاسبة . ومما زاد من حالة الفوضى هذه ، أن الخديو لم يُحَدِّد لنفسه ميزانية لمخصصاته ، كما أن موارد أملاكه الخاصة لم تكن منفصلة عن موارد الدولة. وفي الواقع، فإن سلطة إسماعيل الفردية كانت تَجُبُّ السلطات الأخرى، فقد كان هو المدير وقاضي القضاة وأمين خزانة الدولة ؛ ولذلك ، لم تُوجَد حسابات دقيقة ولا مالية سليمة .

ويقول التقرير : "صُرِفت مبالغ هائلة على مشاريع غير مُنْتِجة حَسَب العُرف السائد في بلاد الشرق . كما صُرفت مبالغ ضخمة على مشاريع مُنتجة، ولكنها أُديرت بطريقة خاطئة أو متسرعة . ومن الواضح أن الخديو حاول إنجاز المشاريع خلال فترة زمنية قصيرة وبموارد محدودة ، في حين أنها كانت تتطلب وقتا أطول لتنفيذها . لقد كان ذلك كفيلاً بإرهاق موارد أي خزانة أخرى أغنى من خزانة إسماعيل بكثير" .

ومن بين مشاريع إسماعيل غير المنتجة ، نستطيع ذكر مصانع السكر التي تعدّ من أفدح أخطائه تكْلفة : فالخديو أراد تعويض خسائره الناجمة عن انهيار أسعار القطن – بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية – فصمم مشروعًا لإنشاء مصانع للسكر في أملاكه الخاصة . وتم إنشاء ١٢ مصنعًا كبيرًا جُهزت بآلات باهظة الثمن جداً ، ولكن المشروع بأكمله فشل فشلاً ذريعًا .

وحاول إسماعيل – أيضًا – إقامة نظام "بنك القرية" على نمط نظام "بنك التسليف الزراعي (Crédit Foncier) لإنقاذ الفلاحين من بين براثن المرابين، ولكنه خسر في هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني ، حسبما ذكر مولهول (Mulhall) .

ومن بين المشاريع غير المنتجة ، نجد أيضًا : قُصُورَه العديدة، وبعثاته العلمية للسيطرة على وسط إفريقيا ، وحملاته العسكرية لمساعدة تركيا.

أمَّا مشاريعه المنتجة ، والتي أُديرت إدارة سيئة أو متعجلة ، فهي تُوَضِّح عجز إسماعيل في مجال الأعمال ، وتُوَضِّح – كذلك – خراب ثمَّة أغلب أصحاب الامتيازات والمقاولين الأجانب الذين لجئوا دائمًا إلى المحاكم القنصلية لبلادهم لكي يحصلوا على مبالغ إضافية بدون وجه حق مقابل مخاطر وهمية أو محتملة قد يتعرضون لها . ويتفق المستر كيف مع المستر مولهول على أن المقاولين الأوربيين كانوا يَحْصُلُون على مكاسب تصل إلى نسبة ٨٠٪. وفي هذا الصدد يقول مؤلف كتاب "إنجلترا في مصر "L' Angleterre en Egypte" : "عندما كان إسماعيل يَشْرَع في إنفاق قرض ما على نفسه أو على البلد، فإنه كان يُدَبِّر أمره دائما لكي يصرف أقَل قدر ممكن من أمواله الخاصة. وكانت العقود التي تبرمها "الدائرة السنية" والحكومة بمثابة فرص حقيقية للإسراف والتبذير . وكانت الأموال – التي تُصْرَف نقدًا لشراء المعدات من أوربا – تشبه البضائع التي يُوَرِّدُها الترزي المشهور لشاب غني بالآمال والتطلعات ولكنه – في الوقت الحالي – بدون أية موارد".

ولكي نُعْطي مثالاً يوضح هذا النوع من العقود ، علينا أن نتذكر أن الخديو كان قد مَنَح عقود الأشغال في ميناء السويس لمقاولين فرنسيين ، ولكنه رأى أنه من الأفضل تكليف مقاولين إنجليز – السادة جرينفيلدز (Grienfields) – لتنفيذ الأشغال في ميناء الإسكندرية . ووصلت حسابات هؤلاء السادة إلى مبلغ ٢ مليون و٩٠٤ ألف و٤٩٩ جنيهًا إسترلينيًا . وبعد ذلك ، وبناء على طلب المستر ويلسون، أرسَل المسيو دوبور (Duport) – وهو مهندس فرنسي يعمل لدى الحكومة المصرية في الإسكندرية – إلى اللجنة العليا للتحقيقات تقييمًا لسعر التكلفة في أشغال الميناء، وجاء في التقرير الأولى ما يلي : "ليس من الضروري هنا إعطاء تفاصيل ، بل يكفي القول بأن المسيو دوبور قَدَّر سعر التكلفة بمبلغ مليون و٣٩٤ ألف جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الأشغال نفسها التي طلب فيها السادة جرينفليدز مبلغ ٢ مليون و٥٤٢ ألفًا بدون حساب الفوائد التي حُسِبَتْ بنسبة ١٠٪" .

لقد أوْجَدَت السياسة المالية لإسماعيل دَيْنًا عامًا قيمته الاسمية تبلغ ٩٠ مليونًا ويبلغ قسطه السنوي ٦ ملايين جنيه ، كما أنها جعلت الفلاحين مدينين، ودفعتهم للجوء إلى المرابين نتيجة للأساليب التي تتبعها الحكومة في جباية الضرائب.

وعلى الرغم من هذه الأزمة ، فقد كان ممكنًا إيجاد حل عادل لمصالح الطرفين. ولكن المسألة تَعَقَّدَت منذ سنة ١٨٧٦م بسبب المصالح السياسية التي أَخَّرَت التنظيم الحقيقي لمالية مصر حتى صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠م.

وفي تقريره ، حَدَّدَ المستر كيف الحل العملي الوحيد لهذه المسألة عندما ذكر: "أن مصر قادرة على تَحَمُّل تكاليف كافة ديونها الحالية مع دفع نسبة فائدة معقولة. ولكنها لا تستطيع الاستمرار في تجديد ديونها السائرة بفائدة تبلغ ٢٥٪، ثم تقترض قروضًا جديدة بنسبة ١٢ أو ١٣ ٪ لكي تواجه زيادة دَيْنها التي لا تُضيف شيئًا إلى خزانتها" .

وكانت خطة المستر كيف تتلخص في تدعيم وتوحيد كل الديون على أساس فائدة معقولة تتناسب مع حالة البلد . ولكن لتخفيف الأعباء المالية ، فإن تأجيل تاريخ الاستحقاقات كان ضروريًا . ولهذا السبب ، اقترح تقديم عرض لحاملي السندات يقضي بإعطائهم "سندات دولة" جديدة بفائدة ٧٪ تستحق الدفع في سنة ١٩٢٦م، بدلاً من القسائم التي بحوزتهم والتي تُستحق في سنة ١٨٩٢ و سنة ١٩٠٢ وذكر: "إذا شرحنا لحاملي السندات خطورة الوضع فإنني آمل - بحق - في أنهم سيوافقون على تسوية ستنقذهم من التعرض لخسارة فادحة هي النتيجة الحتمية لحدوث انهيار مالي".

ولا يسعنا سوى الاعتراف بصحة هذا الرأي الذي عَبَّرَت عنه هذه العبارات المليئة بالحكمة . وكان لا بد من تهدئة الدائنين - الذين كانت لهم حقوق مؤكدة - أو بالأحرى، طمأنة قلقهم المشروع ، خصوصًا وأن بعض الوسطاء حققوا مكاسب هائلة على حساب دافع الضرائب المصري و "حامل الأسهم" الأمين . ولم يتردد المستر كيف نفسه في التأكيد على أن الوضع المالي السيئ للبلاد "يرجع في معظمه إلى الشروط المجحفة لقرض سنة ١٨٧٣م ، وهو الذي عُقِد أصلاً بهدف واضح هو: تصفية الدَّيْن السائر الذي بلغ حينذاك ٢٨ مليون جنيه إسترليني" . وهذه العملية لم تأت إلا بمبلغ ١١ مليونًا

نقداً ، ولكنها – حسبما جاء في التقرير – زادت من مكاسب الوسطاء – الذين عقدوا اتفاق الدَّيْن – زيادة فاحشة ، علماً بأن قيمة هذا الدَّيْن كانت ٣٢ مليون جنيه إسترليني" (١٩) . وعلى الرغم من كل الشواهد، فإن الخطة المالية كان لها جانبها السياسي ، فالمستر كيف يُضيف إلى ما سبق قوله: "ومع ذلك، يوجد شرط أساسي يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع . فلقد كان على الخديوِ أن يضع على رأس "قسم المراقبة" شخصاً يفرض الثقة العامة، مثل الوكيل المالي (٢٠) الذي أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لكي يقدم خدماته لسمو الخديوِ.

"وقسم المراقبة سيَتَلقّى – مباشرةً – من جُباة الضرائب بعض أفرع الدَّخْل، ويجب أن يُشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب . فلَو كان جباة الضرائب مُنتشرين في كل أنحاء البلاد ، ولو كانوا تحت إِمْرَة هذا القسم ، لكان بإمكانهم منع التهرب الضريبي الذي يتم على حساب الخزانة ، ولما تم ابتزاز الفلاحين .

"ويجب على الخديوِ مراعاة تنفيذ التوصيات التي يرفعها إلى سموه "قسم المراقبة"، ويجب عليه – أيضاً – معالجة الحالات المؤكدة في مجال سوء الإدارة والتي سيخطره القسم بها .

"وبهذه الوسيلة ، فإن عنصراً هاماً من ثروة البلاد ورخائها – في المستقبل – سيتم إدخاله في البلاد لأن العلاج – بهذه الوسيلة – سيكون بدون أي قهر، وسيصبح قادراً على استخدام الفائض الذي يَنْهَبُه حالياً جباة الضرائب ، كما سيزيد الموارد الحالية زيادة كبيرة" .

وموقف إسماعيل – قبل نشر التقرير وبعده - يُوَضِّح تماماً أن اعتراضاته على مهمة البعثة كانت تَنْصَبُّ فقط على الشِّق السياسي منها ، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتفق مع المبادئ التي أوحي بها التقرير .

وفي الواقع ، فإن جريدة "التايمز" – بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٧٦م – نَشَرَت في افتتاحيتها أن الخديوِ قد عَزَلَ نوبار باشا (وزير التجارة)، "ويقال إن إسماعيل باشا

لم يجد مهمة المستر كيف على هواه ، وإنه غاضب على نوبار باشا لأنه يعدّه المسئول عن مجيء هذا المستر إلى مصر ، ولأنه (أى نوبار) قد اتَّبع سياسة تتسق مع المقترحات الإنجليزية" .

ومن ناحية أُخرى ، ففى لقاء صحفى عقده الخديو مع المستر و. بيتى كينجستون بعد نشر التقرير ، أعلن الخديو ما يلى: "لو كنت أستطيع تثبيت نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة للدولة ، لكنت قد توصلتُ بسهولة إلى إيجاد توازن بين إيراداتى ومصروفاتى بدون إلحاق الضرر بأحد ، ولما كنت قد احتجت إلى الاقتراض بنسبة فائدة مُبَالَغ فيها ومُخَرِّبَة ستؤدى - عاجلاً أم آجلاً - إلى إعلان الإفلاس الرسمى للدولة" (٢١) . ومن المحتمل أن تكون تركيا هى المثال الذى احتذاه إسماعيل لأن تركيا كانت تفكِّر فى إعلان إفلاسها "رسميًا" ، وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة الإنجليزية - بعد شرائها لأسهم القناة - كانت تشترط توقيع الحجز على مصر بصفته الحل العملى للتسوية المالية .

وفى هذا اللقاء الصحفى نفسه ، اشتكى إسماعيل - كذلك - من أن "لجنة كيف" قد زادت من مشاكله المالية بدلاً من تسويتها ، وكان تقرير اللجنة قد نُشر فى "التايمز" بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٦م . وقال إسماعيل : "لقد استفادت إنجلترا فائدة هائلة - أكثر من أى أمة أخرى - بفضل التضحيات العظيمة التى قدمتها مصر لإنجاز حفر قناة السويس . وهذه التضحيات هى السبب فى ورطتنا المالية الحالية. وبفضل تقرير المستر كيف ، يجب على إنجلترا أن تُقَدِّر تمامًا ما تكبدناه من جَرَّاء إنجاز هذه الأشغال العظيمة التى أتت بالثروة على الآخرين أكثر بكثير مما أتت به علينا . إننى لم أُصَدِّق أبدًا - ولو للحظة واحدة - أن إنجلترا تهدف إلى وضع مصر تحت سيطرتها لمجرد شرائها أسهم قناة السويس ، ولمجرد إرسالها موظفًا كبيرًا يفحص حساباتى" .

وما يهُمنا هنا ، ليس دفاع إسماعيل عن نفسه ، بل إن صيحة الخطر - التى أطلقها - هى التى تهمنا فى هذا المقام . ولهذا السبب ، اتجه الخديو إلى فرنسا؛ فاتَّفق مع مجموعة "أوترى - باستريه" (Outrey - Pastré) ، وأنشأ "صندوق الدين

العام[٢٢] بناءً على فَرَمَانَيْن صدرا بتاريخ ٢ و ٧ مايو على التوالى ، وقام بضم كل ديونه السائرة إلى بعضها وحَوّلها إلى دَيْن مُوَحَّد بنسبة فائدة تبلغ ٧٪ على المبلغ الاسمى ويتم استهلاكه على مدى ٦٥ عامًا .

ولكى يتم هذا التحويل ، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بمبلغ مُساوٍ لقيمتها الاسمية . ولكن نسبة فائدة سندات "الدين العام" كانت تتراوح ما بين ٢٠ و٢٥٪، وتم تعويضها بربح إضافى يصل إلى ٢٥٪ . وبعبارة أخرى ، فقد قُبِلَت بنسبة ٨٠٪ .

ومن المسلم به أن هذا المشروع – مثل سابقه – لم تَقْبَلْه الحكومة البريطانية ولنفس الأسباب السابقة : ففى يوم ١٥ مايو ، كتبت جريدة "التايمز" قائلة: "يوجد اختياران: فإما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض الخديو بضمان وجود سُلْطة حماية يقبلها الطرفان ، وإما أن يُواجه الخديو شخصيًا ضرورة اقتراح مشروع يكون بمثابة تكرار لحماقة أخرى من حماقاته التى يرتكبها" .

وكتب مراسل الجريدة نفسها – من الإسكندرية – يوم ٧ مارس ما يلى: "لقد وَضَعَ الخديو – رغما عنه – موضوع تنظيم ماليته بين أياد فرنسية؛ وبذلك، سيكون الدين المُجَمَّد – ومقداره ٩٠ مليون جنيه إسترلينى – أمرًا واقعًا .

"وعندما يتم هذا الاستبدال الإجبارى ، فإننا نأمل أن تكون لدى المستر ويلسون كل السلطات لكى يبدأ فى مهمة الإصلاح الإدارى ، وهو أول ما تحتاجه البلاد، وإمكانية نجاحه أكثر من غيرها فى أى مجال آخر" [٢٣] .

ولكن ديزرائيلى رأى أن "المشروع به أخطاء جسيمة من عدة نواح" ولذلك رفض تعيين مُفَوَّض إنجليزى لصندوق الدَّيْن ، أما المستر ويلسون فقد غادر مصر. ويقول المستر رونشتاين ، فى كتابه "خراب مصر" معلقًا على هذا الموقف: "وأخيرًا، قررت الحكومة إهمال مشروعها المُفَضَّل لصالح الدائنين . وطالما أن المسألة المعروضة تأخذ شكلاً ماليًا صرفًا ، فقد كان من الواضح أن فرنسا ستعمل على إفشال أى مجهودات يَتَفَتَّق عنها ذهن الحكومة البريطانية لإجبار الخديو على قبول الحماية. وبما أن الأمور

أخذت هذا الشكل ، فقد اضطُرت إنجلترا إلى التخلي - مؤقتا - عن هدفها المنشود ، وعقَدت اتفاقًا مع فرنسا لكي تُحافظ - على الأقل - على مصالح الدائنين الإنجليز" .

وعندما فشلت إنجلترا في التَغلُّب بمفردها على إسماعيل ، وحل "المسألة المصرية" ، سعَت للتفاهم مع فرنسا . وفي الوقت نفسه ، سعت للحصول على الهيمنة بشكل عملي . ونعتقد أن هذه النقطة هي أصل مشروع "المراقبة الثنائية" (Condominium) .

وسرَت الإشاعات في لندن عن إرسال اللورد جوشن (Goshen) إلى مصر لكي يُمثِّل الدائنين الإنجليز الذين كانوا يُطالبون حكومتهم - بإصرار - بعقد تسوية جديدة مع الخديو .

ولحين إرسال اللورد جوشن ، أرسَلَ ديزرائيلي دبلوماسيًا رفيع المستوى إلى مصر هو اللورد كريبيني فيفيان (Crapigny Vivian) الذى كان يمثل إنجلترا في بوخارست. وعلى الفور ، قام الدوق ديكاز (Decazes) باستدعاء البارون دي ميشلز (de Michels) - وهو زميل قديم للورد فيفيان - بهدف وضع أسس السياسة المشتركة "للمراقبة الثنائية" المُقبلة في مصر .

وكتب البارون دي ميشلز مذكراته [٢٤] وسجَّل فيها الذكريات التي تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد علي ، و "المصالح العاطفية" التي تدفع الفرنسيين إلى تهدئة المطامع البريطانية واحتوائها "للحفاظ على استقلال مصر لأننا ساعدناها في الحصول عليه . وهذه المواقف المتعاقبة قد تَعقَّدَت - في لحظة معينة - بسبب دخول عناصر جديدة فيها ، لقد اقترض الخديو إسماعيل مبالغ هائلة من أوربا، قدمت فرنسا أكبر نسبة منها : وشَعَر مواطنونا بالخطر يتهدد أموالهم من جراء عملية سلْب مماثلة لما قام به سلطان تركيا ، تلك العملية التي مَرَّتْ دون عقاب. وفي هذه المرة ، لم يكُن الأمر متعلقًا بالمصالح العاطفية ، لقد فهمت إنجلترا ذلك، وخَشيَت من سعينا للتدخل بشكل منفرد فيما بعد . ونتيجة لذلك ، قلَّلت إنجلترا من تشددها، واستَمَعَت - بدرجة ما - إلى اقتراحات التفاهم" .

ويرسم لنا البارون دى ميشلز – بعد ذلك – لوحة مُلوَّنة للخديو إسماعيل الذى لم ير فيه سوى أنه "ممثل هَزْلى" ، حيث لخَّص الموقف على النحو التالى: "عندما سرَت شائعة فى فرنسا بأن الخديو إسماعيل يستعد للعب المشهد الأخير فى الرواية ويعلن إفلاسه ، حدث استنكار عام وارتفعت صيحات الغَضَب، وتحركت المؤسسات المالية الكبرى لأنها كانت متورطة معه بشكل كبير ، وطَالَبت باتخاذ إجراءات قَسْرِيَّة ضده . واغتنم الدوق ديكاز – بمهارته الفريدة – الوقت الملائم للتدخل لدى إنجلترا .

"وفى بداية شهر سبتمبر ، سافرتُ ومعى التعليمات التى يمكن تلخيصها فى نقطتَيْن أوليين أساسيتَيْن : تأجيل تنفيذ أيَّة فكرة خاصة بإعلان الإفلاس، وأن يوجه الخديو الدعوة للسيِّدَيْن جوشن وجوبير (Goshen & Joubert) للحضور إلىَ مصر لإجراء تصفية عامة للدَّيْن" .

ولتوضيح معنى مُصطلح "التصفية العامة" للدَّيْن ، يجب علينا أن نتذكر أن فرنسا لم تكن تستطيع تسوية المسألة المالية بدون دعم إنجلترا لها ، وأن إنجلترا لم تكن تستطيع تسوية المسألة الإدارية بدون دعم فرنسا . ولذلك ، كان لابُد من التوفيق بين النَظَرِيَّتَيْن : الفرنسية والإنجليزية .

وهذه الضرورة هى التى جاءت بفكرة "الحكم الثنائى" ، الذى كان يجب أن يكون هو الهدف الأساسى لأول تصفية للدَّيْن .

لقد كانت هذه الفكرة واضحة تمامًا فى أفعال وأقوال البارون دى ميشلز التى سَبَقَت إنشاء هذا النظام ؛ ففى مناقشة أجراها مع الخديو ، هدده بأنه سيطلب من الباب العالى إقالته إذا حاول تنفيذ فكرة الإفلاس التى نُسبَتْ إليه . ويَذْكُر البارون أن إسماعيل رد عليه بصوت مخنوق وخافت قائلاً : "ولكن إذا لم أستطع الدفع... وإذا كانت مصر مُنهكة ... فهل تعتقد بأنكم – إذا وضعتم السكين على عنقى – ستَخلقون لى الموارد التى تنقُصنُى ؟" فرددت عليه : "بالعكس ، فإننا نعتقد بأن موارد مصر كافية جداً وتسمح لك بمواجهة كافة الالتزامات . ولكن – وقبل كل شئ – يجب أن تُرضى دائنيك ؛ فعليك التصريح علانية بأن أى مُحاولة لإشهار الإفلاس هى مُجرد

أكتوبة تسيء إليك ويجب أن تُكَذِّب الإشاعات المنتشرة بخصوص التوقف عن السداد، وفي الوقت نفسه ، عليك أن تَطْلُب من حكومتَيّ فرنسا وإنجلترا أن تُرسلا لك مستشارين ذوي كفاءة عالية ، وستقوم سموك بمنحهم السلطات والعناية الضرورية اللازمة لتنظيم مالية بلادكم" .

وبعد قليل من المقاومة غير المجدية ، بسبب تفاهم إنجلترا وفرنسا، وافق إسماعيل على مجيء المستر جوشن والمسيو جوبير . وَوَقَعَ على عاتق هذين الرجلَيْن مهمة "إبراز عناصر الدَّيْن ووضع الأُسُس لإعادة التنظيم العام للإدارة المالية".

وكما رأينا ، فإن الحكومة الإنجليزية - والدائنين الإنجليز - هم الذين بادروا بعقد اتفاق جديد مع الخديو ؛ ففي بداية شهر يوليو ، وأثناء اجتماع عقده الدائنون في لندن، طلبوا من اللورد جوشن السفر إلى مصر بصحبة المسيو جوبير للتفاوض مع الخديو بخصوص تسديد "الدَّيْن المجمد" - وهو أكثر نَفْعًا لدائنيه من دَيْن مجموعة" الكريدى فونسييه (Crédit Foncier) . ولكي يُعَجِّل اللورد ديربى [٩] بإبرام هذا الاتفاق ، فإنه مارس رسميا ضغوطا على الخديو بواسطة الكولونيل ستانتون (Stanton) في القاهرة . ويُعلِّق المستر ماك كوان في كتابه "مصر في عهد إسماعيل" - على ذلك بقوله : "في حالة مصر ، يعد تَدَخُّل وزارة خارجيتنا هو المرَّة الوحيدة التي تَدَخَّلت فيها بهذا الأسلوب ، ففي السنة نفسها التي حصلت فيها بعثة (جوشن / جوبير) على التأييد التام من "داونِنج ستريت" ، كانت هناك ١٧ دولة - على الأقل - متأخرة في سداد ديونها واسمُها مُدْرَج على "القائمة السوداء" التي تُصدرها جمعية "المستفيدين" (حاملي السندات) الأجانب ، وكان إجمالي ديون هذه الدول يصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني . ولم نجد أثرًا لأي برقية قنصلية تَذْكُر كلمة احتجاج واحدة من جانب حكومتنا لصالح الدائنين" .

[٩] ديربي : Derby أسرة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها - على مختلف الأجيال - بالسياسة . يعنينا منها هنا Edward Stanly De Derby (1826 - 1893) الذي كان سكرتيرا لوزارة الخارجية [المترجم] .

ووصل اللورد جوشن إلى مصر في شهر أكتوبر . وأوّل تصرف قام به كان تجاهله التام لوجود "إسماعيل صدّيق" - وزير المالية - الذي كان يعارض خطة اللورد. وكان إسماعيل صدّيق يرى أن التسوية العامة للديّن (على أساس نسبة فائدة تصل إلى ٧٪) ستكون باهظة بالنسبة لمصر . كما أن الإدارة المالية الأجنبية تعني لديه فرض الوصاية على البلاد . ولكي نكون مُنْصفين ، وأيًا كان الحكم الذي نُصدره على السياسة المالية للخديو ومستشاره ، فقد كانا على حق عندما أعلّنا أن نسبة الفائدة لا يجب أن تتجاوز ٥٪ كحد أقصى لكي تستطيع مصر تسديد قرض قيمته ٩٠ مليون جنيه . ويقال إن المستر كيف كان ينادي بهذا الرأي أيضًا . وفي هذه المرّة، أثْبتت الأحداث صحة رأيهما . ومع ذلك ، فإننا نَتَجَنَّب وَصْم الجزء المالي الصرْف - الذي قام به جوشن - بأنه ظالم .

لقد كان إسماعيل صدّيق هو زعيم الحزب المصري الذي كان يرفض التدخل الأجنبي المتزايد والصريح في الإدارة المصرية منذ سنة ١٨٧٠م، وكان معاديًا بشدة للحزب التركي الذي كان يتزعمه شريف باشا . وفي عهد إسماعيل، تحالف الحزبان مؤقتًا ، ووقفا ضد أي تَدَخُّل أوربي في شئون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صدّيق التصدي لأي محاولة أجنبية للسيطرة على الإدارة المصرية؛ فقام بإعداد مشروع مضاد ، وحاول استمالة الخديو إلى جانبه. وفي ذلك الوقت، وَقَعَت بعض الاضطرابات في المديريات ، واتُّهم إسماعيل صدّيق بمحاولة التَّمَرُّد، ووصل الأمر إلى حد اتهامه بتهديد سلامة الخديو الذي كان مستسلمًا للضغوط الأجنبية . واضطُر الخديو للاختيار بين الحزب الأجنبي (الذي تمثله القوى الأجنبية) وحزب المقاومة (الذي يمثله إسماعيل صدّيق) ، فقرر التخلص من وزيره. ويذكر القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القاهرة ما يلي: "في أثناء لقائي بالخديو - بعد إلقاء القبض على إسماعيل صدّيق يوم ١٠ نوفمبر - وجدت الخديو منفعلاً جداً ، وكان من الواضح أنه غاضب على "المفتش" (لقب إسماعيل صدّيق). وشَرَح لي كيف أنه رَفَعَ "المفتش" من مجرد فلاح إلى أعلى وظيفة في مصر... وحكى لي كيف كان

"المفتش" يسعى لخلق الاضطرابات ضده، وبما أنني لديّ بعض الخبرة بالوسائل الأوتوقراطية التي تتّبعها الحكومات الشرقية، فقد استنتجتُ من هذا الحديث أن الوزير السابق قد أُعدم بالفعل" [٢٥] .

وفي واقع الأمر ، فقد دعي الخديو وزيره لمرافقته حتى قصره الواقع على ضفاف النيل ، وهناك تم اغتيال "المفتش" غدْرًا . وعلى الفور ، أذاعت الحكومة خبرًا كاذبًا عن رحلة سيقوم بها إسماعيل صديق في أعالي النيل ، ثم تلاه خبر وفاته. والحق ، فإننا نُقرِّر أن المستشار السابق للخديو كان مكروهًا من الشعب، خصوصًا من الفلاحين الذين اعتصرهم حتى آخر قطرة . ولكن الظروف المأساوية التي أحاطت بنهايته أثارت تعاطف الجميع معه ؛ كما أن ما اقْتَرَفَه الخديو إسماعيل يمثل – في حد ذاته – إدانة للحكم الفردى المطلق .

وكتب مراسل التايمز في تعليقه على هذا الحادث : "إن رحيل إسماعيل صدّيق يعد بمثابة نهاية عهد قديم . لقد كان "المفتش" زعيما للحزب المناهض للنفوذ الأجنبي ولكل تَقَدم حضارى . ويُقال إن سقوط إسماعيل صديق – الذى كان قد أعَدَّ مشروعاً مضاداً – سيكون لصالح نجاح النفوذ الأجنبي" [٢٦] .

وحاول جوشن إثارة قضية إسماعيل صديق أمام "المحاكم المختلطة" (أنشئت سنة ١٨٧٦م) . ويبدو أن الخديو بادَر بإخفاء أى مَصْدَر قد يُفشي فضائحه التي قد يكون مستشاره الحميم جَمعها عن تصرفات سيده فقرر اغتياله . ومن الخطأ الاعتقاد بأن إسماعيل كان يُؤيِّد الاتفاق مع القوّتَيْن الأجنبيَّتَيْن على أسس مُحَدَّدة؛ فالبارون دى ميشلز يقول : "عندما غادر المستر جوشن لندن ، كان متأرجحًا بين مشاعره الطبيعية بالولاء وبين مطامعه البريطانية . وكان قد سَجَّل في برنامجه شَرْطًا أساسيًا ستتم – بناءً عليه – أية تسوية . ويقضى هذا الشرط الأساسي بمطالبة فرنسا بتقديم تضحية مالية ، والحصول على امتيازات سياسية لإنجلترا . "ثم يروى البارون دى ميشلز أن مبدأ المساواة الكاملة – بعدما حورِب ونُوقِش – "تم الاتفاق عليه نهائيًا، وصَدَرَ به قرار ينُص على تعيين مُراقبَيْن عامّيْن ، أحدهما فرنسى والثانى إنجليزى يتقاسمان الإدارة

المالية لمصر . ووَقّع عليه الخديو بالقوة - بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة١٨٧٦م . وأقول "بالقوة" لأننا - حتى اللحظة الأخيرة - كُنَّا نخشى الفشل قُرْب نهاية مسعانا فالخديو كان ساخطًا على نتيجة المفاوضات، وحاول تَعْطيلها" .

لقد حَصَلَ اللورد جوشن - من فرنسا - على خسائر مالية لصالح الدائنين الإنجليز "أصحاب الدَّيْن المُجَمدْ" . وأعلَن أن هدفه هو التخفيف عن مصر وتأكيد يقين الدائنين بأنهم سيحصلون على الفائدة التى يستحقونها .

أما التضحيات التى قَدَّمها الدائنون - حسبما يقول جوشن - فهى :

١ - الفارق ما بين نسبة الفائدة ٥٪ و٧٪ حسب الاختيار ، من قيمة مبلغ الـ ١٥ مليون جنيه إسترلينى ، يصل إلى ٣٠٠ ألف .

٢ - تخفيض الربح الإضافى الممنوح على الدَّيْن السائر للدولة وقدره ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى . وهذا التخفيض يوفر كسبًا سنويًا يساوى ٣٣٨ ألفًا لنسبة الفائدة (٧٪) على هذه القيمة .

٣ - نسبة فائدة ١٪ على مبلغ ٥٩ مليون جنيه إسترلينى للدَّيْن الموحد، وهذه النسبة تم الاحتفاظ بها لشراء الدَّيْن وتبلغ ٥٩٠ ألفًا .

وبذلك يصل مجموع التضحيات - أو الخسائر - إلى مليون و١٢٨ ألف جنيه إسترلينى .

وحسبما يقول روذشتاين - فى كتابه "خراب مصر" - فإن جوشن قد نجح فى عقد اتفاق مع الدائنين الفرنسيين تم بمقتضاه تجميد الدَّيْن السائر ، ولكن مع خفض نسبة الربح الإضافى - الذى يحصل عليه حائزو السندات - إلى١٠٪. وفضلاً عن ذلك ، فإن دَيْن "الدائرة السنيَّة" (أملاك الخديو الخاصة) يجب إخراجه من "الدَّيْن المجمد" وإضافته إلى "الدَّين السائر" ليكَوِّنا معًا مجموعة منفصلة عن غيرها وتكون نسبة فائدتها الاسمية ٥٪ . وكذلك فإن القروض التى عُقدت فى السنوات: ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ يجب استبعادها عن "الدَّين العام المجمد" لأسباب فنية .

ولكن المستر فروهلنج والمستر جوشن كانا مشتركَين في هذه القروض؛ ولذلك أرادا استمـرار نسبة الفائـدة القديمـة والتي كانت تتراوح ما بين ١٠ و١٢٪. وهكذا ، فإننا نجد أن "الدَين المجمد" نفسه قد تم تخفيضه إلى ٥٩ مليون جنيه وبفائدة موحدة مقدارها ٧٪ . وفضلاً عن ذلك ، كان يجب إنشاء "دَيْن مخصوص" بقيمة ١٧ مليون جنيه بنسبة فائـدة مقدارها ٥٪ . وكانت قيمة القسط السنوى للقرض تبلغ ٦ ملايين و ٥٦٥ ألف جنيه أو ما يُعادل نسبة ٦٦ ٪ من دخله الاسمي.

أمَّا النتائج السياسية لبعثة جوشن ، فإنها قد صدرت عن هذا المبدأ الخصب الذى صاغـه – بمهـارة – المندوب البريطاني ، ألا وهـو : "ضمـان حُسن الإدارة". لقد أراح هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدائنين وحتى الفلاحين المصريين الذين قيل لهم إن هناك مَنْ يهتم بمصيرهم .

وحقيقة الأمر أنه – منذ سنة ١٨٧٦م – كانت الحكومة المصرية نفسها هي الرَهْن الحقيقي الذى حصل عليه الدائنون ودولهم . وكان القائمون على هذا الرهن وحراسه هم المشرفون العموميون، و"صندوق الدَّيْن"، ومحاكم الإصلاح .

وهكذا كان الإشـراف على قمـة التنظيم الإدارى الأوربـى الجـديد، كما زاد عدد الموظفين الأجانب . ويعلق اللورد كرومر على ذلك بقوله : "بالنسبة لمستقبل مصر، فإن التنظيمات المالية كانت نتائجها أقل من التغييرات التى أدخلت بناءً على نصائح المسـتر جـوشن فى إدارة البـلاد" (٢٧) . وكـان المراقـبـان المُعَيَّنان للإشـراف على الإيرادات والمصروفات هما : البارون دى مالارت (Baron de Malaret) والمسيو رومان (M. Romaine) . وكانت إيرادات مرفَـقَي السكك الحديدية وميناء الإسكندرية قد تم رهنها لدفع فوائد الديون ، ووُضعت إدارة هذين المِرْفَقَين تحت سيطرة "مجلس رُباعي" يتكون مـن : إنجليزيَّيْن وفرنسـي ومصـرى. وتم تعيين الجنرال ماريوت (Mariott) فى منصب رئيس إدارة السكك الحديدية. وعندما كسب اللورد جوشن هذه النقطة ، أسرع فى تعيين مُفَوَّض إنجليزى لصندوق الدَّيْن فى بداية سنة ١٨٧٧ ، وكان هذا المفوض هو : الميجور بيرنج (Major Baring) (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) والذى وصل إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧م .

لقد كان من المفروض أن يعمل "نظام المراقبة الثنائية" (Condominium) بهذه الطريقة ، ولكن هذا التدبير كان مقضياً عليه بالفشل لأنه لم يناسب الوضع الحقيقى للبلاد . وقال اللورد ملنر : "كان لابُد من مرور فترة طويلة لإصلاح دَيْن مصر. وحتى يتم ذلك ، عانت البلاد من الكثير من الكوارث الجديدة. حَلَّ أول أقساط سداد الدَّيْن فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتم فى فترة قصيرة جداً بناءً على اقتراحات جوشن وجوبير . وكانت هذه التسوية معقولة لأنها تفهمت شَرْح وضع البلاد الذى عُرض على هَذَيْن السيدين . ولسوء الحظ ، فإن هذا الشرح كان مغلوطاً تماماً. ومهما كانت الحسابات مُشَوَّشة – سواءً عن عمد أو بحسن نيَّة – فمن المؤكد أنها لم تكن تُعبِّر عن الوضع الحقيقى" (٢٨) .

وفى مثل هذه الظروف ، يمكننا أن نستنتج بسهولة أن "نظام المراقبة الثنائية" كان له أعداء كثيرون ينتظرون فشله فى نهاية شهر يوليو سنة ١٨٧٧م ، وهو تاريخ تسديد أول قسيمة دَفْع كبيرة مع كل تكاليف استهلاك القرض . وكتب اللورد فيفيان – القنصل الإنجليزى – إلى حكومته بتاريخ ١٢ يوليو موضحاً : "إن المبلغ المطلوب (٢ مليون و٧٤ ألفاً و٩٧٥ جنيهاً) قد دُفع أمس بالكامل . ولكننى أخشى أن تكون هذه النتائج قد تمت مقابل خسائر هائلة لحقت بالفلاحين ؛ بسبب البيع الجبرى لمحصولهم القادم وجباية الضرائب مقدماً . إن هذا المبلغ كان يجب أن يُنتَزَع – بصورة ما – من بلد تسحقه الضرائب . ومع ذلك ، فإننى أخشى تماماً أن تكون الإدارة الأوربية تعمل على إلحاق الخراب التام بثروة مصر الزراعية، وأعتقد أن الإنجليز يتحملون مسئولية خطيرة فى هذا الوضع" .

ثم طرأت أحداث غير متوقعة زادت من خطورة الفوضى المالية وهزت دعائم النظام المؤقت "للحكم الثنائى" (ونحن نستخدم هنا كلمة "مؤقت" بنفس المعنى الذى كان يقصده مَنْ وضعوه من الإنجليز) ؛ فقد نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى ربيع سنة ١٨٧٧م ، وأجبر السلطان مصر على إرسال ٣٠ ألف جندى لمساعدته على نفقة الحكومة المصرية ، وتم تسديد هذه المصروفات غير المتوقعة عن طريق زيادة نسبة ١٠٪

على الضرائب العادية . ولم تتوقف المفاجآت السيئة عند هذا الحد، ففي سنة ١٨٧٧ ، انخفض فيضان النيل انخفاضًا هائلاً ، وفي السنة التالية، زاد الفيضان زيادة غير مسبوقة ، ودمر هذان الفيضانان الريف المصرى .

وفي مجال الشئون الداخلية ، زادت الهيمنة الإنجليزية مُجدداً ؛ "فالمراقبة الثنائية" اعتبرتها فرنسا نصرا لها ، وكانت تهدف إلى منع هيمنة إنجلترا على مصر. ولكن، في الواقع ، تسببت الحرب التركية / الروسية في إضعاف تركيا (التي كانت مصر تتبعها) وأدّت إلى حدوث تقارب بين تركيا وإنجلترا ، مما أدّى إلى توجيه ضربة قاصمة إلى المقاومة التي كان يُبديها إسماعيل وجعلته يميل إلى الجانب الإنجليزى.

أما في مجال الشئون الخارجية ، فقد استولت إنجلترا على قبرص مما جعلها تسيطر على قناة السويس . وفضلاً عن ذلك ، فإن بيسمارك (Bismark) قد ساند إنجلترا بشكل طبيعي في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م . وهذه المساندة لم تكن لتسمح لوادنجتون بإثارة هذه المسألة من جديد ، ولا بجعل القوى الأوربية مجتمعة تُصَدِّق رسميا على مبدأ المساواة – الذى يرتكز عليه نظام "المراقبة الثنائية" – والذى لم يكن موجوداً في الواقع .

وبكل حياد، نستطيع القول بأن الإدارة الإنجليزية هي المسئول الأساسي عن وجود الحكومة السيئة ، وحدوث الانهيار المالي في مصر اللذين وَصَمَا آخر سنوات حكم إسماعيل .

لقد نشأ هذا الوضع بسبب الاهتمام السياسي الذى أبدته إنجلترا تجاه مصر، والذى كان يستبعد – مؤقتا – الضرورة الملحة لتنظيم الشئون الداخلية المصرية، وازداد هذا الاهتمام السياسي بسبب نشوب الحرب التركية / الروسية. ولتحليل هذا الاهتمام وإدراكه ، نعتقد أنه من المفيد أن نتذكر الحملة الصحفية التي شنها – سنة ١٨٧٧م – الكاتب الإنجليزى المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicey) في الصحافة البريطانية ، وهي الحملة التي كانت تؤيد بقوة ضرورة احتلال إنجلترا لمصر على الفور ، أو على الأقل ، تطالب بفرض نوع من الحماية عليها؛ ففي أحد

مقالاته كتب [٢٩] : "يجب علينا السعي المباشر لكي نحتفظ بقناة السويس مفتوحة أمام سفننا دائمًا وفي كل الأحوال . ولكي نتوصل إلى ذلك ، يجب علينا تثبيت أقدامنا في الدلتا المصرية بشكل قانوني وبطريقة أكثر حسمًا من الطريقة المتبعة حاليًا.

"وفي خلال شهرين من الآن ، إذا استطعنا إجبار فرنسا على الاختيار ما بين نشوب حرب شاملة أو الموافقة على أن تضم بريطانيا مصر ، فإن فرنسا ستختار الحل الثاني بدون تردد . وفي كل مرّة تستعيد فرنسا قوتها وتتخلص من كابوس ألمانيا، فإنها تبدأ – مجددًا – منافستها التقليدية لإنجلترا في بلاد الشرق. ولكننا نستطيع – الآن – أن نفعل ما لم نستطع فعله طوال الـ ٧٥ سنة الأخيرة، وقد لا نستطيع فعله – على الأرجح – خلال السنتين القادمتين ، وأعني بذلك احتلال مصر بدون المخاطرة بنشوب حرب مع فرنسا" .

ثم كتب مقالاً آخر – يبدو أنه كان مُوَجَّهًا للرأي العام الفرنسي – ذكر فيه [٣٠] : "إن الجانب السياسي والجانب المالي – في المسألة المصرية – مرتبطان تمامًا لدرجة استحالة الفصل بينهما . وإذا توصلنا إلى صيغة ما ، بشرط أن تكون واقعية (سواء عن طريق التدخل المباشر أو العمل العسكري أو من خلال الإداريين الإنجليز)؛ فإننا سنضمن لأنفسنا أن نراقب حكومة مصر مراقبة فعالة ، ومن المؤكد أننا سنتوصل – بذلك – إلى القيام بمسؤولياتنا لجعل مصر تفي بالتزاماتها تجاه دائنيها الأجانب، وأيضًا ، فإننا سنضطلع بمسئوليتنا في إدارة البلاد نفسها".

وحتى يتم لها الاستيلاء رسميًا وبشكل تام على مصر ؛ وضعت إنجلترا يدها – عمليًا – على الإدارة المصرية ، ومارست بذلك نوعًا من الضغط "غير المباشر" على إسماعيل . وعلّق البارون دي ميشلز على ذلك قائلاً [٣١] : "تم تعيين الجنرال ماريوت في منصب المفوض الإنجليزي للسكك الحديدية بدرجة مدير عام، مما جعل زميله الفرنسي في وضع المرؤوس له . ثم دخل إنجليزي آخر في "المجلس الصحي" وبذلك تم خَرْق الامتياز الذي كان خاصًا بمواطنينا الفرنسيين منذ عهد محمد علي. وفي خلال بضعة أسابيع ، أصبحت الإدارة المصرية مليئة فعلاً بالأوصياء البريطانيين الذين تم

تعيينهم فيها . ورُويداً رويداً ، تجاسر الوالى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بعد تحويرها ؛ فقام بتعيين جوردون باشا فى الحكومة العمومية السودان، وزوده بصلاحيات غير محدودة مع منحه حرية فى فتح منافذ وطرق للتجارة فى وسط إفريقيا حسبما يرى .

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقية المصرية / الإنجليزية بخصوص تجارة الرقيق وبها بنود تعطى – ضمنيًا – لوكلاء الملكة الحق فى إنشاء إدارة للشرطة خاصة بهم فى المياه الإقليمية المصرية . وعقدت إنجلترا ومصر اتفاقية أخرى اعترفت فيها إنجلترا بسُلطة الخديوِ على ساحل الصومال . وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تبرير للحصول على امتيازات تجارية من الخديو" .

وأطلق البارون دى ميشلز على هذه الخطة اسم "خطة الإغراء" ، ونفذها الخديو إسماعيل مع الإنجليز ، ولكن هذه الخطة كانت – فى واقع الأمر – من وحى الإنجليز وبتشجيعهم .

وفى مقابل ذلك ، ساعد الإنجليز الخديوِ فى صراعه المتجدد ضد الدائنين. ومن هنا ، بدا أن ثمة عناية إنجليزية بأحوال الفلاح المصرى، ومن خلال التشهير بالأعباء المالية – الثقيلة جداً – التى كانت تُثقل كاهل مصر. وكانت إنجلترا ترمى بذلك إلى إقصاء فرنسا – عمليًا – عن مصر بمساعدة من الخديوِ، ثم تقوم – بعد ذلك – بتشويه سمعة الخديوِ أمام مواطنيه وتفقده اعتباره وهيبته أمامهم لكى تحل محله.

ومن هنا – أيضًا – جاءت فكرة إجراء تحقيق جديد يظهر فيه تعبيرا: "الإصلاح الإدارى" و "العدالة للفلاح" بهدف إخفاء نوايا بريطانيا . وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة .

وانتظارا لما سيتم ، فإن تصرفات الحكومة البريطانية لم تكن تبعث على الثقة فيما يتعلق بالمسألة الإدارية ؛ فتصرفاتها كانت تتنافى مع مبادئ الحكم الجيد والمبادئ المالية السليمة التى أعلنها رسميًا المستر كيف ثم المستر جوشن وفيما بعد المستر ويلسون .

وبالإضافة إلى ذلك ، ففي مصر توجد علاقات وطيدة بين الإدارة الجيدة والرخاء المادي أكثر من أي بلد آخر : فالعناية بالأشغال العمومية (مثل العناية بالقنوات) تضمن عائداً جيداً للزراعة في مصر ، وهو بدوره يضمن - عمليًا - تسديد الضرائب على الأراضي ، المصدر الأساسي للدخل ، والدخل هو أمل الدائنين.

وعندما يتم التخلص من الابتزاز (الذي كان يُمَارس في الماضي) وجباية الضرائب مقدمًا والربا (الذي يُجْبَر الممول على اللجوء إليه) ، أي باختصار : عندما يَتَحَسَّن حال الفلاح ؛ فإننا بذلك نشجع الثروة الزراعية . وفي الوقت نفسه ، عندما نضمن للموظف المصري صَرْف مرتبه بانتظام ؛ فإننا سنقضي على الفساد الذي تَنْتُج عنه جميع المساوىء الإدارية التي تحول دون رخاء البلاد .

والإدارة الجيدة تتطلب التخلي عن كل الحيل التي يقوم بها إسماعيل في الشئون المالية ، كما تتطلب أيضًا الادخار للمستقبل وذلك لصالح المدينين والدائنين معًا .

وفي سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨م ، كان من الواضح أن كل التوقعات المالية قد ارتبكت نتيجة للوضع المالي البالغ السوء بشكل غير مسبوق ، وكان لا بد من العلاج عن طريق بعض التضحيات المؤقتة وإلغاء بعض التجاوزات التي كان إصلاحها يرتبط فقط بالإشراف الأوربي .

وفي تلك الفترة ، وصل عدد الأجانب المقيمين في مصر إلى مائة ألف أجنبي كانوا - بفضل نظام الامتيازات الأجنبية - معفيين تمامًا من دفع أي ضريبة، ما عدا دفع رسوم الجمارك على البضائع المستوردة . وبالإضافة إلى ما سبق، كان ممنوعًا تفتيش منازلهم ، وكانت سفنهم - المحملة بالبضائع المهربة - تستطيع دخول الموانىء متحدية السلطات المصرية . ويقول اللورد ملنر في كتابه "إنجلترا في مصر": "لكي يتم تفتيش منزل أحد الأجانب ، كان لابد من وجود قنصل البلد التابع له هذا الأجنبي - أو ممثل للقنصل - وفي مئات الحالات ، كان القنصل يعرف كيف يختبيء مدة مناسبة تكفي للتخلص من جسم الجريمة (بضائع مسروقة أو تبغ مُهَرّب أو حشيش أو أي شيء آخر) . وفي الحقيقة ، فإن ما يتعلق بالتهريب وبضياع حقوق الدولة المصرية - بحجة الامتيازات الأجنبية - يستحق أن يُفرد له فصل كامل.

وفي الواقع ، فإن السفينة التابعة لأي أجنبي ، في أي ميناء مصري، كانت تُعامَل نفس مُعاملة منزل هـذا الأجنبي على اليابسة أي أنه لا يمكن تفتيشها. ولدينا أمثلة لا تُحصى عن السفن المعروفة بممارسة التهريب التي كان حرس الحدود المصري يراقبها ليلاً ونهارًا لعدة أسابيع قبل أن يحضر القنصل – أو مندوبه – لأنه هو وحده الذي يستطيع السماح لحرس الحدود بالصعود على ظهر السفينة المراد تفتيشها. وعنـدما كان هذا الموظف – الذي لا غنى عنه – يحضر أخيرًا ، كانت هذه السفن تُبحر ببساطة وتترك هذا الميناء لكي تُعيد اللعبة نفسها في ميناء آخر حتى تنجح في تفريغ حمولتها" .

وبسبب الاستثناءات وعمليات التهريب هذه ، خسرت الخزانة المصرية مبلغًا يُقَدَّر بـ ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنويًا . وسَجَّل القنصل الإنجليزي حالات لسوء استخدام السلطة في أحد تقاريره التي رفعها إلى حكومته ، فبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٧ ذكر: "من الممكن زيادة موارد مصر زيادة كبيرة بدون فرض أعباء جديدة على الفلاحين الذين يئنون فعلا من الضرائب .. وهذه الزيادة الهائلة يمكننا الحصول عليها إذا أصلحنا سوء استخدام السُلطة في مجال التهريب الجمركي الذي يمارسه الأوربيون، وإذا أجبرناهم على دفع نصيبهم للمساهمة في زيادة موارد البلاد... وفيما يتعلق بالجمارك ، فإن خرابها يرجع – أساسًا وبالتأكيد – إلى عمليات التهريب التي ينظمها الأوربيون على نطاق واسع بواسطة سفنهم المحملة بالمهربات والتي تستطيع البقاء بالقرب من الشاطئ لعدة أيام بدون أن تتعرض لأي تفتيش، وإذا نجحت هذه السفن في تفريغ شحنتها ثم وضعها في مخزن لأحد الأوربيين، فويل للسلطات المصرية إذا تجرأت على لمس هذه البضائع . إن البلد مليئة بالبضائع المهربة والتي تُباع علنًا تحت أنظار السلطات العاجزة عن التدخل" (٢٢) .

وطالما ناشد الخديو إسماعيل المستر فيفيان "لكي يَحْصُل من الأوربيين على الضرائب التي يجب عليهم دفعها" و "إيقاف عمليات التهريب الواسعة التي يمارسونها بدون أي عقاب" . وبعد مرور سبعة أشهر – يوم ٤ مارس ١٨٧٨ – رد اللورد ديربي

بقوله : "إن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تتجاهل تمامًا نداء الخديو، خصوصًا مع وجود الارتباك الحالي الذي تعاني منه مالية مصر. ويمكن للخديو أن يتأكد من الرغبة المخلصة لحكومة صاحبة الجلالة في مساعدته لإيقاف سوء استخدام هذا الحق "بشرط أن يُقَدِّم سموه دليلاً كافيا على نيته الجادة في إصلاح إدارته المالية" وأن يشرع فعلاً في تنفيذ قرارات محاكم الإصلاح" .

إن هذا الرد المتأخر يشير - من طرف خفي - إلى مشروع تشكيل لجنة تحقيق تم عرضه على الخديو وسندرس نتائجه فيما بعد ؛ وعلى أي حال، فإن هذا العرض يعد - ببساطة - بمثابة رفض عملي لنداء الخديو .

وفي الوقت نفسه ، توقف الإنفاق على الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦ بحجة التوفير في الميزانية . أما الفوضى الإدارية والارتباك المالي ، فقد زادا. وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، كتب القنصل الإنجليزي تقريرًا جاء فيه: "يشتكي رعايا الخديو من أنهم يُسددون بالكامل ما عليهم من ديون للأجانب في حين أن الخديو يُهمل موظفيه المصريين فلا يحصلون على رواتبهم مع أنهم هم الجزء الأكثر أهمية في الجهاز الإداري للدولة" . وفي يوم ١٧ يناير سنة ١٨٧٨، أرسل القنصل الإنجليزي تقريراً إلى اللورد ديربي جاء فيه : "خلال السنة الماضية، دفعت مصر مبلغ سبعة ملايين و ٤٧٣ ألفًا و ٩٠٩ جنيهًا إسترلينيًا لحملة السندات في حين أن دخلها بلغ ٩ ملايين و٥٤٣ آلف جنيه إسترليني . وبعد دفع الجزية للباب العالي، ودفع فوائد أسهم قناة السويس (التي بيعت لإنجلترا) ، تبقَّى لديها مليون و ٧٠ ألف جنيه إسترليني فقط لكي تنفق منه على المصروفات الحكومية الضرورية".

أما فيما يتعلق بحالة البلد نفسها ، فقد رسم لنا مؤلف كتاب "خراب مصر" صورة للبؤس الذي خَيَّم عليها في تلك الفترة فيقول : "انخفض فيضان النيل انخفاضًا شديداً في خريف السنة الماضية (سنة ١٨٧٧م) فحدث نقص شديد في المحاصيل، كما أُصيبت الحيوانات بطاعون فَتَّاك ، وانخفضت أسعار القطن انخفاضا حاداً. واجتاحت الصعيد مجاعة لم نسمع عنها منذ أجيال عديدة ؛ فكان النساء والأطفال

يجوبون القرى يتسولون ما يأكلونه ؛ وفي أغلب الأحيان ، لم يكن أمامهم سوى فضلات الشوارع يَتَقوَّتون بها . ويُقَدَّر عدد مَنْ ماتوا في هذه المجاعة وحدها بما لا يقل عن عشرة آلاف نسمة في صيف تلك السنة بخلاف مَنْ لقوا حتفهم نتيجة لإصابتهم بالدوزنتاريا والأمراض المماثلة الأخرى . ومع ذلك ، عندما طلب الخديو تأجيل دفع قسط الدَّيْن – عن شهر مايو سنة ١٨٧٨م – قابل الدائنون الأجانب طلبه بالرفض القاسي ، مع أن المستر فيفيان والمسيو رومان كانا يؤيدان تأجيل دفع هذا القسط القاتل . وفي الوقت نفسه ، أصَمَّت الحكومة الإنجليزية آذانها ورفضت سماع أي التماس بهذا الشأن ، بل إنها أرسلت برقية تأمر فيها بضرورة دفع هذا القسط فوراً . وخربت مديريات بأكملها وخلّت من سكانها لفترة طويلة. وتم دفع قسط شهر يوليو في ظروف مشابهة" .

أما المفوض السابق المسئول عَنْ الدَّيْن – اللورد كرومر – فقد ذكر في كتابه "Modern Egypt" ما يلي : "تم اتخاذ إجراءات تهدف إلى جباية المال الضروري لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨ ؛ فأُرسل اثنان من الباشاوات – المشهورين بالقسوة – إلى الأرياف بصحبة مجموعة من الدائنين الجاهزين لشراء المحاصيل من المزارعين مقدمًا . وبما أن فيضان النيل كان شحيحًا ، فقد نَقُص المحصول، وهكذا حُرِم الفلاحون المصريون من المكاسب التي كانوا سيحصلون عليها نتيجة لارتفاع الأسعار بسبب نُدرة المحصول" .

ودار الحديث في القاهرة ولندن عَن إجراء تحقيق كان – في الواقع – يهدف إلى تأكيد إنجلترا – رسميًا – لهيمنتها المالية والسياسية على مصر وإلغائها – عمليًا – "للمراقبة الثنائية" لأنها تؤمن بأن المسألة المالية والمسألة السياسية مرتبطان تمامًا. ويقول مراسل جريدة التايمز في تعليقه : "بالتأكيد ، فإن إحدى أكبر المؤسسات المالية في باريس متورطة" حتى العنق "في السندات المصرية، ولكن خمس سنوات من الحماية الإنجليزية على مصر ستكون كافية لتسوية هذه المسألة"[٢٤] .

وبتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٨م ، صدر مرسوم خديو بتشكيل لجنة لها "صلاحيات واسعة للتحقيق" برئاسة فردينان ديليسبس وكان وكيلاها هما: السير ريفرز ويلسون (Sir Rivers Wilson) ورياض باشا ؛ وبها أربعة مفوضين للدَّينْ هم: المسيو دى بلينيير (مفوضاً عن فرنسا) ، والكابتن بيرنج (عن إنجلترا) وكريمر (عن النمسا) ، وبارافيللى (عن إيطاليا) .

ولكن هذه اللجنة كانت - فعليًا - تحت رئاسة السير ريفرز ويلسون، أحد الوكيلَيْن. وكانت قد اتخذت قراراً مسبقًا برَهْن الأملاك الخاصة بالخديو قبل أن تطلب من الدائنين أى تضحيات . ويروى البارون دى ميشلز فى مذكراته "أن اللجنة بدأت بداية مُدَوِّية عندما طلبت من سموه التنازل عن مبلغ ٢ مليون جنيه إسترلينى من خزانته الخاصة ؛ لتسديد الديون التى حان موعد سدادها ، ودفع المرتبات المتأخرة لصغار الموظفين ، وضمان تنفيذ الأحكام . وإزاء هذا الطلب غير المتوقع، طاش صواب إسماعيل ... ففكَّر أولاً فى الارتماء فى أحضان السلطان وأن يشترى منه الحق فى إعلان إفلاسه ، مثلما سبق للسلطان أن فعل . وعندما انتصرت روسيا فى موقعة بليفنا (Plevna) ، حلَم إسماعيل بطلب المساعدة من قيصر روسيا ... وعندما قابله وكيل ملكة بريطانيا ، صاح إسماعيل قائلاً : "إنهم يسعون لخرابى، إنهم يريدون تجريدى من ثروتى الشخصية ثم يستصدرون فرمانًا من الباب العالى بطردى من مصر !" .

وفى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ ، رفع وكيل اللجنة - ويلسون - أول تقرير للخديو جاء فيه : "حسب قرار تشكيل اللجنة ، فإنه يجب عليها إيجاد حلول لضمان انتظام تسيير الأشغال العمومية ؛ ولكنها لا تستطيع أن تهمل ضمان تسيير الإدارة فى أثناء هذه العملية بشكل منتظم ؛ لذلك ، فإن اللجنة تعتبر أن عدم دفع مرتبات الموظفين يتعارض تمامًا مع انتظام العمل فى الإدارة . وكما قالت محكمة القاهرة، فإن موظفى الدولة دائنون متميزون فيما يتعلق برواتبهم . ولكن إذا اعتبرنا أن رَهْن دائنى الدولة هو بالتحديد نتاج لكل الضرائب ، وأيضاً إذا أردنا إعطاء قيمة لهذا الرهن، فمن الضرورى عدم إيقاف سير الأشغال العمومية أو تعليقها لأى سبب من الأسباب.

ويجب علينا أن ندرك أنه من مصلحة الجميع - حتى الدائنين - ضمان دفع المرتبات بشكل منتظم" .

وبتاريخ ٢٤ مايو ، كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته مشيراً إلى هذا التقرير قائلاً : "كانت مرتبات الموظفين تتأخر لمدة ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أشهر وحتى ١٦ شهراً . وكانت غالبية الموظفين تشكو من البؤس والعَوَز بشكل مستمر لدرجة جعلت الكثيرين يتساءلون عما إذا كانت موارد البلاد قد نَفَدَت فعلاً فأصبحت عاجزة عن تزويد الخزانة بالمال" (٣٥) .

ولم تقصر اللجنة اهتمامها على الموظفين فقط ، بل اهتمت أيضًا بمصير الفلاحين؛ ففي يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م ، قدم السير ريفرز ويلسون تقريراً أوليًا ضخمًا إلى الخديو بالنيابة عن زملائه "المكلَّفين بإعداد الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة دافعي الضرائب ومصلحة الدائنين معًا" . وجاء في هذا التقرير ما يلي: "في الوقت الحالي ، لا يجد الفلاح في القانون ولا في التنظيم الإداري أية ضمانات تحميه من الابتزاز الذي يمارسه جباة الضرائب ضده . إننا - في الوقت الحالي - لا نستطيع إهمال ذلك ، ومن الضروري أن يتزامن دفع أقساط الضريبة مع وقت الحصاد . وهذا الإجراء لصالح خزانة الدولة ودافع الضريبة معًا .

"وكل مَنْ سألناهم عن رأيهم في الحالة الاقتصادية للبلاد أجمعوا على أن بيع المحاصيل قبل الحصاد بالإضافة إلى القروض (التي تصل نسبة فائدتها عادةً إلى ٧٪ شهريًا) هما أحد الأسباب الرئيسية للفقر الذي يعاني منه سكان الريف. لقد قدَّم لنا الموظفون المصريون والوكلاء القنصليون الأجانب معلومات دقيقة جدًا - ومتطابقة تمامًا - عن هذه العمليات المشينة ؛ فعندما يحين أجل تسديد الدَّيْن (الذي تضاعفت فوائده بسرعة) ، يضطر الفلاح إلى بيع حيواناته ومحاصيله بثمن بخس، بل ويبيع أرضه. ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ التعاقدات القانونية (وهي قانونية من حيث الشكل فقط) التي يقدمها لها المرابون ؛ وبهذه الطريقة يصبح المرابون مُلَّاكًا لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، بينما تختفي - رويداً رويداً - الملكيات الصغيرة. إن هذا الوضع ليس في صالح البلد" .

ومنذ سنة ١٨٧٦م ، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذا التعسُّف ضار بمصالح الدائنين والمدينين معًا . وتناول المستر ريفرز ويلسون - مجددًا - موضوع الإصلاح ببعض المظهرية وبمزيد من السلطة . وفي الفصل الذي خصصناه لموضوع "الرأى العام" سنتابع كل التغييرات الفجائية التي طرأت على هذا التحقيق.

ومن الآن فصاعداً ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يتم تحت اسم "الإصلاحات" ، ولكنه كان يعني المزيد من السيطرة الإنجليزية على الإدارة في مجملها، كما كان يعني أيضًا انتقاصاً من سُلطة إسماعيل وخسارة لفرنسا ولاستقلال مصر الإداري، ذلك الاستقلال الذي ساعدت فرنسا مصر في الحصول عليه والمحافظة عليه منذ عهد محمد علي .

إن "مذكرات" البارون دى ميشلز تقدم لنا معلومات عن عقلية "داعية الإصلاح" (أي المستر ويلسون) فيقول عنه : "لقد كانت مفاجأة حقيقية - بالنسبة لى - أن أرى المستر ويلسون يخالف رأى زميليه في اللجنة (أي المفوضَيْن النمساوى والإيطالى) ، فقد كان هذان المفوضان يريدان أن يكون التحقيق محصوراً في حدود الدراسة المالية فقط ، ولكن المستر ويلسون عمل بكل جهده لكي يجعله يأخذ مدى أوسع بكثير من كونه مجرد دراسة مالية . لقد اهتم ويلسون بالاعتبارات الاجتماعية والإنسانية، وبدا كما لو كان مهتمًا بجمع الأدلة في قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد (٣٦) .

"إن هذه العقلية تعطى لمحادثات ويلسون الخاصة صفة الخطورة الحقيقية؛ فهو يرى أن مصر لا يوجد فيها موظفون جيدون سوى الموظفين الإنجليز فقط، وأنه لا يجب التردد في زيادة عددهم ، وأن الفلاحين مستنزفون ، ومن العدل أن يكونوا تحت حماية إدارة أجنبية ... وسرَت شائعة في القاهرة فحواها عودة فكرة تعيين وزير أجنبي في الوزارة المصرية وأن المستر ويلسون هو المرشح لهذا المنصب، وأن هذا التعيين سيتم بعد حَلِّ لجنة التحقيق ... ومن الآن فصاعداً ، لن تصبح المسألة خاصة بمصلحة الدائنين ولا بالتصفية المالية ، بل ستصبح خاصة بمصير مصر نفسها . وبدأ المستقبل يلوح أمامي في أكثر أشكاله المقلقة" .

ثم يُوَضِّح المؤلف عودة الأطماع الإنجليزية للانفراد بالسلطة في مصر، فقد حان الوقت المناسب "لمواجهة الأمور بناءً على وجهة نظر أكثر وضوحًا وأكثر نزاهة؛ فطرحت بريطانيا بوضوح – أمام مؤتمر برلين – موضوع تدويل مصر." وكان ذلك يتطلَّب مد الاتفاقيات – التي تأسس "الإصلاح" القضائي عليها – لكي يتم تطبيقها في المجالين : الإداري والاقتصادي" .

وهذه السياسة الأكثر وضوحًا – التي طُرحت في سنة ١٨٧٨م – سيلجأ إليها المسيو دي فريسينيه في ظروف مشابهة في سنة ١٨٨٢م . ولكن ، في الحالتين، كان الخطأ يكمُن في عدم مواءمة الفعل للخطة النفسية المناسبة ؛ فلم يتم الإعداد الكافي للتغلُّب على معارضة بسمارك ، حليف إنجلترا وسيد أوربا .

إن خاتمة تقرير "لجنة التحقيق العليا" لها دلالتها الهامة والموحية، فالمستر ويلسون ذكر ما يلي : "يجب ألاَّ نتجاهل أن الحاكم يستحوذ على سلطات غير محدودة. "وهكذا فقد إسماعيل اعتباره وتم تجريده من سلطاته ، ليس لصالح الشعب المصري بل لصالح الدول الأجنبية . وطُلب من الخديو إسماعيل تشكيل" وزارة مسئولة" ، فأصدر مرسومًا – بتاريخ ٢٨ أغسطس – كَلَّف فيه نوبار باشا (الوزير الأرمني السابق الخاضع لتأثير الإنجليز) بتشكيل وزارة ضَمَّت : السير ريفرز ويلسون وزيرًا للمالية والمسيو دي بلينير – المراقب الفرنسي – في منصب وزير الأشغال العمومية. وهكذا نجد أن الإشراف الفرنسي / الإنجليزي – الذي كان أساس "المراقبة الثنائية" – قد آن له أن يختفي وجاء بدلاً منه ترتيب جديد يضمن لإنجلترا – المُمَثَّلة في شخص المستر ويلسون – الهيمنة المالية والسياسية على مصر [٢٧] .

وكانت أُولى مهام الوزارة الأوربية هي العمل على تسديد قسط الدَّين عن شهر نوفمبر . وأهملت تمامًا أصحاب "الدَّين السائر" وباقي دائني "الدائرة السنية" ودائني الدولة فتمت التضحية بهم جميعًا لصالح أصحاب "الدَّين الموحد" .

وضُمَّت الأملاك الخديوية الشاسعة ، وكذلك أملاك أسرته ، إلى أملاك الدولة مقابل منح الخديوِ مخصصات مالية . ولكي تتمكن الوزارة الأوربية من تسديد قسط الدَّين :

فإنها استخدمت الوسائل نفسها التي كانت تهاجم إسماعيل بسببها؛ فبعد شهر واحد – تقريبًا – من تولي المستر ويلسون منصب وزير المالية ، سافر إلى إنجلترا للتفاوض مع روتشيلد للحصول على قرض قيمته ٨ ملايين و٠٠٥ ألف جنيه إسترليني بضمان أملاك الأسرة الخديوية التي وُضعت تحت الرهن العقاري. وتسلمت الحكومة المصرية فعليًا مبلغ ٦ ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترليني، دفعت منها: مليون و ٢٢٥ ألف جنيه إسترليني لتسديد قسط شهر نوفمبر ، ونصف مليون جنيه إسترليني لسداد الجزية للباب العالي ، و٢١٢ ألف جنيه إسترليني عمولة لروتشيلد. وتَبَقَّى فقط مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه إسترليني لتصفية الديْن السائر، وهو الهدف المُعْلَن لكل هذه العملية .

ثم حَلَّت السنة الجديدة ، سنة ١٨٧٩م ، وكانت وزارة ويلسون في الحكم منذ أربعة أشهر "بدون أن يطرأ أي تَحَسُّن في وضع البلاد . وكان جباة الضرائب مستمرين في استخدام طرق الجباية التعسفية نفسها التي كان يستخدمها النظام الفردي القديم. ومع ذلك ، كانت خزانة الدولة خاوية واستمر عدم صرف مرتبات الموظفين المحليين، وارتفع صَخَب شكاوى الجيش والدائنين المحليين كما لو كان هذا الأمر يحدث لأول مرة . أما الموظفون الأجانب – وكان عددهم كبيراً – فقد كانوا راضين لأنهم كانوا يصرفون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفي موعدها بالضبط" [٣٨] .

وفي الحقيقة ، فإن وزارة ويلسون كانت قد تعمدت زيادة حَجْم الارتباك المالي والفوضى الإدارية في البلاد ، وذلك على عكس وعود الإصلاح التي رددتها كثيراً؛ وأيضًا ، فإن هذه الوزارة لم تُراع مصالح الشعب المصري ولا حتى المصالح الحقيقية للدائنين الأجانب . وفي الوقت الذي تزايد فيه البؤس العام في مصر، زاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة ؛ ففي الفترة من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٠م ، كان عدد الموظفين الأجانب – العاملين في خدمة الحكومة المصرية – ١٦٠ أوروبيًا فقط ، ومن سنة ١٨٧١م حتى سنة ١٨٧٥م ، أصبح عددهم ٢٨٠ موظفًا، أما في سنة ١٨٧٦ ، فقد زادوا إلى ٣٩٩ ، ثم إلى ٥٣٠ في سنتي ١٨٧٧م و١٨٧٨م، ثم إلى ٧٢٨ في سنة ١٨٧٩م ، وفي سنة ١٨٨٠م أصبحوا ٩٨٨، وفي سنة ١٨٨٢م أصبح عددهم ١١١٠ موظفًا ،

وفي شهر مارس سنة١٨٨٢، كان عدد الموظفين الأوربيين العاملين في الإدارة المصرية يصل إلى حوالي ١٢٠٠ موظف يقبضون مرتبات تزيد عن ٣٥٠ ألف جنيه سنويًا .

والفترة من سنة ١٨٧٦م وحتى سنة ١٨٨٢م ، يُطلق عليها اسم "فترة التغلغل الإداري السلمي" ، ثم تلتها فترة يُطلق عليها اسم "فترة الاحتلال الإداري" لمصر.

لقد خلق تشكيل الوزارة الأوربية في مصر نوعًا من الأمل الذي تم إحباطه بسرعة. وكتبت جريدة التايمز - بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨م - تعليقًا على هذا الوضع قائلة: "إن ما حدث لا يمكن تصديقه ولكنه حدث فعلاً ؛ فمع وجود كل هؤلاء المراقبين الأوربيين التابعين لنا ، ومع أن صحف لندن هلَّلت لإنقاذ مصر بسبب تشكيل هذه الوزارة ، فإن هؤلاء الفلاحين كانوا يتعرضون للمطاردة لتسديد متأخرات الضرائب المفروضة عليهم ، رغم أن الفيضانات الأخيرة كانت قد شردتهم من قراهم وأهلَكَت مواشيهم وأتلفت أدواتهم ودمرت منازلهم" .

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ ، ذكرت الجريدة نفسها : "يقول فلاحو الدلتا : إن الحكومة تجبي حاليًا القسط الثالث من ضرائب هذه السنة مستخدمة الأساليب القديمة نفسها في الجباية . وهذا القول يبدو غريبًا مع وجود الأخبار التي تفيد بأن الناس يموتون في الطرقات ، وأن مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لم تُزْرَع بسبب أعباء الضرائب، وأن الفلاحين قد باعوا مواشيهم ، وباعت نساؤهم حُليهن، وأن المرابين قد ملأوا مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط حقوق الفلاحين بسبب فوات موعد التسديد".

واقترحت وزارة "الإصلاح" أخيرًا على الخديو أن يعلن إفلاسه، ولكنه لم يقبل هذه "الإهانة" . واعتمد إسماعيل على تيار قومي جديد من المشاعر والأفكار التي تَكَوَّنَت في مصر ضد التدخل الأجنبي : فأصدر (يوم ٥ إبريل سنة ١٨٧٩م) بيانًا أعلن فيه أن مصر ليست بلدًا معسرًا أو عاجزًا عن الوفاء بديونه ، كما أعلن أنه يريد أن يحكم مع (أو بواسطة) مجلس للوزراء من المصريين يكونون مسئولين أمام مجلس النواب. وأرسل - في الوقت نفسه - للقناصل العموميين خطة مالية تَضَمَّنَها مختلف

أحزاب مصر وأعيانها . وبناءً على ذلك ، أقال إسماعيل الوزارة الأوربية وكلّف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة كل أعضائها من المصريين [٣٩] .

لقد أراد إسماعيل – أو بالأحرى أرادت مصر – وضع نهاية للتدخل الفرنسى/ الإنجليزى فى شئون مصر الداخلية ، وأن يُصفّيَ الموقف المالى والسياسى لصالحه. ولكن القوى الأجنبية كانت – بدورها – قد قررت تصفية الموقف بنفسها ولصالحها وذلك بخلع إسماعيل عن العرش (يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩م)، وإعلان قانون التصفية (يوليو سنة ١٨٨٠م) ، ثم احتلال مصر (سنة ١٨٨٢م).

إننا لم نتناول هنا إلاَّ المظهر المالى للمسألة ، ولكن يجب علينا الاعتراف بقيمة ما فعلته فرنسا التى حاولت أن تأخذ بمبادرة للإصلاح المالى فى سنة ١٨٨٠م. وكانت فرنسا أيضاً هى التى اقترحت – فى سنة ١٨٧٦م – إنشاء بنك قومى لحل المسألة على أساس مالى فقط . ولو كان الحل قد تم على هذا الأساس، لكان من السهل التفاهم مع الدائنين الذين تعرضت مصالحهم لمخاطرة كبيرة؛ نتيجة لنضوب موارد البلاد، والفوضى المالية ، والارتباك الإدارى ، وإهمال الأشغال العمومية، وكساد الأعمال، تلك السلبيات التى سادت فى أواخر سنوات عهد إسماعيل.

ولم تكن مصر فى حاجة للدبلوماسيين ، بل كانت فى حاجة لخبراء ماليين ومحاسبين ذوى كفاءة . ونظراً للحالة الاستثنائية التى مرت بها البلاد خلال سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨م – وهى حالة لم تتوقعها "المراقبة الثنائية" – فقد كان من الأفضل تأجيل تسديد الديون مؤقتاً . وهذا الإجراء كان سيسمح للبلاد باستعادة بعض قواها، وضمان تشغيل الجهاز الحكومى ، مع استكمال العمل على تقويم الدَّيْن وسداده تدريجياً.

وللأسف، فإن إنجلترا اشترطت شرطاً جوهرياً ألا وهو : ضرورة السيطرة السياسية على مصر ،وبدونه لن يتم حل الأزمة المالية للبلاد . ورفضت فرنسا انفراد إنجلترا بحل المسألة المصرية فوجدت نفسها واقعة فى نوع من المواجهة مع إنجلترا فى مصر.

ويعلق المسيو فريسينيه على ذلك بقوله : "لقد اضطررنا للاستعانة بباقى القوى الأوربية كطرف ثالث ، كما اضطررنا لاتخاذ إجراءات جماعية كما فعلنا بخصوص "صندوق الدّيْن العام" .

ومنذ سنة ١٨٧٦م ، أرسلت إنجلترا - تباعًا - كيف وجوشن وويلسون وكلفتهم بالتحقيق فى شئون مصر . وكما أوضحنا - بكل حياد - فإن كل هؤلاء السادة قد فضحوا الحالات الصارخة لسوء استخدام الحق ، وطالبوا بضرورة إجراء إصلاحات. وبعد كل تحقيق ، كانت إنجلترا ترسل عددًا أكبر من الموظفين الإنجليز إلى مصر. وكان هؤلاء الموظفون الإنجليز لا يهتمون كثيرًا بتخفيف آلام البلاد، تلك الآلام التى أجبرتها على طلب المساعدات من الأجانب . وفى تلك الفترة - من سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٨٧٩م - كان يُقال إن إنجلترا تخشى من شفاء مصر من مصاعبها المالية فترفض بالتالى فرض الوصاية عليها . إن هذه الأفكار السياسية الثابتة كانت لها آثار مُدمرة على الرفاهية المادية للبلاد . وهذه الآثار المدمرة هى التى جعلت وزارة ويلسون تعلن إفلاس مصر .

إن خلع إسماعيل عن العرش قد ترك مصر مرهونة رهنًا ثقيلاً للأجانب. ومنذ ذلك التاريخ ، ارتفع مبلغ "الدّيْن العام" إلى ١٠٠ مليون جنيه وأصبح يثقل كاهل البلاد وسيظل دليلاً على عبوديتها .

هوامش الفصل الأول

(١) Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, (L'avant - propos est signé J.C) , Alexandrie , 31 décembre 1877.

(٢) M.T. Faucon : La Ruine de l' Egypte . L' emprunt égyptien et les capitalistes français , 1873 .

(٣) Revue des Deux Mondes , 1876 .

(٤) Mac Coan : Egypt under Ismaïl .

(٥) M. - T. Faucon , Id.

(٦) Gallion - Danglar: Lettres contemporaines (lettre de septembre 1867).

(٧) Seymour Keay , Spoiling the Egyptians , 1882 .

الكتاب عبارة عن دراسة لمالية مصر حسب الوثائق الرسمية للبرلمان البريطاني.

(٨) Baron de Michels : Souvenirs de carrière , Paris , Plon, 1901.

راجع الفصل المخصص لدراسة "المراقبة الثنائية الفرنسية / الإنجليزية (أصلها وتكوينها) .

(٩) Parliamentary Paper , Egypt No. 4 , P. 31 , 1879 .

(١٠) Mac Coan : Id.

(١١) M. - T. Faucon : Id.

(١٢) هذه التفاصيل موجودة في كتاب المستر ماك كوان – الذي أشرنا إليه – وأكدها المستر كيف (Cave) في تقرير سنة ١٨٧٦م .

(١٣) Farman , Egypt Betrayal .

(١٤) Mazade : Revue des Deux Mondes , décembre , 1875.

(١٥) لم تتأخر إنجلترا في تحديد وتأكيد أهمية الهدف السياسي ؛ فبعد سنتين من شراء أسهم القناة، أي في أثناء الحرب بين روسيا وتركيا، سنة ١٨٧٧م، تحدث رئيس وزراء إنجلترا – اللورد ديربي – عن خطورة نشوب حرب بحرية على مقربة من القناة، وأعلن رسمياً: "إن حكومة صاحبة الجلالة ستعتبر أي محاولة لإغلاق القناة، أو إعاقة الملاحة فيها بأي شكل من الأشكال أو الاقتراب منها ، بمثابة تهديد للهند وخسارة كبرى للتجارة العالمية. وبناءً على هذين الاعتبارين ، فإن حكومة صاحبة الجلالة تأمل – وتعتقد – بأن أياً من الطرفين المتحاربين لا يقصد ذلك، وأن أي عمل مماثل سيكون متعارضاً مع الموقف السلبي الذي تتخذه حكومة صاحبة الجلالة .

(١٦) كان المستر كيف شخصية أكثر أهمية من أن يُعْهَد لها برئاسة بعثة تقتصر مهمتها على مجرد جمع عناصر لكتابة تقرير عن الموقف في مصر. لقد كان أعضاء بعثته تابعين لوزارة الخارجية ووزارة المالية، وإذا حكمنا على هذه البعثة، حسب الوظائف المختلفة التي يشغلها معاونو المستر كيف، فلا بُدَّ أنها كانت مُهْتَمَّة – أساساً – بالسياسة والمالية معاً". (راجع كتاب ... Histoire financière السابق ذكره).

(١٧) راجع : هانسارد Hansard في كتابه: Parliamentary Debates .

(١٨) (مداولات برلمانية) ، مجلد رقم (٢٢) سنة ١٨٧٦ ، ص ١٤١٨. وهذا المرجع ذكَرَه ت. روزشتاين مؤلف كتاب (Egypt's Ruin) . وهو الذى قدَّم أكمل المعلومات وأدقها عن "لجنة كيف" وملاحقها.

(١٩) المسيو جـ. كلودى (J. Claudy) هو المؤلف المجهول لكتاب : Histoire financière (راجع هامش [١] المترجم).

(٢٠) قدم المستر مولهول (Mulhall) "دراسة مالية ظهرت في مجلة " Contemporary Review " – في عدد شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢م – ذكر فيها أنه في سنة ١٨٧٩، عندما تم عزل الخديو إسماعيل، بلَغ دَيْن مصر ١٠٠ مليون جنيه. ولكن الخديو لم يَحْصُل على هذا المبلغ من حاملي السندات ، بل إن إجمالي ما حصل عليه سعيد وإسماعيل وتوفيق – حتى ذلك التاريخ – كان ٥٠ مليونًا ونصف المليون جنيه فقط، حَصَل إسماعيل وحده منه على ٤٢ مليونًا .

ويوجد جَدْوَل مُفَصَّل قدمه Seymour Kay ، في كتابه Spoiling the Egyptians ، يُوَضِّح فيه أنه – في سنة ١٨٨٢م – كانت مصر قد سَدَّدَت كل المبلغ الذى اقترضته من الدائنين زائد فائدة مقدارها ٦٪ سنويًا ، مع أن قائمة London Stock Exchange تَدَّعى أن مصر مازالت مَدينة بمبلغ ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

(٢١) الوكيل المالي المقصود هنا ، ربما يكون هو المستر ريفيرز ويلسون ، الذى التقى به المستر كيف في باريس عند عودته إلى لندن وأخبره بالوضع الحقيقي لمصر.

(٢٢) W.B. Kingston: Monarchs I have met, 2Vol., Londres, 1887.

(٢٣) يقول المسيو دى فريسينيه في كتابه La Question d' Egypte ما يلي: "يُعْتَبَر التصرف – الذى سبَق إنشاء "صندوق الدَّيْن" – بمثابة أول تَعَدٍّ على سُلْطة الخديو. وعلى الرغم من اعتدال صيغة القرار وألفاظه، فإن استسلام الخديو يبدو واضحًا . ومنذ ذلك الحين، أصبح الدائنون الأجانب يُمَثِّلون دَوْلَة داخل الدولة المصرية. لقد قبل إسماعيل فرض الوصاية عليه ، وبذلك أصبح من حق الدائنين – وليس الحكومات – اختيار الأوصياء. إن تَدَخُّل الحكومات يُفسد التزاماتها تجاه مواطنيها ويزيد من خطورتها، لأن هذه الحكومات لم تَعُد صاحبة القرار في تحديد مَدَى ممارستها لسلطاتها . وتسبب هذا الخطأ الأساسي في وقوع أغلب الأحداث التى أدَّت إلى أزمة سنة ١٨٨٢م .

(٢٤) راجع جريدة The Times بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٧٦م .

(٢٥) Baron des Michels, ancien ambassadeur : Souvenirs de carrière (1855 - 1886), Paris, Plon, 1901.

(٢٦) المستر فارمان (Farman) كان يشغل منصب القنصل العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة . راجع كتابه المذكور سلفًا.

(٢٧) جريدة التايمز بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٦م .

(٢٨) اللورد كرومر : Modern Egypt .

(٢٩) Lord Milner : L' Angleterre en Eypte .

(٣٠) إدوارد ديسى (Edward Dicey) في مقال بعنوان : Our route to India ظهر فى عدد شهر يونيو سنة ١٨٧٧ من مجلة: Nineteenth Century Review

(٣١) إدوارد ديسى ، مقال بعنوان : "الخديو والحماية الإنجليزية" فى "المجلة البريطانية" British Review، عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧,

(٣٢) Baron des Michels, Souvenirs de Carrière (1855- 1886), Paris, 1901.

(٣٣) Egypt , No. 2 - 1879 , P. 77 . (تقرير)

(٣٤) كان السير الكسندر بيرد (Alexandre Baird) مكلفًا بشكل رسمى "بالمساعدة فى تخفيف الأعباء عن السكان" ووجه خطابًا إلى وزارة المالية - ذكره اللورد كرومر - أكَّد فيه ما أورده المستر روز شتاين فى كتابه المذكور .

(٣٥) جريدة التايمز بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨م .

(٣٦) Documents diplomatiques , affaires d' Egypte 1880.

(٣٧) رأى البارون دى ميشيلز صائب تمامًا . كما أن ما كتبه المستر ريفرز فى مذكراته يؤكد تمامًا صحة ما قاله البارون . لقد كتب المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته ما يلى: "بعد عودتى من مصر - فى سنة ١٨٧٦م - كانت وزارتا الخزانة والخارجية تطلبان استشارتى بصفة دائمة فى كل ما يتعلق بالشئون المصرية. لقد كتبت الرسالة التالية ووجهتها إلى وزارتى الخزانة والخارجية وهى تضع الأسس التى - فى رأيى - ينبغى للتحقيق أن يسير عليها ، ومما كتبته فيها ما يلى: "٤ فبراير سنة ١٨٧٨م. يبدو أن تعيين لجنة التحقيق - التى تشير إليها برقية المستر فيفيان بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧م - يقدم فرصة مناسبة وشرعية لكى تمارس حكومة صاحبة الجلالة كل نفوذ - تراه مناسبًا - على الخديو لزيادة مصالحنا (...) ولهذا السبب ، فإن أعضاء اللجنة يجب أن يُوَجهوا انتباههم ليس فقط إلى فحص الإيرادات والمصروفات الحالية (التى ستكون نتائجها دقيقة بشكل أو بآخر)، بل يجب أن يُوَجهوا انتباههم - أيضًا - لدراسة مسألة أكثر أهمية؛ ألا وهى الأسباب التى أدَّت بهذا البلد الغنى بشكل طبيعى إلى هذا الوضع البالغ السوء) .

Sir Rivers Wilson: Chapters of my official life, London, 1916.

وفى الواقع، فإن المستر جوشن كان قد حاول - من قبل - أن يوسع من إطار التحقيق لكى يشمل أيضًا ملف قضية إسماعيل باشا . ولكن يبدو أن استسلام الخديو له، واغتيال إسماعيل صدِّيق المفتش (وزير المالية السابق) قد سببا الرضا للمستر جوشن، فتوقف عما كان ينتويه. وبما أن الهدف الأساسى للتحقيق كان انتزاع سلطات إسماعيل منه - وهو هدف سياسى - فإن المستر ويلسون لم يكن يستطيع تحقيق مآربه إلاَّ بتوجيه الهجوم ضد الحكم الفردى للخديو وبالتحقيق فى قضيته.

(٣٨) كان ضم المسيو دى بلينيير الوزارة يلقى معارضة من نوبار باشا ومن الحكومة البريطانية على حد سواء؛ فبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٨م، كتب السير ويلسون فى مذكراته: "تلقيتُ رداً من وزارة المالية البريطانية تخبرنى فيه بأن مجلس الوزراء البريطانى درس رسالتى التى كنتُ قد بعثتُ بها إليها بخصوص تعيينى فى منصب وزير مالية مصر، وأن مجلس الوزراء البريطانى يشجع فكرة موافقتى على تولى منصب وزير المالية المصرية ... إننا نشاطرك الرأى فى أنك ستكون فى وضع أفضل إذا لم يكن معك "قرين" فرنسى (French double)".

(٣٩) Mac Coan : Egypt under Ismail .

(٤٠) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته – لا يذكر كلمة واحدة عن مظاهرات الرأى العام فى مصر، ويرى أن المعارضة القومية – التى حسمت موقف إسماعيل – ليست سوى مسرحية هزلية، ولذا، فإنه يعزو سبب إقالته –أساساً– إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقضها: "هذا التناقض وصل إلى ذروته فى شهر مارس عندما صرَّح السير ستافورد نورثكوت – وزير المالية – أمام البرلمان تصريحاً عجيباً قال عنى فيه: إننى كنت مجرد موظف عادى عند الخديو، وأنه أصر على الاستغناء عنى فى أقرب وقت". وأرسلت برقية بهذا الخبر إلى القاهرة حيث كان وقعه فورياً، ومنذ تلك اللحظة تحدد مصيرى".
(Sir Rivers Wilson : Id .)

الفصل الثانى

إنجازات إسماعيل

قام إسماعيل بإنجازات واسعة ، تدل على ذكائه ، ما زالت آثارها العميقة تشهد عليها فى مجال التقدم الاقتصادى والاجتماعي لمصر المعاصرة . لقد تَمَيَّزَ إسماعيل بطاقة لا تعرف الكلل وبذكاء حاد ومهارات إدارية فائقة . إن الإصلاحات التى قام بها قد جَدَّدَت وَجْه مصر ، ومَدَّت السيطرة المصرية من شاطئ البحر المتوسط حتى المناطق الاستوائية . لقد كان إسماعيل - فعلاً - هو "نابليون الشرق". وفى أثناء زياراته لدول أوربا ، كان الأباطرة والملوك والأمراء يتنافسون على استقباله ويحتفون به بصفته "ضيفًا ملكيًا" حَلَّ على عواصمهم .

وبتاريخ ٦ يناير سنة١٨٧٦ ، كتبت جريدة "التايمز" ما يلى : " تعدُّ مصرُ مثالاً رائعًا للتقدم ؛ فخلال سبعين عامًا فقط ، تقَدَّمَت تَقَدُّمًا لا تبلغه بلاد أخرى إلاَّ بعد ٥٠٠عام".

وتَقَدَّمت مصرُ ، وتَخَطَّت العراقيل - من كل نوع - التى سببتها لها هذه القوى نفسها التى سَبَقَ لها وأن ساعَدَتها فى تحقيق الإصلاحات التى أُنجِزت على أرضها. وفى واقع الأمر ، فإن إسماعيل قد لجأ إلى أوربا ولكن أوربا لا ترسل دائمًا أفْضَلَ ما عندها . وكان محمد على هو الوحيد الذى استطاع أن يستفيد - لأبْعَد مَدَى - من وُجود الأوربيين فى مصر . وفى سنة ١٨٤٩ ، وَجَّه السير جون بورنج تقريرًا إلى اللورد بالمرستون جاء فيه : "كان وجُود الأوربيين نعمةً على مصر: فهم قد خَدَموها بعلمهم الغزير خدمةً مباشرة ، وشاركوا - أيضًا - فى كل أنواع التَقَدُّم الذى أدخل

إلى مصر مما جعل الشعبَ المصرى يحترمهم احترامًا كبيرًا - بفضل مهاراتهم العالية - ويتسامح تجاه أفكارهم ، وانتشرت تأثيرات هذه الأفكار بين الشعب" [١] .

ولكن يجب علينا ألاَّ ننسى أن محمد على كان يتعامل مع جالية أوربية محدودة العدد جداً ، وكان يعاملها بتسامح ولكن بحزم . وأغلب مُعاونيه الأوربيين كانوا من الفرنسيين - ذوى الكفاءة العالية - المخلصين لقضيته . وكان محمد على يستخدمهم فى كل مجال بصفتهم مُدَرِّبين "مُؤَقَّتين" يتم استبدالهم - أولاً بأول - بنظرائهم من المصريين . وكانت لديه المهارة السياسية الفريزية التى مَكَّنَته من إيجاد توازن بين النفوذَيْن : الإنجليزى والفرنسى فى مصر .

أمَّا سعيد وإسماعيل ، فيؤخذ عليهما أنهما ، **أولاً** : لم تكن لديهما لا اليقظة الحادة ولا الحِس السياسى اللذان تمتع بهما محمد على .

ثانيًا : أحاط بهما - وأغرقهما - عَدَدٌ كبيرٌ من الأجانب الذين جَذَبَتهم الثروة التى يُضْرَب بها المثل ، وسهولة وسائل المواصلات الحديثة [٢] ، مع وجود الحماية التى تُضْفيها عليهم "الامتيازات الأجنبية" بلا حدود .

ولذلك ، لم يستطع سعيد أو إسماعيل إحداث تَوازُن فى حكومة مصر فى تلك الفترة الانتقالية . وفى الوقت نفسه ، كان هذا الضعف يُستبدل - غالبًا - بمقاومة عاجزة حاولت التصدى للمتاعب المتوالية الناشئة عن الوضع القانونى الخاص بالأوربيين فى مصر .

ولكى نُوَضِّح طبيعة هذه المتاعب التى أعاقَت عملية التَقَدُّم ، يكفينا أن نَذْكُر تعارض نظام "الامتيازات الأجنبية" مع الإصلاح التشريعى ؛ ففى سنة ١٢٥١م، وَقَّع لويس التاسع - ملك فرنسا - [١] أوَّل مُعاهدة "للامتيازات" مع سلطان مصر [٣]

---

[١] لويس التاسع Louis IX (القديس لويس Saint Louis) : ملك فرنسا (١٢٢٦ - ١٢٧٠). قاد الحملة الصليبية السابعة واحتل دمياط سنة ١٢٤٩ ثم أسر فى المنصورة سنة ١٢٥٠ بعد إطلاق سراحه قضى ٤ سنوات فى سوريا وأنشأ بها عدة حصون. مات أثناء حصاره لتونس فى الحملة الصليبية الثامنة . فى سنة ١٢٩٧ ، رفعه البابا بونيفاس الثامن إلى مرتبة القديسين [المترجم] .

وكان من حق ملك فرنسا تعيين قنصل دائم في الإسكندرية ؛ لكي يُطبِّق التشريعات الفرنسية على رعايا بلاده في حالة نشوب نزاعات ما ولضمان سلامة تجارتهم . ومنذ القرن الثالث عشر الميلادي ، تَعَدَّدت العلاقات التجارية بين مصر والموانئ الكبيرة (مثل فينيسيا ومرسيليا) . "لقد كانت الحملات الصليبية بمثابة إشارة على حدوث نهضة في مجال التجارة في البحر المتوسط ، وبعدما دَخَلَت مرسيليا تحت سيطرة ملوك فرنسا، أصبحت لفرنسا سياسة بحر متوسطية" (٤) .

ويَجْدُر بنا أن نُشير إلى أن مشروع حفر قناة السويس قد بدأت دراسته منذ تلك الفترة، بل إنه مبنى على أُسُس "الامتيازات" نفسها أي أنه "فكرة تجارية وسياسية" معًا. وفي سنة ١٤٩٨م ، قام فاسكودى جاما بالدوران حول "رأس الرجاء الصالح". ومنذ ذلك التاريخ ، نشب صراعٌ دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ؛ فكان فريق منهم يريد فتح طريق أقصر يصل ما بين أوربا والهند عن طريق مصر والبحر الأحمر، أما الفريق الثاني ، فقد عارَض هذا المشروع مُفَضِّلاً استخدام طريق "رأس الرجاء الصالح" ، مع محاولة الاستيلاء عليه لنفسه" (٥) .

ثم عَقَدَ مُلوك فرنسا معاهدات أخرى مع مصر ، جددها وَصدَّق عليها السلطان سليم الأول (الذي غزا مصر سنة ١٥١٧م) ومن بعده السلطان سليمان القانوني [٢] في سنة ١٥٢٨م . ولكن في سنة ١٥٣٥م ، وَقَّـع "السلطان الأعظم" مع فرنسوا الأول – ملك فرنسا – اتفاقيات نهائية أصبحت بنُودها مثالاً ونموذجًا تحتذيه كُلُّ معاهدات "الامتيازات الأجنبية" . "لقد تم تعديل بنود هذه المعاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية وأُضيفَت إليها بنود أخرى في سنوات : ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ ، ولكنها – وفي كل الحالات – احتفظت بالمبدأيْن الأساسيَّيْن للامتيازات ، ألا وهُما :

أولاً : إضفاء الحصانة السياسية على التجار والمسافرين الأوربيين في أراضي الدولة الإسلامية .

[٢] سليمان الثاني (١٤٩٤ – ١٥٦٦) : ابن السلطان سليم الأول . في عهده بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج عظمتها في جميع المجالات . أطلق عليه الأتراك لقب (القانوني) وأطلق عليه الأوربيون لقب (الأعظم) [المترجم] .

ثانيًا : امتداد حقّ حماية ممثلي ملك فرنسا لرعاياه ليشمل حماية كل المسيحيين بلا استثناء" (٦) .

ولكن الهدف المحدد "للامتيازات الأجنبية" كان "تشجيع التجارة بحمايتها"، ويبدو هذا الهدف واضحًا في معاهدة "امتيازات" سنة ١٦٠٤م التي نَصَّت المادة الثانية منها على أن : " كل البنادقة والإنجليز - في الخارج - (والأسبان والبُرتُغاليين والقطالونيين والراجوسيين وأهالي جنوا وأنكونيتيا وفلورانسا) وبصفة عامة، كل رعايا الأمم الأخرى، أيًا كانت ، باستطاعتهم المجيء للتجارة في بلادنا بحُرِّيَّة وذلك بتصريح وكفالة فرنسا التي ستُعتبر بمثابة الحامية لهم . وبهذه الطريقة، يستطيع هؤلاء الأجانب السَفَر مِنْ وإلى كافة أنحاء إمبراطوريتنا بهدف التجارة ، كما كانوا يجيئون إليها في الماضي . ويجب على الأجانب إطاعة القناصل الفرنسيين المقيمين والقاطنين في مرافئنا وموانينا ومدننا البحرية . ونأمر أيضًا بأن يتمكن رعايا هذا الإمبراطور (أي إمبراطور فرنسا) - ورعايا أصدقائه الأمراء والمتحالفين والمتحدين معه - من زيارة الأماكن المقدسة في القدس بحُرِّيَّة ، وبدون فرض أية التزامات عليهم، وذلك تحت كفالة وحماية هذا الإمبراطور" .

إن هذه التنازُلات السخية صَدَرَت عن جانب واحد (هو سلطان تركيا) ومُنحت لصالح التجارة ، وهي - في الوقت نفسه - تُعَبِّر عن التسامُح الذي أبداه هذا الحاكم العظيم .

وفي سنة ١٨٠٢ ، أصبحَت هذه المعاهدات معاهدات ثُنائية تم توقيعها بين فرنسا وتركيا ثم أخَذَت شكل الالتزام الدولي . وبفضل هذه "الامتيازات" ، تَطَوَّرَت التجارة في رُبوع الإمبراطورية العثمانية ، خصوصًا في مصر التي كانت بمثابة منطقة حُرَّة لإعادة تصدير مُنتجات الهند وشبه الجزيرة العربية ووَسط إفريقيا . ويُوَضِّح المسيو فاندال (٧) هذا الوضع بقوله : "كانت فرنسا هي الدولة الأوربية الوحيدة التي لها جالية في القاهرة (٨) . وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هي الدولة الأوربية الوحيدة التي لها قنصل في القاهرة . وإذا غامَرَ بَعْضُ الأوربيين - من جنسيات أخرى -

بالسفــر إلى مصــر ، فقــد كان عليهــم أن يُعلنــوا أنهــم في حمايتنــا ويندمجوا في صفوفنا" .

وبمرور الزمن ، ضَعُفَت الدولة العثمانية وزاد عدد الأجانب فيها بلا توقُّف، فأصبحت "الامتيازات الأجنبية" ذات صفة "هجومية" بعدما كانت لمجرد "الحماية". وكانت السُّلطات القُنصليَّة هي التي تَنْظُر في قضايا الرعايا الأجانب التابعين لها؛ فأفْلت المجرمون الأجانب من القِصاص . ومن ناحية أخرى ، لم يَعُد هناك قنصل أجنبي واحد فقط ، بل أصبح هناك عدة قناصل لعدة دول .

وكان كُل القناصل يُطَبِّقون قوانين "الامتيازات" على رعاياهم ، فَنَشأ خلافٌ تشريعي مَنَعَ تَطْبيق العدالة ، خصوصًا إذا اخْتَلَفت جنسيةُ أجنبِيَّيْن - أو أكثر - من المتورطين في القضية نفسها .

وهكذا نلاحظ أن سيادَة الدولة العثمانية قد أُلغيت بشكل عَمَلي؛ نتيجة لوجود سيادات أجنبية كثيرة على أرضها . وأصبَح هذا الوضع غير مقبول في بلد مثل مصر التي كانت تَسْعَى للتقدُّم بدون عوائق . وكَتَبَ المسيو بول ميرويو دراسة مهمة جدًا رَسَمَ فيها الصورة التالية لوضع الأجانب في مصر (٩) : "إن تَدَفُّق الأجانب الباحثين عن الثروة - على الإسكندرية - لَمْ يَجْعَلْ مُجتمعها مُجتمعًا جديرًا بالاحترام".

لقد كان أَغْلبُ هؤلاء الأجانب يَنْتَمون إلى أحَطِّ أنواع البشر ، فكان منهم عديمو الشرف وأهل الفُجور ، والهاربون من العدالة ، وأصحاب أوكار لعب القمار، والمغامرون المستعدون لفعل أي شئ . وانتَشَرَتْ حالات الطَّعن بالسكين والسرقة بالإكراه في وَضَح النهار بجراءة غير معقولة . وساعد على ذلك وُجود الحماية المذهلة للجناة وإفلاتهم دائمًا من العقاب . أمَّا الأجانب الأكثر رُقِيًّا وتَحَضُّرًا (الذين لم ينغمسوا في هذه الانحرافات ، والذين كانوا يتجنبون الاصطدام بالقوانين)، فإن أَفْضَل أنشطتهم الرابحة كانت "استغلال التعويضات الخديوية" ، وهذا النشاط لا يقع تحت طائلة القانون . وكانت مهارة هؤلاء تَكْمُن في اصطياد الخديو؛ لكي يَقع في فَخِّ مَنح التزام ما أو طلب توريد شيء ما ، وبعد ذلك ، يَطْلُبون منه دَفْع أكبر مبلغ ممكن بصفة

تعويض عن ضَرر وَهْمى أصابهم . وهذه الممارسات كانت رائجة جداً فى عهد محمد سعيد باشا الذى جَعَله سخاؤه المُتَرَفِّع يُخْدَع بمحْض إرادته . ومارس الأوربيون هذا النشاط - أيضًا - بكثرة فى عهد إسماعيل ، مع أنه كان أقل عُرْضَة للاستغلال من سعيد".

ولذلك ، فَكَّر نوبار باشا [10] - رئيس وزراء إسماعيل - فى تبسيط التشريع بإنشاء نظام جديد للإصلاح التشريعى يعتمد على توحيد التشريعات وتوحيد السلطة القضائية وتوحيد السلطة التنفيذية . وكان نوبار يرى أن استقلال مصر لا يجب أن يَرْتَبط بأية "امتيازات" ما حَصَلت عليها البلاد من الباب العالى مقابل ثمن باهظ ، بل إن استقلالها مَرْهون ببناء بلد قوى تُديره إدارة جيدة ، وهذه الإدارة الجيدة كانت مُستحيلة التنفيذ مع وجود ١٧ قنصلية تمارس أحكام بلادها القضائية (فى وجود الحكومة المصرية) على ١٥٠ ألف أوربى ، وكانت سلطات هذه القنصليات الأجنبية لا تقل عَنْ سُلطة الخديو نفسه . ومنذ سنة ١٨٦٧م ، سمح الخديو إسماعيل لنوبار باشا بالسعى - لدى الدول الأوربية - لإقناعها بقبول مشروع إنشاء "المحاكم المختلطة"؛ فَوَجَّه نوبار باشا تقريراً إلى الحكومة العثمانية بهذا الخصوص وإلى السفراء الأوربيين فى الوقت نفسه .

وفى هذا التقرير ، شرح نوبار الظلم البَيِّن الذى تتعرض له البلاد ، ومِنْ بين الوقائع العديدة ، ذكر "يكفينا التنويه بأن الحكومة المصرية نَفَعَت - خلال أربع سنوات - مبلغ ٧ مليون و ٢٠٠ ألف جنيه (أى ١٨ مليون فرنك) بصفة تعويضات للأوربيين. وهذا المَبْلَغ الهائل تم دَفعه فقط بسبب الضغوط التى مارسها القناصل الأوربيون" [11] .

وكانت الأشغال العمومية غالبًا ما تتوقف ولا تُستكْمل لأن الحكومة كانت فى صراع مع المشكلات الناجمة عن صَرْف التعويضات التى يُطالب بها المقاولون الأوربيون [12] .

ولدينا أيضًا شهادة مهمة : ففى سنة ١٨٦٩م ، تكونت فى القاهرة "لجنة دولية" يرأسها نوبار باشا وكان أعضاؤها القناصل العموميون التالية أسماؤهم:

دى شيرايز (النمسا) وتيريمين (اتحاد ولايات شمال ألمانيا) وهال (الولايات المتحدة الأمريكية) وتريكو (فرنسا) وستانتون (إنجلترا) ودى مارتينو (إيطاليا) ودى ليكس (روسيا). وضمّت هذه اللجنة أيضًا : بيبترى - وهو قنصل وقاض فى الإسكندرية (مُفَوَّضًا عن فرنسا) ، وف. فرانسيس - قاض فى المحكمة العليا البريطانية فى الآستانة (مفوضًا عن إنجلترا) ، وج. جياكونى - مستشار فى محكمة الاستئناف الملكية فى بريسكيا (مفوضًا عن إيطاليا) ، ون. أوبرموللر- نائب قنصل روسيا فى الإسكندرية (مفوضًا عن روسيا) .

وعُقِدَت اللجنة تسعة اجتماعات (من ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى ٥ يناير سنة ١٨٧٠م) لدراسة الإصلاحات التى قدمتها الحكومة المصرية ، ثم كتبت تقريرًا جاء فيه:

... وغالبًا ما يُعانى تنفيذ الأحكام من مصاعب لا يمكن التَغلُّب عليها على الرغم من الرغبة الصادقة التى يبديها القنصل لتنفيذها . فمثلاً : عندما يُحكم على أجنبى بترك مكان ، أو بتسليم شىء موضوع النزاع ، فى حوزة أجنبى آخر مختلف عنه فى الجنسية، ففى هذه الحالة يكون على الأجنبى الذى كسب القضية أن يطلب من محكمة قنصلية ثانية إصدار حكم جديد يكون تنفيذه سببًا فى حدوث مشاكل مُماثلة لا تنتهى".

"إن العقبات التى ذكرناها تُثقل بشدة كاهل الأجنبى ربما أكثر من المصرى وستؤدى إلى إبعاد الأجانب عن مصر . ومن وجهة النظر هذه ، فإن **الحكومة المصرية تقول بأن هذه العقبات تسبب ضررًا شديدًا البلاد لأنها تمنعها من الاستعانة بالمقاولين الجادين الذين ترغب فى تكليفهم بإنجاز الأشغال العامة الضخمة**" .

"ولكن أشَد هذه العقبات ضَرَرًا - بالنسبة للحكومة المصرية - هى تلك العَقَبَة الناتجة عن تَعَدُّد السلطات القضائية فى البلاد . ولذلك لا تستطيع الحكومة المصرية مُراقبة القوانين الخاصة ببراءات الاختراع ولا القوانين الخاصة بالملكية الصناعية ولا تلك الخاصة بالعلامات الصناعية لأن كل قنصلية ستعمد إلى تطبيق تشريعاتها الخاصة فى هذه المجالات . وهكذا فإن الصناعة والثروة - فى مصر - تُعانى من جَرَّاء استحالة تنفيذ تلك المراقبة" .

إن هذه الأشغال كانت – بالتأكيد – سببًا من أسباب الدَّين والصراعات التى عاني منها إسماعيل وهو الذى كان يتعجل تنمية موارد البلاد . واستمر هذا الوضع المُعَقَّد والمحزن – من كل النواحي – حتى سنة ١٨٧٦م ، وهى السنة التى وافقت فيها الدول الأوربية على إنشاء نظام "المحاكم المختلطة" بعد تسع سنوات من المساعى والتنازلات والتى عانت فيها الإدارة المصرية من فرض الرقابة الأوربية عليها. وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦م ، أدلى الخديو إسماعيل بحديث للمستر كينجستون – مراسل جريدة الديلى تلغراف – أعلن فيه : "عندما توليتُ العرش، درستُ الوضع دراسة جادة جدًا وقررت قبل كل شيء تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب المصرى. ولتنفيذ هذا المشروع ، أدركتُ بسهولة أننى مُطالب بإنفاق الكثير من الأموال. وبلا انقطاع ، دخلتُ فى عدة مشاريع مُكَلِّفة بدون أن أتَراجع أمام الخسائر المؤقتة، بشرط أن أصل إلى هدفى . لقد كُنتُ واثقًا من أننى سأستردُ ما دفعته مضروبًا فى عشرين ضعْفًا مهما طال الزمن أو قَصُر (١٢) .

"وهكذا وجدتُ نفسى غارقًا فى المشاكل التى ما زلتُ ألامُ عليها. حسنًا!! عندما طَوَّرتُ بعض جوانب مشروعى – التى أعتبرُها بمثابة ضروريات أساسية لتحقيق أفكارى – وَجَدتُ نفسى فى صراع مع المصاعب المالية" .

ثم شرح إسماعيل أنه كان عليه أن يسلك طريقًا مُزْدَوجًا : **فأولاً** : كان يجب عليه إرساء العدالة على أُسُس متينة راسخة وبشكل شامل يُوافق عليها رعاياه والشعوب المتحضرة . **وثانيًا** : كان عليه تنظيم المالية وتسديد ديونه تدريجيًا .

وأكمل إسماعيل شرحه قائلاً : "ويتبادر إلى الذهن أنه من الجنون محاولة تنظيم أحوالى المالية بشكل نهائى لأن المؤسسات القضائية فى مصر كانت متعددة لدرجة أن المواطن والأجنبى كانا لا يثقان فى حصولهما على حقهما عند التقاضى، وأيضًا بسبب انتشار الرشوة وضغط الأحكام التَعَسُّفية . وكُنت آمل فى تأييد الرأسماليين الأجانب لى التأييد الذى كُنتُ لا أجده سوى خارج هذا البلد . ولكن هذا التأييد لم يَحْدُث طالما كان باستطاعة الأجانب أن يلوموا مصر – عن حق – لأن الحق فى العدل (وهو أول

حق يحصل عليه كل إنسان عند مولده) غير مُطَبَّق فيها، مع الاعتراف بوجوده . ومن هنا ، كان عليَّ أن أفعل شيئَيْن :

الأول : كان الإصلاح القضائى هو الأكثر إلحاحًا ، فكان لابُد من البدء به. وكما تعرفون ، فإننى قضيتُ أكثر من ثمان سنوات بَذَلْتُ فيها كل جهدى وفعلتُ كل شيء لكى أحصلَ على "المحاكم المختلطة" ، وحَصَلْتُ عليها أخيرًا . لقد واجهتُ كل أشكال المعارضة ووُضعت كل العراقيل فى طريقى ، وبدا لى أحيانًا **أن الأمم التى تفتخر جدًا بإقامة العدل عندها ، هى نفسها التى كانت تبذل قُصارى جهدها لمنع مصر من الاستمتاع بمحاسن العدالة التى تقدرها تلك الأمم كثيراً** . وفى نفس الوقت، كانت مصاعبى المالية تتفاقم . ويجب على مَنْ ينتقدوننى ألاَّ ينسوا تلك الظروف".(*)

وطُبِّقت هذه المحاكم المختلطة "مُدونة نابليون" [٢] بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها . وكانت اختصاصات التشريعات القضائية ناقصة من جهة ومُبَالغ فيها من جهة أُخرى فى المجالَيْن : المدنى والتجارى ؛ فقد اتَّسَمَت بالنقص لأن القضايا الجنائية ظلَّت من اختصاص السُّلطات القنصلية – كما كان الحال فى الماضى – وشَكَّل ذلك الوضع فَجْوة تشريعية يؤسف لها (١٤) ؛ كما اتسمت بالمبالغة لأنه قد أُدرج فيها قانون يُعطى الحَق لأى أجنبى فى رفع دعوى ضد الخديوِ (أو حكومته) فى حالة وقوع نزاع بينهما، وفُرِض على الحكومة نفسها تنفيذ الحكم الصادر ضدها . وبدون شك ، فقد كانت هذه المحاكم أفضل من المحاكم القنصلية القديمة ، وذلك من الناحية القضائية، ولكنها، من الناحية السياسية ، جعلت حاكم مصر خاضعًا للمثول أمام القضاة الأجانب الذين عيَّنهم بنفسه ، على الأقل رسميًا . ولذلك ، فإن "المحاكم المختلطة" كانت تمس سيادة الدولة .

(*) فهم من السياق السابق أن الأمر الثانى هو تنظيم المالية وتسديد الديون .

[٢] مُدونة نابليون Code Napoléon : مجموعة مكونة من ٣٦ قانونًا تشكل "القانون المدنى" الفرنسى ، صدرت سنة ١٨٠٤ تحت اسم "القانون المدنى للفرنسيين" ثم عرفت باسم "مدونة نابليون" . استلهمت الكثير من الدول هذه المدونة لوضع "القانون المدنى" الخاص بها [المترجم] .

وبالإضافـة إلى ما سـبق ، فـقد شكّلت هذه المحاكم عنصر قوة للدول الأجنبية في مصر، خصوصًا فرنسا : فقد ساهمَت المحاكم في نشر الثقافة الفرنسية وزيادة نموها في البلاد ، كما رفعت المستوى الثقافي للمحامين المصريين . واشتمل هذا النظـام على ثـلاث محـاكم تتكـون كل منهـا من خمسة قضـاة : ثلاثة أوربيين واثنين مصريين. وبالإضافـة إلى ذلك ، تشكلت "محكمة للاستئناف" كانت تتكون من ١١ مستشاراً (٧ أجانب و٤ مصريين) . وكانت المرافعات تتم - في البداية - باللغتين الفرنسية والإيطالية، ثم أُضيفت إليهما اللغة الإنجليزية في وقت لاحق.

وفيما يتعلّق بنتائج هذا النظام القضائي ، فقد كانت النتيجة الأساسية مُرتبطة بتسهيل تنفيذ الخطة العظيمة - في مجالي الزراعة والأشغال العمومية - التي وضعها إسماعيل لتجديد قوى مصر . ولكن هذه النتيجة الأساسية لم تتحقق بسبب المراوغات اللانهائية التي قامت بها الدول الأوربية ، وأيضاً بسبب السياسة المالية السيئة التي اتبعها إسماعيل .

ومن ناحية أخرى ، فـحتى هذه النتيجة المأمولة (بعد تأخر تشكيل "المحاكم المختلطة") لم تأت إلاّ بشكل جزئي بسبب وجود فكرة سياسية سيطرت جزئيًا على تشكيلها : "فلم يكن اختيار المستشارين - دائمًا - جيدا ، كما أن القانون والإجراءات القانونية لم يكونوا مناسبين لحالة مصر . **وفي حالات كثيرة ، شعر الناس بأن الأحكام تشوبها بعض الميول الشخصية أو السياسية**" . ومع ذلك ، فإن السلطة القضائية قد حققت تحسنًا ملحوظًا مقارنةً بما كان عليه الوضع السابق ، وقدّم القضاء نموذجًا جديداً للعدالة وجعل هذا النظام الرأي العام يعتاد على حضور جلسات المحاكم العلنية - وهذا شيء جديد - كما جعله يعتاد على نزاهة العدالة المنهجية والمحايدة" (١٥) .

وبالنسبة "للقضايا التي يتم رفعها ضد الحكومة بالطرق الدبلوماسية" ، فقد كانت "المحاكم المختلطة - في هذه الجزئية - نعمة على مصر بصفة عامة : ففي قضية رُفعت على الحكومة لمطالبتها بدفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك ، ألزَمت "المحاكم المختلطة" صاحب الدعوى بقبول مبلغ ألف جنية فقط .

ولكن كاهل الفلاحين كان مثقلاً بالضرائب ، وحاصرَتْهُم الفوائد الرِّبَوِيَّة المُخْزِيَة. ونتيجةً لتفشى الجهل والأمية بين الفلاحين ، فإنهم كانوا يَضَعون أَخْتَامَهم على سندات - ذات شكل قانوني - مقابل فوائد مركبة وعالية جداً . وفى حالة نشوب نزاع ما، كان الفلاح - قانونًا - مسئولاً عن توقيعه (أو ختمه) ، وغالبًا ما كانت أرضه تُنْتَزَع منه (١٦) .

وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، تحدث المستر كامبل - أمام "مجلس العموم" - عن "المحاكم المختلطة" فذكر ما يلى : "على الرغم من أن هذه المحاكم لا تُوجد سوى فى المراكز التى يكثُر فيها الأوربيون ، فإنها تمارس سلطاتها القضائية على جميع أنحاء مصر . وعلى الرغم من أهميتها ، فقد كانت نفقاتها باهظة؛ ومن هذا المنظور ، فإن العدالة المطلقة لم تُطَبَّق على الشعب المصرى. وكانت لهذه المحاكم سلطات واسعة جداً ، وأدَّى تنفيذ أحكامها - الصادرة ضد الفلاحين - إلى بيع أراضيهم ، ويُخشى من وقوع الأراضى الزراعية - تدريجياً - تحت أيادى الدائنين الأجانب . وفى الواقع ، فإن هذه المحاكم كانت أقوى من حكومة مصر. ونتيجةً لخضوع الحكومة "للمحاكم المختلطة" ؛ ازداد التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية مما أدى إلى الوضع الحرج الذى وصلت إليه شئون البلاد حالياً".

ومع ذلك ، يجب علينا الاعتراف بأن هذه المحاكم لو كانت قد أُنشئت قبل هذا التاريخ بعشر سنوات "لكانت جَنَّبَت مصر الكوارث المالية والأحداث السياسية التى نَجَمَت عنها" . وأيضًا ، فَلَرُبما كانت جَنَّبَت البلاد العراقيل اللانهائية - والمتعددة - التى وضعتها "الامتيازات الأجنبية" فى طريق الإصلاحات الإدارية ، تلك العراقيل التى عَطَّلَت مسيرة التقدم . ومما يزيد الأسف "أن الحكومة المصرية أدركت أن التقدم لن يأتى من أوربا ، مع أنها كانت تود - بشدة - الاستفادة من العنصر الأوربى الذى سوف يستفيد أيضًا عن طريق تكليفه بتنفيذ مشاريع الأشغال العظيمة التى كانت تقيمها لخدمة التجارة والزراعة فى مصر . واستعانت الحكومة المصرية بالرأسماليين الأوربيين لاستكمال الأعمال النافعة والمثمرة ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تنفيذ خطتها لتحديث قُوى البلاد ، فأُجْبِرَت على ترك مصر تُلاقى مصيرها المحتوم" (١٧) .

ويحق لنا القول بأن إسماعيل قد استطاع تحقيق إصلاحات عظيمة في كل المجالات، على الرغم من أن "الامتيازات الأجنبية" كانت تُضيّق الخناق على مصر كلها ورغمًا عن المصاعب التي كان الأوربيون يضعونها في طريقه .

* * *

وبعد نجاح إسماعيل في إنجاز مشروع الإصلاح القضائي ، رغم المكائد، نستطيع ذكر مشروع حفر القناة التي تصل بين البحرين : المتوسط والأحمر. فعندما اعتلى إسماعيل سُدَّة العرش ، أعلن تأييده لفرديناان ديليسبس ومشروعه قائلاً: "لا يوجد أحد يؤيد مشروع القناة أكثر مني . **ولكنني أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة**". وهذه العبارة تُلخّص فكرة إسماعيل ، ولكن إنجلترا أرادت أن تكون "مصر للقناة" [18] . "لقد أنفق إسماعيل أكثر من ١٦ مليون جنيه اقترضها بفوائد باهظة لإنجاز مشروع قناة السويس لصالح مصر" [19] . ويؤكد المستر فارمان - قنصل الولايات المتحدة السابق - [20] هذه المعلومة بقوله : "بناءً على أكثر التقديرات اعتدالاً ، فإن مصر قد دفعت - على الأقل - نصف التكاليف الأصلية لحفر القناة ، بالإضافة إلى ثمن أسهمها في القناة . ولم تحصل مصر على أية تعويضات خاصة بخسارتها في أرواح رعاياها ولا بخصوص خسارتها المالية . وتُعدّ القناة خسارة حقيقية وكبيرة بالنسبة للتجارة المصرية : ففي الماضي ، كانت لمصر تجارة بريّة واسعة ولكنها خسرتها حاليًا ؛ وعندما اقترضت مصر أول قرض ، كانت تريد توفير الأموال اللازمة لشركة قناة السويس . لقد دفعت مصر الفوائد الباهظة لهذا الدَّيْن" .

ولكننا لن نملَّ من تكرار القول بأن غياب حكومة قوية في مصر هو السبب الأساسي لكل هذه الآلام ؛ فلَوْ كانت هذه الحكومة القوية موجودة ، لكانت مصر قد وَجَدَت في القناة أساسًا تقوم عليه عظمتها الجديدة .

ولكي نُعطي للقارئ مثالاً على هذه المصروفات ؛ يكفينا أن نَسْرِد هذا الخلاف الذى نشب بين الشركة وإسماعيل : فبتاريخ ١٨ و ٢٠ مارس سنة ١٨٦٢م ، وَقَّع فرديناند ديليسبس مع الحكومة المصرية على اتفاقيتَيْن ، الأولى : خاصة بحفر ترعة للماء العَذْب من القاهرة حتى الوادى ، والثانية : خاصة بمساهمة الحكومة المصرية في رأسمال الشركة . ولكن إسماعيل ترك "للباب العالى" (الذى يخضع للنفوذ الإنجليزى) حَلَّ هذا الخلاف من وجهة النظر الدولية لكى يكون في مأمن من عواقب الصراع الفرنسى / الإنجليزى المحتدم على مشروع القناة .

ومنذ عَهْد سعيد ، يَعْرِفُ الجميع مدى كراهية "الباب العالى" لمشروع حفر القناة وتحفظاته عليه ، لدرجة أنه تسبب في توقف أعمال الشركة وتسبب - أيضًا - في نقص عدد المكتتبين المطلوبين لتغطية رأسمالها . ولكن سعيد كان يريد تنفيذ هذا المشروع باسمه ؛ فاكتتب بالـ ١٧٧٦٤٢ سهمًا المتبقية . وترك لخليفته إرثًا من التنازلات لصالح الشركة نَصَّت عليها فرمانات سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، ومنها: "التنازل للشركة عن أراضى الأملاك العامة التى لا تُزرع حاليًا وستقوم الشركة بريها وزراعتها على نفقتها " .

و "حفر ترعة للرى تصلح للملاحة النهرية في النيل وتصل النهر بالقناة البحرية".

و "تنفيذ الأشغال على أن يكون أربعة أخماس العمال - على الأقل - من المصريين" .

وعندما لجأ إسماعيل إلى الأستانة ، فلعله كان يُريد أن يحتمى بسلطة السلطان العثمانى لكى يتخلص من التنازلات التى كان يعتبرها تنازلات ثقيلة . وفي شهر يوليو سنة ١٨٦٣م ، سافر نوبار باشا إلى الأستانة واقترح على الصدر الأعظم أن يأمر بـ :

١ - إرجاع الأراضى - التى تنازل عنها سعيد باشا للشركة - إلى الحكومة المصرية .

٢ - تخفيض عدد العمال المصريين من ٢٠ ألفًا إلى ٦ آلاف فقط [٢١] .

٣ - زيادة الضريبة التى تدفعها الشركة للحكومة المصرية .

ووافق الصدر الأعظم على هذه المقترحات وأصر على أن تقبلها الشركة التي - في لحظة حرجة - فوضت الأمر إلى العناية السامية للإمبراطور نابليون الثالث. أما الخديو، فقد طالب جلالة الإمبراطور بأن "يُسَوِّى بطريقة ودية ونهائية كل المسائل موضع الخلاف" .

وتم تشكيل لجنة اجتمعت تحت رئاسة ديليسبس لدراسة هذه المشاكل وأصدرت قراراتها. وبناءً على هذه القرارات ، أصدر الإمبراطور نابليون الثالث قراره التحكيمي في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤م . **وينص القرار على :**

١ - إلغاء حق الشركة في إجبار الحكومة المصرية على تقديم العمال اللازمين لها.

٢ - تُعيد الشركة للحكومة المصرية مساحة ٦٠ ألف هكتار حَصَلت عليها في خليج السويس بصفة "امتياز" .

٣ - ليس للشركة الحق في ملكية ترعة المياه العذبة ، ولكنها احتفظت بحق الانتفاع بها طول مدة الامتياز (أي ٩٩ سنة) .

ولكن في مقابل فقدان الشركة لهذه "الامتيازات" التي سُحبت منها، ومع وجود الامتيازات التي حصلت عليها ، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع للشركة مبلغ ٨٤ مليون فرنك بصفة تعويضات تسددها على أقساط سنوية .

وحسبما يقول المستر فارمان : فإن "هذا الحكم قد أثار دهشة القانونيين في أوربا كلها" [٢٢] . ويعلق المسيو شارل رو قائلاً : "لابُد أن هذا التعويض قد أعجب فردينان ديليسبس" .

وأشاد ديليسبس بهذا الحكم و "بعدالته المطلقة" . ومع ذلك فإن المسيو شارل رو يتحفظ عليه موضحًا : "كان ديليسبس يبالغ قليلاً ؛ فهو لا يتحدث عن مدى تأثره ببنود القرار التحكيمي الذي أجبر الشركة على رد الجزء الأكبر من الأراضي - موضوع الامتياز - للحكومة المصرية . فديليسبس كان يحلم بتحويل هذه الأراضي إلى مستعمرة بشكل منهجي . ولكن تم القضاء على مشاريعه تلك بسبب هذا القرار الذي

مصدر نتيجة لغيرة منافسيه ؛ فالمنافسون شعروا بالخوف لمجرد التفكير في أنهم - ذات يوم - سيجدون على أرض الشركة تجمعًا سكانيًا متجدد القوى يميل إلى فرنسا".

وعلى المستوى السياسي ، فإن هذا المشروع كان سيؤدي إلى اختصار نصف المسافة بين الشرق والغرب ولكنه جذب إنجلترا إلى مصر . أمّا على المستوى العسكري، فقد كان هذا المشروع هو السبب المباشر والأساسي لهزيمة عرابي سنة ١٨٨٢م. لأن عرابي - بسذاجة مُفْرِطَة - صَدَّق وعود ديليسبس المتكررة ؛ فلم يَسُدّ القناة و "ترك الباب مفتوحا" أمام الإنجليز ليدخلوا مصر . ويُروى عن السير جارنت ويلسلي - قائد الجيش البريطاني - أنه قال فيما بعد : "لو كان عرابي قد نَفَّذَ خطته في سد القناة، لكُنَّا ما نزال في عرض البحر - حتى الآن - لكي نُحاصر مصر. إن ٢٤ ساعة قد أنقذتنا" .

وكل ما ذكرنا سلفًا يتناقض مع النتائج التي أشار إليها المسيو ديليسبس في المذكرة التي رفعها إلى صاحب السمو محمد سعيد باشا - والي مصر - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وجاء فيها : "يا له من مجد بالنسبة لعهدكم !! ويا له من مَعين الثروة لا ينضب بالنسبة لمصر !! إن أسماء الفراعنة الذين بنوا الأهرامات (هذه الآثار غير النافعة المُعبرة عن الغرور الإنساني) بقيت مجهولة ، أما اسم الأمير - الذي سيفتتح "قناة السويس البحرية" - فسيظل مُباركًا عَبْر القرون وحتى آخر الأجيال". ولكن إسماعيل هو الذي افتتح "قناة السويس" - باحتفالات فخمة - يوم١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

"عندما تُكتَب حَوْليات القرن التاسع عشر ، وربما حَوْليات كل القرون، فلن نجد احتفالاً اتصف بالعظمة ، ولن نجد شيئًا امتدحه الناس بصدق وبالإجماع أكثر من احتفالات افتتاح قناة السويس ؛ لقد اجتمع الجميع - مُحاطين بهذه العَظَمَة - للحوار مع الفكر والخيال والروح . وعلى أرض مصر - إحدى مهاد الإنسانية - أظهر العالم الحديث قوته في أجلى مظاهرها وأكثرها ديمومة . لقد أيقظ العلم أرض الفراعنة

من سُباتها القديم ، وشق طريقًا للحضارة السلمية الخصبة خلال رمال الصحراء. وانتظر الجميع افتتاح قناة السويس بلهفة وشوق، وتدفق المدعوون إلى مصر من كل أنحاء أوربا والعالم ...

"وأرسلت الصحافة العالمية والعلم والفنون والتجارة والصناعة وكل القوى الفَعالة والذهنية – في كل الأمم – ممثليها المسئولين والمشهورين للحضور وسط هذا الحشد. واحتفالاً بهذا الغزو السلمي وانتهاء العمل في المشروع، كان الحكام والأمراء والسفراء المعتمدون الأجانب على رأس هذه المظاهرة التي لم يُسمع بمثلها في التاريخ من قبل" [٢٤] .

وحضر الاحتفال كل من : الإمبراطورة أوجيني (فرنسا) والإمبراطور فرنسوا – جوزيف (النمسا) والكونت أندرسني والمسيو دي بوست ، وأمير وأميرات هولندا، ونزلوا مع باقي المدعوين ضيوفًا على إسماعيل . ومن المؤكد أنه لَوْلا المعاونة والتضحيات – التي قدمها سعيد ثم إسماعيل – لفشل هذا المشروع العبقري بسبب المعارضة المستمرة التي أبدتها تركيا وإنجلترا ضده . ومن جهة أخرى ، فإن عَظَمَة الاحتفالات قد ازدادت بحضور الملوك والأمراء الأجانب ، وبفضل كرم إسماعيل، والأهمية العالمية لهذا الحدث ، وأيضًا – وعلى وجه الخصوص – بسبب المكانة التي اكتسبها "نابليون الشرق" في أوربا . لقد كانت قناة السويس تمثل عظمة عهد إسماعيل وتُوَضِّح إنجازاته، كما كانت تحقيقًا لما كان يُسمى بـ "أعظم أفكار العصر" .

* * *

لقد ذكر المسيو ديسي – في كتابه Histoire des Khédives – ما يلي:
"في سنة ١٨٧٧م ، ظهر في إنجلترا ملخص ممتاز لتاريخ مصر قَدَّم فيه مؤلفه تحليلاً موجزًا لشخصية إسماعيل جاء فيه [٢٥] : إنه رجل ذو مهارة لا يختلف عليها أحد، ويحظى بطاقة إدارية نادرة . وهو مُدرك تمامًا لأهمية الحضارة الغربية، ولديه طموح جارف يختص به وحده. إن مصر لم تحظ قط بحاكم مثله منذ الغزو العربي لها".

ويعلق ديسى بقوله : "أعترف بأنه من الصعب عَلَيَّ أن أفهم أن هذا التقييم قد كُتب تحديداً فى السنة التالية لبعثة المستر كيف . ولكن إذا كان هذا التقييم قد كُتب في سنة ١٨٦٩م، أي في سنة افتتاح القناة ، فإنني أعتقد بأن أغلب الأجانب المطلعين على شئون مصر سيجدون أنه صادق" (٢٦) .

واتبع إسماعيل سياستَيْن متوازيتَيْن ومرتبطتَيْن : **الأولى** : كان هدفها تحرير مصر من تبعيتها لتركيا مع توسعها فى السودان .

والثانية : كانت تهدف إلى تطوير مصر بتنفيذ خطة إصلاحات واسعة .

ولتحقيق الهدف الأول ، خصوصًا فيما يتعلق بتركيا : اعتمد إسماعيل – لسوء الحظ – على المال بدلاً من قـوة السـلاح لأنه لم ينس درس سنة ١٨٤٠م . ومنذ سنة ١٨٦٦م، سعى إسماعيل لدى الأستانة لكي يَحصُل – أولاً – على جيش كبير وأسطول بحرى قوى ، كما سعى للحصول على الحق فى أن يكون له ممثلون فى الخارج، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوربية .

وشعر السلطان بالضيق من هذه المطالب وتلقاها بشكل سيئ . فاضطُرَّ إسماعيل إلى الاعتدال ، وأرسل – فى السنة التالية – نوبار باشا إلى الأستانة وكلفه بمهمة الحصول على فرمان جديد يمنح والى مصر لقب "خديو" ، ويعطيه الحق فى إدخال الإصلاحات الضرورية ، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوربية فى مجالات: الجمارك والتجارة وشرطة الأجانب . وبفضل صدور هذا الفرمان، حققت مصر استقلالها الداخلي واستطاعت تنفيذ الإصلاحات بثقة أكبر .

وفى مجال الأشغال العمومية ، تم تنفيذ مشروع قناة السويس ، ثم تلاه مشروع تجميل عاصمتى البلاد : القاهرة والإسكندرية . وفى الحقيقة ، فإن إسماعيل قد خلق المدينتَيْن خلْقا عصريًا جديداً بهدف جذب الأجانب إليهما ، وتهيئة المناخ لقبول الحضارة الغربية فى مصر . وبالتأكيد ، فقد نتج عن ذلك تقدم مادى وروحى نعمت به الأجيال التالية .

لقد كان المسيو آرثر رونيه عضواً فخرياً فى "المجمع العلمى المصرى" وألف كتاباً عنوانه "مصر رحلات قصيرة . قاهرة الأمس" رسم فيه "الملامح الخاصة جداً لمصر – فى سنة ١٨٦٥م – التى لم تُغيِّرها أوربا بَعْد ، والتى نستطيع – حتى الآن – أن نُدركها وهى ما تزال محتفظة بلونها الشرقى الطازج . وفى السنوات التالية، عمل الوالى الجديد – إسماعيل باشا – بلا انقطاع لكى يُضفى عليها المزيد والمزيد من السمات الأوربية" .

ويرسم لنا المسيو رونيه اللوحة التالية للقاهرة : "فى نهاية سنة ١٨٦٤م، عندما زرنا مصر، كانت القاهرة ما تزال تحتفظ بكل روعتها العربية والإسلامية؛ فلم يوجد بها – وقتذاك – منزل واحد ذو خمسة طوابق ، ولا رصيف واحد ، ولا أى مصباح لإنارة الشوارع . وكانت المدينة مليئة بالكثير من المساجد من كل العصور، وشوارعها متعرجة ومسقوفة ومزدحمة بحشود الناس المرحين . أمَّا الأفندية والتجار – الذين لا يرتدون الآن سوى الملابس الإفرنجية بدون خجل – فقد كانوا يتبخترون فى قفاطينهم الحريرية الطويلة التي كانت انعكاساتها اللامعة تتناغم مع الشكل العام وتضيف إليه . وكانت المشربيات تتوالى بلا انقطاع [٢٧] وتندمج مع امتداد منظور الشوارع حتى نهايتها – مع أول انعطاف – حيث ترتفع مئذنة أنيقة . ولكن ضرورات التنظيم الحديث للشوارع قضت على هذه المشربيات . ومن الآن فصاعداً ، لن يجد المسافر سوى شوارع واسعة ، وميادين متسعة اتساعًا غير عادى ، طويلة للغاية، على جانبيْها مبان تافهة ، تجرى فيها التراموايات على هواها" [٢٨] .

وفى فصل آخر ، كتب المؤلف نفسه ما يلى : "فى الواقع ، فإن الأسواق الكبرى فى القاهرة تتكون من عدة أسواق صغيرة ، وكذلك ، فإن مدينة القاهرة نفسها – التى يسكنها ٤٠٠ ألف نسمة – ليست سوى تجمع لأربعة أحياء صغيرة بها ثلاثة شوارع أو أربعة وتغلق أبوابها فى المساء بواسطة أبواب الحارات ، وهذه الأبواب هى تلك العقود المبنية بالحجر المنحوت وبها أشْكال زُهيرات . وهذه العقود تُكَوِّن لوحة يراها المرء عند مدخل كل حارة ، ولا تستطيع الكلاب الغريبة عنها أن تتخطاها وإلاَّ افترستها

كلاب الحارة . وعند حلول الظلام ، إذا شاهدت مطاردة شرسة بين بعض الكلاب ، فإن ذلك يعنى أن كلبًا صغير السن اعتقد أنه يستطيع التسلل إلى حارة غير حارته تحت جنح الظلام" .

تلك كانت صورة القاهرة في ذلك العصر ، ولنر الآن مظهرها فى سنة ١٨٧٦م. عندما زارها المستر كنجستون الذى وصفها قائلاً : "تُعتبر القاهرة تجسيداً رائعًا للأهداف النبيلة التى تُحَرِّك عهد إسماعيل باشا ؛ فعندما زرتها فى سنة ١٨٧٦، وجدتُ أنه تم تنظيفها من أغلب الأشياء المقززة التى تلوث أى مدينة في الشرق. وهذا التطوير تم بدون إلحاق أى تغيير في جاذبيتها النادرة والجميلة جداً . وزُيِّنَت وانتشرت الإضاءة والتهوية وماء الشرب والبالوعات . وهذه البالوعات تُعَدّ شيئًا فريداً بالنسبة لمدينة إسلامية ... وبدون شك ، فقد تعرَّض إسماعيل لسرقة مبالغ ضخمة منه بأكثر الوسائل ظلمًا وأكثرها خزيًا . كما أن هذا الإنجاز قد جلب له الكثير من المشاكل. ولابد أن الشعب المصرى ينتظر رؤية إنجاز ما مُقابل أمواله التى صُرِفَت. ومن السهل إثبات أنه قد تم صرف مبلغ مليون أو مليونى جنيه تقريبًا على الأشغال العمومية التى زادت من رفاهية البلاد بشكل رائع وأعطتها دفعة قوية لتطوير مواردها. وهذا المبلغ هو جزء من المبالغ الضخمة التى اقترضها إسماعيل من الرأسماليين الأجانب الذين دفعوها نقدًا للخزينة المصرية" (٢٩) .

وأنشأ إسماعيل منطقة "الجزيرة" على ضفاف النيل (وهى المكان الذى يفتن الشعراء بالغابة المغروسة فيه ويقصوره) تقليداً لـ "بوا دى بولونى" و"الشانزليزيه". ومنح الأراضى مجانًا – في القاهرة – لأى شخص يتعهد بأن يبنى منزلاً لا تقل تكلفته عن ٣٠ ألف فرنك ، وهكذا غطت القصور والحدائق والميادين العامة والشوارع الواسعة مدينة القاهرة بدلاً من الحوارى الضيقة المظلمة والقذرة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن الكثير من خبراء الإحصاء الأكفاء (من الإنجليز والأمريكيين) يُقَدِّرون أنه – بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥م – تم حفر ١١٢ ترعة مجموع أطوالها ٨٤٠٠ ميل أُضيفت إلى الـ ٤٤ ألف ميل التى حُفرت من قبل،

بالإضافة إلى إنجاز حفر "قناة السويس" ، وتطوير مدينتي القاهرة والإسكندرية [٣٠] .
أمّا ترعة الإسماعيلية العظيمة ، فتبدأ من القاهرة وتنتهي في مدينة الإسماعيلية ويبلغ طولها ٢١٨ كم ، وتكلفت ٥٠ مليون فرنك .

وكان طول السكك الحديدية الموجودة في مصر – قبل عهد إسماعيل – يبلغ ٢٤٦ ميلاً ، وفي عهده أضيف إلى هذا الرقم أكثر من ٩٦٠ ميلاً . أما خطوط التلغراف – قبل إسماعيل – فكانت تصل إلى ٣٥٠ ميلاً ، فأُضيفت إليها ٥٠٠٠ ميل في عهده . كما تم إنشاء ٤٣٠ كوبري على النيل ، منها "كوبري الجزيرة" الذي يعد من أفضل كباري العالم . وفي ميناءي الإسكندرية والسويس أنجزت أشغال عظيمة تكلفت ٤ ملايين فرنك . وتم إنشاء ١٥ فنارًا على سواحل البحرين المتوسط والأحمر.

. لقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الأشغال أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترليني [٣١]، ونتج عنها : زيادة في مساحة الأراضي الزراعية تصل إلى الخُمس على الأقل، وزادت الصادرات من ٤ ملايين و ٤٥٤ ألف جنيه إسترليني – في بداية عهد إسماعيل – فأصبحت ١٣ مليونًا و ٨١٠ آلاف جنيهًا إسترلينيًا في نهاية عهده.

ويقول القنصل الأمريكي العام في مصر – المستر دي ليون – [٣٢] : "لقد علا الضجيج وتكرر بأن الخديو اقترض وتراكم عليه مبلغ ٩٠ مليون جنيه لم يبن به سوى قصور من الجبس والخشب . وهذا القول ظالم وخاطئ ولا سَنَد له من الحقيقة؛ فالحقيقة تقول بأن: التقدم في مجال الأشغال العمومية (التي بدأت وتمت – في مصر – خلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة) كان شيئًا رائعًا ولا يوجد له مثيل في أي بلد آخر يزيد عدد سكانه ومساحته عن أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها" .

أما جريدة "التايمز" ، فقد كتبت بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩م ما يلي: "حققت مصر تقدمًا مذهلاً في عهد إسماعيل باشا الذي بذل كل ما في وسعه لتطوير مواردها المالية ، فهو الذي أنجز مشاريع : السكك الحديدية والموانئ وقناة السويس. وسعى إسماعيل لتحسين الزراعة ؛ فأدخل بذور زراعات جديدة ، واستخدم أساليب زراعية جديدة. كما بذل أقصى جهد لديه لإصلاح الإدارتَيْن: القضائية والتنفيذية" .

وبفضل حفر الترع وإدخال الآلات الحديثة ، ازدهرت الزراعة والتجارة والفنون ازدهاراً كبيراً .

واهتم والى مصر الاهتمام نفسه بتقدم الصناعة القومية : فأنشأ - فى مدينة فُوّه - مصنعًا لطرابيش الجنود وبطاطين الجيش ، ومصنعًا للورق فى بولاق [٣٣] ، ومصنعين للجوخ فى شبرا وبولاق ، ومعاصر لقصب السكر فى الصعيد ، ومصانع السلاح والذخيرة ، ومسابك للمعادن .

وأنشأ إسماعيل - أيضًا - مصلحة البريد أثارت الإعجاب . ويقول البارون دى كوسيله المراقب العام الإنجليزى السابق للجمارك فى مصر [٣٤] : "لقد أدخل إخوان تشينى - وهم إيطاليون - أول نظام للبريد فى مصر ؛ ففى سنة ١٨٢٠م تقريبًا، قاموا بتنظيم خدمة بريدية ممتازة لتوزيع الرسائل وتوصيل النقود إلخ ... وفى ذلك الوقت، كان من الضرورى إرسال كميات من الدولارات الذهبية أو الفضية للقرى لشراء القطن نظراً لعدم وجود بنوك آنذاك بداخل البلاد . وتم تعيين سعاة محليين للعمل بين القرى داخل مصر . واستُخدم النيل والترع فى نقل البريد ، وعندما أُنشئت السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية ، استُخدمت أيضًا . ومع مرور الزمن، ازدادت أهمية الاحتكار الذى يديره إخوان تشينى ، فقررت الحكومة المصرية شراء هذا الالتزام مقابل دفع مبلغ كبير لهم . وفى وقتنا هذا ، تعدُّ خدمة البريد فى مصر خدمة فريدة فى العالم" [٣٥] .

وفى سنة ١٨٦٥م ، أُنشئت الخدمة الخاصة للبريد تحت إدارة موتزى بك، فافْتُتِحَت مكاتب عديدة للبريد فى المناطق التى تصل إليها السفن المصرية. وفى سنة ١٨٧٤م، قَبِل مؤتمر برن عضوية مصر فى "الاتحاد البريدى" وترك للحكومة المصرية حرية إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر . ويقول المستر هانز ريزنر: "إن هذه الإدارة قد تم تنظيمها بنجاح شديد لدرجة أن الدول الأجنبية وافقت على إلغاء وكالات البريد الخاصة بها التى كانت تعمل فى مصر . وهذا الشىء لم يحدث فى تركيا نفسها حتى الآن . ولأسباب سياسية ، احتفظت فرنسا - وحدها - بمكتبين للبريد فى الإسكندرية وبور سعيد .

وأنشئت مكاتب بريد مصرية في المدن الرئيسية في السودان : فكان المسافر يستطيع السفر إلى أبعد من الخرطوم وهو واثق من أنه سيتسلم البريد - الذي كانت السفن التجارية تحمله بانتظام - حتى المنطقة الاستوائية . كما وُجدت مكاتب بريد مصرية في: الجـزء الأوربي من تركيا والجزء الآسيوي منها ، وفي جدة وسميرنا وبيروت وقَوَله وسالونيك . وعلى طول امتداد الأراضي المصرية ، كانت مختلف المناطق متصلة ببعضها من خلال خطوط التلغراف . وبلغ طول خط تلغراف السودان وحده ٣٩٤٢ كم" (٣٦) .

* * *

أما في مجال التعليم ، "فيلزمنا مجلد نكتب فيه تاريخ الإصلاحات التي تمت لنشر التعليم في عهد إسماعيل" ، حسبما قال المستر فارمان : لقد أنشأ إسماعيل ٤٦٣٢ مدرسة تحت إشراف السيدين دور وروجرز (٣٧) . وكان عدد التلاميذ في المدارس الحكومية - في عهد محمد علي - يبلغ ٣٠٠٠ تلميذ ، أمّا في عهد إسماعيل، فقد زاد إلى ٦٠ ألفًا ، ثم وصل إلى ٨٩٦٩٢ تلميذًا في سنة ١٨٧٣م . وفي عهد سعيد باشا، بَلَغَ عدد المدارس ١٨٥ مدرسة ، وبلَغَت ميزانية التعليم ٨٠ ألف جنيه إسترليني. وفي عهد إسماعيل ، تم تخصيص إيراد الأراضي التي أعادت الحكومة شراءها من شركة قناة السويس لدعم التعليم المجاني .

ومن المدارس التي أنشأها الخديو إسماعيل نذكُر : مدرسة الهندسة (سنة ١٨٦٦م)، والمدرسة البيطرية (سنة ١٨٦٧ وأُلغيت سنة ١٨٧٩م) ، ومدرسة المحاسبة (١٨٦٧ وأُلغيت سنة ١٨٧٢م) ، ومدرسة المساحة (سنة ١٨٦٧م) ، ومدرسة الفنون والصنائع (سنة ١٨٦٨م) ، ومدرسة الفنون الحربية (سنة ١٨٦٨ وأُلغيت سنة ١٨٧٢م)، ومدرسة الرسامين (سنة ١٨٦٩ وأُلغيت سنة ١٨٧١م) ، ومدرسة الحقوق (سنة ١٨٦٨م)، ومدرسة الآثار المصرية (سنة ١٨٧٠ وأُلغيت سنة ١٨٧٥م)، ومدرسة البنات (سنة ١٨٧٣م) ، ومدرسة المعلمين (سنة ١٨٧٣م) .

إن كل المدارس الابتدائية وعدداً من المدارس العليا ، التي أنشأها إسماعيل، استمرت طول عهده على الرغم من المشاكل المالية وما زالت تقدم - حتى الآن - لمصر خدمات لا تُقدَّر بثمن . ويقول المستر جورج س. باتشلر - وهو قاضٍ أمريكي سابق في "المحاكم المختلطة" - : "لقد تأثر الخديو إسماعيل برأى زوجته الثالثة، وهي سيدة ذات علم غزير ، فأمر ببناء مبان مدرسية فسيحة لتعليم البنات المسلمات تعليماً عالياً . ولكن هذه المؤسسات الواعدة أُلغيت سنة ١٨٧٦م . بحجة توفير النفقات بعد التَدخُّل الأنجلو / فرنسي في شئون مصر المالية .

كذلك تم استخدام المبرر نفسه - أي "توفير النفقات" - لإلغاء المدارس العظيمة المخصصة لأبناء الجنود التي أنشأها الجنرال ستون باشا ، قائد المدرسة الحربية الأمريكي [٣٨] .

وشَجَّع إسماعيل - أيضاً - كل المبادرات الفردية [٣٩] التي تعمل للصالح العام: ففي سنة ١٨٦٩م ، سمح بتكوين جمعية يرأسها عارف باشا لنشر نور المعرفة. وضمت هذه الجمعية في عضويتها إبراهيم المويلحي بك (أول وأعظم كُتَّاب مصر المعاصرة)، ونشرت الأعمال المنسية كما جَدَّدت دراسة العلوم والآداب العربية.

وفي الوقت نفسه أرسل إسماعيل بعثات مصرية للدراسة في فرنسا ، فأعاد هذا التقليد الذي أُهمل بعد عهد محمد علي ، هذا التقليد الذي زَوَّد مصر بصفوة مُميَّزة من أبنائها العلماء. ويقول المسيو دي ليون : "تَقَدَّم التعليم تقدماً ملحوظاً في عهد إسماعيل الذي ستقدره كل دول العالم على هذا الأساس" [٤٠] .

وبناءً على طلب والي مصر ، أرسلت الحكومة الفرنسية - سنة ١٨٦٤م - مجموعة من الضباط تحت رئاسة الكولونيل ميرشير لتنظيم المدارس العسكرية التي سيتخرَّج منها أفضل الضباط المصريين . وتم إرسال ١٥ ضابطاً من هؤلاء الخريجين إلى فرنسا في بعثة دراسية ، وبعد عودتهم ، كَوَّنوا "هيئة أركان حرب الجيش المصري" التي رأسها الكولونيل الأمريكي ستون . وبناءً على نصيحة الجنرال شيرمان ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين ضابطاً أمريكياً لكي يصبح عنده "جيش ماهر" .

ولرفع مستوى هذا الجيش ، أصدرت الحكومة المصرية - فى سنة ١٨٦٦م - مجلتَيْن عسكريتَيْن "حتى يكون الضباط وصف الضباط والجنود على عِلْم بالأحداث السياسية والعسكرية التى تجرى فى العالم" .

وأثبت هذا الجيش جدارته فى ميادين المعارك فى جميع الحروب التى خاضها "الباب العالى" . وعندما نشبت الأزمة بين مصر وتركيا - فى سنة ١٨٦٩م - هددت تركيا الخديو الذى كان مستعداً لمحاربتها . ولكن الدول الأوربية تدخلت مجدداً، وأجبرت إسماعيل على الخضوع للسلطان ، وأن يُسلِّم لتركيا خَمْسَ سُفُن حربية كان قد بناها لحساب مصر فى كل من طولون وتريستا . وعلَّقتْ جريدة "لوبروجريه إيجيبسيان" - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م - قائلة : "أجبرت الدول الأوربية مصر على الخضوع . ولكن الخلاف ستكون له نتائج طيبة لمصر ؛ فهو قد بيَّن مدى السرعة التى تستطيع بها الحكومة المصرية أن تُنَظِّم وتُجَهِّز وتُدَرِّب جيشًا يمكن أن يظهر بمُسْتَوى لائق بجوار الجيوش الأوربية . ويُظهر هذا الخلاف - أيضًا - مدى السهولة التى تستطيع بها الحكومة تقوية وتسليح الحدود ، أى الدفاع عن حدود مصر" [٤١] .

وأبدى إسماعيل العناية نفسها بالبحرية المصرية ؛ فكانت توجد "دائرة" للسفن البخارية التى تجرى فى النيل (٥٨ سفينة بخارية منها ٢٨ خاصة بالخديو). وكان لمصر أسطول حربى يتكون من ١٨ سفينة حربية . ولولا معارضة تركيا، لحصلت مصر على أسطول قوى به سفن مدرعة جديدة من فرنسا والنمسا .

وفى المقابل ، كان الأسطول التجارى المصرى يتحدى أى منافسة أجنبية. وكان سعيد باشا قد أنشأ - فى الأول من فبراير سنة ١٨٥٧م - الشركة "المجيدية" التى حلَّت مكانها شركة جديدة هى "العزيزية" فى سنة ١٨٦٣م. وكانت سفن الأسطول التجارى المصرى تجوب موانئ : سوريا واليونان وآسيا الصغرى والدردنيل وغاليبولى والآستانة والبحر الأحمر .

ومع نمو نشاط الشركة ، انضم إليها كل قُدامى الضباط والبحارة - الذين تركوا الأسطول الحربى - وشكَّلوا أطقم الأسطول التجارى المصرى الذى وصل عدد سفنه

إلى ١٩ سفينة في البحر المتوسط و١٠ سفن في البحر الأحمر . وبفضل هذا التنظيم، لم تَعُد مصر تحت رحمة الدول الأجنبية في مجال الملاحة البحرية. وفي الوقت نفسه، استفادت التجارة المصرية من تدفق المنتجات والبضائع إلى موانيها، وأصبحت خدمة البريد منتظمة وامتدت إلى مناطق بعيدة في إفريقيا وآسيا وأوربا .

وكان كل المساهمين في هذه الشركة من المصريين ، ولكن - في سنة ١٨٧٣م - اشترى الخديو إسماعيل أسهمهم ثم ضم الشركة الجديدة - "شركة البوستة الخديوية" - إلى الحكومة .

وبفضل هذا الجيش وهذه البحرية ، استطاع إسماعيل أن ينفذ سياسته التوسعية في إفريقيا؛ ففي سنة ١٨٦٨م ، أرسل الخديو الحاكم العام السودان المصري - إسماعيل باشا أيوب - على رأس جيش للاستيلاء على مناطق أعالي النيل ودارفور.

وقرر إسماعيل أيضًا إلغاء تجارة الرقيق ؛ فمنح صمويل بيكر [٤] سلطة الحاكم العام على تلك الولايات - في سنة ١٨٦٩م - بمرسوم جاء فيه : "نظرًا لأن الإنسانية تتطلب إلغاء نشاط صائدي العبيد هؤلاء ، فقد تم تنظيم حملة لكي تُخضع لسلطتنا المناطق الواقعة في جنوب "جوندوكورو" ، وإلغاء النخاسة ، وإنشاء نظام التجارة، إلخ... "واستمرت هذه الحملة تعمل في وسط إفريقيا لمدة أربع سنوات [٤٢] . وفي سنة ١٨٧٣م، عيّن الخديو الكولونيل جوردون [٥] محل صمويل بيكر ولقّبه بـ "الحاكم العام للولايات الاستوائية المصرية" ، ورافقه الكولونيل الأمريكي شايليه - لونج في منصب "رئيس أركان جيش الحملة" ، وكان معهما الملازم حسن واصف - وهو ضابط بـ "هيئة أركان الجيش المصري" - في منصب "نائب رئيس الأركان".

[٤] السير صمويل بيكر (Samuel White Baker (1821 - 1892 : بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل. وبحيرة ألبرت سنة ١٨٦٤ ثم دخل في خدمة الخديو إسماعيل وحارب قطّاع الطرق وتجار الرقيق في السودان المصري [المترجم] .

[٥] جوردون باشا (شارلز جوردون Charles Gordon) : جنرال بريطاني (١٨٣٣ - ١٨٨٥) دخل في خدمة الخديو إسماعيل الذي عينه حاكمًا على المديرية الاستوائية . قُتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤ في أثناء الثورة المهدية [المترجم] .

وأخيراً ، وبعد دفع جزية سنوية جديدة ، حصل إسماعيل من السلطان – في سنة ١٨٦٦م – على إمارتي سواكن ومصوع ، وفي سنة ١٨٧٥م ، حصل منه على إمارتي زيلع وبربر ، وتقع كل هذه الإمارات على سواحل البحر الأحمر .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره ، أرسل إسماعيل حملات عديدة إلى إفريقيا لاستكشاف مختلف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل ورسم خرائط لها .

ولتوضيح الأهمية التي أولتها الجمعيات الجغرافية لإنجازات إسماعيل ، سنذكر ما سجله شايليه – لونج بنفسه في مقدمة كتابه [٤٢] : "في ليلة ٢١ يوليو سنة ١٨٧٥م، لَبيتُ دعوة من "الجمعية الجغرافية" في باريس ، وتشرفت بإلقاء محاضرة فيها حول "الحملات في وسط إفريقيا" ، وهو موضوع أثار الاهتمام العميق في فرنسا وباقي أوربا . لقد ذكر مالت براون – بحق – "أن مصر تربط إفريقيا بالعالم المتحضر" و"أن إفريقيا هي حاليا آخر جزء من العالم ينتظر أيادي الأوربيين لكي تلقى إليه بطوق النجاة، أي بالقوانين والتربية" . ومع أن الرجل الذي بذل جهده لإنجاز هذه المهمة العظيمة لم يكن أوربيًا ، فإنه يستحق – بفضل سمو روحه وسعة فكره – أن يُوضَع في المقام الأول بين أولئك الذين ساهموا في تقدم القرن الذي نعيش فيه، وهم الذين يستحقون أن نُطلق عليهم لقب "رواد الحضارة" . إنكم تعرفون هذا الرجل؛ فالعالم كله يعترف بعبقرية إسماعيل باشا – خديوِ مصر – الذي استلهم أفكار محمد علي وتقاليد العصر الروماني معًا ، فتَوَّج أبهة وعظمة عهده بحل ناجح لمشكلة منابع نهر النيل إلخ ..." .

ولنذكُر أيضًا أن إسماعيل قد أنشأ – في سنة ١٨٧٤م – "الجمعية الجغرافية" في القاهرة، وأنه شجع أيضًا علم المصريات ؛ فَموَّل ماريت وماسبيرو – وعلماء آثار – آخرين لعمل الحفائر والحفاظ على الآثار . وحظيت مصر – في عهده – بدار للأوبرا، ودار الكتب ، والمرصد ، وببرلمان – أُنشئ في سنة ١٨٦٦م – لعب دوراً متعاظمًا في الحركة التي سَبقت أحداث سنة ١٨٧٩م .

وقرب نهاية عهد إسماعيل ، صرّح الخديو قائلاً : "إن مصر لا تقع في إفريقيا. إننا جزء من أوربا !!" . إننا - فعلاً - جزء من أوربا لأن مصر تعاني - منذ سنة ١٨٧٦م - من الإشراف الأوربي عليها ، ثم من الاحتلال الأوربي لها.

وبدايةً من سنة ١٨٧٦م ، أصاب الركود كل شيء وانتشر الكساد؛ فتوقفت مشاريع الأشغال العمومية ، وانخفض عدد أفراد الجيش ، وتم تسريح الضباط (ولم يعد لهم أي مورد رزق) ، وتوقفت الحملات الاستكشافية في وسط إفريقيا (لدرجة أن مصر بدأت تترك بعض المناطق التي حَصَلَت عليها بثمن باهظ) ، وأُغلق عدد كبير من المدارس الحكومية في مصر والسودان [44] ، وفُصل الموظفون المصريون (وحل محلهم موظفون أوربيون) ، وفُرضت ضرائب جديدة على الفلاحين الجائعين.

وباختصار شديد : لقد تَفَسَّخَت كل إدارات البلد ، كما أن بعض فروع هذه الإدارات عانت من عجز ميزانيتها . وكان نابليون قد سجل في مذكراته: "لا يوجد أي بلد في العالم مثل مصر نجد للإدارة فيه هذا النفوذ الهائل على الزراعة وبالتالي على السكان. فإذا وُجدت فيها إدارة جيدة ، فإن النيل سينتصر على الصحراء، أما إذا كانت فيها إدارة سيئة ، فإن الصحراء هي التي ستنتصر على النيل" . وأثبت تاريخ مصر الطويل هذه الحقيقة منذ أقدم العصور .

لقد خلق إسماعيل التنظيم الإداري الحديث في مصر ، واعتنى بالترع التي أهملها سلفه ، وحفر تُرَعًا جديدة أخصبت أرض الصعيد ، وزادت الأراضي المزروعة بمقدار الخُمْس . ولكن المشاكل المالية زادت وأثّرت على الإدارة العامة. ومنذ سنة ١٨٧٦م ، أشار المفتشون الإنجليز - في تقاريرهم - إلى سوء الإدارة المقترن بالارتباك المالي في الوقت الذي كانت فيه الإدارة المصرية تُدار - فعليًا - بواسطة موظفين كبار من الإنجليز . ونحن لا ننفي مسئولية إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع ، ولكننا لا نستطيع - بإنصاف تام - أن نجعله المسئول الوحيد عن الفوضى المالية والإدارية التي وَصَمَت نهاية عهده .

إن هذه الفوضى قد أثّرت على حياة مصر كلها على مدى سنوات طوال، وعرّضت الاحتلال الإنجليزى فى بدايته (بين سنتى١٨٨٢ و١٨٨٧) إلى اختبار قاس.

وبفضل "التصفية المالية" - فى سنة ١٨٨٠م - سادت فترة من النظام والهدوء، ولكن الألم كان عميقًا لدرجة أن الإصلاحات - التى تمت فيما بعد بواسطة الإشراف الأوربى - بَدَت متأخرة وغير جوهرية . ويقول البارون دى ميشلز: "إن ثورة سنة ١٨٨٢م كانت حتمية ، وأسباب فقدان الاعتبار - التى أحدقت بالخديو إسماعيل، جعلته يفقد مكانته لدى رعيته بالتدريج ، حتى جاء اليوم الذى كان يجب فيه اتخاذ إجراء قاس ضده وخلعه عن عرش بلاده . وكانت مظاهر السُخط بادية - منذ فترة - على السكان المحليين ، ثم تحولت وأصبحت ثورة علنية . وكانت تلك هى اللحظة النفسية المناسبة التى كان حلفاؤنا ينتظرونها" .

لقد اتهمت الثورة الخديو إسماعيل وجعلته مسئولاً عن كل الكوارث التى اجتاحت البلاد . وأيًا كان الأمر ، فإن إنجازات إسماعيل قد أسرَعَت بحركة الحضارة فى مصر، وسيظل المصريون يعترفون بفضله فى هذا المجال .

هوامش الفصل الثانى

(١) ذكره اللورد كرومر فى كتابة Modern Egypt .

(٢) قبل اختراع السفن البخارية ، كانت المواصلات مع مصر بطيئة وتأخذ زمنًا طويلاً .

(٣) Les capitulations من اللغة اللاتينية capitula وتعنى "الفصول" لأنها كانت مقسمة إلى فصول .

(٤) Charles Roux : "L' Isthme et le Canal de Suez 1901, 2vol.

(٥) نفس المصدر .

(٦) L' Europe et L' Egypte , Nicolas Nitovich .

(٧) Louis XIV , (مذكور فى كتاب شارل رو) .

(٨) فى سنة ١١٤٠م . كان لفرنسا فى القاهرة ١١ وكالة تجارية و٥٠ تاجرًا فرنسيًا، أما بريطانيا العظمى ، فلم يكن يمثلها فى القاهرة سوى إنجليزيين فقط .

(٩) Revue des Deux Mondes , 1876 .

(١٠) كان نوبار باشا أرمنى الأصل ، وهو واحد من أعظم رجال مصر المعاصرة، وجعل منه ذكاؤه ومهارته ومرونته دبلوماسيًا داهية . درس فى فرنسا ثم عاد إلى مصر سنة١٨٤٦م، وعُين فى وظيفة مترجم فى قصر محمد على ، وسرعان ما أصبح سكرتيرًا لإبراهيم باشا ورافقه فى سفرياته إلى القسطنطينية وأوروبا . وفى عهد سعيد باشا، تولى إدارة السكك الحديدية لفترة قصيرة ثم اضطر لمغادرة مصر . وبعد ذلك ، استدعاه الخديو إسماعيل لخدمته وأرسله إلى القسطنطينية بصفته وكيلاً عنه ، ومفاوضًا مكلفًا بتسوية خلاف إسماعيل مع شركة قناة السويس ، ولكى يحصل له من "الباب العالى" على امتيازات جديدة تؤكد الاستقلال الإدارى لمصر . ونجح نوبار باشا نجاحًا باهرًا فى هذه المسائل الحساسة، فعينه إسماعيل وزيرًا وكلفه بالتفاوض مع الدول الأجنبية لإنشاء نظام "المحاكم المختلطة".

(١١) قال اللورد ملنر فى كتابه L' Angleterre en Egypte : من الصعب تصور مدى الفساد التام فى نمم الوكلاء الدبلوماسيين – تحديدًا – الذين كانوا فى مصر فى عهد إسماعيل، وكيف استخدموا نفوذهم لكى يُجبروا مصر الضعيفة على الإذعان لمطالبهم مهما كانت غريبة: ففى تلك الفترة ، كان المقاول الأوربى يحصل على امتياز تنفيذ مشروع ما، ولكن هدفه الأساسى لم يكن أبدًا إنهاء هذا المشروع ، بل كان يجتهد فى اختراع أى شكوى تجعله يفسخ العقد ومن ثم يرفع قضية تعويض ضد الحكومة. ومن ناحية أخرى، فأيًا كانت قيمة الخسارة التى يمنى بها الأوربى – حتى ولو كانت عرضية أو بسبب خطأ شخصى منه – فإنها كانت تُستخدم دائمًا كمبرر لطلب تعويض عنها من الحكومة المصرية، فإذا تَعرَّض

الأوربى للسرقة ، كان اللوم يوجَّه للحكومة المصرية بسبب تقصير الشرطة ، وإذا غرق قاربه فى النيل ، كانت الحكومة هى المسئولة لأنها لم تكسح طمى النيل . ويُروى أن إسماعيل كان فى لقاء مع أحد الوكلاء الأوربيين، فنادى الخديو على أحد خدمه قائلاً : "أغلق هذه النافـذة لأنه إذا أُصيب هذا السيد بالبرد، فإن ذلك سيكلفنى ١٠ آلاف جنيه" . وليس فى هذا القول مبالغة كبيرة.

(١٢) كان نوبار يقول : "من بين كل مشاريع الأشغال العمومية التى تعاقدت الحكومة على تنفيذها، كان مشروع "حوض إصلاح السفن فى السويس" هو الوحيد الذى تم إنجازه فى تلك الفترة (سنة ١٨٦٧م). وكانت شركة المقاولات التى قامت بالتنفيذ هى "شركة دوسو" (Dussaud) ومقرها مارسيليا . وكانت هذه الشركة قد تعاقدت - فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣م - مع "شركة قناة السويس" على إنشاء أرصفة فى ميناء بور سعيد على أن يتم التنفيذ خلال أربعة أعوام . كما سبق لهذه الشركة وأن نَفَّذَت أعمالاً عظيمة فى موانيء : مارسيليا والجزائر وشيربورج .

(١٣) مع أننا نريد إنصاف الإنجازات التى نفذها إسماعيل ونعترف بها ، فإننا لا ننسى البرنامج الذى وَعَدَ الخديو بتحقيقه وذلك فى الخطبة التى ألقاها بمناسبة جلوسه على العرش.

(١٤) مثلاً : عندما كان يرتكب أحد رعايا إيطاليا جريمة ما ، فإن القنصل الإيطالى كان يُسرع بترحيله إلى بلده لكى يحاكم أمام المحاكم الإيطالية، وبالطبع فإن القضاة كانوا - غالبًا - ما يحكمون ببراءة الجانى لعدم كفاية الأدلة .

(١٥) . Sir Alfred Milner : L' Angleterre en Egypte

(١٦) كتاب L' Egypte et L' Europe تأليف قاض سابق فى المحاكم المختلطة، جاء فيه : "أكَّدَت تجربة المحاكم المختلطة أن الفلاحين - عمومًا - يفُون بالتزاماتهم ولا يحاولون إنكار مديونيتهم، ويجب علينا أن نندهش لأنهم نادراً ما يكذبون أمام المحكمة وفى مواجهة خصومهم القُساة".

(١٧) راجع التقرير الذى رفعه نوبار باشا - وزير الخارجية - إلى الخديو فى سنة ١٨٦٧م، بخصوص "المحاكم المختلطة" .

(١٨) كان نوبار باشا - وزير خارجية إسماعيل - يعارض مشروع حفر القناة ، وكان مقتنعًا بأن القناة ستجذب إنجلترا إلى مصر ، وأن ذلك سيضُر بمصلحة البلاد، وربما كان إسماعيل يؤيد وجهة النظر هذه . ويقول البارون دى كوسل فى كتابه: "سمعت أن الخديو إسماعيل سيعارض حفر القناة ، وسيُعارض إجبار رعاياه من الفلاحين على العمل باستمرار فى تنفيذ مشروع لن تستفيد منه مصر كثيراً . ولكنه - مع ذلك - ساند هذا المشروع بكل ما فى وسعه" .

Baron De Kusel: An Englishman's Recollections of Egypt (1863 - 1883) .

(١٩) فردينان ديليسبس ، فى حوار مع المستر كنجستون . راجع كتاب :

"Monarchs I have met" .

(٢٠) . M. Farman ; Egypt's Betrayel

(٢١) تحججت الحكومة المصرية بأن أجور العمال والجرايات التى قُدمت لهم - منذ بداية الأشغال - لم تصل أبداً إلى النسبة المتفق عليها (٨٦ ، ٠ فرنك يوميًا) . وكان من مصلحة الشركة أن يزيد عدد العمال زيادة

كبيرة، وأن تنخفض تكلفة حفر المتر المكعب الجاف بمقدار الثلث عن تكلفة الحفر بالآلات . بالإضافة إلى أن مصر حُرمت من جهود ٢٠ ألفًا من أبنائها فى أثناء الحفر بالإضافة إلى ٤٠ ألفًا غيرهم حُرمت منهم فى أثناء الأعمال التمهيدية أو فى أثناء توجههم إلى موقع مشروع القناة. وكانوا كلهم عناصر أساسية مطلوبة لتجارة مصر وصناعتها وزراعتها. ونتج عن ذلك خسارة فادحة مُنيت بها مصر ولم تعوضها عنها - أبدًا - الأموال التى تحققت للشركة.

(٢٢) يقول المؤلف المجهول لكتاب : "Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd pacha" : "إن القانون الصارم كان فى جانب الشركة. ومع ذلك ، فلا يمكننا أن ننكر الأسلوب الماهر والدقيق الذى عرضت به الحكومة المصرية قضيتها... فأوضحت: كيف تم ترحيل الفلاحين الفقراء من أعماق الصعيد ليذهبوا لمواقع العمل فى مشروع القناة، ومعاناتهم بسبب نقص المؤن والأدوات التى كان عليهم إحضارها معهم، وكيف ماتوا من التعب والإرهاق على طول الطريق . إن القارئ الحساس ليبكى عند قراءته لهذه التفاصيل. لقد اتسمت هذه اللوحات المؤسفة بالصدق".

(٢٣) "Ferdinand de Lesseps : Sa vie, son oeuvre". Par: Alexandre Bertrand et Emile Ferrier .

(٢٤) "Une famille française . Les de Lesseps", par Bridier .

(مذكور فى كتاب المسيو شارل رو) .

(٢٥) يشير المؤلف هنا إلى كتاب بعنوان : "Egypte" , M . Stanly Lane - Poole .

(٢٦) ذكر المستر فريدريك كورتلاند بنفيلد : "يوجد القليل الذى يمكن الإشادة به فى شخصية إسماعيل. ومع ذلك ، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من الانبهار التام أمام عظمة فكره وسرعة حركته".

"Present - Day Egypt" , Frederic Courtland Penfield .

(٢٧) بسبب نُدرة الزجاج المستورد من الخارج فى تلك الفترة ، لم يستخدم المصريون الألواح الزجاجية فى نوافذهم فكانوا يُركّبون المشربيات على الفتحات . والمشربيات هى نوع من النوافذ البارزة المصنوعة من الخشب المُعَشّق ، وهى تسمح بمرور الهواء والتراب بحرية من خلال الفتحات الموجودة فى كل جانب منها .

(٢٨) يلام على إسماعيل أنه كان بنّاءً عظيمًا، وأنه بنى قصورًا باهظة التكاليف. ويذكر أحد خبراء الإحصاء الإنجليز ، المستر مولهول (Contemporary Review , 1882.) أن إسماعيل أنفق "أكثر من مليون جنيه إسترلينى لبناء القصور والمسارح واستقبال الحكام الأجانب". وهذا ليس بصحيح لأن على باشا مبارك - وزير الأشغال العمومية السابق فى عهد إسماعيل - يعطينا تفاصيل دقيقة عن تكاليف بناء هذه القصور فى كتابه: "الخطط التوفيقية ، الجزء الأول ، فيسجل: "قصر الجيزة تكلف مليون و٢٩٢٣٧٤ جنيهًا مصريًا، وقصر عابدين (مقر إقامة صاحب الجلالة الملك) تكلف ٦٦٥٥٧٠ جنيهًا مصريًا، وقصر الجزيرة تكلف ٨٩٨٦٩١ جنيهًا مصريًا ، وقصر الإسماعيلية الصغير تكلف ٢٠١٢٨٦ جنيهًا مصريًا؛ أما باقى القصور ، بما فيها قصر الرملة ، فقد تكلفت ٢ مليون و ٣٢١٦٧٩ جنيهًا مصريًا . إذن ، فإن قيمة المصاريف تتجاوز مبلغ الـ ٥ مليون ونصف المليون جنيه مصرى".

(٢٩) راجع كتاب : (Monarchs I have met , W. Beatty Kingston.) ونُضيف أن خريطة القاهرة وضعتها لجنة من المهندسين المصريين برئاسة محمود بك الفلكي.

(٣٠) ذكر المستر مولهول (فى Contemporary Review ، عدد أكتوبر سنة ١٨٨٢م) أن الـ ١١٢ ترعة التى حفرها إسماعيل ستظل دائمًا وأبدًا أعظم إنجازات عهده، مع أنها غير مذكورة فى تقرير المستر كيف . "وحسبما قال المستر فولر ، فإن أعمال حفر الترع – مقارنةً بحفر قناة السويس – تبلغ نسبتها ١٦٥ إلى ١٠٠ ، وصرف عليها مبلغ ٢٨ مليون جنيه إسترليني (وليس ١٢ مليونًا) . وبفضل هذه الترع، كسب السكان ما لا يقل عن مليون و٣٧٢ أكر كانت أرضًا صحراوية فأصبحت أرضًا زراعية تغل محاصيل قيمتها ١١ مليون جنيه إسترليني فى السنة، أو دخلاً سنويًا قيمته مليون و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني".

وتعدُّ ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترع فى العالم ، وحفرها بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد . وفى سنة ١٩٠٠ ، قدَّم مهندس مصرى – هو محمد أفندى إسماعيل – دراسة عن هذه الترعة ، ذكر فيها أن إسماعيل باشا كان قد وضع يده – فى بداية عهده – على مساحة تصل إلى ٢٣٢٢٣٢ فدانًا (الفدان يساوى نصف هكتار تقريبًا) تقع شمال مدينة أسيوط. وفكر فى شق ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الواسعة مع ملحقاتها الواقعة فى منطقة الفيوم فى فصل الصيف. وفى تلك الفترة، كان المهندس بهجت باشا يشغل منصب المفتش العام على الصعيد، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع، وفى سنة ١٨٦٣م، أنجز هذه الدراسة وبدأ فى التنفيذ سنة ١٨٦٧م. وتم التنفيذ على مرحلتين، الأولى: من أسيوط حتى مغاغة. واشتغل فيه ١٠٠ ألف عامل كانوا يحفرون لمدة شهرين فى الصيف وشهرين فى الشتاء. وانتهت هذه المرحلة فى سنة ١٨٧٠م تحت إشراف بهجت باشا . ثم خلفه إسماعيل باشا محمد الذى أشرف على حفر المرحلة الثانية: من مغاغة حتى بنى سويف، ومن بنى سويف حتى أخمنت (٩٢) وانتهت هذه المرحلة سنة ١٨٧٢م. وفى الوقت نفسه، أتم إسماعيل باشا محمد حفر الأفرع الرئيسية وبناء الكبارى والخزانات اللازمة لحسن توزيع المياه. ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم، ومتوسط عرضها يبلغ ١٤ مترًا. وأصبحت هذه الترعة نعمة على صعيد مصر؛ فهى تروى – مع فروعها – ما لا يقل عن ٦٥٠ ألف فدان (أى ٢٥٠ ألف هكتار).

وبالإضافة إلى ما سبق ، بنى إسماعيل معاصر كبيرة لقصب السكر فى محافظات: المنيا وأسيوط وبنى سويف والفيوم . وبذلك يكون إسماعيل قد أعطى دفعة كبيرة لزراعة قصب السكر ولصناعة السكر .

إن هذه الترعة – وخزاناتها – لهى عمل مصرى خالص حصل على شهرة عالمية، وجاء كثير من الأوربيين لمشاهدة سير الأشغال فى أثناء التنفيذ . وقال السير جون فولر (Sir John Fowler) – المهندس الإنجليزى المشهور – عن هذه الترعة: "إن السياح الذين يجيئون إلى مصر لزيارة الآثار القديمة ، سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الآثار الحديثة، أى ترعة الإبراهيمية وخزاناتها . "وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الحكومة الأمريكية – فى سنة ١٨٧٠م – من الجنرال ستون باشا Stone Pacha أن ينْسخ من خرائط الترعة وخزاناتها لعرضها فى المعرض الذى أقيم هناك فى تلك السنة .

(٣١) نقدم فيما يلى جدولاً بأهم مشاريع الأشغال العامة التى تمت بين سنتى ١٨٦٣- ١٨٧٩ نقلاً من المستر مولهول فى دراسته التى أشرنا إليها والخاصة بمالية مصر:

م	المشروع	التكلفة بالجنيه الإسترلينى	ملاحظات
١	قناة السويس	٦٧٧٠٠٠٠	بعد خصم: الفائدة (٥٣٢٨٠٠٠) وقيمة الأسهم التى اشترتها إنجلترا (٣٩٧٧٠٠٠) القيمة بالجنيه الإسترلينى.
٢	الترع	١٢٦٠٠٠٠٠	تم حفر ٨٤٠٠ ميل بتكلفة ١٥٠٠ جنيه إسترلينى للميل الواحد .
٣	الكبارى	٢١٥٠٠٠٠	تم إنشاء ٤٣٠ كوبرى.
٤	معاصر قصب السكر	٦١٠٠٠٠٠	تم إنشاء ٦٤ معصرة وزُوِّدت بالآلات وغيرها (فكانت كل ٤ معاصر تخدم ١٦ مصنعًا للسكر أنشأها إسماعيل).
٥	ميناء الإسكندرية	٢٥٤٠٠٠٠	التعاقد تم مع شركة جرينفليد وإليوت .
٦	حوض ميناء السويس	١٤٠٠٠٠٠	شركة إخوان داسو (Dassaud)
٧	شركة لتوزيع المياه بالإسكندرية	٣٠٠٠٠٠	وافقت نقابة باريس على هذا الثمن .
٨	خطوط السكك الحديدية	١٣٣٦١٠٠٠	طولها ٩١٠ أميال .
٩	خطوط التلغراف	٨٥٣٠٠٠	طولها ٥٢٠٠ ميل .
١٠	الفنارات	١٨٨٠٠٠	تم بناء ١٥ فنارًا .
	المجموع	٤٦٢٦٤٠٠٠	

(٣٢) E. de Leon : "The Khedive's Egypt" .

(٣٣) بُنى هذا المصنع فى سنة ١٨٧٤م . وفى البداية كان يديره معلمون أوربيون ثم تعلم فيه ٤٠٠ عامل مصرى على هذه الصناعة . ولم يمض وقت طويل حتى تم الاستغناء عن المعلمين الأوربيين ، فأصبح تحت إدارة رئيس مصرى ، هو المرحوم حسنى بك، الذى كان نائب مدير المطبعة الأميرية التى أعاد إسماعيل تنظيمها. وكان هذا المصنع يزود المطبعة الأميرية والإدارات الحكومية والتجارة بالورق ذى النوعية الممتازة. وكل هذه المصانع أصبحت – حاليًا – خاضعة للأجانب.

(٣٤) An Englishman's Recollections of Egypt (1863- 1887), Baron de Kusel .

(٣٥) الجزء المذكور منقول عن فصل خصصه المؤلف لذكرياته في مصر بين سنتي ١٨٧٢ و١٨٧٨ .

(٣٦) Hans Resener : L' Egypte sous l' occupation anglaise.

(٣٧) McCoan : "Egypt as it is" , 1877 .

ويكفي أن نذكر هنا أن الفضل في التقدم العظيم – الذي حدث مؤخراً في مجال التعليم – يرجع أساساً إلى الكرم المستنير الذي يتصف به الخديو شخصياً ، كما يرجع أيضاً للكفاءات الإدارية التي يتمتع بها الوزير الحالي (رياض باشا) وسلفه (علي باشا مبارك) والمفتش العام – دور بك Dor Bey – الذي لا يكل أبداً ، وهو جنتلمان سويسري ربما يكون أكثر المختصين الأوربيين كفاءةً في الحكومة المصرية. ومع ذلك ، فمن المؤسف أن الإصلاحات المالية – في السنوات الأخيرة – قد فرضت نظاماً اقتصادياً قام بتخفيض مبلغ ١٠ آلاف جنيه من ميزانية قطاع التعليم" .

(٣٨) مجلة : "North American Review" بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٠٧م.

(٣٩) كتبت مجلة Le National بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٧٠م مقالاً جاء فيه ما يلي: "في نهاية العام الدراسي ١٨٦٨ – ١٨٦٩م ، نشرت "لجنة إدارة المدارس الحرة" تقريراً رفعته إلى راعيها ، سمو ولي العهد محمد توفيق باشا ، جاء فيه : بدأت هذه المدارس بداية متواضعة بافتتاح فصل واحد للبالغين ، في الأول من إبريل سنة ١٨٦٨م، بدأ بثلاثين تلميذاً. وفي شهر يونيو من العام نفسه ، أصبح عددهم ٧٠ تلميذاً، ثم ١٥٠ في شهر يوليو، ويصل إلى ٢٤٠ في شهر نوفمبر . وهذا العدد يشمل: ٥٩ مصرياً ، و٥٢ إيطالياً، و٢١ فرنسياً، و٢٠ يونانياً، و٢٤ إنجليزياً و٣٢ سورياً إلخ ... وكانت المواد تُدَرَّس باللغة الفرنسية والعربية والإيطالية ... ألا يُعتبر ذلك بمثابة ثورة كاملة وجذرية عندما نجد مدارس حرة ومجانية – لا تُفرِّق بين الجنسيات أو الأديان – قد ترعرعت في أرض الشرق ؟! وخصوصاً عندما نجد أميراً مسلماً يعلن رعايته لها؟" وكان المسيو دوفان M. Dauphin مديراً للمدارس الحرة المجانية، وهو الذي أنشأ مدرسة حرة في الإسكندرية تحت رعاية ولي العهد الذي منحه مبلغ ١٢ ألف فرنك بصفة إعانة سنوية . كما شجعه إسماعيل وساعده على إنشاء مدرسة حرة ثانية في القاهرة – في سنة ١٨٧٣م – ونجحت هذه المدرسة نجاحاً أكبر من النجاح الذي حققته مدرسة الإسكندرية ، وبلغ عدد تلاميذها ٤٨٦ تلميذاً منهم ٢٦٢ مصرياً .

(٤٠) E. de Leon , the Khedive's Egypt .

(٤١) تم تكليف مهندس مصري – ذي كفاءة عالية – هو محمود فهمي باشا بمهمة إنشاء استحكامات الدفاع عن ساحل البحر المتوسط ، فبنى ١٧ طابية جديدة – ما بين أبي قير والبرلس – ورمَّم الطوابي القديمة . وهو المهندس نفسه الذي قام بتقوية المواقع المنيعة بالقرب من كفر الدوار في سنة ١٨٨٢م .

(٤٢) في سنة ١٨٧١م ، أعلنت الحكومة المصرية رسمياً ضم المناطق الاستوائية إليها .

(٤٣) "L' Afrique Centrale , expéditon au lac Victoria - Nyanza et au Makraka Niam - Niam , à L' ouest du Nil Blanc" . Par : le colonel C. Chaile - Long .

ترجمه من الإنجليزية إلى الفرنسية : M. de Pacy , Paris , Plon , 1877 .

(٤٤) يقول المستر فارمان ، القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القاهرة : "في سنة ١٨٧٢م، كانت ميزانية التعليم ٤٠٠ ألف دولار ، وانخفضت إلى ٢٠٠ ألف دولار فقط في سنة ١٨٨٠م. والمبلغ المخصوم من الميزانية هو بالضبط مرتبات دُفعت لـ ١٢ مراقباً أوربياً فُرِضوا على مصر فرضاً" .

الفصل الثالث

الـــرأى العــــام

كانت للمصاعب التى تعرض لها عهد إسماعيل نتيجة إيجابية؛ فالروح المصرية استيقظت ، والأفكار الاجتماعية والسياسية الجـديدة تكوّنت وتجسدت فأصبحت سخطًا عامًا .

لقد كان عهد محمد على يشجع صحوة الروح القومية ، وما عهد إسماعيل سوى امتداد لعهد جده . وربما كانت أفضل نتائج إنجازات محمد على هو أنه كوّن نخبة مصرية بفضلها "لم تمت الحضارة التى بدأها بل استمرت حتى بعد وفاته". وهذه النخبة هى التى جددت شباب مصر ، "وكانت تعد بالمئات وحظيت بتشجيع هذا الرجل الذى اعتبروه أكثر من أب لهم"[1] . لقد عثرنا على كتيب عن عهد محمد على كتبه - باللغة الإنجليزية سنة ١٨٣٨م[*] - طالب بالبعثة المصرية فى لندن، هو حسنين البسيونى ، وختم المؤلف هذا الكتيب بتعليق مهم ودقيق وجهه إلى اللورد بالمرستون جاء فيه : "وختامًا ، أعتقد أننى قد بينت ، بملاحظاتى السابقة، أن أى مراقب للأمور - مهما كان سطحيًا - سيلاحظ وجود تحسن ملحوظ وإصلاح واضح فى الحكومة المصرية - أيًا كانت صفة هذه الحكومة وسياستها - إذا قارناها بحكومات أوربا المتحضرة . وأيضًا ، فإننا نعتقد أنه لا يوجد أى مبرر يمنع إنجلترا من منح مصر الحق فى أن تصبح أمة مستقلة ،

(*) نشر عنه الدكتور عبد الخالق لاشين دراسة قيمة بكتابه "مصريات فى الفكر والسياسة" دار سينا، القاهرة ١٩٩٢ .

وأن تتساوى مع البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان . ولهذا السبب ، فإنني أرجو من سيادتكم أن تحظى هذه المسألة بموافقتكم ، لأنني مقتنع بأن رفاهية مصر - في المستقبل - تتعلق باعتراف إنجلترا باستقلالها إلى حد كبير"[٢] .

ومع ذلك ، فإن الفكرة السياسية - في عهد محمد علي - ظلت مبهمة. ويُعلق برودلي موضحًا : "كان غياب المؤسسات الشعبية الحقيقية، والمحاكم المنصفة، والقوانين العادلة ، سببًا في إضعاف الفكرة السياسية وجعلها مجرد إحساس خجول للغاية . وهذه الفكرة سطعت بشدة ولكن سرعان ما لَفَّتها الغيوم. وكان صدور "قانون عبد المجيد" هو الدليل المادي الملموس على وجودها ؛ فهو الذي كَفَل الأمان والكرامة وحق المِلْكِيَّة لرعايا السلطان . وعندما امتد تطبيقه ليشمل مصر، رغم معارضة الوالي عباس له ، أصبح الإحساس الخجول أكثر جراءة. كما أن اتصال المصريين المتزايد مع أوربا والأوربيين خلق لديهم شعورًا وطنيًا نابعًا من ظروفهم"[٣].

ولكي نُدرك أهمية هذا القانون - الصادر سنة ١٨٥٢م - يجب علينا أن نتذكر أن الوالي كان يستمتع جدًا بمعاملة أقاربه بسفالة ، وينفي كبراء البلد وأغنيائها إلى تخوم السودان والبحر المتوسط . وكان المصريون يخضعون لنظام حكم يعتمد على نشر الرعب والتجسس . وحارب عباس النفوذ الأوربي ؛ فسحب الاحتكارات التي كان يحظى بها التجار الأوربيون (ما عدا شركة إنجليزية سمح لها بإنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية) ، كما طرد الموظفين الأجانب .

لكن سعيد باشا[٤] كان يتمتع بعقلية متحررة وسمحة . وفي عهده، بدأ النفوذ الأوربي يزداد في مصر ؛ فاعتبر المغامرون الأوربيون أن مصر - هذا البلد الكريم - فريسة سهلة لهم[٥] . وكان نوبار باشا يردد دائمًا مقولته : "لقد بدأ التدهور في عهد سعيد" .

ولكن يَجْدُر بنا أن نَتَذكَّر أن سعيد كان يحب الفلاحين - العنصر الغالب على سكان مصر - فكان يشجع ترقيتهم في رتب الجيش ، وفي الوظائف الإدارية؛ وذلك على عكس ما فعله محمد علي وإسماعيل وتوفيق الذين كانوا يفضلون هيمنة العنصر

التركى على مقادير البلاد ؛ ففى عهد محمد على ، كان الأتراك يُشكِّلون نوعًا من طبقة النبلاء التى احتكرت تولى رتب الضباط . وأراد سعيد أن يخلق جيشًا قوميًا ؛ فألغى القواعد القديمة ، وسمح للجنود البسطاء - من أبناء الشعب المصرى - بالترقى إلى رتب الضباط ، فخلق عنصراً من سكان البلاد الأصليين قادراً على الوقوف أمام العنصر التركى فى القيادة العليا للجيش .

وفى مذكراته - غير المنشورة - يعطينا أحمد عرابى باشا معلومات مثيرة حول هذا الموضوع فى فصل عنوانه : "أجمل أيام حياتى" يحكى فيه عن أولى سنوات خدمته فى الجيش - بين سنتى ١٨٥٤ و ١٨٦٠م - وهى الفترة التى دخل فيها الجيش برتبة جندى بسيط حتى ترقى إلى رتبة ميرالاى (Colonel) فيقول[٦] : "كُنتُ مَوْضع رعاية المرحوم محمد سعيد باشا ... وتقديراً لى ، أهدانى - أثناء زيارته لجزيرة العرب - كتابًا باللغة العربية مطبوعًا فى بيروت عنوانه "تاريخ نابليون بونابرت"[٧] . وبهذه المناسبة حدثنى بمرارة عن السهولة التى استطاع بها الفرنسيون غزو مصر، وعن ضرورة حماية الوطن من ظلم الأجانب . إن قراءة هذا الكتاب جعلتنى أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية فى مصر، فبدأتُ - منذ ذلك الوقت - أهتم بتاريخ الشعوب الغربية . وقَوِىَ لَدَىَّ هذا الشعور - أكثر فأكثر - عندما استمعتُ إلى خطبة ألقاها سعيد باشا فى مأدبة أقيمت فى ثكنات قصر النيل أمام رجال الدين وأعضاء الأسرة الحاكمة وضباط الجيش وأعيان البلاد وقال فيها: "أيها الأصدقاء ، لقد تأملتُ فى أحوال الشعب المصرى الذى تَعَرَّض - طول تاريخه - للقهر والاحتقار والاستعباد على يد شعوب الأرض ، ووقع تحت نِيْر الغزاة من كل جنس : الرعاة والأشوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان. ولم تنته آلام مصر بعد ظهور الإسلام ، فقد غزاها على التوالى: الأمويون والعباسيون والفاطميون والأكراد والشركس والأتراك ، والفرنسيون بقيادة بونابرت".

"ولهذا السبب ، وبصفتى مصريًا ، فإننى أعتبرُ أنه من واجبى العمل على تربية هذا الشعب ، وجعله يستغنى عن الأجانب ، وقررتُ تنفيذ هذه الفكرة" .

ويقول عرابى : "بعد هذه الخطبة ، انصرف الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون ؛ لكن المصريين ، على العكس ، كانوا مُشرقين بالفرحة والأمل. أمَّا أنا شخصياً ، فقد اعتبرتُ هذه الخطبة بمثابة أول لبنة في بناء صرح مبدأ" مصر للمصريين"، وأن محمد سعيد يجب اعتباره - بحق - مؤسس النهضة القومية المصرية".

ولسوء الحظ ، فإن نُدرة المواد المطبوعة - خصوصًا السياسية منها - لا تُتيح لنا المعرفة الكافية بمشاعر المصريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ؛ فالصحافة المعارضة لم تظهر فى مصر إلاَّ فى سنة ١٨٧٧م .

وبتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٨٨١م ، تناول الشيخ محمد عبده - مفتى مصر السابق[٨] - بذكاء موضوع الحرية الشخصية فكتب : "كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان وكأنهم بهائم تتصرف فيها كما تشاء : فلم يَحْظَ أحد بحرية الحركة أو حرية التفكير ، وخضع سكان المدن للمراقبة الدقيقة لأعمالهم وأحاديثهم. ولجأت الحكومة غالبًا - إلى نوع من "الكبسات" (أو : "الحملات") يعتمد على القيام بحملات بوليسية ليلية لمداهمة الأماكن التى يُشتبه فى أنها تؤوى أفراداً يقترفون الزنا أو يشربون الخمر . لقد كَمَّم الطُغاة أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أى موضوع (حتى ولو كان موضوعًا علميًا أو دينيًا) خوفًا من أن يتعرضوا للاتهام بالكفر أو الزندقة أو العيب فى ذات الحاكم ، وبالتالى يُعاقبون عقابًا لا رحمة فيه ولا شفقة.

"واستمر هذا الوضع حتى اختلط بعض الناس بالحضارة الغربية حيث تسود الحرية الفردية فأسسوا فى مصر هذه الحرية ، وفرضوا فيها حدوداً للعلاقات بين الحاكم والمحكوم . ولكن اقتراب المواطنين من هذه العلاقات ، عَرَّضهم للموت أو السجن أو النفى .

"وهكذا ، وبدلاً من تحديد السلطة عن طريق القانون ، استمرت العبودية تحت غطاء من الحرية المزيفة ، لدرجة أن الناس انغمسوا فى المجون وإدمان الخمور نظراً لعدم تَعَوُّدهم على هذه الحرية ؛ وانتشر الفساد الأخلاقى بين السكان تحت غطاء حرية السلوك .

"وبجانب حرية السلوك هذه ، ظهرت أيضاً حرية فكرية مزعومة في مجال المذاهب والعقائد الدينية . وبسبب هذه الحرية المزعومة ، جرؤ عدد من الناس على الجَهْر بأشياء تخالف الدين ولا تستند على أى مبدأ . وبالتأكيد ، فإن هذه الحرية العرجاء - التى يتفاخر بها الحكماء - لم تكن محمودة النتائج" .

وبالتأكيد ، فقد حدث انحلال أخلاقي في عهد إسماعيل؛ نتيجةً لتقليد تصرفات الحاكم نفسه الذى أظْهَر بذخًا غير مسبوق ، وبنى القصور ، وأسرف فى إقامة الاحتفالات والحفلات الراقصة . وأيضًا ، فإن هذا الانحلال كان نتيجة طبيعية للقوانين - شديدة الاستبداد والمعادية للتقدم - التى تَعَرَّض لها المصريون فى عَهْدَىَ محمد على وعباس .

وفي الوقت نفسه ، يجب ألاَّ ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القوانين الضرورية على الأوربيين . ويعلق اللورد ملنر قائلاً : "إن الامتيازات الأجنبية - فى هذا المجال - وقفت بشدة في وجه التقدم مثلما حدث فى موضوع قَمْع الفساد وموضوع تعويض الخسائر . لقد منَعَت الامتيازات الأجنبية تطبيق القانون حتى ولو كان الأمر يتعلق بمسائل السلوكيات العامة ، أو إغلاق وكر للقمار، أو بيوت الدعارة ، أو مراقبة بيع الخمور ؛ وحتى المسائل ذات الصلة بالمنفعة العامة ، أو صيانة الجسور والترع ، أو تنفيذ العقوبات الخاصة بمخالفة الإجراءات الصحية الأولية . وهذه العراقيل نفسها تظهر إذا حاولت الحكومة المصرية ضبط وكر لتزييف النقود ، أو حتى لمجرد تنظيم موقف للعربات التى تجرها الخيول .

"وبدون شك ، فإن الحكومة حُرَّة فى إصدار القوانين الضرورية، ولكن عندما لا يتم تنفيذ العقوبات - التى تنصُّ عليها هذه القوانين - على الأجانب، فإن هذه القوانين ستُتيح لهم الاجتراء عليها وعلى حقوق المصريين" .

ويستكمل اللورد ملنر عرضه قائلاً : "وفي الواقع ، فإن مرتكبي هذه الجرائم هم من أَحَطِّ طبقات الأجانب الذين تمتلئ بهم البلاد ، والذين يمثلون الجزء الأساسى من المنحرفين فيها ، فمن بينهم نجد : مُزَيِّفى النقود ، ومديرى أوكار القمار، وبائعى

الخمور بالتجزئة ، وقوّادى بيوت الدعارة ، وهم الذى يُشيّدون المبانى على جسور الترع، ويلُقون بقاذوراتهم فى الطرق العامة بدون خشية المثول أمام المحاكم المصرية. وفيما يتعلق بمحاكمهم القنصلية الخاصة ، فإننا لسنا على يقين من أنها قادرة على التَصرُّف معهم ، حتى إذا توافرت لديها النية لذلك" .

وهكذا ، فإننا نجد أن التقدم الأخلاقى لم يواكب التقدم المادى . ومن المؤكد أن غياب العدالة كان أكبر داء عانت منه البلاد[9] . وغياب العدالة يتمثل فى: علاقات المصريين بالأوربيين ، وعلاقات الحكومة المصرية بالأوربيين، وعلاقة حكومة إسماعيل الاستبدادية بالمصريين . ولعلاج هذا الداء ، سعى نوبار باشا لإدخال العنصر الأوربى فى القضاء المصرى بإنشائه لنظام "المحاكم المختلطة". وفى سنة ١٨٦٧م ، رفع نوبار باشا للوالى تقريراً حول هذا الموضوع جاء فيه: "إن الطريقة التى تتم بها ممارسة العدالة تُضعف معنويات البلاد . ومصر مُجْبَرة على رؤية أوربا من خلال الأوربى الموجود على أرضها والذى يستغلها . ولذلك، فإن مصر تَنْفُر من التقدم الغربى وتتهم الوالى وحكومته بالضعف أو بارتكاب الأخطاء".

وفى الواقع ، فإن الأمر كان يتعلق بإصلاح العدالة فى البلاد وفرضها على الوالى والمصريين والأوربيين[10] : لقد كانت المحاكم المحلية مشلولة بسبب وجود نظام "الامتيازات الأجنبية" ، وتَغَلُّب الإدارة على العدالة ، مما أدّى إلى حدوث فوضى فى السُلطتين: التنفيذية والتشريعية .

وفى سنة ١٨٦٩م ، اجتمعت "اللجنة الدولية" وأصدرت تقريرها الذى جاء فيه: "وهناك أيضًا مجموعة من المعوقات لا تستطيع الحكومة ذكرها وتعتقد اللجنة أنه لابُد من الإشارة إليها . وترجع هذه المعوقات إلى أن العدالة المحلية سيئة التنظيم ، والسلطة تُسَوِّى - إداريًا - المشاكل بين الأفراد ، بينما كان يجب اللجوء إلى السُلطة القضائية ، والإجراءات القانونية والقانون - المطلوب تطبيقه - غير معروفين ، وأخيراً ، فإن تنفيذ الأحكام يلقى مصاعب لا يمكنه - غالبًا - تخطيها بسبب تدخل الإدارة فيما لا يجوز لها التدخل فيه .

"وتعترف الحكومة بوجود بعض العيوب التى ذكرناها ، وتُوَضِّح أسباب حدوثها، وتلفت نظرنا - فى الوقت نفسه - إلى مشاريع الإصلاح التى تُقَدِّمها والتى تهدف أساسًا إلى إزالتها" .

وبعد أن ذكرت "اللجنة" كل التجاوزات التى لاحظتها ، رأت ضرورة الإعلان عن أهمية إجراء إصلاح جاد لوضع حد لكل العيوب .

لقد تحدثنا فى الفصل السابق عن "المحاكم المختلطة" فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوربيين ، وعلاقات الأوربيين بالحكومة المصرية . إن هذه المحاكم أُنشئت فى سنة ١٨٧٦ فقط ، أى فى نفس الوقت - تقريبًا - الذى فُرض فيه نظام "المراقبة الأوربية" على مصر ، فَبَدَت كما لو كانت تدافع عن المصالح الأجنبية. أمَّا فى الواقع ، فإن "المحاكم المختلطة" قد حَدَّدت سلطات الحاكم، ولكنها - فى الوقت نفسه - شَكَّلت إهانة للكرامة الوطنية ، ولو كانت قد أُنشئت قبل ذلك التاريخ، بعشر سنوات ، لكانت قد حَدَّت من سلطات الحاكم بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح البلاد وبشكل أفضل .

ويقول محمد عبده - فى مذكراته - : "كان نوبار باشا يفكر - منذ زمن طويل - فى عزل الخديو . وقد عرفت من سلطة عُليا ، أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين فى نفس يوم توقيع الاتفاق الخاص بالمحاكم المختلطة" قائلاً : "اليوم، تم وضع أول لغم تحت سلطة الخديو وأعتقد أنه سينفجر ذات يوم" .

وهنا ، يبدو لنا نوبار كما لو كان أحد الرواد "الدستوريين" و "المُصلحين" الذين سعوا - فيما بعد - لعزل إسماعيل متصورين أنهم يعملون لصالح مصر، أى كما لو كانت سلطة إسماعيل الشخصية هى السبب الوحيد فى الضرر الذى لحق بالبلاد. وأيًّا كان الأمر ، فقد كان المصريون يكرهون الأوربيين ، وهذا حقيقى، ولكنهم رَكَّزُوا كراهيتهم على الحاكم الذى جعلوه مسئولاً بشكل مباشر عن هذا الضرر.

لقد كان إسماعيل يشبه محمد على ؛ فالاثنان لم يعتنيا بأمر الفلاح المصرى، وكانا واقِعَيْن تحت ضغوط متطلبات الحرب والمتطلبات المالية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية ؛ ولذلك ، "عَصَرا" الفلاح وأثْقَلا كاهله بالضرائب. إن إسماعيل قد حَظِىَ

بحب الشعب لمدة سنتين فقط في بداية عهده ؛ فالضرائب كانت معتدلة، وكانت الثروة تتدفق على البلاد بسبب ارتفاع أسعار القطن . ثم جاءت سنوات الفشل، وفقد إسماعيل - بشكل متزايد - شعبيته التي كان يحظى بها بين مختلف طبقات المجتمع المصرى .

وفى سنة ١٨٦٥م ، قالت مدام أودوار فى كتابها[11] : "ارتكبت الحكومة المصرية خطأ جسيماً ، وتورط إسماعيل أكثر من أى حاكم ممن سبقوه ؛ فاعتبرا أن مصر بلد مُحْتَل . إن هذا الشعب الفقير يحكمه الأتراك ، بينما يستغله الأوربيون ويخضعونه لسيطرتهم ؛ فهم يَشْغَلُون المناصب المؤثرة ، ويستولون على المكاسب والذهب، ولا يتركون له سوى الأعمال الشاقة . وهذا الوضع أكثر من ظالم وأرعن وغير سياسى بالمرة ... ويجب على ذُرية محمد على أن تُعْطِى المناصب والوظائف - التى يقبض موظفوها رواتبهم بلا عمل - للمصريين وليس للأجانب. ويوجد شباب مصريون أذكياء دَرَسوا فى فرنسا ، ولكنهم يعيشون فى خُمول، ووظائفهم المتواضعة لا تُدر عليهم سوى ٦٠٠ أو ١٢٠٠ فرنك ، بينما الوظائف، التى يقبض موظفوها مرتباتهم الكبيرة بلا عمل ، تُمْنَح للأوربيين أو للمتأمرين الأرْمَن. إن هذا الوضع يُثير سُخط المصريين ، ولهم الحق فى ذلك" .

وفى سنة ١٨٦٦ ، كتب المسيو شارل إدمون مذكرات جاء فيها ما يلى: "بعد غياب دام اكثر من ٢٠ عامًا ، وجدتُ القاهرة مكفهرة بشكل لا مثيل له. ففى الماضى، كان الناس يحتفلون بحلول شهر رمضان بطريقة مختلفة ؛ فالأغانى والموسيقى كانت تَصْدَح طول الليل فى كل الميادين ، وكانت الفلاحات يَتَزَيَّنَّ بالأساور فى أيديهن والخلاخيل فى أقدامهن . أما اليوم ، فقد تغير ذلك كله ؛ فأهل البلد أصبحوا أكثر جهامة وحزانى وصامتين ، وفقد الحاكم شعبيته لأن الضرائب زادت. وهذا الوضع طبيعى للغاية لأن إسماعيل بتصرفاته الحالية لا يُقيم أى اعتبار للمستقبل".

"وقبل عهد إسماعيل باشا ، كانت "ضرائب الأطيان" تبلغ ٧٠ مليون جنيه، ولكنها وصلت حاليا إلى ١١٠ ملايين ؛ وتسرى الشائعات بأن هذه الضرائب ستزيد خلال هذه السنة وستبلغ ١٢٤ مليون جنيه . ومع تزايد الضرائب ، تعرضت البلاد لعدة كوارث

عامة أصابتها فى بداية عهد إسماعيل فتفاقم تدهور الوضع. لقد تعرضت مصر للجفاف ، وطغيان النيل ، وحدوث وباءين رهيبين أصابا الثروة الحيوانية، فضلاً عن الكوليرا" .

ثم يتحدث المسيو شارل إدمون عن الإيرادات العامة التى ابتلعها الجيش والإدارة وفوائد الديون وغيرها . ولكنه يوضح أن "الموقف الاقتصادى - رغم كل ما سبق ذكره - لا يبدو خطيراً لأن مصر بها موارد لا نهائية . وحتى فى ظل نظام الحكم الحالى ، فإن التقدم الاقتصادى مضمون للغاية ؛ لقد حققت الصناعة والتجارة والزراعة - على وجه الخصوص - مكاسب جيدة جداً ، يبدو أنها تضمن مستقبلاً رائعاً للبلاد"[١٢] .

ولكن الشعب المصرى لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادى لأن إسماعيل كان يبحث دائما عن المال ؛ فسَحَقَ الفلاحين تحت وطأة الضرائب ، وتَرَكَهُم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتسموا بالقسوة واللا إنسانية . ومن بين هؤلاء الموظفين الكبار، نجد أن الأتراك لا يهتمون كثيراً لا بحياة الفلاح ولا براحته. ولم يكن معاونوهم المصريين قد تخلصوا بَعْد من أخلاق الظلم التى تراكمت على مدى قرون من البؤس والعبودية ، فكانوا يحاولون إرضاء رؤسائهم الأتراك . وكان الرؤساء الأتراك - بدورهم - يسعون لنيل رضاء رئيس الدولة الذى كان - بدوره - مُجبراً على إرضاء الدائنين .

وفى مُختلف درجات التسلسل الوظيفى ، كان كل الموظفين تحت حماية السلطة العليا للحاكم . وفى ذلك الوقت ، لم توجد محاكم أو رأى عام يستطيع الفلاح المظلوم أن يقف أمامه ويعرض تظلماته .

وبتاريخ ٢ فبراير سنة ١٨٦٧م ، كتبت الليدى لوسى دف جوردن[١] رسالة من الأقصر جاء فيها : "لا أستطيع أن أصف لكم البؤس المنتشر هنا ومجرد التفكير فيه

---

[١] الليدى دف جوردون Lady Lucie Duff Gordon : "رسائل من مصر" ترجمه إلى العربية: على الكاتب (الاسم المستعار للدكتور على الراعى) ، دار القرن العشرين، ١٩٤٦م. والمؤلفة تنتمى إلى الأرستقراطية الإنجليزية ، ولكنها عندما زارت مصر، تعاطفت مع البلد وشعبها تعاطفاً عظيماً (من كتاب "وثائق ومؤلف =

يوجع القلب ... إن الأسمال البالية والقلق يحيطون بى بشكل متزايد . كما أن الضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة والفلاح يدفع الضرائب مرتين : مرة عند جنى كل محصول ومرة ثانية عند بيعه . ونفس الحال بالنسبة للدواب ، فالفلاح يدفع عنها ضريبة ثم يدفع ضريبة ثانية عند بيعها فى السوق ..." .

"إن البؤس رهيب فى إنجلترا ، ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للسلب والنهب كما يحدث فى هذا البلد ذى الطبيعة الغنية والعظيمة جداً إلا أنه، وفى نفس الوقت، بلد بائس جداً . والأمر لا يتعلق بحدوث مجاعة ، بل يتعلق بالقهر القاسى الذى يثير حنق الشعب حاليًا . وحتى الآن ، لم يَشْكُ الناس أبداً ، ولكن توجد قرى بأكملها هجرها سكانها ، وهرب آلاف الأفراد إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان"[13].

أما عبد الله النديم - الكاتب العنيف الذى لعب دوراً مهمًا فى ثورة سنة ١٨٨٢م - فقد نَشَر سلسلة من المقالات بعنوان "مصر وإسماعيل باشا" فى جريدة "الطائف"[14] ، سنحاول - فيما يلى - تقديم ملخص أمين لأفكارها الأساسية . ففى المقال الثانى ، بدأ الكاتب بقوله : "فى عهد سعيد ، كانت مصر ينقصها أشياء أساسية مثل: المدارس الكبيرة ، والسكك الحديدية ، إلخ إلخ ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهره تحت ثقل الضرائب أو الفوائد الباهظة التى ليست لها علاقة بإمكانيات البلاد... ونحن لا ننكر أن بعض أعمال إسماعيل كانت نافعة للبلاد ، ولكنها لا تُقارن بالمشاكل التى تسببت فى حدوثها"[15] .

ثم يتناول النديم إنجازات إسماعيل وما صرفه عليها : "كان الجُباة ينتزعون الأموال بالطرق التى سنشرحها فيما بعد ، وكانت تلك الأموال تتسرب إلى الخارج، لدرجة أن ثروة البلاد وقعت فى أيدى الأجانب ، ووقعت التجارة بين براثن الكساد، وأصبحت الإدارة تشكو الفقر ، وانطلق الجائعون إلى الصحراء ليأكلوا الحشائش،

= من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤١ - ١٩٥٧" ، تأليف : أبو سيف يوسف وآخرون. ص٩٣٢، هامش ٦٩، ص ٩٤٧ ، وقد أعاد الأستاذ (أحمد خاكى) ترجمة الرسائل بعنوان "رسائل من مصر - حياة لوسى دف جوردون فى مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ [المترجم] .

وتوقفت خدمة الري ، وانهارت الكباري ، وأصبحت جسور الترع في حالة يرثى لها، وأصبح التصحُّر يهدد مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية ...

"وكان الفلاحون يئنون بينما كانت حاشية الوالي ترسم له صورة وَرْدِيَّة لحالة البلاد، وصارت مصر مطمعًا للأجانب خصوصًا بعد افتتاح القناة" .

وهنا يخصص الكاتب فصلاً عن "الضرائب ووسائل جبايتها" فيقول: "في عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبي محدد . ولكن إسماعيل أحاط نفسه بأُناس جهلة وعَجَزَة تخلَّصوا من الإداريين الأكفاء ، وطالبوا بدفع الضرائب السنوية مُقدمًا، وانتزعوا الضرائب بطريقة همجية ؛ وفي إحدى المرات ، رأيت امرأة تُجَرُّ أمام نائب مدير المديرية بعدما ضُربت على يديها ٨٠ ضربة بالمقرعة ، ثم طُرحت أرضًا وتَلَقَّت ٣٠ ضربة أُخرى على صدرها . وكان هذا الاستجواب يتم معها بدلاً من زوجها، ورَدَّت بأنها تجهل عنه كل شيء ، فَضُربت من جديد . وماتت هذه المرأة في السجن بعد عدة أيام . وعلمتُ من الجابي أن زوجها مديون بمبلغ ٤٥ قرشًا (حوالي ١٢ فرنكًا) ... وهذا الظلم كله كان يقع على كاهل الفلاح وحده بينما كان نُدماء إسماعيل – وذوو الحظوة لديه – يُعْفَون من دفع أغلب الضرائب المستحقة عليهم ، وكذلك كان الوضع بالنسبة للأوربيين الذين كانوا يُملون القوانين على الحاكمين والمحكومين[١٦] . لقد شَجَّع هذا الوضع على تَفَشِّي القهر والابتزاز اللذين مارسهما على الشعب الموظفون الحكوميون الذين انتشر الفساد بينهم".

وفي مقال آخر ، بتاريخ ٦ مايو ، كتب النديم عن مساحات الأراضي الزراعية الواسعة التي انتزعها الخديو من الفلاحين بأثمان زهيدة ، ثم تناول موضوع السُخرة فكتب : "والفلاحون كانوا يشتغلون بالسخرة في أراضي إسماعيل وأعوانه وكان مطلوبًا منهم إحضار الأدوات الزراعية والمؤن الضرورية معهم ... وأثناء حفر ترعة الخطاطبة (في الدلتا) ، بينما كان الأمير حسين يشغل منصب المفتش العام، ورأيت الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم، وكان الطين يُغَطي أجسامهم إلا في الأماكن التي ما زالت تحمل الآثار الواضحة لضربات كرباج المأمور أو عصا الخولي .

وفى كل مَرَّة كان يُعْلَن فيها عن قيام المفتش العام بجولة فى المنطقة، كان أحد الرُسُل ينطلق على ظهر حصان لكى يُخبر مُديرى المديريات والمأمير فى المحافظة بهذا الخبر ، فكان الموظفون المساعدون يقطعون أفرع الشجر ويوجهون بها ضربات قاتلة على الأجساد العارية لهؤلاء الفلاحين الباكين. وهذا المشهد كان يُسعد قلب المفتش العام الذى يُعلن رضاه ويهنئ المدير قائلاً: "عفارم، عفارم". "وبعد ذهاب المفتش العام ، كان يتم إحصاء ثلاثين أو أربعين قتيلاً ماتوا من الضرب أو غرقوا فى الطين إلخ ..."[(١٧)] .

إن فلاحى مصر – فى عهد إسماعيل – يشبهون فلاحى فرنسا قبل ثورة سنة ١٧٨٩م ؛ فقد كانوا يخضعون للسخرة والاستغلال حسب الطلب .

وكانت ظروف التجنيد والخدمة العسكرية سبباً آخر لكراهية الفلاحين للحكومة. وفيما بَعْد ، ستُشير "اللجنة العُليا للتحقيق" – فى تقريرها – إلى عهد سعيد بقولها: "فيما مضى ، كان يوجد قانون يُحَدِّد الشروط الواجب توافرها فى عملية التجنيد للجيش ؛ فقد كان التجنيد يتم عن طريق إجراء "قرعة" ، وكان عدد سنوات الخدمة العسكرية مُحَدَّداً مقدماً بالنسبة للجنود . لقد أهملت هذه القواعد ولم يَعُد أحد يعمل بها . وفى الوقت الحالى ، فإن أكثر الأشياء تَعَسُّفاً هى عملية فرز الأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية فى الجيش .

"وقال لنا أحد القناصل : "إن التجنيد ليس سوى نوع من الحشد لأعداد كبيرة ؛ فيأتى أحد الضباط إلى القرية ، ويَتَوَجَّه – أولاً – إلى شيخ البلد فيبدأ شيخ البلد باستبعاد أبنائه وأبناء أقاربه ، ثم يُقَدِّم للضباط باقى الرجال ليأخذهم الضابط كلهم للتجنيد إلاَّ مَنْ يوافقون على دفع رشوة يتفق على مقدارها . وفى السنة التالية، وأحياناً فى نفس السنة ، يأتى ضابط آخر لا يهتم أبداً بما فعله مَنْ سبقه فتتكرر نفس المظالم ؛ ولا يوجد اهتمام بالسن ولا بحالات الزواج ولا بالمبالغ التى سبق دفعها".

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٧م ، كتب المسيو جيليون – دنجلار عن تَمَرُّد كريت الذى كَلَّفت مصر بالقضاء عليه ، فقال : "تم حَشْد الرجال لتجنيدهم فى جيش مصر ... وأكثر ما يثير الدهشة هو أن الحكومة لا تخشى أبداً من تسليح أُناس انتزعتهم بقسوة من عائلاتهم" .

ويحدثنا كذلك المستر ماك كوان - في كتابه Egypt under Ismail عن مشاعر الجنود في سنة ١٨٦٩م : "إن حالة الجنود مصدر لقلق صاحب السمو ؛ فهم لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر ، ويشتكون من الطعام السيئ ، والأعمال الشاقة المفروضة عليهم لبناء قصور الوالي الجديدة وأعمال الزينة الأخرى . وزئير السخط يتصاعد يوما بعد يوم - وبشكل أقوى - في صفوف الضباط والجنود حتى حول قصر عابدين . ولإخافة الضباط والجنود الساخطين ، أُلقي القبض على ٨ أو ١١ ضابطًا في الليل ، وحوكموا صوريًا أمام محكمة عسكرية ونُفِّذ فيهم حكم الإعدام فورًا في صباح اليوم التالي . وبعد تلك الحادثة بعدة أيام ، أُلقي القبض على أربعة رجال مُسلحين داخل حدائق قصر الجزيرة ، حيث يُقيم الخديو ، فأُعدموا رميًا بالرصاص في نفس المكان وأُلقيت جثثهم في النيل . وتم ذلك كله بناءً على أمْر شخصي من الخديو . ولو حدثت هذه الوقائع في أي جيش آخر في العالم، لأثارت التمرد. ولكن هنا ، فإن هذا التَصرُّف قد نجح واختفت - مؤقتًا - مظاهر السخط العلنية".

ووقع الفلاحون ضحايا للظلم الاجتماعي الذي زاد من حدته التدخل الأجنبي المقنَّع والمتعسف . ففي نظام حكم مستبد ينشر الرعب ، تُختَزَل الاحتجاجات وتتحول إلى سخط أخرس ، وهذا السخط يظهر أحيانًا في شكل تمرد فردي يتم قمعه بشدة في صفوف الجيش ، ويأخذ أحيانا أخرى - في القرى - شكل الهروب الجماعي للفلاحين المثقلة كواهلهم بالضرائب أو بسبب سوء المعاملة ، ويبدو أيضا في شكل المؤامرات وحوادث الاغتيال التي تثير قلق السلطات . ووجدت هذه السلطات أن الحل يَكْمُن في تطبيق نظام مبني على التجسس والوشاية والنفي إلى فازوغلي (محطة تقع على النيل الأبيض) وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الوالي التي تقوم مقام العدالة والقانون .

وفي تلك الفترة ، كانت جريدة "لوبروجريه إيجيبسيان" Le Progrès Egyptien[١٨] تَصْدُر في الإسكندرية ، وتَرْصد مظاهر السخط المنتشر وتكوين "الرأى العام" ، فكتبت - بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨م - مقالاً جاء فيه : "لا نستطيع القول بأنه تُوجد في مصر طموحات عامة ، أو أن المصريين يودون شيئًا ما . ولا يعني ذلك ، أننا نُريد

الإدعاء بأن كل مصرى - بمفرده - لا يستطيع أو لا يعرف التعبير عن فكره أو صياغة شكواه ، إلخ ..."

وبتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩م ، جاء فى الجريدة نفسها : "إن زيارة الوالى إلى الأستانة - فى الظروف الحالية - تُهَدد بزيادة الضرائب ... والفلاح مُنهك القوى بسبب كل هذه الأموال التى تُنْتَزع منه باستمرار ، والسُخرة تُدمره لأنها تمنع عدداً كبيراً من الفلاحين من العمل فى أراضيهم التى تبقى بدون زراعة ... إن استسلام الفلاح لم يَعُد استسلامًا صامتًا ، وهذا الشيء لم يُسمع به من قبل فى مصر ، لقد تَغَيَّر الفلاح المصرى وبدأ يتذمر ويحكى للأوربى عما يخشاه" .

ووسط هذه الظروف ، حدثت الأزمة بين تركيا ومصر فى سنة ١٨٦٩م، وهذه الأزمة ساهمت فى إيقاظ "الرأى العام" فى مصر لأنها جعلت الخديو يواجه السلطان، وأتاحت للسلطان فرصة لنقد تصرفات الوالى بهدف الحط من شأنه فى عيون رعاياه . واتهمت تركيا الخديو بأنه :

١ - ورَّط الولاية فى نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوربا، ولشرائه سفنًا مدرعة تدل على نيته فى إعلان استقلاله عن تركيا .

٢ - أرهق سكان الولاية - المكلف بإدارتها - بالضرائب .

٣ - وَجَّه الدعوة باسمه شخصيًا إلى حكام أوربا للحضور إلى مصر والاشتراك فى حفل افتتاح قناة السويس .

٤ - أرسل شخصًا إلى أوربا (هو نوبار باشا) ادعى - بدون وجه حق - أنه يحمل لقب "وزير خارجية مصر" بهدف عقد معاهدات تجارية، والتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" ، وهى حقوق خاصة بالسلطان وحده .

٥ - وأخيراً فإن الوالى استمر فى الاستعداد للحرب بلا مبرر .

وكل ما فعله الوالى يخالف مضمون الفرمانات السلطانية ، وعلى حساب سكان الولاية الذين يُعانون - حاليًا - من البؤس[١٩] .

ولكن هذه اللهجة لم تجد مَنْ يُؤيدها في الطبقة المستنيرة في مصر، خصوصًا وأن تركيا كانت تهدد - مُجددًا - استقلال مصر الذي تضمنه معاهدات سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١م[٢٠] .

لقد أجبرت أوربا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان ، فجعلت الطبقة المستنيرة في مصر تتذكر الحقيقة المحزنة التي حدثت سنة ١٨٤٠م .

ومع ذلك ، فعندما نظر المصريون - على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية - إلى الداخل ، لاحظوا فورًا مظاهر التدهور التي تشير إليها احتجاجات تركيا. وجاء في جريدة "لوبروجريه ايجيبسيان" ما يلي : "حدثت واقعة هذا الأسبوع في الإسكندرية بخصوص خطاب الصدر الأعظم ؛ فَقَد تُرجم هذا الخطاب إلى اللغة العربية وأُلصقت الترجمة - أثناء الليل - في مختلف أرجاء المدينة ، خصوصًا على أبواب الإدارات العمومية المختلفة ، وعلى باب "الدائرة السنية" - في شارع شريف باشا - وظل المُلصق موجودًا حتى الساعة التاسعة صباحًا . ورأينا تجمعات من العرب (المصريين) تقرؤه وتعلق عليه .

"وأكثر الفقرات التي علّق عليها الناس هي الفقرات الخاصة بالنفقات الباهظة والضرائب التي تسحق الشعب ولا يستطيع تحملها ... إن ما حدث له دلالته، وستخطيء الحكومة المصرية إذا لم تحسب حسابه ، فالعرب (المصريون) يهتمون بالسياسة، على عكس ما نتصور ، ويرصدون الأخبار التي تصل من الآستانة ويعلقون عليها ، ويناقشون موضوع الخلاف ؛ وباختصار ، لقد بدأ "الرأي العام" يتكوّن لدى العرب (المصريين)" .

ويبدو أن الناس قد بدءوا يلجئون أيضًا إلى استخدام الملصقات بدون توقيع لأن الجريدة نفسها ذكرت الواقعة التالية بتاريخ ١٥ سبتمبر: "خلال هذا الأسبوع ، تم سرًا لصق إعلان معاد لصاحب السمو الوالي على حوائط المدينة. وهذا الإعلان عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب (المصريين) في القاهرة والقُرى ... وهذا الإعلان لا يحمل أي توقيع"، مما يوضح أن الحرية والمساواة - في مصر - لا توجدان إلاّ بالاسم فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ ؟ إنه الوالي

الذى يتلقى النصائح السيئة من الأقلية التركية المهيمنة على السلطة . ولكن في عهد سلفه - سعيد باشا - كان المصريون يشغلون المناصب العليا في الجيش والإدارة ، ولم يكن الأتراك - وقتها - يشكلون الطبقة الحاكمة".

وكان إسماعيل يؤمن بتفوق العنصر التركي ، ومع توليه ، بدأ انتقام الأتراك. وكتبت الجريدة نفسها قائلة : "حتى الآن ، كانت العقلية التركية تسيطر كثيراً على مجالس الحكومة ، وعرقلت بشدة التقدم الذى حاول الحاكم تطبيقه في البلاد".

وفي الواقع ، فإن الأتراك لم يكن بمقدورهم تأييد التقدم في مصر ولا التعاون النافع في مشروع إسماعيل لأنهم - بطبيعتهم - كانوا يقاومون التقدم ومقتنعين بأنهم هم الطبقة الحاكمة ، وتعاملوا مع المصريين باعتبارهم طبقة أدنى منهم. ومع أن الأتراك انهزموا في الأمس القريب أمام المصـريين في ساحة الوغى - في قونية ونزيب - إلاَّ أنهم يريدون *الآن* الاحتفاظ بمصر تحت وصايتهم.

وبالتأكيد ، فإن الجريدة ترجمت بأمانة شعور المصريين عندما أضافت قائلة: "*إن* الأقلية التركية - صغيرة العدد - هى التى تحكم البلاد وتديرها وتشغل كل الوظائف *فيها وتقبض المرتبات من الميزانية ، ولكنها لن تستطيع أن تسيطر طويلاً على الأغلبية* الساحقة من العرب (المصريين) الذين يزرعون الأرض ، ويدفعون الضرائب، ويعملون بالسخرة ، ويبذلون أموالهم وعرقهم ودمهم لصالح الدولة".

وفيما يتعلق بموضوع حرية الصحافة في تلك الفترة ، فقد ظهرت جريدة سياسية واحدة ، هى جريدة "وادى النيل" (من سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٨م)، ولكنها كانت تدافع عن وجهات نظر الوالى ومصالحه الذى يموّلها . وظهرت جريدة سياسية أسبوعية أخرى ، هى جريدة "نزهة الأفكار" ، في سنة ١٨٦٩م، وقد أصدرها كاتبان موهوبان هما : إبراهيم المويلحى وعثمان جلال (الذى ترجم أعمال موليير ولافونتين). ولكن مع صدور العدد الثانى ، أمر الخديو بإغلاقها بناءً على نصيحة من شاهين باشا - وزير الحربية وهو تركى - ويقال إنه "حذَّر الوالى من إثارة المشاعر التى تسببها هذه المطبوعة التى لا لزوم لها"[٢١] .

وهذا الحدث له دلالته المُوحية للغاية : "يجب الاعتراف بأن السُخط ينتشر بين أغلب طبقات الشعب ، كما حدث تَغَيُّر في موقف عدد كبير من الباشاوات وعلماء الدين تجاه الحكومة ، ولم يعودوا يحترمونها كما كان الحال من قبل"[٢٢] .

لقد أساء إسماعيل استخدام الأجانب والأتراك[٢٣] في إدارة شئون الدولة، وهذا الخطأ ليس مجرد خطأ إداري ، بل إنه – تحديداً – خطأ نفسي كانت له آثاره الخطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبدئي هو الحاجة إلى الإصلاح ، ولكنه أخطأ في التقديرات: فمثلاً ، عندما كَلَّف الإنجليز باكتشاف منابع النيل ، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراض في وَسَط إفريقيا ، فإنه كان يعتقد بأنه سَيُهَدِّيء من مخاوف إنجلترا وسيكسب تأييدها له في موضوع مَد سيطرة مصر على السودان. وأخطأ إسماعيل – أيضًا – عندما كَلَّف ضباطًا أمريكيين بتنظيم الجيش المصري، لأنه اعتقد أنه يستطيع الاعتماد على صداقة أمريكا .

ويقول المستر بينفيلد[٢٤] : "عندما أخبر الجنرال شيرمان الخديو بأن العسكريين الأمريكيين بمقدورهم إعداد جيش ماهر لمصر ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين خبيراً عسكريًا أمريكيًا ، ودفع لهم بسخاء ، بينما كان يجب عليه أن يستقدم ١٥ أو ٢٠ خبيراً فقط ، كما نصحه الجنرال الكبير" .

لقد كَلَّف إسماعيل الإنجليز والأمريكيين بمهام كان يجب إسنادها إلى المصريين ، على الأقل في المسائل المتعلقة بأمن البلاد وما تقتضيه أبسط مبادئ الحذر : ففي الفترة من سنة ١٨٦٦ وحتى سنة ١٨٧٢م ، كان جعفر باشا حاكمًا على السودان عندما أرسلت الحكومة المصرية صمويل بيكر – على رأس القوات المصرية – لاكتشاف المناطق الاستوائية وضمها لمصر . وأدرك حاكم السودان بنفاذ بصيرته وفطنته خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبي ، فرفع تقريراً إلى الخديو إسماعيل يحذره وينصحه بإرسال ضباط مصريين من هيئة أركان الجيش المصري لتنفيذ هذه المهمة .

ولم يستمع إسماعيل لهذا التحذير ، فأرسل – في سنة ١٨٧٤م – الكولونيل جوردون لكي يحل محل بيكر ، وعينه في منصب "حاكم الولايات الاستوائية"[٢٥].

بل لقد حدث ما هو أخطر من ذلك : فبتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م، وَقَّع شريف باشا واللورد فيفيان (نيابة عن مصر وإنجلترا) معاهدة لإلغاء الرقيق. وهذه المعاهدة كَلَّفت مصر ثمنًا غاليًا ، وكانت أساس الصراعات والاضطرابات التى وقعت فى السودان[٢٦].

ولتنفيذ هذه الاتفاقية ، قام إسماعيل باستدعاء جوردون - الذى كان قد عاد إلى إنجلترا فى سنة ١٨٧٦م - ليكون فى خدمة الحكومة المصرية . ولكن جوردون كان يستند على مؤازرة حكومته له ، فاشترط شرطًا لازمًا وهو أن يتم تعيينه فى منصب "الحاكم العام للسودان المصرى" . ويبدو أن إنجلترا كانت - منذ ذلك التاريخ - تخطط لكى تحل محل إسماعيل فى إفريقيا . وعندما تم تعيين جوردون فى منصبه حسب شرطه ، نصح إسماعيل بالتخلى عن بعض المناطق المهمة ، وبحجة التوفير، أغلق المدارس العامة التى أنشأتها الحكومة المصرية فى الخرطوم؛ وتسبب فى زيادة سُخط السكان الذين كانوا غاضبين سلفًا من الحكومة المصرية بسبب إلغاء تجارة الرقيق . ويؤكد الكثير من الشهود أن جوردون هو الذى دَبَّر سرًا تَمَرُّد النبى المزعوم - "المهدى"[٢] - وضياع السودان من مصر[٢٧] .

وسنرى الآن نموذجًا نمطيًا يوضح كيف أن هيمنة العنصرين التركى والأجنبى على قيادة حملة كبيرة قد أدت إلى كارثة ، ونعنى بذلك "حروب الحبشة" - فى سنتى ١٨٧٥ و ١٨٧٦م - التى استطاع فيها ملك الحبشة يوحنا تدمير ثلاثة جيوش مصرية على التوالى .

ففى سنة ١٨٧٢م ، احتل الجيش المصرى بلاد "بوجوس" و "كيرين" وكان هذا الجيش تحت قيادة المسيو مونزينجر - وهو سويسرى - حاكم "مصوع". وحاول الجيش دخول الحبشة عبر "زيلع" ولكنه هُزم بالقرب من بحيرة "أووسا" وجُرح قائده

---

[٢] يقصد بذلك الثورة المهدية التى قام بها المهدى وهو السيد محمد أحمد عبد الله (١٨٤٤ - ١٨٨٥)، الذى استطاع حشد الجماهير السودانية خلفه وهزم الجيش المصرى / البريطانى سنة ١٨٨٣ ثم استولى على الخرطوم سنة ١٨٨٥ وأقام دولة ثيوقراطية قضى عليها كتشنر سنة ١٨٩٨ [المترجم] .

جرحًا مميتًا (٢٨) . ولكي يثأر الخديو لهذه الهزيمة ، أرسل - في سنة ١٨٧٤م - جيشًا ثانيًا إلى "مصوع" قوامه ٦٠٠٠ جندي مصري تحت قيادة كولونيل دنماركي - آهر ندروب باشا - ولكن الأحباش أبادوا معظم أفراده في منطقة "تيجري" .

وعلى الفور ، خرجت من القاهرة - في سنة ١٨٧٦م - حملة قوامها ٢٠ ألف رجل تحت قيادة راتب باشا الذي رشحه الحزب التركي للخديو إسماعيل. ورَسَت الحملة في "مَصَوَّع" ودخلت الحبشة عن طريق "بوجوس" . وحَسَب رغبة الخديو الصريحة ، كان الجنرال لورنج وهيئة ضباط أركان الحرب الأمريكيين مكلفين بالقيادة الفعلية للحملة . ومن هنا ، بدأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين أفراد القيادة العليا منذ الساعات الأولى لبدء الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصري في "جورا" .

وكان عرابي بك - زعيم الثورة المقبلة - يتابع هذه الحملة بصفة معتمد مسئول عن الشئون الإدارية ، ووجدنا في مذكراته - غير المنشورة - رواية غريبة عن هذه الحرب : "كلَّف الخديو إسماعيل راتب باشا (وهو شركسي) بالقيادة العُليا للحملة بصفته قائداً للجيش ، ولكنه فرض عليه إطاعة تعليمات رئيس "هيئة أركان الحرب" - الجنرال لورنج[٢٩] - وهو أمريكي غير ضليع في الفن العسكري. وكانت هيئة أركان حربه تتكون في أغلبها من ضباط أمريكيين . أمَّا قادة الوحدات، فقد كانوا كلهم من الشركس ، وكانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - في "مصوع" - ستتكلف مبالغ باهظة ، مما سيجعل الحكومة تتراجع عن مشروعها وعندئذ يرجعون إلى مصر بغير قتال . لقد علمتُ بهذا الرأي من أحَد هؤلاء القادة في لحظة كان فيها متعكر المزاج .

"وبالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك راهب فرنسي يزور الجنرال لورنج يوميًا. وبعدما عَرَفَ بدقة حالة الجيش ، تفاهم مع الجنرال حول التكتيك العسكري الذي يؤدي إلى إفناء القوات المصرية عند أول صدام[٣٠] . وأبلغ هذا الراهب الفرنسي الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه . فهاجم الملك القوات المصرية بجيش يبلغ قوامه ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ ...

"وعندما عاد هذا الجيش إلى مصر ، استُقبل استقبالاً سيئًا لدرجة أن الخديو قرَّر مثول القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكرى لمحاكمتهم. ولكن حَدَث أن أحد الشراكسة كان مملوكًا للسلطان عبد العزيز حاول قتل بعض وزراء السلطان بمسدسه في الآستانة . فتملك إسماعيل الرعب وألْغى قرار المحاكمة العسكرية، وأصدر عفوًا عن القادة الشراكسة" .

وبعد فترة قصيرة ، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأمريكيين ، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلاَّ بناءً على تدخل المستر فارمان - القنصل العام للولايات المتحدة - الذى تفاوض طويلاً مع الخديو حول هذا الموضوع .

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركى / الشركسى كانت أوْضح فى الجيش عنها فى الإدارة لأن أى مصرى لم يكن بمقدوره الحصول على لقب باشا ولا على رتبة اللواء .

إن نكبة "حملة الحبشة" قد خَلَقَت "روح التضامن" بين المصريين في الجيش، ومن المؤكد أن إسماعيل قام ببذر بذور الصراعات المقبلة ونتائجها الخطيرة عندما استبقى فى الجيش المصرى - حامى التقاليد القومية - العنصر الشركسى الذى أثبت عجزه.

ومع ازدياد قَدْر التعاسة العامة ، فإن السُخط قد خلق رابطة من التضامن بين العناصر المصرية المشتتة التى تتكون منها نخبة البلاد : فمن ناحية ، تَعَطَّل التقدم الروحى بسبب عدم المساواة والظلم والتَعَسُّف والبؤس الذين يذلون الروح ويخربونها ، ومن ناحية أُخرى ، فقد كان التقدم الروحى متأثرًا ومدفوعًا بالتقدم المادى، وبتسلل الأفكار الأوربية ، والاحتكاك بالأوربيين الشرفاء الذين استقدمهم إسماعيل لمساعدته فى إنجاز الإصلاح .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فمنذ عهد محمد على ، تَكَوَّن في مصر جيل من أبنائها مُدرك لذاته ، يُزَيِّنُه رجال برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك .

وأغلب هؤلاء الرجال النابغين اتبعوا تقاليد العهدَيْن المجيدَيْن: عهد محمد على وعهد إسماعيل ، وخلقوا – لدى المصريين – شعوراً بالفخر والثقة بالنفس[٣١]. وزاد هذا الشعور بفضل حلّ شامبليون للخط الهيروغليفي، وإنشاء المتحف المصرى ، وانتشار علم المصريات ، وصحوة الدراسات التاريخية. كل هذه العوامل قوَّت الشعور القومى الوليد عندما ذكَّرت المصريين بأصول مصر، جدَّة الأمم المتمدينة .

وكان إسماعيل هو الذى أعطى للدراسات التاريخية دَفْعةً قوية ؛ ويحكى شاهد عيان أن ماربيت بك – فى سنة ١٨٦٤م – كان يُهيْمِن على كل المدن القديمة وكل الآثار التى ترجع للعهد الفرعونى التى كان مكلَّفًا بالحفاظ عليها ويعمل الحفائر فيها[٣٢]، وذلك بناءً على رغبة صريحة من الوالى الذى وَضَع تحت تصرفه مركبًا بُخاريًا مُخصص له وحده .

وفى نفس تلك السنة ، سنة ١٨٦٤م ، ألَّف ماربيت كتابًا عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى الغزو الإسلامى ، وكان هذا الكتاب "مُخَصصًا للمدارس العليا فى مصر" ، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود[٣٣] ، وهو مثقف متميز تخرج من "مدرسة الألسن" التى أنشأها محمد على . وقال المترجم فى مقدمته: "لقد أراد الخديو أن يوقظنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أسلافنا لكى نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعيًا لرفعة شأن مصر بصفتنا مصريين ووطنيين حقيقيين" .

ثم أخذ المترجم يوضح فكرته بقوة قائلاً : "إن حُب الوطن شىء مختلف عن التعلّق بجدرانه ؛ إنه حُب الخير والأفعال الصالحة ، وهو العمل الجماعى لكل سكان المدينة الواحدة الذين يُضحون بما يملكون وبحياتهم لتحسين مصير مواطنيهم والسهر على أمْنِهم بدون تمييز بسبب الأصل أو الجنس ، ويجب عليهم جميعًا خدمة المصلحة العامة قبل مصلحتهم الخاصة" .

كما أن نهضة اللغة العربية وآدابها أمدَّت مصر الحديثة العربية والمسلمة، بثقافتها ولغتها ودينها ، بأسباب أُخرى للعزة والتضامن الوطنيَّيْن .

وترجع هذه النهضة إلى العوامل التالية :

١ – إدخال الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية، والمبشرين اليسوعيين والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا فى مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم . وأحْرَزَت نشاطاتهم نجاحًا أكثر فى الشام حيث أنْشَئوا المستشفيات والمدارس التى استطاع الشوام المسيحيون – بفضلها – أن يتلقوا تعليمًا مناسبًا وعملوا على نشر اللغة العربية .

٢ – زيادة عدد المستشرقين فى أُوربا والشرق ، وتأسيس "الجمعية الآسيوية" و"المجلة الآسيوية" .

٣ – إنشاء المدارس فى عهد محمد على وإسماعيل .

٤ – إرسال البعثات المصرية للدراسة فى فرنسا . ولاقت هذه البعثات تشجيع محمد على وإسماعيل ، وترجمت عددًا كبيرًا من الكتب العلمية التى جَدَّدت – بفضل منهجها ووضوحها ودقتها – اللغة العربية التى كانت فقيرة طوال قرون الانحطاط .

٥ – إصدار المجلات والجرائد : فجريدة "الوقائع المصرية" الرسمية أصدرها محمد على سنة ١٨٢٨م . وفى بدايتها ، كانت تُكْتَب باللغة التركية فقط ثم باللغتَيْن: التركية والعربية ، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية فى عهد سعيد باشا) . كما كانت "الوقائع المصرية" جريدة أدبية أيضًا .

وفى عهد إسماعيل أصدرت الحكومة المصرية مجلتَيْن عسكريتَيْن على نفقتها، ونشرت – سنة ١٨٧٠م مجلة طبية هى : "يعسوب الطب" (كان مديرها هو الجراح المصرى الشهير "البقلى") ؛ وطبعت – فى السنة نفسها – مجلة أدبية للمدارس الحكومية هى "روضة المدارس" (التى كان يكتب فيها الأساتذة المشهورون والطلاب الموهوبون) . وفى سنة ١٨٧٧م حدث ازدهار كبير فى مجال نشر الجرائد .

٦ – نشأت كَوْكَبة من الكُتَّاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية مثل: محمود سامى البارودى (الأديب والسياسى الذى لعب دورًا ملحوظًا فى ثورة سنة ١٨٨٢م)،

وإبراهيم المويلحي (الذى كان ناشراً عبقرياً وهو يشبه الأخوين جونكور[٢] في أسلوبه وطريقته فى الوصف)، وحسين المرصفى (التربوى العظيم ومؤلف كتاب مهم عن تاريخ الأدب العربى).

ونُضيف إلى ما سبق أن الكتّاب الشوام – أنفسهم – وجدوا الحماية الفعّالة لدى إسماعيل ، وهكذا استطاع سليمان البُستاني تحرير موسوعة عربية عظيمة. ووَفدَ إلى القاهرة الكثير من مثقفى الشوام ، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبَحت مركزًا ثقافيًا للشرق كله .

وكانت القاهرة – أيضًا – مركزًا للإسلام بفضل وجود الأزهر فيها (وجامعة الأزهر تشبه جامعة السوربون القديمة حيث يَدْرس فيها ١٥ ألفًا من الطلاب دراسة تعتمد أساسًا على تفسير القرآن والسنة النبوية) . وكانت الدراسة الأزهرية تُثقل ذاكرة الطلاب بحَشْو من المعلومات النحْوية المشوشة للغاية ، والحُجَج الفقهية دقيقة التفاصيل والعقيمة التى كانت تَحد من آفاق العقل وتمنعه من التطور، لدرجة أن الأزهر أصبح مَعْقلاً للأفكار المحافظة والتقليدية المعادية لحضارة الغرب. وبدأت فكرة التقدم عندما اصطَدَمت العلوم الدينية بالعلوم العقلية . ومن هذا الصراع نَشأت العقلية النقدية .

* * *

ولكى لا تتحول هذه العقلية النقدية إلى معْول هَدْم ، كان لابُد من وجود إصلاحى عبقرى يقوم بتَوْجيهها ، وقام جمال الدين الأفغانى ومُريدوه بهذا الدور. ويقول رينان عن الأفغاني ما يلى : "الشيخ جمال الدين هو أفغانى متحرر تمامًا من الآراء المسْبَقة التي يفرضها الإسلام . وينتمى إلى تلك الأجناس النشيطة التى تَسْكُن منطقة إيران العليا – القريبة من الهند – حيث ما تزال الروح الآرية حَيَّة وفعَّالة تحت غطاء سطحى

[٢] الأخوان جونكور Goncourt هما : إدمون (١٨٢٢ – ١٨٩٦) وأخوه جول (١٨٣٠- ١٨٧٠) فرنسيان اهتما بالآداب والفن . أنشأ إدمون "أكاديمية جونكور" وهى جمعية أدبية تمنح أهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعى [المترجم] .

من الإسلام الرسمي . إن حرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلني أعتقدُ - وأنا أُحادثُه - أنني بحَضْرة أحد معارفي القدماء وقد بُعث من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رشد وغيرهما من هؤلاء العظماء - من غير ديننا - الذين مَثَّلوا لمدة خمسة قرون تقاليد الروح الإنسانية"(٣٤).

والشيخ جمال الدين وُلد في كابول سنة ١٨٣٩م ، وأتَمّ دراسته العليا في بُخارى سنة ١٨٥٦م . وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة ، ثم شغل وظيفة عمومية في عهد الأمير دوست محمد خان (توفي سنة ١٨٥٨م) . وبعدها قاد قواتٌ الأمير "محمد أعظم" في أثناء حروبه العائلية ضد وريث العرش ، الذي كان يحظى بتأييد بريطانيا العظمى وهو الذي انتصر على أعدائه . وبعد هزيمة قوات الأمير محمد أعظم ، اضطر جمال الدين لمغادرة بلده سنة ١٨٦٩م ، ووصل إلى القاهرة وقضى فيها ٤٠ يومًا تَعَرَّف خلالها على عدد من علماء الدين ومشاهير الشوام. ثم سافر سنة ١٨٧٠م ، إلى الآستانة حيث عُيِّن عضواً في "المجلس الأعلى للتعليم العام" و"أستاذ كُرسي" في جامعة دينية هناك . وتمتع جمال الدين بالحرية لنشر تعاليمه التي تدعوا إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث ، وتقديمه على أنه لا يُعادي العلم ولا التقدم . وقَدَّم الأفغاني تفسيراً بسيطًا وواضحًا للقرآن ، فجعل هذا الدين نظامًا مرنًا وحيًا. ولكنه اضطُر لمغادرة الآستانة بسبب هجوم الرجعيين عليه، خصوصًا شيخ الإسلام ، رغم أنه كان يحظى بحماية المصلحين الليبراليين (مثل: علي باشا وفؤاد باشا).

وفي سنة ١٨٧١م ، عاد جمال الدين إلى القاهرة حيث عمل على تقوية بذور القومية المصرية وتنميتها ، وكان ينظر إلى هذه المسألة على أنها ذات شقَّين: سياسي وديني . فهو - من جهة - كان يُريد تجديد شباب الإسلام بدراسة الفلسفة والحقائق العلمية التي تُحَرِّر العقول من الجمود العقائدي ، ومن جهة أُخرى، كان يُريد تطوير المؤسسات الليبرالية والدستورية داخل الدول الإسلامية، وأن يجعلها بعيدة عن تأثيرات الأوربيين الذي كانوا يستغلون هذه الدول(٣٥).

ولما كانت مصر تتوق للتَّقَدُّم وتعادي التدخل الأوربي في شئونها، فإنها استقبلت جمال الدين الأفغاني بحفاوة وترحاب . وقَدَّم له الوالي والأوساط الحاكمة والطبقات المتعلمة كل الدعم الذي كان يتمناه ، لدرجة أن الحكومة خصَّصت له إعانة مالية شهرية مقدارها ١٢٠ جنيهًا بدون أن تطلب منه أية التزامات مُحَدَّدة. وكان مسموحًا له بإلقاء محاضرات في الأزهر حيث كان له العديد من المريدين. ولكن سُرعان ما نَشَبَت الخلافات بينه وبين الشيخ عليش. وبناءً على نصيحة الخديو إسماعيل ، اعتكف جمال الدين في مسكنه حيث كان يستقبل الشباب والموظفين ليُعَلِّمَهُم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثَّر الأفغاني – أيضًا – فيمن أحاطوا به من الكبار : فأيْقَظ فيهم الإحساس القومي، ونشر فكرة الدستور . وكان الأفغاني يتصف بطبعه العنيف والثوري (المتعارض تمامًا مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده المؤمنة بالتطور)، ولذلك انغمس أكثر في السياسة[٣٦] ، وكانت أفكاره الليبرالية في الفقه والفلسفة تُهيئ الأذهان بدون أن تُثير شكوك السلطات .

وفي الوقت نفسه ، لاقت الفكرة الليبرالية انتشارًا كبيرًا بين الطبقات الحاكمة. وكانت أوربا – طوال القرن التاسع عشر – مسرحًا تُقَدَّم على خشبته جميع الحركات الدستورية ، ومن بينها المحاولة الدستورية لمدحت باشا في تركيا في سنة ١٨٧٦م. وبشكل أو بآخر ، وجدت هذه الأفكار الدستورية صداها في مصر واتخذت عدَّة أشكال : فحتى ذلك الوقت ، كان رجال الدين وقياداتهم يلتزمون بطاعة الأمير طبقًا لمبدأ إطاعة ولي الأمر وقوة التقاليد ، ولكنهم بدءوا يُدركون خطأهم بسبب المساوئ التي ارتكبتها الحكومة المتسلطة – من جهة – وبفضل الأفكار التي بَلْوَرَها جمال الدين الأفغاني ومريدوه والتي تستمد قوتها من الدين نفسه ، ومن نماذج الخلفاء الأوائل المليئة بمبادئ الديمقراطية والليبرالية من جهة أخرى.

* * *

وأخيراً ، وَقَعَ حَدَثُ يمثل هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها، ونعنى بذلك إنشاء إسماعيل لـ "مجلس النواب" فى سنة ١٨٦٦م[٣٧] .

وفى مذكرات محمد عبده - غير المنشورة - قال : "حتى سنة ١٢٩٣ هجرية (سنة ١٨٧٧م) ، كان المصريون يخضعون تماماً لمشيئة الحاكم وموظفيه فى تصريف أمورهم العامة والخاصة ... ولم يَكُن أحد يَجْرؤ - أو يُخاطر - بإبداء رأيه حول طريقة إدارة البلاد . وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوربية، وذلك على الرغم من وجود العدد الكبير من المصريين الذين دَرَسوا فى أوربا - منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ (سنة ١٨٧٧م) - أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة فى عهد محمد على وإبراهيم[٣٨].

"وعلى الرغم من أن إسماعيل قد أنشأ - فى سنة ١٢٨٣ هجرية (سنة ١٨٦٦م) - مجلساً للنواب يُفترض فيه أن يجعل المصريين يتعلمون الاهتمام بشئون بلادهم ويتناقشون حولها ، إلاّ أن أيّاً منهم لم يدرك - حتى فى المجلس - أن له هذا الحق الطبيعى الملازم لحق التمثيل النيابى[٣٩] : إمّا لأن القانون مَنَعَ - صراحةً - "مجلس النواب" من إبداء رأيه فى اختصاصات الحكومة ، إلاّ فى حدود ضيقة، وإمّا لأن الخديو قد أفْسَدَ طريقة عمل المجلس ؛ فإسماعيل قد اعتاد إرسال مبعوث يُبلغ النواب برغبة الوالى المسْبَقَة فى اتخاذ قرار ما، فكانت المداولات الصورية تتبنى القرارات التى تتفق مع رغبات رئيس الدولة.

"وفضلاً عن ذلك ، مَنْ كان يَجرؤ على إبداء رأى مخالف ؟؟ لا أحَد، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن ، أو مصادرة الأملاك، أو تنفيذ الحكم بالإعدام لكل مَنْ يهمس بأقل كلمة مُعارِضَة .

"وفى وَسَط هذه الظُلُمات ، جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر، فأحاط به مريدوه فوراً ، وتلاهم العديد من الموظفين والأمراء المتشوقين للتَعَرُّف على هذه الأفكار والمذاهب الجديدة المثيرة للجدل ، ثم قاموا بنشرها فى مختلف مدن مصر فساهموا فى إيقاظ العقول خصوصاً فى القاهرة .

"ولكن هذا الشعاع الضعيف لم يستطع الوصول إلى الوالى القوى فى فلكه العالى. ومع ذلك ، فقد استمر هذا الشعاع فى النمو والانتشار ببطء وبشكل غير محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٣هـ (سنة ١٨٧٧م) . واهتم المصريون اهتمامًا بالغًا بمصير تركيا - القوة التى تسيطر على بلدهم - فتابعوا بعناية تطورات الأحداث عن طريق الأجانب الذين كانوا يتلقون الجرائد من أوربا . أمَّا الجرائد المصرية المحدودة العدد، وحديثة الإصدار، فقد بدأت تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت لا تنشر سوى بعض الوقائع عديمة الأهمية ؛ فنشأت حركة من الآراء والمناظرات التى لم تكن معروفة حتى ذلك التاريخ بين أنصار وقُرَّاء هذه الجرائد ومعارضيهم الساخطين. وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة فى نشر الأخبار ومهاجمة اتجاهاتها . وأيضًا، فقد ظهرت رغبة لا تُقاوم دفعت الناس للاشتراك فى هذه الجرائد بقوة تفوق سلطة الطغيان.

"وبمرور الوقت ، بدأت الجرائد تُناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الأجنبية ، ثم أخذت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تُقلق الحكومة" .

وبالتأكيد ، فإن سنة ١٨٧٧م تُعتبر بمثابة نقطة تحوُّل فى مسار "المسألة المصرية"، على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها : لقد اهتم الشعب المصرى بهذه الحرب ، ليس فقط لأن تركيا كانت متورطة فيها ، ولكن أيضًا لأن جيشًا مصريًا - عدده ٣٠ ألف جندى - كان يشترك مع تركيا فى هذه الحرب، وذلك على الرغم من البؤس المالى والإدارى الذى يسحق مصر بكل آلامه. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الطبقات المثقفة وَجَدَت أن أوربا تستعبد مصر أكثر فأكثر، ورأت أيضًا أن سيادة تركيا الاسمية تُعدّ ضمانًا لعدم وقوع اعتداء أجنبى - خصوصًا انجليزى - على مصر ، فبدأ المثقفون يقلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدتها .

ويقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء الحرب، فأوقف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحداد[٤٠] . إن المصريين مسلمون

أتقياء ، فكان يجب عليهم أن يشاركوا سيدهم الآلام برؤية عذاب آخر قوة إسلامية مستقلة : فقد كانت تركيا تَمُد ظل وصايتها على كل بلاد الإسلام بفضل وجود الخلافة فى الأستانة .

* * *

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد فى تلك الآونة ، يجب علينا الاعتراف بأنه نَتَج - إلى حدّ كبير - عن تشجيع إسماعيل للآداب والفنون ؛ فقد كان الخديو يُسبغ حمايته على كل الموهوبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا - أولاً - بالمسرح ثم انغمسوا فى الصحافة وفَجّرُوا حرية التعبير . وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التَّدَخُّل الأوربى فى الشئون الداخلية لمصر ، ولكن هذه الحرية انقلبت عليه بعد وقت قليل ، وشجعها على ذلك التدخل الأجنبى نفسه الذى كان يحارب السلطة العليا لرئيس الدولة بعنف . إن ظهور الصحافة الحرة لهو حَدَث رئيسي جديد ساهم فى الإعداد لميلاد الرأى العام فى مصر(٤١).

وكان "أبو نظارة" هو أول من أنشأ - سنة ١٨٧٠م - أول مسرح عربى فى القاهرة بمساعدة من الخديو إسماعيل الذى أطلق عليه لقب "موليير مصر" ، وكان يحضر غالبًا عروض المسرحيات الكوميدية التى قدمها "أبو نظارة" . وهذا الاسم، هو الاسم المستعار ليعقوب صنوع اليهودى المصرى المولود سنة ١٨٣٩م . وزار "أبو نظارة" أوربا سنة ١٨٧٤م . وقضى فيها بعض الوقت ثم رجع إلى مصر.

وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، أصْدَر فى سنة ١٨٧٧م جريدة ساخرة باللغة العربية تنتقد تصرفات الخديو إسماعيل . وكانت هذه الجريدة تُكْتَب باللهجة العامية التى تتكلمها وتُقَدّرها كل طبقات الشعب المصرى . وأثَّرت هذه الجريدة على الجماهير، فأمر الخديو بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها، ونفى محررها من مصر. فاستقر "أبو نظارة" فى باريس وواصل إصدارها حتى سنة ١٩١٠م(٤٢) تحت عدة أسماء، وهاجم فيها سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزى لمصر. وتوفى يعقوب صنوع فى باريس سنة ١٩١٢م .

ثم جاء المثقف الشامي أديب إسحاق إلى الإسكندرية سنة ١٨٧٦م بناءً على نصيحة من سليم النقاش الذى ساعده فى تمثيل مسرحيات عربية ، وتلقى الاثنان الدعم من الخديو إسماعيل . ثم رَحَل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تَصادق مع جمال الدين الأفغاني وأصْدَر – فى شهر يوليو سنة ١٨٧٧م – جريدة "مصر" التى نَشَر فيها الأفغاني وتلاميذه مقالات بتوقيعهم . ومنذ هذه اللحظة، نَزَل المُصلح العظيم من برجه العاجي وفرض نفسه على اهتمام الجمهور[٤٣] .

وبعد ذلك رجع أديب إسحاق إلى الإسكندرية وأصدر – بالاشتراك مع سليم النقاش – جريدتى "مصر" و "التجارة" . وفى بداية عهد "توفيق" – فى سنة ١٨٧٩م – نَفَتْه وزارة رياض باشا إلى فرنسا . وفى باريس ، أصْدَر مجلة سياسية شهرية هى "مصر القاهرة" لكى "يَفْضَح أفْعال الطغاة – الذين يُطلَق عليهم لقب "الحُكام" – ولإيقاظ بقايا الكرامة الشرقية وفَتْح عيون السُذَّج لكى يُطالب الجميع بحقوقهم المسلوبة وأموالهم التى ينهبها الأجانب" .

وبعد إلغاء جريدتى "مصر" و "التجارة" ، أصْدر سليم النقاش جريدتى "المحروسة" و "العصر الجديد" ولكن لم يكن لهما أهمية تُذْكَر .

وفى سنة ١٨٧٥م ، أصْدَر الأخَوان الشاميان تقلا – سليم وبشارة – جريدة "الأهرام"[٤٤] ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦م) التى كانت أقل أهمية من "الأهرام".

وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩م ، أصْدَر كاتب مصرى مشهور وصديق للأفغانى – هو إبراهيم اللقانى – جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، ولكنه تَرَك رئاسة تحريرها فى شهر أغسطس من السنة نفسها .

كما أصْدَر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧م، وهى الجريدة الوحيدة التى وجدنا لها مجموعة كاملة تُغَطِّى سنواتها الأولى[٤٥]. وفى بداية إصدارها ، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تجرؤ على

الحديث عن شئون مصر إلاَّ بدايةً من العدد الصادر يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨م عندما خصَّصت مقالاً عن "لجنة التفتيش"، وتعيين وزارة نوبار، ومَدَحت الخديو واللجنة الوزارية. ولكن الجريدة بدأت تتطور – رُوَيْداً رُوَيْداً – وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة الجريئة ترجع إلي ثلاثة أسباب أساسية تَلاَزَمت مع بعضها بعضا، وهي :

أولاً : السيطرة الأجنبية التامة التي تَكَرَّسَت عمليًا – على مصر – بتعيين اثنين من المراقبين الأوربيين في سنة ١٨٧٦م ، وإرسال "لجنة التحقيق"، ثم تَعْيين وزيرَيْن أوربيين في سنة ١٨٧٨م . وتَكَرَّست السيطرة الأجنبية – أيضًا – في المجال الدبلوماسي عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذي قام بتسوية الحرب التركية/الروسية . وكَتَبَ المسيو بنسا موضحًا(٤٦) : "دَعا الأمير بسمارك فرنسا للمشاركة في "مؤتمر برلين" ، ووافقت فرنسا واشترط وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) عدة شروط مسبَقَة بهدف جعل شئون مصر خارج مداولات "المجلس الأعلى"، وأن تُعامَل على أنها مسائل تَخُص فرنسا وإنجلترا فقط . ووافق الأمير بسمارك – باسم ألمانيا – على هذا الشرط المُسبق كما وافقت عليه باقي الدول الأوربية ، فقَبِل المسيو وادينجتون الدعوة لحضور المؤتمر باسم فرنسا . ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكَّدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانيًا : ازدياد حدة البؤس في مصر : ففي سنة ١٨٧٧م ، جاء فيضان النيل مُنخفضاً، وظهرت نتائجه في السنة التالية (١٨٧٨م) . ومع ذلك ، أصَرَّت الدول الأوربية على أن تُسَدِّد مصر أقساط الديون . وطبعاً ، كان القهر والتَعَسُّف يصاحبان جباية الضرائب .

ثالثًا : تلاشت سلطة الخديو ، وقامت أوربا بالتشهير باستبداده وأخطائه – عَن حَق – ولكن هدفها المؤكد كان مصادرة سلطة الخديو لصالحها هي. وتم تشكيل "لجنة التحقيق العُليا" بناءً على فرمان خديو صدر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨م منح اللجنة سلطات واسعة للتحقيق في مسائل العجز المالي ، وسوء استخدام السُّلطة، والمخالفات إلخ ... ولإنجاز هذه المهمة ، كان مسموحًا لها بمخاطبة كل الإدارات والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التي قد تحتاجها".

ولأن هذه اللجنة كانت تُجَسِّد التدخل الأجنبى المباشر ، فقد تَسَبَّبت فى إثارة السخط فى جميع أرجاء البلاد ، ونظراً لأنها - أيضًا - كانت تمثل تدخُّلاً ضد الاستبداد ، فقد شَجَّعَت الرأى العام على إثبات وجوده .

ومنذ بداية عملها ، استدعت "اللجنة" شريف باشا - ناظر الحقانية - لكى يَمْثُل أمامها بشخصه ، ولكن شريف باشا قَبِل فقط أن يرد عليها كتابةً وفَضَّل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها . ويُعْتَبَر هذا الحدث بمثابة إشارة لوجود روح جديدة لم تكن معروفة منذ قرون .

وفيما يتعلق باستبداد إسماعيل وعلاقاته "بلجنة التحقيق" ، فقد أوْرَدَت جريدة "الطائف" الواقعة التالية بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٦٢م : "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه وهذه الأرض يمتلكها سكان قرية "صفط الملوك" فى الدلتا. فَقَدَّم الفلاحون شكاواهم إلى الخديو إسماعيل لكى يمنع مصادرة أراضيهم وأملاكهم ومنازلهم ، ولم يستمع الخديو إليها ، ووصل مَسَّاحو الأراضى بسرعة لمسح الأطيان وتحديد حدودها ، ولم تحضر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احترامًا لقرار حكومة إسماعيل"[٤٧] .

وكان اللورد كرومر عضواً فى هذه اللجنة ، وكَتَبَ عن الارتباك الإدارى فى مصر قائلاً : "تُوجَد بعض القوانين واللوائح على الورق فقط ، ولا يُوجَد أَحَد يُفَكِّر فى تنفيذ ما تقضى به ، كما أن كبار الموظفين المسئولين كانوا يجهلون - غالبًا - وجود هذه القوانين واللوائح . لقد تم فرض ضرائب جديدة، وزيادة بعضها، وأخرى تم تعديلها بدون أى مبرر واضح ؛ فكان شيخ البلد ينفذ أوامر المدير، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى كان - بدوره - يُنفذ الأوامر العُليا" .

والأمر العالى كان بمثابة القانون الذى يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمرًا شفويًا . ولم يكُن دافعو الضرائب يفكرون فى الاعتراض لا على إصداره ولا على مضمونه . وعندما سُئل "المفتش العام للصعيد" عن الجهة التى يستطيع الممول أن يشكو إليها من ظلم وقع عليه، رد بسذاجة، ناتجة قطعًا لاعتياده الطويل على نظام

يعتبره عادلاً وطبيعياً: "بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع أن يشكو لأنه يعرف أننا نتصرف بناءً على أوامر عليا ، والحكومة نفسها هي التي تطالبه بهذه الضرائب ، فَلِمَنْ تُريدون أن يشكو ؟؟" .

وسَجلَّت "اللجنة" كل حالات سوء استخدام السُلطة في تقرير[٤٨] - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م - رفعته للخديو الذي وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير، وَوجَّه للمستر ريفرز ويلسون هذه العبارات يوم ٢٢ أغسطس: "أما عن النتائج التي توصلتم إليها ، فإنني أُوافقكم عليها ومن الطبيعي أن أوافق عليها ، فأنا الذي طلبتُ هذا التقرير لصالح بلدي . وبالنسبة لي ، فإن الأمر يتعلق بتطبيق هذه المقترحات، وتأكد أنني قررت تطبيقها بجد . إن بلدي لم تَعُد جزءًا من إفريقيا بل إننا حاليًا جزء من أوربا . إذن فمن الطبيعي - بالنسبة لنا - أن نترك السلوكيات القديمة ونُطَبِّق نظامًا جديدًا يلائم وضعنا الاجتماعي. وأعتقد بأنكم - في المستقبل القريب - سترون تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون. وهذه التغييرات بسيطة وهي خاصة بالشرعية واحترام القانون، ولا يجب الاكتفاء بالوعود ، فقد قَرَّرْتُ البحث عن حقيقة الأشياء . وكبداية تُوَضِّح مدى تصميمي ، فقد كَلَّفْتُ نوبار باشا بتشكيل الوزارة . وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية ، ولكنه أُعِدَّ بشكل جاد وسترون بـزوغ الاستقلال الوزاري، وهـذا ليس بالشيء القليل لأنه يعدُّ نقطة انطلاق لتغيير النظام، وأعتقد أنه أفضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدية نواياي الخاصة بتطبيق مُقْتَرحاتكم"[٤٩] .

وتشكلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس والذي كَرَّس مفهوم المسئولية الوزارية . وقال الخديو : "أُريدُ أن أؤكد لكم قراري الحاسم لوضع أُسُس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التي تُنَظِّم الإدارة في أوربا ؛ فبدلاً من وجود السُلطة الفردية - وهو مبدأ الحكومة الحالي في مصر - أُريدُ سلْطة تُرَسِّخ مبدأ الإدارة العامة للأعمال وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، فإنني أُريد - من الآن فصاعداً - أن أَحْكُم مع (أو بواسطة) مجلس وزاري. وبنفس هذا المنطق ، ولتنظيم الإصلاحات - التي أعلنتُ عنها توًا - فإنني أعتقد بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتضامنوا كلهم مع بعضهم بعضا، وهذه النقطة أساسية ...

إن هذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث ؛ فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تُحكم بشكل مباشر بواسطة الخديو ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا مسئولين أمامه مسئولية فردية . أمَّا في المسائل المهمة ، فقد كان الخديو يستشير "مجلسًا خاصًا" يتكون من مُختَلَف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى وأعضاء آخرين يمكن اعتبارهم "وزراء بدون حقيبة وزارية".

وتم تعيين نوبار باشا في مناصب : رئيس مجلس الوزراء ، ووزير العدل (الحقانية) ووزير الخارجية ؛ وكان رياض باشا وزيرًا للداخلية . وحدث تجديد ؛ فقد أُدخل وزيران أوربيان في مجلس الوزراء المصري ، أحدهما هو: المستر ريفرز ويلسون - وزيرًا للمالية - والثاني هو : المسيو بلينيير - وزيرًا للأشغال العمومية.

ولإدراك مدى تَطَوُّر الرأى العام ، سنُتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة في الصحافة وسنقوم بتحليلها . فبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨م ، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي: "جاءتنا برقية تُفيد بأن الحكومة الإنجليزية سَمَحَت للمستر ريفرز ويلسون بالموافقة على قبول منصب وزير المالية في مصر". ومَدَحَت الجريدة هذا الوزير، وعَبَّرت عن أملها في أنه سيُصلح الأخطاء الموجودة، ولكنها - في الوقت نفسه - حذرته بقولها : "إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية ويحرص على مصالح المصريين، فسيحدث في وزارة المالية مثلما حَدَثَ في مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الجمارك ؛ فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان قد تم تنظيمها على أُسُس قوية وضعها على مبارك باشا ثم زكي باشا، وتَمَيَّزت بالنظام والدقة، ولم نسمع أبدًا عن حدوث تصادم بين قطارين، أو حدوث وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل مصلحة السكك الحديدية يُقدَّر بمليون جنيه سنويًا ، وكل موظفيها كانوا من المصريين فقط . ثم جاء الجنرال ماريوت الذي رفض كل المصريين وأوكل إدارة هذه المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية . ونَتَجَ عن هذا التصرف أن انهار دخلها وبلغ ثلاثمائة ألف جنيه فقط ، إلخ ..." .

وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧م ، عَدَّدَت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنصرمة ، فذكرت أن الخديو أراد تخفيض فوائد الديون،

ولكن الدائنين رفضوا ؛ فعيَّن الخديو "لجنة تحقيق" كَتَبَت تقريراً مُطَوَّلاً عن المظالم الموجودة فى الإدارة وتَعَسُّف سلطة الخديو . "ونَتَجَ عن هذا التقرير تغيير ملحوظ فى الحكومة الاستبدادية ، وحَصَلَت الصحافة على قدر من الحرية".

وفى شهر ديسمبر ، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أُسُس أوسع وأكثر ليبرالية ، فتحدثت جريدة "الوطن" – فى عدد يوم ٢١ ديسمبر – عن المرسوم المنشور فى جريدة Le Moniteur Egyptien بتاريخ ١٠ ديسمبر – والذى يقضى بجعل "مجلس النواب" و "مكتب الصحافة" تابعَيْن لوزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ . فَعلَّقت الجريدة بقولها : "منذ زمن طويل، ونحن نتمنى إصلاح هذا المجلس الذى بدونه لا توجد مسئولية وزارية . وفى هذه الحالة، نريد أن نَعْرِف أمام مَنْ سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟؟".

وفى عدد ٢٨ ديسمبر ، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان يَنْشُر القانون والعدالة – فى الداخل – فهُما اللذان يُشجعان تَطَوُّر وتنظيم كل المؤسسات. وبيَّنت الجريدة فكرة أن الحكومة الاستبدادية تخلق أعداءً لها فى الداخل، وتثير طَمَعَ الدول الأجنبية نتيجةً لضعفها . وبعد ذلك ، أعْلَنَت الجريدة أن وزير الداخلية وَجَّه الدعوة للمجلس للانعقاد ، وأن المجلس كان – فيما مضى – أداة للقهر تستخدمها الحكومة لمعاونتها فى خلق ضرائب جديدة ولابتزاز أموال الفلاحين.

وفى يوم ٢ يناير سنة ١٨٧٩م ، اجتمع "المجلس" فى قصر القلعة – فى الساعة العاشرة صباحًا – وأُطلقت المدافع تحيةً له . وهذا اليوم مهم جداً فى تاريخ الحركة الدستورية لأنه يمثل بداية تعاون "المجلس" مع المعارضة ؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش ، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات وأعيان البلد ، وقف عبد السلام المويلحى بك – زعيم المعارضة الجديد – وألقى بالرد التالى : "نحن ممثلى الأمة المصرية والمدافعين عن حقوقها ومصالحها، التى هى فى نفس مصالح الحكومة ، نَشْكُرَ صاحب السمو الخديو لأنه أصدر قرارًا بانعقاد "مجلس النواب" ، أساس كل تقدم وحارس كل شرعية . ونشكُر سموه – أيضًا – لأنه شَكَّل وزارة مسئولة ستقوم بدعم المجلس ؛ ولأن سموه سمح لهذا المجلس بأن يهتم بالشئون المالية

والأشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة ... إن خطاب صاحب السمو قد أحيا فينا الأمل ببداية عهد جديد، وحرّك آمال هذه الأمة التي تتوق لأن تُصبح – مجدداً – أمة قوية وفعّاله وتستعيد مجدها السابق" .

إن هذه المقاطع من خطبة المويلحي بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية – حينذاك – ومن المفيد أن نُذكّر بأن وزارة نوبار / ويلسون كانت وزارة غير شعبية منذ البداية . وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩م ، كتبت جريدة "الوطن": "يُوجد أناس يعتبرون أنفسهم مُصلحين ؛ ولكنهم عندما يصلون إلى الحكم، يتسببون فى أضرار أشدّ ممن سبقوهم . فإذا ألقينا نظرة على تقرير اللجنة ، فسنعتقد أن المستر ويلسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يعتبر أن ضريبة الملح والسخرة وغيرها ... من المظالم . وفى السنة الحالية (١٨٧٨م) ، أفلس الفلاح بسبب طغيان فيضان النيل الذى ذهب بالمحاصيل والحيوانات . وفى السنة الماضية (١٨٧٧م)، كان الفيضان منخفضاً ، فتُركت مساحات شاسعة من الأراضى بدون رى فى الصعيد، وأصبح جزء منها بوراً بشكل دائم. ولذلك يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف ... وها نحن نعلم أن المستر ويلسون أرسل – فى الأسبوع الماضى – منشوراً دورياً لمديرى المديريات والمأمير يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بدفع الضرائب المتأخرة المُستحقّة عن سنوات: ١٨٧٦ و١٨٧٧ و١٨٧٨م ، وإلا فستتم مصادرة محاصيل ومواشى وأراضى وكل ممتلكات من لا يُسدّد هذه المتأخرات. وطالب المستر ويلسون – فى المنشور – المديرين والمأمير استخدام الوسائل القاسية والظالمة التى كانوا يستخدمونها فى الماضى لجباية الضرائب ، إن هذه المطالب تتناقض تماماً مع روح تقرير "اللجنة" ... ومع ذلك ، فلم تكن الحكومة السابقة مُعتادة على توقيع البيع الجبْرى للأرض . وكل هذه العوامل ستجعل البيع يتم بأبخس سعر وستقع الأرض المباعة فى أيدى الأجانب ..." وتختتم الجريدة المقال مُعلّقةً: "إننا نأمل فى أن يضع البرلمان – الذى انعقد يوم ٢ يناير – هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفصولين لأن سكينة الشعب وهدوءه يتوقفان على هذه القرارات التى سيصدرها المجلس" .

ثم ظهر شعاع أمل قوّى النفوس ؛ ففي ١٨ يناير ، امتدحت جريدة "الوطن" الوزارة التي وطّدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها : "مما يُقوّى أملنا في مُستقبل أفضل ، هو أن نرى مجاميع الفلاحين يأتون من قُراهم للشكوى من الوضع السابق. وهذا شيء غير مسبوق ؛ ففي الماضي لم يكن أي شخص - سواء أكان مواطنًا بسيطًا أو عظيمًا - يجرؤ على رفع صوته بالشكوى. وأثناء جولة المستر ويلسون في الدلتا ، شَجَّع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكي يحقق فيها... وسَرَت إشاعة تقول بأن الوزارة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين، إلخ...(٥٠)".

وفي عدد ٢٥ يناير ، قالت الجريدة نفسها: "إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يومًا لم يبحث أي مسألة مالية أو داخلية مهمة ، وشعر أعضاؤه بالملل... فكيف يكون الوزراء مسئولين عن أعمالهم بدون رقابة من المجلس؟؟". وعادت الجريدة وتناولت الموضوع نفسه في الأول من فبراير ، وذَكَرت الموقف المزري الذي وقفته الوزارة تجاه هذا الموضوع ، فكتبت : "رجا الأعضاء - عدة مرات - السيد ويلسون لكي يأتي إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو بلينيير لا يقل عن موقف ويلسون غرابةً ؛ فقد قَدَّم تقريرًا مُبْهَمًا للمجلس، وكان حضوره ضروريًا لكي يُوَضِّح بعض المعلومات والرد على بعض الملاحظات فوعد - في البداية - بدراستها على مَهْل ، ثم كَتَبَ لوزارة الداخلية بأنه متمسك بآرائه . وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية في أوربا. ويحق لنا أن نتساءل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس ؟؟" .

وهذا التقرير لم يعجب الحكومة لأن الجريدة احتجّت - في العدد التالي بتاريخ ٨ فبراير - على نيَّة الحكومة تسريح الضباط المصريين ، فتَلَقَّت إخطارًا من "مكتب الصحافة" بالصيغة التالية : "نظرًا لأن جريدة "الوطن" - بتاريخي ١ و ٨ فبراير - وجريدة "التجارة" - بتاريخ ٣١ يناير - قد نشرتا وقائع غير صحيحة، فقد تَقَرَّر إيقاف هاتين الجريدتَيْن لمدة ١٥ يومًا" .

وسنَتَنَاوَل الآن في سياسة لا تتناغم تمامًا مع النظام الجديد ؛ لقد حَدَثَت أزمة عاجلة عندما سَرَّحت الحكومة جزءًا كبيرًا من الجيش ، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف مرتباتهم بدون أن يقبضوا مرتبات الأشهر السابقة المستحقة لهم. وسَبَّبَ هذا الإجراء

غضباً عنيفاً بين صفوف الضباط عَبَّر عن نفسه بحدوث مظاهرة خطيرة فى صباح يوم ١٨ فبراير . وقام عدة مئات من صف الضباط بسَبِّ نوبار باشا وويلسون وطالبوهما بدفع رواتبهم ، وحبسوهما فى مبنى وزارة المالية . وذهب الوالى فوراً إلى موقع الأحداث - يُحيط به ممثلو الدول الأوربية - وقام بتفريق التجمع بمساعدة الجيش[٥١] .

وليس من المستبْعد أن يكون الخديو نفسه قد شَجَّع هـذه الفتنـة بشكل غير مباشر وإلى درجة مُعَيَّنة[٥٢] . وأيًّا كان الأمر ، فإن هذه المظاهرة كانت مؤشراً على وجود قلق عام . ويبدو أيضاً أن الضباط قد سَعَوْا لإضفاء شكل شعبى على مظاهرتهم لأنهم حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم . وكتبت جريدة "مـرآة الشـرق" - فى عددها الأول الصادر يوم ٢٤ فبراير - ما يلى : "يوم الثلاثاء الماضى، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" فى الساعة العاشرة صباحًا. وبعدما ألقوا خُطَبًا توضح مدى بؤسهم ، اختار قادة الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرةً بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف بيَّن للجيش مَدَى قوته ؛ فمنذ ذلك الحين ، أصبح الجيش عضواً فَعَّالاً فى المعارضة مثله مثل "المجلس" تماماً . وتَخَلَّى الخديو عن سلبيته الظاهرة وأصَرَّ على إقالة رئيس مجلس الوزراء - نوبار باشا - حرصاً على الأمن العام.

ولكى نُدرك مدى انعدام شعبية نوبار باشا ، علينا أن نتذكر الأسباب المباشرة لهذه الكراهية وهى : انحيازه للأجانب ، وخنق حرية الصحافة ، ولا مبالاة حكومته "بمجلس النواب" وكأنه غير موجود ، ولا مبالاة حكومته حتى بالحاكم الذى لم تستشره. كل هذه الأسباب كانت كافية لجعل حكومته - تلقائيًا - حكومة غير شعبية .

أمَّا الأسباب العامة لفقدان الحكومة لثقة الشعب فيها فسنجدها مُلَخَّصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة "التايمز" من الإسكندرية بتاريخ ٢٣ فبراير: "تتأخر مرتبات الموظفين المصريين بشكل رهيب ، وقد سَبَقَ "للجنة التفتيش" وأن قَدَّمت مذكرة حول هذا الموضوع منذ تسعة أشهُر ، فَصَدَرَ مرسوم بصرف المرتبات ولكنه لم يُنَفَّذ. ويُضطَر موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى نفس الوقت، تُسَدِّد الحكومة - بانتظام - الفوائد الباهظة للدائنين فى أوربا.

"إن مصر في وضع لا يَسُر : فالسُخط يتصاعد بين صفوف الجيش والفوضى تتفشى في الحكومة . وتُمَثِّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن "مجلس الوزراء" يحكم بدون التعاون مع رئيس الدولة ، ورئيس الدولة أُبعد عن حكومة بلده ، والإدارة تَقَع - بشكل مطَّرِد - بين أيْدى الأوربيين ، ويتم استبعاد المواطنين عن شغل كل المناصب العليا . وعلى الرغم من كل شيء ، فإن مصر للمصريين".

وكان الرأى العام الفرنسي ، وبعض الأمريكيين ، يعتبرون نوبار باشا مواليًا لإنجلترا[٥٢] . وهذا صحيح بشرط تحديد هذا المعنى : ففي البداية ، من المؤكد أن نوبار باشا كان مُنغمسًا في شئون السياسة الخارجية مثلما كان رياض باشا منغمسًا في شئون السياسة الداخلية . وكان نوبار موضع ثقة الخديو إسماعيل في هذا المجال، واستطاع تقديم خدمات جليلة لمصر بنجاحه في كل المفاوضات التي أجراها باسمها في الآستانة وأوربا بخصوص :

١ - حَلّ الخلاف مع شركة قناة السويس .

٢ - وموضوع الفرمانات التي عَزَّزَت الاستقلال الإدارى لمصر .

٣ - وإنشاء "المحاكم المختلطة" التي سهَّلت إجراءات العدالة .

ثم حَدَثَ تغيير في المواقف : إن المستر ديسى - وهو إنجليزى - كان يعرف نوبار جيداً ، وهو يعطينا - دون قصد - معلومات حول هذا التغيير، فيقول: "منذ أن تَشَكَّلت "لجنة كيف" سنة ١٨٧٦م ، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون التي تَعاقَدَت عليها مصر في عهد إسماعيل ستؤدى حتما إلى التدخل الأجنبي" .

"وكان نوبار يشرح لي - يومًا - الأسباب التي تجعله يعتبر أن إنجلترا مُؤَهَّلَة لممارسة السُلطة الدائمة في مصر أكثر من أى قوة أوربية أُخرى ... أو أى تحالف للقوى . وكان مقتنعًا بأن تَدَخُّل إنجلترا الفَعَّال في صالح مصر ، وبأنه أقل ضرراً - بل وقد يكون أكثر نفعًا - من أى تَدَخُّل لأى دولة أوربية أُخرى... وجاء نوبار إلى لندن (سنة ١٨٧٧م) لكي يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية، واختارني بصفة "مُتَحَدِّث باسمه" أمام الصحافة الإنجليزية ... وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧م، نُشرت مجلة

"القرن التاسع عشر" مقالة تناولت موضوع ديـون الخـديو وأحْدَثت تأثيراً عظيماً ..."
ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية بقـوله : "والسبب الأساسي للاضطرابات المـالية - في مصر - يرجع إلى استيلاء الخديو - طوال عشر سنوات - على مساحة مليون أكر ، أي خُمْس الأراضي الزراعية في البلاد[54]".

ولسنا بحاجة إلى القوْل بأن هذه الفكرة تُعْتَبَرُ تفسيراً سانجًا ومُنحازاً مع أن "لجنة التحقيق" قد اهتمت به ، وطالَبت في قرارها "بتخصيص كل أراضي الدائرة السَنِيَّة لسد عجز الميزانية" .

وعاد نوبار إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨م ، وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً بها . وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة ، وعند قراءة بيانات الخديو التي كَرَّرَ فيها - بشكل عَلَني ورسمي - وَعْده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يَتَنَبَّأ بفشل هذه اللجنة فشلاً مدوياً أكثر من الذي حَدَث بالفعل .

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية للتحرك ، وهي تُعْتَبَر - إلى حدٍّ ما - من عمل الماسونية التي لعبت دوراً في أحداث السَنَتَيْن الأخيرتَيْن من حكم إسماعيل. لقد كان جمال الدين الأفغاني يخشى من طغيان إسماعيل على الدعاية السياسية التي كان يريد القيام بها ، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء "محفل الشرق العظيم" في الإسكندرية ، حوالي سنة ١٨٧٨م وتم فيه قبول عُضوية صحفيين شوام ومصريين منهم : إبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم النقاش وعبد السلام المويلحي (رئيس مجلس النواب) وضابطَيْن من قيادات المظاهرة هما: لطيف سليم وسعيد نصر ، وآخرين غيرهم .

وفي تلك الأثناء ، وصل القنصل الإنجليزي - بورجس - وحثَّهم على الانضمام للماسونية الإنجليزية ، فأصبح محفل "كوكب الشرق" تابعا "لمحفل إنجلترا الأكبر". وفي وقت قصير ، أصبح "محفل كوكب الشرق" يضم حوالي ٣٠٠ عضو من نخبة المجتمع المصري كان من بينهم : ولي العهد - الأمير توفيق - وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباظة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول ، وضباط من الجيش وعلماء دين

ونواب في المجلس ، فجمع هذا المحفل بين جنباته ممثلي الطبقات الحاكمة والمثقفة . وكان المحفل يُشجع تبادل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة ، وخَلَقَ بينهم رابطة من التعاون والتعاضُد، وتشكل - بذلك - جنين "الحزب الوطني" الذي سينمو ويتخذ الأبعاد التي نعرفها .

إن تَمَرُّد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن . ولهذا السبب عندما سَجَنَتَ السلطات الضابِطَيْن الماسونيَّيْن (لطيف سليم وسعيد نصر)، اجتمع "محفل كوكب الشرق" - في الليلة نفسها - برئاسة جمال الدين الأفغاني - وأرسل برقيَّتَيْن للخديو إسماعيل وولي عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسوني)؛ للمطالبة بالإفراج عَنْ الضابطَيْن . وتم الإفراج عن الضابطين بعد أربعة أيام بناءً على تَدَخُّل القنصل الإنجليزي[٤] .

وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩م ، أي بعد التمرد بيوم واحد كَتَب القنصل العام الفرنسي في مصر - المسيو جوبو - تقريراً إلى المسيو وادنجتون - وزير خارجية فرنسا - قال فيه : "مع أن النظام مُستَتِب منذ الأمس ، إلاَّ أن السخط العنيف يُسَيْطِر على مشاعر المواطنين (المصريين) ومازال الوضع حرجًا للغاية، وفي صباح اليوم ، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا) بأنه لم يَعُد يضمن استتباب الأمن العام ، ورجانا أن نحمي حياته وحياة زملائه الوزراء. فذهبنا لمقابلة الوالي، وطلبنا منه أن يعمل على ضمان استتباب الأمن ، فرد علينا بأنَّه يتحمل المسئولية كاملة في هذا المجال "لو اشترك في الحكومة وإذا انسحب نوبار منها"، فقدم نوبار استقالته" .

فرد المسيو وادنجتون على هذه الرسالة بقوله : "بَلِّغ الخديو أن حكومَتَيْ فرنسا وإنجلترا قد قَرَّرَتا التحرك سوياً في كل ما يتعلَّق بمصر ، ولن يُجريا أي تغيير في مبدأ التسويات السياسية والمالية التي أقرَّها الخديو مؤخراً" .

---

[٤] لمزيد من المعلومات عن الحركة الماسونية ونشاطها وأعضائها في تلك الفترة ، راجع رسالة الماجستير لوائل إبراهيم الدسوقي ، بكلية الآداب (جامعة عين شمس ٢٠٠٥) تحت عنوان "الماسونية في مصر ونشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٧٩٨ - ١٩٦٤" (المترجم) .

ووافقت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أخيراً على تعيين الأمير توفيق في منصب رئيس مجلس الوزراء بشرط "ألاّ يحضر الخديو مداولات الحكومة"، بل قررتا ما هو أخْطَر : فأصبح "للوزيرَيْن الأوربيين في مجلس الوزراء أن يستخدما – معًا – الحق المطلق للفيتو ضد أي قرار لا يوافقان عليه"(٥٥) .

وبتاريخ ١٠ مارس ، وَجَّه الخديو إسماعيل خطابًا إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة ، ويُعْلن موافقته على هذين الشرطَيْن مع بعض التحفظات فقال : "عندما أنشأتُ هذا النظام الجديد للأوضاع ، لم أفكِّر أبدًا في الانفصال عن وزرائي؛ بل على العكس ، فإنني أوَدّ أن أظَل مرتبطًا بهم ارتباطًا وثيقاً" .

ولكن فَوْر تشكيل الوزارة ، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشَجَّع على فورانها: فقد حان موعد تسديد فوائد دَيْن سنة ١٨٦٤م – في الأول من إبريل سنة ١٨٧٩م – وهو الدَّيْن الذي يضمنه "قانون المقابلة" ، وكانت الفوائد تصل إلى ٢٤٠ ألف جنيه إسترليني . وحتى يوم ٢٨ مارس ، بلَغَ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترليني من أصل المبلغ المُسْتَحَق . وفكر المستر ويلسون في إلغاء "قانون المقابلة". وهذا القرار كان سيمحى – بجرة قلم – حوالي ١٤ مليون جنيه دَفَعَهَا أثرياء البلد، فقُوبلت هذه الفكرة بغضب شديد .

وأعَدَّتَ الحكومة خطة تستند على أن مصر غير قادرة على مواجهة التزاماتها؛ فاقترحت تأجيل دفع قسط الدَّيْن – الذي حل في الأول من إبريل – وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥٪ . وأدَّى الإعلان عن قُرْب إفلاس مصر إلى الإجهاز على مصداقية الإدارة الأوربية لدى الشعب المصري ، تلك الإدارة التي بدَت – منذ سنة ١٨٧٦م – عاجزة عن إدخال إصلاحات حقيقية في البلاد . ورفَضَت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التي اقترحها المستر ويلسون "إلاّ إذا كَفَّت الأيادي الأوربية عن التدخل في الشئون المالية والسياسية لمصر"(٥٦) .

"وتَلاَشى نفوذ الخديو وأصبح فاقد الأهلية السياسية"(٥٧) ، ومن ثم ألقَى بثقله إلى جانب المعارضة .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ؛ ففي بداية شهر إبريل ، ذهب رياض باشا وزير الداخلية ونائب رئيس "اللجنة العليا للتفتيش" إلى "مجلس النواب" للإعلان عن فض الدورة البرلمانية ، فأدّى ذلك إلى حدوث مظاهرة غير متوقعة . ويقول مراسل جريدة التايمز(٥٨) :

"أدّت الأحداث الأخيرة إلى نتائج غريبة في مصر ؛ فالسلطات المصرية قَبِلَت المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد ، فنَتَج عنها ميلاد "حزب وطني" يعارض صراحة تَدَخُّل أى حكومة خارجية ، ويعمل علَنًا على أن تُصبح "مصر للمصريين" . ويرأس الخديو هذا الحزب كما يسانده مجلس الأعيان المصرى ورجال الدين . ونَجَحَ "الحزب الوطنى" نجاحًا باهرًا بين أوساط الشعب المصرى لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين حول الخديو باعتباره يُعَارِض المؤامرة الأنجلو / فرنسية ...

"وتتعامل الحكومة الجديدة - عمليًا - مع "الحزب الوطنى" على أنه شيء زائد عن الحاجة ، ولكن قادة الأمة يُؤَيدونه في نضاله ... وحتى الجماهير - التى تجهل تمامًا واجبات المواطن الأساسية - أصبحت تُتَابِع أخباره بشكل فورى وتناقشها بحرية أكثر من ذى قَبْل . وفي بداية الأمر ، كانت الجماهير تنتظر أن يأتى "الويلسون" - كما يُطلقون عليه هنا - بالمعجزات ، ولكنها أصبحت حاليًا ساخطة عليه لأنه لم يُنْجِز ما كانت تنتظره منه ...

"ولم يَعُد "مجلس النواب" يستحق الازدراء كما كان من قبل لأن أعضاءه أبدوا - في عدة مواقف - مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية ، خصوصًا الموقف الأخير : لقد ذهب رياض باشا - وزير الداخلية - للمجلس لكى يفض انعقاد الدورة البرلمانية رسميًا ، وألقى خطبة مجاملة رقيقة للنواب وَشَكَرَهم على خدماتهم، وأَعْلَنَهُم بأن مُهِمَّتهم قد تَمَّت على خير وجه . ولكنه فشل في القيام بدور "أوليفر كرومويل"[*] لأن المجلس رَفَضَ أن يَنْفَضَّ . وتَحَدَّث أَحَدُ الأعيان بالنيابة عن زملائه(٥٩) مُعلنًا رفض قبول مُجاملات الوداع ،

[*] أوليفر كرومويل (1658 - 1599) : Oliver Cromwell سياسى بيوريتانى إنجليزى. كان يمثل الطبقة الوسطى في الريف والمدن في البرلمان . عارض الملك وهزم قواته ثم طرد النواب الموالين له في البرلمان . حاكم الملك تشارلز الأول وأدانه ثم حول النظام الملكى في بريطانيا إلى النظام الجمهورى [المترجم] .

بل أعلن – باسم البرلمان – أن النُّوَّاب لم يفعلوا شيئًا بَعْد وما زال لديهم الكثير ليفعلوه في مراقبة الوزارة؛ ولهذا السبب، فإنهم يرفضون فَضَّ الدورة البرلمانية والانصراف ، وأيَّده زملاؤه بالإجماع (كما فَعَلَ الأعيان في بلاط فرساى عندما الْتفُّوا حَوْل ميرابو[٦] في أثناء الحادثة الشهيرة).

"وأكْمَل البرلمان المصرى جلساته بلا انقطاع ، وأصبح يطالب بضرورة أن يَخْضَع كُلُّ الوزراء – أجانب ومصريين – لإرادته ، وأن يكونوا مسئولين أمَامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم . والحق يقال ، فإن النُّوَّاب يريدون تحويل هذا الكيان الذى يشْبِه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومسئولة" .

ووَعَدَ رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالي والوزارة . ولكن المجلس وَجَّه له – في اليوم نفسه وفي وزارة الداخلية – رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذى اتخذه الأعضاء . وفي هذه الرسالة ، طَالَب المجلسُ بعدة مطالب منها:

١ – الحصول على دستور يُتيح للمجلس أن يُصْبِح أداة قوية للإصلاح، كما في بلغاريا .

٢ – إصدار تشريعات تَضْمَن حرية الصحافة .

٣ – إصدار تشريعات تضمن المساواة في دفع الضرائب بين الأوروبيين والمصريين(٦٠).

وكانت جماهير الشعب المصرى – خصوصًا النخبة – تُؤْمن بأن التدَخُّل الأوربى المتزايد في الشئون الداخلية لمصر ناتج عن ضَعْف الحكم الفردى والاستبدادى لإسماعيل . وآمنت الجماهير المصرية – ونُخْبتها – بضرورة وجود حكومة قوية تَسْتَنِد

---

[٦] ميرابو Comte de Mirabeau (١٥٩٩ – ١٦٥٨) خطيب وسياسى فرنسى دعا لإقامة نظام ملكى دستورى في فرنسا . كان عضواً في محفل ماسوني. رفضت طبقة النبلاء ترشيحه في البرلمان ولكن نواب الشعب انتخبوه ممثلاً لهم. لعب دورا هامًا في بداية الثورة الفرنسية مدافعا عن حرية الصحافة وشارك في كتابة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" [المترجم] .

على تأييد البرلمان وتكون مسئولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تَشَدُّد المطالب الأجنبية ، كما تستطيع - أيضًا - تحرير البلاد بشكل تدريجي من التدَخُّل الأوربي عن طريق إصلاح الإدارة المحلية .

وهكذا تَشَكَّلت حركة دستورية كان يقودها عبد السلام المويلحي بك في "مجلس النواب" وخارجه ، كانت قيادتها لشريف باشا "بطل الوطنية المصرية في أواخر أيام إسماعيل"[٦١] . وكان الاثنان مَاسُونِيَّيْن وصَدِيقَيْن لجمال الدين الأفغاني.

ومن أنصار الدستور ، نجد أيضًا : الأمير توفيق (الذي حَلَّ محل نوبار باشا في منصب رئيس الوزراء) ، ومحمود سامي البارودي (رفيق عرابي باشا في المستقبل).

إن حُب العدالة ، أو بالأحرى كراهية القهر - خصوصًا القهر الأجنبي - قد صَهَر العنصر المصري مع بعض العناصر التركية / الشركسية في بَوْتَقَة واحدة، فأصبحوا جَسَدًا واحدًا هو : الأمَّة المصرية . وهكذا نجد أن شريف باشا والبارودي[٦٢] - وغيرهما من ذوي الأصول التركية أو الشركسية - قد قاموا بِدَوْر ملحوظ بصفتهم مصريين في جميع الأحداث التي وَقَعَت في مصر قبل وفي أثناء ثورة عرابي باشا .

ويُعَلِّق أحد الأتراك على هذا الوضع بقوله : "لم يَكُن موجودًا سوى حزب سياسي واحد في مصر والشرق أُطْلِقَتْ عليه اسم "حزب المتعطشين للعدالة"[٦٣]. وكان هذا الحزب يضم أيضًا - بين صفوفه - عناصر شامية في غاية النشاط كانت تؤمن بأنها عندما تُدافع عن قضية العدالة في مصر ، فإنها تُدافع في الوقت نفسه عن قضية الشرق كله .

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تقيم ميزان العدل ، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال في أوربا ، وكان "مجلس النواب" بمثابة بذرة لهذه المؤسسات. وتأسس المجلس لأول مرة في نهاية سنة ١٨٦٦م : فبتاريخ ٢٨ أغسطس، صدر أمر عال أَرْسَى مبدأ الحكومة المسئولة وجَسَّد فكرة الدستور. وساعدت الظروف "مجلس النواب" فقام بدوره بِجِدِّيَّة منذ الثاني من يناير سنة ١٨٧٩م: فَعَلَى الرغم من أنه أُنشئ على أُسُس غير ليبرالية تمامًا ، إلا أنه تَحوَّل إلى برلمان تَكَفَّل بالدفاع عَلَنًا عن مصالح البلاد[٦٤] .

وكان المشروع المالى ، الذى قدمه المستر ويلسون للخديو ، يَضُر بشدة بمصالح البلاد لأنه طالب بإلغاء "قانون المقابلة" ؛ فكوّن شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون) ، وحسن باشا راسم (رئيس مجلس النواب فيما بعد)، والسيد البكْرى (شيخ مشايخ الطُرُق الصوفية) نواة أحاطت بالخديو لتقديم خطة مالية مُضادة لمشروع ويلسون ، وتنظيم تمثيل وطنى حقيقى ، وتحرير البلاد من نير الوصاية الأجنبية .

وبادر "مجلس النواب" فرفع للخديو عريضة - بتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م) - وقّع عليها كل النواب المتواجدين بالقاهرة[٦٥]، جاء فيها : "منذ تشكيل الحكومة الجديدة المسئولة ، أُلقيَت خطبة في مجلس النواب أعلَنَتْ وأكّدت كل حقوقه . ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت تُخالف هذا البرنامج لأنهم - فى مناسبات عديدة - اغتصبوا حقوق المجلس التى كانت مصونة حتى لحظة حدوث هذه التعديات ، واعتبروا قراراته مجرد حبر على ورَق. وأيضًا ، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم وزنًا لقراراتنا ؛ فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعًا يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة ، وإلغاء "قانون المقابلة"، مما سَيُشَكِّل إهدارًا لكل الحقوق التى اكتسبها الذين دفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون. وهذه التصرفات كلها تَضُرُّ بمصالحنا وتُجْحِف بحقوقنا ولن نقبل أبدًا تنفيذها. لقد دَرَسَ "مجلس النواب" الوضع المالى فى البلاد ، ونحن واثقون بأنه سَيَبْذُل قُصارى جهده لمساعدة الدولة فى إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصروفاتها".

وبتاريخ الخامس من إبريل ، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفون (الدينيون والمدنيون والعسكريون) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم، ثم رفعوها للخديو مصحوبة بعريضة تقدم بهما (العريضة والخطة) وفد يتكوّن من : ممثلى رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرُتَب الرفيعة والموظفين (المدنيين والعسكريين) .

ووقّع على هاتين الوثيقتَيْن أبرَز شخصيات مصر : فقد صدّق صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقيعات "الذوات" ، وصدّق صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقيعات العسكريين ، وصدّق الشيخ البكرى على صحة

توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصدّق أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس ، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين(٦٦) .

ونظراً لأهمية العريضة المُرْفَقَة مع الخطة المالية التى رُفِعَت للخديو، فسنقوم بعرض خطوطها الأساسية : "لقد تشاورنا فيما بيننا وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مضاد يهدف إلى حفظ حقوق الطرفَيْن : المواطنين والدائنين الأجانب .

"ولتحقيق هذا الهدف؛ فإن أول شرط هو أن يَتَفَضَّلُ صاحب السمو ويُنعم على "مجلس النواب" بالصلاحيات والسُّلْطات – التى تحظى بها المجالس النيابية الأوربية – فيما يتعلق بالشئون الداخلية والمالية .

"كما يجب تعديل القانون الحالى الذى يُنَظِّم انتخاب النواب لكى يُصبح مثل قوانين الانتخابات السارية فى أوربا .

"وسيحضر النوابُ الدورة البرلمانية المقبلة وهم مُنْتَخَبُون فى ظل القانون الحالى ، ولكن فى أثناء انعقاد هذه الدورة ، سيقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون انتخابى جديد – يُطَوِّر من صلاحيات النواب – ويقدمه للمجلس . وعندما يُصَوِّت عليه المجلس بالموافقة ، سيُرْفَع إلى صاحب السمو الخديو للتصديق عليه .

"وسيُعَيِّن صاحب السمو الخديو رئيس مجلس الوزراء ، وسيُكَلِّفه بتشكيل الوزارة. وهذا الاختيار سيكون خاضعاً لرغبة سموه وهو الذى سيُصَدِّق عليه.

"وسيكون مجلس الوزراء مستقلاً فى أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشئون الداخلية والمالية للبلاد .

"وفى الختام ، فإننا سنلتمس من صاحب السمو الخديو أن يقوم بتعيين مراقبين أوربيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات" .

ونجد هنا ثلاث أفكار رئيسية فى هذه الوثيقة ، **أولاً** : إن المصريين الممثلين قانوناً هم الذين بادروا بتقويم مالية البلاد بأنفسهم بدون مساعدة من الأجانب .

ثانيًا : ضـرورة تشكيل وزارة وطنيـة تكون مسئولة فعليًا أمام تمثيـل نيابى وطنى حقيقى .

ثالثًا : دعوة الحاكم صراحة لاستخدام حقه فى استبعاد الوزيريْن الأوربيين عن الوزارة وإعادة نظام المراقبة .

لقد استخدمنا كلمة "حق" ، لأن الأمر يتعلق فعلاً بـ "حق" للخديو على الرغم من احتجاجات الدول الأوربية . كما أن إعادة "نظام المراقبة الثنائية" يعنى – بشكل أو بآخر – تحجيم التَّدَخُّل الأجنبي وحَصْر دوره فى المجال المالي فقط، وإلغاء المزايا السياسية التى حَصلَت عليها إنجلترا – تحديداً – بتعيين وَزيريْن أوربيين كانا بمثابة الحكومة الفعلية لمصر . وهذا الإجراء يعنى العودة إلى التنظيم المالى الذى نَشأ بناءً على المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م. وهذا المرسوم يَقْضى بأن تُوضَع الإدارة المالية تحت سُلطة اثنين من المراقبين: فرنسى وانجليزى . وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا – بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨م – فإنه يجب إيقاف "نظام المراقبة الثنائية" – قانونيًا – بشرط أن يظل قائمًا – تلقائيًا – (Ipso facto) فى حالة ما إذا تم عَزْل أحد الوزيرين الأجنبيين (الفرنسى أو الإنجليزى) من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلده"(٦٧) .

ولم يتأخر رد الخديو على مطالب ممثلى الشعب المصرى ؛ ففى اليوم نفسه – ٥ إبريل – أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلى: "إن مصر ليست بلداً مُعْسراً ، كما أن وضعها ومواردها لا يُبرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تَحَسَّن منذ السنة الماضية نتيجة لسببيْن :

أولاً : وَهَبَ أعضاءُ أسرة الخديو أمْلاكَهم للدولة فتحصل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه .

ثانيًا : حَدَثَ توفير كبير فى النفقات .

وبناءً عليه ، أعْلَن الخديو ضرورة الحفاظ على أساس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م ، وأن "الدّيْن السائر" يجب أن يُدْفَع بالكامل . وجَدَّد الخديو تصريحه بأنه لم يَتَخَلَّ عن موضوع الإصلاحات ، وأنه يَرْفُض أى فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردى ، وطَلَبَ من أوربا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية . وذَكَرَ أنه يريد أن يَحْكُم مع (وبواسطة) "مجلس وزراء" يكون مسئولاً بحق أمام "مجلس النواب" . ولم يَخْشَ الخديو التأكيد بأن ذلك يَصُبُّ فى صالح المواطنين والأجانب للحفاظ على شرف البلاد ، ولصالح أمْن وكرامة المشروع الذى التزم بإنجازه أمام أوربا وبمساعدتها" .

ولتهدئة مخاوف أوربا ، طالبها بالقيام بإشراف أوسع على "الإدارة المالية". وأراد أيضًا تهدئة شكوك الوطنيين المصريين والتَوَحُّد معهم ، فأكَّد أنه "يرفض أى فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردى" . وتم التفاهم بين الطرفَيْن على هذا الأساس.

وشعر الخديو إسماعيل بالقوة نَظَرًا لمساندة الأمة له فقَرَّر التحرك ، وبتاريخ ٥ إبريل ، أبْلَغ القناصل العموميين أنه سيُقَدِّم لهم مشروعًا ماليًا يُوَضِّح وجهة نظر البلاد وطلب منهم توصيله لحكوماتهم ، وطَلَبَ من الوزيرَيْن الأوربيين إرسال احتجاج مكتوب – من الغَد – لإبراز "الفَرْق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التى صَرَّحَ بها من أنه سيحكم مع (وبواسطة) وزرائه" .

وفى مساء يوم ٧ إبريل ، استدعى الخديو القناصل العموميين إلى قصر عابدين (بحضور الشيخ البكرى وراتب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحى بك ومحمد راضى أفندى وآخرين) وأبْلَغَهم : "نظرًا لوجود سُخط شديد بين جميع طبقات الشعب، فإنه يقبل بمشروع يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس النواب يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابى جديد ؛ وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلدًا مُعْسِرا ، بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية" .

وأضاف الخديو قائلاً : "إن الأمير توفيق لم يرغب فى معارضة الشعور القومى فَقَدَّم استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء" وتم تعيين شريف باشا فى هذا المنصب . ووجه الخديو – فى اليوم نفسه – رسالة إلى شريف باشا ذَكَرَ له فيها: "بصفتي رئيس الدولة وبصفتي مصريًا ، فإنني أعتبر أن واجبى المقدس يتطلَّب منى أن أكون مع رأى بلادى وأن أرْضَى تمامًا عن أمانيها المشروعة". وذكَّره بسياسة الحكومة السابقة و "بالخطة المالية التى أعدتْها وزارة المالية والتى أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة" . وقال الخديو إنه استجاب "للرغبة الشعبية العارمة" فَكَلَّف شريف باشا بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م بتشكيل حكومة مكَوَّنة من عناصر مصرية خالصة . وهذه الحكومة مُكَلَّفة أساسًا بتطوير الإصلاحات التى نَصَّ عليها الأمر العالى المذكور ، ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل دقة ، ويجب أيضًا عليها أن تجعل هذا الأمر العالى أكثر فاعلية بتأكيد المسئولية الحقيقية للوزراء أمام "مجلس النواب" الذى سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمقتضيات الوضع الداخلى والأمانى القومية" .

وشَعَر المستر ويلسون بأن مشروعه أُصيب فى الصميم وبحرج موقفه، فَوَجَّه رسالة للخديو – بتاريخ ٨ إبريل – ذَكَرَ فيها أنه لم يرفع لسموه "مشروعًا" بل مجرد "وثيقة" يُمكن أن تدرسها "لجنة التحقيق العليا" . وفى هذه الرسالة نفسها تحدَّث عن "اقتراحات" يعتبرها غير نهائية ، واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى .

أمَّا "لجنة التحقيق العُليا" فقد بعثت برسالة لصاحب السمو – بتاريخ ١١ إبريل – تخبره بأنها ستُرسل له فى خلال بضعة أيام مشروعًا لتسوية عامة للوضع المالى. وفى الوقت نفسه ، رجا أعضاؤها الخديو قبول استقالاتهم . وبناءً على طلب الوزارة، صدر القرار بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ إبريل .

وأغضب هذا التصرف القوتَيْن الأوربيتين ؛ فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر – بتاريخ ٢٥ إبريل – يُؤكِّد له فيها بأن الخديو "لم يلتزم – أمام حكومتى فرنسا وإنجلترا – بأى التزام صريح يجعله يتمسك

بالوزيرين الأوربيين إلى الأبد" . ثم أضاف المسيو وادينجتون : "ومع ذلك، فعلى الخديو أن يثق في صدق النصائح التي قدمناها له . وإذا رفض سموه الأخذ بها، واستمر في رفض مساعدة الوزيرين الأوربيين اللذين وضعناهما تحت تصرفه، فسيكون من حقنا الاعتقاد بأن سموه يتعمد رفض صداقتنا . وفي هذه الحالة، سيكون لحكومتي فرنسا وإنجلترا مطلق الحرية في تقدير ما ترياه جديراً بالدفاع عن مصالح رعاياهما في مصر وعمله" .

وفي تلك الأثناء ، انهمكت وزارة شريف باشا في إنجاز الإصلاحات الموعودة(٦٨) . وأول هذه الإصلاحات كان إنشاء "مجلس الدولة" وتم تحديد مهمته وصلاحياته في تقرير رفعه رئيس "المجلس" إلى الخديو جاء فيه : "مولاى، إن الأمر العالى الصادر من سموكم – في السابع من هذا الشهر – قد فرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التي نص عليها الأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م . وأول ما اهتمت به الوزارة ، كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات مجلس النواب الجديد وحقوقه بما يتماشى مع مبدأ المسئولية الحقيقية للوزراء" . ولتنفيذ هذه الفكرة الواعدة ، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضروري – وقبل كل شيء – الإسراع بإنشاء هيئة "تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التي يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النواب" ، وإعداد لوائح الإدارة العامة ، وتقييم أعمال الموظفين التي ستحال إليها" . وبناء على ما سبق ، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروع قانون "أعد على نمط المؤسسات المماثلة لها والمعمول بها في أوربا" . وسيكون مجلس الدولة تحت رئاسة "رئيس مجلس الوزراء" ، وستتكون أعضاؤه من مصريين وأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبي أكثر للبرهنة على أن الحكومة تحتفظ بصفتها القومية ، وفي الوقت نفسه ترغب في الاستفادة من مساعدة الأجانب لإنجاز مهمة إعادة تحديث الدولة"(٦٩) .

وأصرت حكومتا فرنسا وإنجلترا على عودة الوزيرين الأوربيين إلى منصبيهما، فاستشار الخديو الوزارة التي أرسلت إلى القنصلين العموميين – بتاريخ ٧ مايو –

مذكرة السرد عَرَضَت فيها كل الأحداث التي أحاطت بتشكيل الوزارة الأوروبية التي حكمت مصر – فعليًا – من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م حتى ٧ إبريل سنة ١٨٧٩م (أي أكثر من سبعة أشهر) .

وفي هذه المذكرة ، بدأت الوزارة بتأكيد أنها لم تَتَشكَّل "إلا بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذي أقَرَّه الأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس ومبدأ المسئولية الفعلية للوزراء أمام "مجلس نواب الأمة" . ثم تناولت موضوع تمرد يوم ١٨ فبراير الذي نَتَجَ عن تصرفات حكومة نوبار باشا التي أرادت أن تحكم بمفردها ، وأهْمَلت شخص الخديو بشكل منظم" ، وتَسَبَّبَت في الوضع المأساوي للضباط الذي سَبَق وأن لفت الخديو – بنفسه – نظر رئيس الوزراء إليه منذ يوم ٢١ ديسمبر.

ثم وَجَّهَت المذكرة نوعًا من عريضة الاتهام ذَكَرَت فيها مجموعة من الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة السابقة :

١ – انتشرت المجاعة في صعيد مصر ، ولم تتخذ الوزارة أي إجراء – في الوقت المناسب – لِتَدَارُك المآسي التي نتجت عنها .

٢ – تم إلغاء المدرسة الحربية للأيتام .

٣ – صَدَر قرار بإنشاء مدرسة المساحة ، ولكن وزارة المالية سَمَحَتْ باستخدام ٤٢ مهندسًا أوربيا في حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة في مصر .

٤ – طلبت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة عن سنة ١٨٧٩م مقدمًا عندما كانت مياه الفيضان تُغَطِّي كل الأراضي الزراعية وكان الفلاحون ما زالوا يعانون من الخسائر التي سببها قطع الجسور .

٥ – فَرَضَت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدخان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جذور كل نباتات الدخان لكي لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة .

٦ – زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب فقط .

ونتيجة لكل ما سبق؛ سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية في ربوع البلاد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فالمذكرة أوْرَدت أيضًا موقف الوزيرين الأوربيين تجاه "مجلس النواب" الذى دُعى للانعقاد في شهر ديسمبر . وانتقدت المشروع المالى الذى قدمه المستر ويلسون الذى كان يريد إلغاء "قانون المقابلة" وبذلك "ينتزع – بجرة قلم – أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه من المولين" . ثم تَحدَّثت – أخيرًا – عن المشروع المضاد لمشروع ويلسون ، واستقالة توفيق وتشكيل مجلس الوزراء الجديد.

وقرَّرت هذه الوزارة "تكريس كل جهودها لتحسين الوضع في مصر مُعتمدة على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسى التى يُنَاشِدونها العمل "لصالح أمة صديقة له".

وتُختتم المذكرة بهذا التعليق : "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية بها وزيران أوربيان لهى تجربة مُضادة تمامًا للمشاعر القومية ، ومن أخْطَر ما يمكن، ومحاولة إعادتها – مرة أخرى – ستُعَرِّضُ مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر النتائج".

ولكن إنجلترا لم تَكُن تهتم إلاَّ بكيفية التحرك في مصر : فأى قوة من القوتين يجب أن تُهَيْمِن على هذا البلد ؟؟ فجريدة التايمز – بتاريخ ١٨ إبريل – كتبت في مقالها الافتتاحى ما يلى : "إن المصالح السياسية الحقيقية التى يجب أن نحافظ عليها في مصر هى المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند . فلو حَدَثَ أى تهديد لأمن قناة السويس (بسبب نشوب فوضى داخلية أو هجوم أجنبى) ، فإن ذلك سيضعنا في وضع حَرِجٍ". وبتاريخ ٢٨ إبريل ، كتب مراسلها في الإسكندرية : "إن مصالح فرنسا في مصر مجرد مصالح مالية فقط في حين أن مصالح إنجلترا ذات صِفَتَيْن: صفة سياسية وصفة إنسانية خَيْرية ، ولا توجد لها أيَّة مصالح مالية . ومن المتوقع أن يُصيب الفشل تَدَخُّل القُوَّتَيْن بسبب غياب وجهة نظر مشتركة بينهما"[٧٠] .

وفي الأول من يونيو ، تناول المراسل نفسه الفكرة نفسها قائلاً : "الشيء الوحيد الذى نخشاه هو أن تَوَسُّع الفائدة المالية قد يُحَوِّل الأنظار عن الأهداف "الإمبراطورية" التى يجب أن تكون هى الوحيدة التى تقود أى عمل مشترك، ويجب أن تكون هذه الأهداف "الإمبراطورية" – في كل الأحوال – هى المُحَرِّك لسياستنا الإنجليزية في مصر"[٧١] .

ولتحقيق هذه السياسة ، استدعت الحكومة البريطانية اللورد فيفيان - بتاريخ ٥ مارس - ثم عاد إلى مصر فى نهاية شهر إبريل[٧٢] .

ولدينا جريدتان تلقيان الضوء على دور اللورد فيفيان فى مصر ؛ فجريدة "مرآة الشرق" كَتَبَتْ - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩م - ما يلى : "إننا لمندهشون من سلوك إنجلترا تجاه مصر ، وإصرارها على تحقيق أهدافها السياسية ، وعلى تحويل المسألة المالية الصِّرْفَة إلى مسألة سياسية ؛ لقد ذهب قنصل إنجلترا العام إلى الخديو يُقْنِعَه بضرورة إشراك وزيرَيْن أوربيَّيْن فى حكومة البلاد . ولكن الخديو أَفْهَمَهُ أنه لا يستطيع معارضة الرغبة الشعبية . فذهب القنصل بعد ذلك إلى منزل الشيخ البكرى[٧٣] - زعيم الأمة - وسعى فى نفس هذا الاتجاه ، ولكن الشيخ البكرى أَوْضَحَ له أن مصر قد قَرَّرَت أن تَنْزِع عن رقبتها النير الأجنبى وتحافظ على استقلالها وحريتها ... وليس على أوربا سوى مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا .

أمَّا مراسل جريدة "التايمز" فى الإسكندرية ، فقد كَتَبَ - بتاريخ ١٢ مايو المقال التالى : "إن الحزب الوطنى ، الذى وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب ٦ إبريل، قد أدْهَش الجميع بقوته ؛ ففى البداية ، اعتقد "الجمهور" أن أيام الحزب معدودة. ولكن الحزب - وبسرعة مُدهشة - حَصَّل أموالاً تكفى لدفع قسط الدين عن شهر مايو زائد نسبة الفائدة التى تبلغ ٥ ٪ ، فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام. ومع ذلك ، كانوا يقولون بأن عودة اللورد فيفيان ستؤدى إلى سقوط هذا الحزب. ولكن المستر فيفيان وصل منذ أسبوعين إلى البلاد ، وقَدَّم اقتراحات تهدف إلى وضع السُلطة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوربى ، واشتركت فرنسا بإخلاص فى كل مشاريعه . ولكن مصر تجاهلت كل محاولاتهما"[٧٤] .

وعلى الرغم من تَكَتُّم اللورد فيفيان ، إلاَّ أن هدفه كان واضحًا : لقد كان يريد خَنْق المعارضة الوطنية .

وكان لابُد من الثقة - بشكل أكبر - بوزارة شريف باشا التى كانت تسعى بصدق لخلاص مصر ، وعملت على إرضاء الدائنين والوفاء بالتزاماتها تجاه البلاد؛

فمنذ تشكيلها أخذت فى تنفيذ الإصلاحات ، وقررت زيادة عدد أفراد الجيش ليصل إلى ٦٠ ألف رجل ، وأعدت الدستور ودعت النواب للاجتماع فى شهر مايو .

وفى السابع عشر من مايو[٧٥] ، اجتمع "مجلس النواب" برئاسة حسن راسم باشا نظراً لمرض راشد باشا . وقدم شريف باشا وزارته للمجلس وطرح عليه – "بناء على الأمر العالى الصادر فى شهر إبريل" – مشروع قانون نظامى (دستور) ومشروع قانون انتخابى . وفى اليوم التالى – ١٨ مايو – انتخب المجلس النيابى لجنة برئاسة عبد السلام المويلحى بك لدراسة مشروعى القانونين[٧٦] .

وبعد تعديل بعض البنود وإضافة بنود أخرى ، قررت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تحدد حقوق الخديو والوزراء والأمة ، وواجبات الموظفين والجرائد إلخ ... وقدمت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس بتاريخ ٨ يونيو . ووافق المجلس عليها ، وقرر بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكى ترفعها للخديو للتصديق عليها . وأضافت جريدة "مرآة الشرق" – التى ننقل عنها هذه التفاصيل – قائلة : "إن هذه القوانين توطد أسس الحرية والدستور على أمتن أساس ، وستسمح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية"[٧٧] .

ونشرت جريدة "الوطن" – بتاريخ ١٤ يونيو – النص الكامل للقانون النظامى ، وفيه : حددت المادة الخامسة عشرة مبدأ "الحصانة البرلمانية" ، ومنحت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التى تقدمها له الوزارة ، وأوضحت المادة ٣٤ أن عدد النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً بما فيهم نواب عن السودان ، وأكدت المادة ٣٦ مبدأ المسئولية الوزارية ، وطالبت "مجلس الوزراء" بأن يقدم "لمجلس النواب" – على وجه السرعة – قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء ، وأخيراً ، بينت المادة ٤٥ حق النواب فى مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة ، وتحديد قيمة الضرائب وطرق جبايتها .

ولكن قبل إجراء الانتخابات الجديدة ، وقبل تنفيذ الخطة التى صاغتها الأمة – والتى وافق عليها الخديو إسماعيل علناً يوم ٧ إبريل – وقع حادث خطير أثار الاضطراب فى الوضع المستقر ، لقد عزل إسماعيل .

ويبدو أن السبب الأساسي لعزل الخديو إسماعيل يرجع لإقالته الوزيرين الأوربيين وإصراره على رفض عودتهما للوزارة . وبتاريخ ١٨ يونيو، كتب المسيو وادينجتون معلقًا : "بالتأكيد ، فإن الخديو كان يعرف أن مسألة عزله قد أثيرت فور إقالته للوزيرين الأوربيين ... إننا نتفق - اليوم - مع الحكومة الإنجليزية في مطالبة هذا الأمير "رسميا" بالاستقالة ومغادرة مصر" .

وقبل توضيح مَغْزَى هذا الإجراء ومداه ، علينا أن نُذَكِّر ببعض الأحداث التي سبقته وكان لها بعض التأثير على تَصَرُّف الدولتين :

أولاً : خلق تأييد الخديو العلني لحزب شريف باشا "ولمجلس النواب" معارضة ضد التدخل الأوربي في شئون مصر ؛ ومن هنا ، جاءت ضرورة جَعْل إيقاع الأحداث أكثر سُرعة .

ثانيًا : حَدَثَ تَطَوُّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو دخول بيسمارك على مسرح الأحداث . "لقد نَظَر الخديو إسماعيل في العرائض والمشروع اللذين رفعتهما الأمة إليه؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء ، أَصْدَرَ قرارًا - بتاريخ ٢٢ إبريل - لتسوية ديون الحكومة . وكان أَغْلَب دائني "الدَّيْن السائر" من الألمان والنمساويين الذين فيما يبدو لم يَرْضوا عن هذه التسوية . فقدم القُنصلان العموميان لدولتي ألمانيا والإمبراطورية النمساوية / المجرية - بتاريخ ١٨ مايو - احتجاجًا لإسماعيل يُعلنان فيه أن هذا القرار يتعارض مع معاهدات دَوْلية هو مسئول عنها . واكتفى الوالي برجاء القنصل العمومي لألمانيا بأن يُسلِّم هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء. فالتقى البارون دي سُورما بشريف باشا الذي رد عليه موضحًا أن : حُكْم الفرد لم يَعُد موجودًا في مصر ، وأن مسئولية الخديو - من الآن فصاعدًا - ليست مُلْزِمَة لأفعال حكومته .

ولم ير أحد في تَصَرُّف بيسمارك أي نية للإسراع بالاحتلال الفرنسي/ الإنجليزي لمصر ، وهذا التصرف هو سبب الخلافات والمشاكل بين هاتين الدولتين. لقد أراد بيسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج - هولشتاين[٧] جديدة تتصارع عليها فرنسا وانجلترا .

---

[٧] شليشفنج - هولشتاين Schleswing - Holstein : دوقيتان تقعان على حدود ألمانيا مع الدنمارك . نشبت بسببهما عدة أزمات بين الدولتين ، آخرها في سنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدنمارك ضم شليشفنج . فطلبت الدوقيتان تدخل بروسيا ، وانتهى الأمر بضمهما إلى بروسيا [المترجم] .

وفي الواقع ، فإن بولوف قد أبلَغ الدولتين "أن ألمانيا لم تقصد التعدى – أبدًا – فى المجال السياسى على أى إصلاح ضرورى لمصر حيث تمارس فرنسا وانجلترا "سياسة الوفاق" ، وأن كل ما تتمناه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن فى تنسيق خُطُواتهما ، وأن تعملا سويًا على جعل نفوذهما المُزْدَوَج محسوسًا، وذلك لكسب قضية تساندهما فيها وتشجعهما أماني وتعاطف كل القوى العظمى"[٧٨]. ولا يمكن لأحد أن يكون أبْرَع من ذلك .

لقد كان تدَخُّل بيسمارك تَدَخُّلاً ماليًا وسياسيًا معًا . وبعبارة أُخرى ، فإن تدخله المالي كانت له أهداف سياسية[٧٩] . وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضَيَّق عليها الخناق؛ فَقَرَّرت – بتاريخ ١٤ يوليو– "أن تدفع – بالكامل وفورًا – قيمة المبالغ المتأخرة للدَّيْن السائر الأوربي من اعتمادات قَرْض روتشيلد، وذلك بعد أن تُدققها لجنة يتم تشكيلها خصيصًا لذلك الغرض" . ولكن هذا القرار كان بلا جدوى .

ثالثًا : أيَّد بعض ذوى النفوذ – من المصريين – عزل إسماعيل ، وشَجَّع هذا التأييدُ ما أقْدَمَتْ عليه فرنسا وبريطانيا . وفى الحقيقة ، فإن الروح الشعبية المصرية كانت تُضمر كراهية شديدة جدًا لحكم إسماعيل الفردى لدرجة استحالة تحويلها – بين يوم وليلة – إلى تَعَلُّق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخرًا ؛ لقد أنشئ النظام الأوربي بالفعل منذ سنة ١٨٧٦م ، وتسبب هذا النظام فى حدوث آلام كثيرة للمصريين تَحَمَّل إسماعيل كل تبعاتها . ومن ناحية أُخرى ، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الوطنية الجديدة لم تَكُن قد ظهرت بعد ، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى كان ما يزال يقدم تضحيات جديدة – بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة –لمواجهة الالتزامات المالية ولتحرير الأرض .

أمَّا الجيش – فقد كان مثل كل مؤسسات الدولة – يعاني من الفوضى التامة والإهمال الشديد ، وكان كل جنوده ينتمون إلى الفئات الشعبية ويشعرون بالغضب. وكانت أغلبية الضباط ساخطين بسبب الهزيمة فى حرب الحبشة ، واستمرار ترقية العنصر التركى/الشركسى فى الرتب العُليا على حساب العنصر المصرى طوال عهد إسماعيل ،

مع أن الوالي كان قد أسْبَغ حمـايته وتأييـده على مَنْ اشترك منهـم في تمـرد يوم ١٨ فبراير .

ومن المحتمل أن يكون الجنود والضباط قد فكروا - بدون قصد - في واقعة اغتيال إسماعيل صدِّيق (المفتش) لأن أغلبية المصريين لم تستطع نسيان هذه الواقعة التي لا تنسى .

وفيما يتعلق بموقف قادة الحركة الوطنية وزعمائها ، فقد وجدنا تفاصيل مهمة جداً في "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها : "استقبل أغلب المصريين إقالة الوزيرين الأوربيين بارتياح باعتبارها فاتحة عهد جديد. وكان الخديو قد كَرَّر وعده - علنًا ورسميًا - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة . ومع ذلك ، شكَّك البعض في نجاح هذه المهمة؛ لأن الخديو لم يكن معتاداً على الوفاء بعهوده ، ولأن الدولتين لن تغفرا له الإهانة التي وَجَّهَها لوزيريهما وستنتقمان منه إن آجلاً أم عاجلاً . ولكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية.

"أما أغلبية المصريين فقد كانت متفائلة وتثق بما وَعَدَ به الخديو لأنها كانت تعتمد أولاً على احترام الدولتين للإرادة القومية المصرية (ألَمْ يُعلن الشيخ البكري أنه يوجد تحت أمره ٧٠ ألف درويش مستعدين لحمل السلاح ؟) .

ثانيًا : اعتمد المتفائلون على الدرس المستفاد من التجربة التي يجب أن يسترشد بها الخديو ، وتكون ضمانًا ضد أي محاولة للعودة لنظام الحكم الفردي.

"وأيا كان الأمر ، فقد بَدَأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بَدَأ حاكمهم القوي يطلب مساندتهم له . ولكن بعد فترة وجيزة من تَبَنِّي المشروع المصري - الذي وَقَّعه ممثلو الأمَّة الضامنون لحسن أداء الإدارة - سرَتْ شائعة تقول بأن صاحب السمو - الخديو إسماعيل - أصدر أوامره لمديري المديريات لكي يُرْسِلوا فوراً جزءاً من الأموال - التي تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية - إلى حساب "الدائرة الخاصة" .

"ونشرت بعض الجرائد هذا الخبر ، وأكَّدَ لى شهود عُدول صحته وبرهنت هذه الواقعة – بشكل قاطع – على صحة رأى العقلاء الذين قالوا بأن الوالى غير قادر على الوفاء بالتزاماته .

"وفى تلك الأثناء ، سافر رياض باشا إلى أوربا ليلحق بنوبار باشا . ويُقال إن الاثنين اتفقا على السعى لإقالة الخديو وإقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الأمر لن يُسبب لهما أى مخاطرة ... وعندما شَعَر الخديو بهذا السعى استشار حاشيته .

"وفى الوقت نفسه ، كانت البلاد تَتَمَنَّى إبعاده عن العرش ؛ فكان دعاة الحرية يترددون على رئيس مجلس الوزراء ويُعَبِّرون له عن تَعَلُّقهم بولى العهد. وأجرى جمال الدين الأفغانى محادثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع ، ثم قام بمساعٍ عاجلة – ومعه العديد من الأعيان – لدى شريف باشا لكى يُقْنِع الخديو إسماعيل بضرورة تنحيته عن عرش البلاد . وبناءً عليه ، نَصَحَ شريف باشا الخديو بقبول طلب الدولتين لأنهما – طوعا أو كرها – ستتغلبان عليه فى النهاية . وأضاف شريف باشا أن فكرة محاربة الدولتين ستكون ضرباً من الجنون لأنها غير مقبولة لا من الشعب ولا من الجيش نفسه ، ونصحه بأنه مِنْ الأفضل وَضْع الأمر برُمته أمام السلطان .

"ثم ذهب جمال الدين الأفغانى – وبصُحبته وفد مصرى – إلى القنصل العام الفرنسى[٨٠] وأخبره بأن مصر بها "حزب وطنى إصلاحى" ، وأن ولى العهد – الأمير توفيق باشا – هو الوحيد القادر على إنجاز الإصلاحات الضرورية فى مصر بشكل جيد".

ومن المؤكد أن توفيق – بضعف شخصيته – كان مؤهلاً أكثر من إسماعيل للقيام بدور دستورى ، والالتزام بوعوده التى قطعها لجمال الدين الأفغانى وأصدقائه فى هذا المجال . ولكن الشيء المحزن أنه قد يكون – أيضاً – أداة طَيِّعة فى يد القُوى الأجنبية . ولكن المصريين لم يروا "الوجه الآخر للعُمْلة" ، ففى الوقت نفسه الذى أخذوا فيه بزمام المبادرة فى موضوع على هذا القدر من الخطورة ، فإنهم قد اعترفوا – فعليًا – بسُلْطة حماية الدولتين اللتين لجأوا لمساعدتهما .

لقد شَعَرَ إسماعيل بأن رعاياه تَخَلَّوا عنه وأن القوتين الأجنبيتين تضغطان عليه، فحاول أن يجد عَوْنًا لدى الآستانة معتبرا أن السلطان هو ملاذه الأخير. ولكن السلطان كان سعيداً بما يحدث لإسماعيل لأن فرصة إثبات سُلطته قد لاحت أخيراً ؛ فأسرع بإرسال برقية - بتاريخ ٢٦ يونيو - "إلى الخديو السابق إسماعيل باشا" يطلب فيها منه أن ينسحب من الشئون الحكومية بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان، وأن يعلن تعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا في منصب خديو مصر.

وفي الثلاثين من يونيو ، غادر إسماعيل القاهرة مُتَّجِهًا إلى الإسكندرية، وأبْحَر منها على مَتْن السفينة "المحروسة" في طريقه إلى نابولي - في إيطاليا[٨١] التي وَضَعَ ملكها مقرا لإقامته تحت تصرفه .

وأكَّد كل مَنْ حضروا لحظة رحيله عن مصر أنه كان محتفظًا بهدوئه ووقاره. وفي لحظة النهاية تلك ، لابُد أنه تَذَكَّر مشروعه لتحديث مصر وبَعْثِها من جديد .

إن أخطاء إسماعيل تكمن في: الحكم الفردي ، والتبذير ، واتباع سياسة مستقلة عن سيده السلطان (الذي كان يَغار من تابعه) ، وتفضيله للعنصر التركي الذي كان يُسيطر على الجيش والإدارات الحكومية ، والديون .

وأيضاً - وعلى وجه التحديد - لا يجب أن ننسى اهتمام بريطانيا بالسيطرة على "طريق الهند" : فمنذ "حملة بونابرت" ظهرت أهمية مصر بالنسبة "لطريق الهند"، وأصبحت شغل بريطانيا الشاغل . وبينما كانت فرنسا - في عهد لويس فيليب - تعمل على تطوير قدرات مصر - لكي تجعل منها بلجيكا أخرى في البحر المتوسط - كان بالمرستون يريد تحويلها إلى صحراء لكي تظل مجرد ولاية عثمانية خاضعة للنفوذ الإنجليزي. ونتيجة للتنافس بين الدولتين ، دَشَّن عهد نابليون الثالث سياسة جديدة تتعارض مع سياسة بريطانيا العظمى .

وتحت ستار المصالح السياسية ، سَعَت الإمبريالية البريطانية لكي تَرِث تَرِكَة إسماعيل في مصر والسودان[٨٢] ؛ فعملت على إسقاطه بمعاونة فرنسا ثم سَعَت لإبعادها حتى تصبح هي وحدها المسيطرة على وادي النيل .

هوامش الفصل الثالث

(١) Egypt as it is , Thomas Waghom , London , 1857 [?!]

[نعتقد أن تاريخ نشر الكتاب يجب أن يكون سنة ١٨٣٧ وليس سنة ١٨٥٧ كما ذُكر هنا لأن :

- حسنين البسيوني كتب رده – على ملاحظات أ.ت. هولرويد عن هذا الكتاب – في سنة ١٨٣٨، راجع هامش رقم (٢) .
- وجه حسنين البسيوني كتيبه هذا إلى بالمرستون الذي كـان وزيراً لخارجية بريطانيا من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٤١ . وهذه الفترة هي التي تعنينا هنا [المترجم].

(٢) "Egypt under Mohamed Aly Basha" . A reply to the Remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is" in 1837, addressed to the R.H. Parmelston , By Hassanaine Al Basunee , 1838.

(٣) راجع رواية أحمد رفعت في كتاب :

How we defended Arabi , by : Broadly (Ahmad Rifat's story).

(٤) في سنة ١٨٥٥م ، ذَكَرَ المستر والن M. Waine – قنصل بريطانيا في القاهرة – المستر سنيور M. Senior : "أن سعيد باشا تافه ومغرور ، كما أن تملق الأجانب والمحيطين به قد أفسده ؛ فهم يقولون له إنه عبقرية عالية، وهو يصدق ذلك. وأخشى أن يكون سعيد باشا يعمل على ترتيب كارثة كبرى". كتاب:

Senior's conversations and journals in Egypt , Vol. I, P. 181.

(٥) هذه العبارات نفسها – تقريباً – التي استخدمها اللورد كرومر في كتابه: Modern Egypt .

(٦) كان أحمد عرابي يرافق سعيد باشا بصفته ياوراً له .

(٧) في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٠٣م ، روى أحمد عرابي لبلنت Blunt أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب: "حياة بونابرت" تأليف الكولونيل Saint - Louis" وفي أثناء زيارة سعيد باشا للمدينة المنورة، قرأ هذا الكتاب الذي ذكر أن نابوليون غزا مصر بـ ٣٠ ألف جندي فرنسي. فقال لي سعيد باشا : "انظر كيف يترك مواطنوك أنفسهم ينهزمون" . فقررت بدوري أن أقرأ هذا الكتاب . ومن هذه القراءة، استخلصت أن انتصار الفرنسيين يرجع إلى تنظيمهم وتدريبهم، وأننا نستطيع أن نفعل نفس الشيء في مصر".

(٨) راجع "الوقائع المصرية" تحت عنوان : "غَلطة الحكماء" .

(٩) يقول أحمد [كذا] : "يوجد عيب وحيد ألا وهو انعدام الأمن الذي يهدد أشخاصنا وأملاكنا ؛ فلا يوجد أي ضمان للفلاح تجاه الأوامر المتعسفة ... وانعدام الأمن يُبْخس الثروات قيمتها سواء أكانت ثروات موروثة أو مكتسبة. إن احتياجات السلطة مخيفة خصوصاً منذ أن بدأ صناعكم يهاجمون بلداً صغيراً منزوع السلاح

بمساعدة قناصلكم . إن مصر تطلب بإلحاح المساعدة الجماعية من الدول المتحضرة . لقد نتجت كل هذه المصائب عن الاستبداد الداخلي، أما الاستبداد الخارجي والمتعدد فلم يخفف من الاستبداد الداخلي، بل على العكس فقد جعله يزداد . كتاب : Le Fellah , Edmond About , 1869.

(١٠) كانت خطة نوبار ترتكز على الكبح الفوري لسلطة الخديو المطلقة، وتحجيم سلطة القناصل العموميين عن طريق إنشاء محاكم تشرف على القرارات التعسفية التي يصدرها الخديو والقناصل العموميون . واقترح نوبار أن يكون الصوت المرجح في الأحكام هو الصوت المصري، واقترح - كذلك - أن تسري سلطة "المحاكم المختلطة" على كل أرض مصر، وأن يخضع لها المصريون والأوروبيون. وكان الهدف المعلن لنوبار هو تطبيق هذا النظام تطبيقاً عاماً . راجع كتاب القنصل العام السابق في مصر :

The Khédive's Egypt , Edwin De Leon , 1877.

(١١) Audouard , Mme Olympe : Les mystères de l' Egypte dévoilés , Paris , 500 pages , 1865.

(١٢) هذه المذكرات نشرها المسيو أرتور رونيه في كتاب .

Arthur Rhoné , L' Egypte à petites journées.

(١٣) مدام أوليمب أودوار : نفس المرجع .

(١٤) توجد عدة أعداد متفرقة من هذه الجريدة في دار الكتب بالقاهرة. والمقالة الأولى عن إسماعيل باشا غير موجودة ، أما بالنسبة لباقي المقالات، راجع جريدة "الطائف" من ٢٩ إبريل حتى مايو سنة ١٨٨٢م.

(١٥) يقول بايارد تايلور ما يلي "حسب كل ما عرفته ، فإن التقدم الحالي في مصر ينصب على الجانب المادي بشكل أساسي . ويشكو المصريون - بمرارة - من ثلاث كوارث ألفت كل إنجازات النظام الحالي :

- الضرائب الباهظة .
- الغياب التام لأي حماية تحميهم من تعسف وظلم حكامهم .
- تهاون وفساد المحاكم المدنية والجنائية .

ويقارن الشعب بين الخديو الحالي وسلفه سعيد باشا الذي منح المصريين العدالة والأمن مقابل ضرائب معتدلة" .

Bayard Taylor, Egypt and Iceland in the year1874, London, 1875.

(١٦) هؤلاء البؤساء (الفلاحون) كان يتم استغلالهم مباشرة على يد الأجانب والحكومة. وكان الأجانب يستكملون استغلالهم بأخذ جزء كبير من الأموال التي نهبتها الحكومة والخديو ورجاله من الفلاحين.

L' Egypte et L' Europe , Par un ancien juge mixte.

(١٧) انظر رسالة كتبت في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧م . جاء فيها: "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ألف فلاح من حقولهم لكي يعملوا في حفر الترع وإنشاء الطرق والسكك الحديدية إلخ. لحساب الخديو ... وكان أغلبهم يأتون ومعهم أدواتهم الزراعية: الفأس والقفف، وكانوا يتقوتون على حسابهم الخاص ... والموت يحصد حياتهم بكثافة. وكان الشاهد يرى بناتًا صغارًا وأطفالاً يرتدون أسمالاً، وغالبًا عراة

تماماً، وهم يصعدون ويهبطون الأكوام حاملين كميات من الطين على رءوسهم، وظهورهم منحنية تتلقى ضربات الشيخ".

Voir: Lettre datée de septembre 1867: Lettres sur L'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar, 1876.

(١٨) توجد في دار الكتب بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة Le Progrès Egyptien تبدأ بالعدد الثاني (١١يوليو سنة ١٨٦٨م) حتى تاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٧٠م. وهذه الجريدة هي الجريدة الجادة الوحيدة التي صدرت في تلك الفترة . أما باقي الجرائد ، فقد كانت – في معظمها – تعمل لصالح الوالي .

(١٩) راجع المقال الذي كتبه المسيو Bordeano رئيس تحرير جريدة La Turquie شبه الرسمية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٩م ، وأعادت جريدة لوبروجريه إيجيسيان نشرة بتاريخ ٢٥ أغسطس.

(٢٠) راجع كتيب :

L' Egypte d' après les traités de 1840 - 1841 , par M. N. Bordeano, 1869.

وراجع أيضًا كتيب يرد على الكتيب السابق ذكره . ورمز المؤلف لاسمه بالحرفين G.L ، وهو عضو بالمجمع المصري . L' Egypte et la Turquie , par G.L.

(٢٢) البروجريه إيجيسيان ، ٦ ديسمبر سنة ١٨٦٩م .

(٢٣) البروجريه إيجيسيان ، بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م : "عينت الحكومة – مؤخرًا – عددًا كبيرًا من الفلاحين لرئاسة عدد من إداراتها العامة وأبعدت الأتراك عنها. وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء ربما يكون قد اتخذ تحت تأثير الغضب الذي أثارته تهديدات الأستانة. وهذا الإجراء جيد في حد ذاته". ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن جادًا ولا دائمًا، وأثبتت الأحداث التالية صحة وجهة نظرنا .

(٢٤) ألف القنصل العام للولايات المتحدة السابق في مصر (١٨٩٣– ١٨٩٧م) كتاب :

Present Day Egypt , M. Frederic Courtland Penfield, London , 1899.

(٢٥) كان الكولونيل شاييه – لونج هو رئيس أركان حرب اللورد جوردون، وذكّرَ أن تعيين جوردون كان لخدمة المصالح الإنجليزية . ومن مدينة الخرطوم (على طريق جوندوكورو مقر حكمه) أصدر جوردون قرارًا (سنة ١٨٧٤م) باحتكار تجارة العاج. وهذا القرار يمكننا وصفه بالجنون التام لأنه أثار عداوة التجار في الخرطوم – وهم سلاطين السودان الحقيقيون – الذين كانوا يستثمرون كل أموالهم في تجارة العاج. وتَطَلَّب هذا القرار إنشاء محطات عديدة – داخل إفريقيا – وإنشاء جيش صغير بلغ عدد أفراده ٢٥٠٠ جندي من دنقلة (جنود غير نظاميين) ، وهم الذين شكلوا – فيما بعد – نواة جيش المهدي. وهذا القرار بَذَرَ بذور التمرد الذي سيحدث لاحقًا . ويفتخر جوردون في كتابه بأنه هو الذي "باض بَيْضَتَه" .

Colonel Chaille - Long : L' Egypte et les Provinces perdues (1897).

(٢٦) يعتبر الميجور وينجت أن إلغاء تجارة الرقيق كان أحَدَ الأسباب الرئيسية الثلاثة لنشوء الحركة المهدية في السودان . راجع :

Mahdism and the Egyptian Sudan , 1891 . By : Major Wingate.

(٢٧) يقول المسيو بنسا : إن أفضل فترات السودان رخاءً كانت بين سنتي ١٨٧٠ و١٨٧٤م، وهي تحديداً الفترة التي أداره فيها حكام مصريون. أما في فترة الإدارة الإنجليزية : "فإن مسئولية حكام السودان – من السير صموئيل بيكر وحتى جوردون – تعتبر مسئولية خطيرة عندما ندرس خطورة الوضع الذي وصلت إليه هذه المناطق بسبب إدارتهم" .

M. Pensa , L' Egypte et le Soudan Egyptien , 1895.

ويقول الكولونيل شاليه – لونج : "كانت فترة إدارة جوردون تتسم بفوضى تبعث على الأسى : فقد تسلم السودان وهو في غاية الازدهار، ولكنه تركه في سنة ١٨٧٩م مدينًا وواقعًا تحت وطأة التمرد" . ويتهم المؤلف إنجلترا بأنها "اختارت جوردون لكي يستكمل أعمال الفوضى في السودان ولكي يجهز مسبقا للأحداث اللاحقة بهدف الاستفادة منها لإقامة إمبراطورية بريطانية في إفريقيا" .

Colonel Chaille - Long , "L' Egypte et les Provinces Perdues".

(٢٨) ألف الدكتور Henry W.J. Thierch كتابًا باللغة الألمانية عن الحبشة، ترجمته Sarah Perira إلى اللغة الإنجليزية ، لندن، سنة ١٨٨٥م. جاء فيه أن مونزينجر Munzinger كان يكره الملك يوحنا ، فشجع الخديو على غزو الحبشة . كما أن الدكتور جيرارد رولفز Gerard Rohlfs يتهمه بأنه كان يطمح في اعتلاء عرش الحبشة .

ويقول المستر كيف في تقريره عن سنة ١٨٧٦م : "كانت حرب الحبشة مفروضة على الخديو الذي لم ينبهر بالمجد الزائف لهذه الحرب" . ونستخلص من هذه الشهادات أن الخديو قد تعرض لمؤثرات أجنبية كانت لها مآربها الخاصة بها .

(٢٩) أكد المستر فرمان M. Farman – القنصل العام الأمريكي السابق في القاهرة – هذه الواقعة .

(٣٠) لا نعتقد بوقوع خيانة من جانب هذا المبشر الفرنسي الذي قام بدور الدليل للجنرال لورنج Loreng ، بل إننا نعتقد بأن سبب الهزيمة يرجع إلى النزاع الذي كان موجوداً بين الشركس والأمريكيين. إن مسئولية الشركس عن الهزيمة لا تقبل الشك (راجع تفاصيل هامة في كتاب :

Moslem Egypt and Christian Abyssinia , By : Dye.

[ملحوظة المترجم :

من العجيب أن ينفي المؤلف – الدكتور محمد صبري – خيانة هذا المبشر الفرنسي مع أنه اطلع على "مذكرات" عرابي ونقل عنه !!! وتحت عنوان "خيانة أركان الحرب الأمريكيين الموظفين في الجيش المصري"، يقول عرابي بالنص : "... واستعد جميع أركان الحرب الأوربيين والأمريكيين الملحمة: فألقوا جانبا طرابيشهم الرسمية، ولبسوا قبعاتهم، ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء إشارة إلى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين ، على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره..." ومازالوا (الأحباش) كذلك حتى أفنوهم (الجنود المصريين) عن آخرهم إلا من كان على رأسه قبعة أو في عنقه منديل من أركان الحرب..." (مذكرات عرابي، جـ١، ص ٣٦، ٣٧) [المترجم] .

(٣١) في عهد محمد على ، كانت توجد طبقتان متضادتان هما : طبقة السكان الأصليين من الفلاحين وهم الشعب ، والطبقة التركية / الشركسية التي كانت تمثل الأقلية الأرستوقراطية الحاكمة، ومع ذلك ، وبفضل نظام التمصير القومي الذي اتبعه محمد على، مهد هذا العهد لظهور طبقة برجوازية مصرية جديدة ولوصولها

إلى السلطة. وهذه الطبقة البرجوازية المصرية الجديدة كانت تتكون أساسًا من : الأطباء والمدرسين والضباط. واتسعت هذه الدائرة في عهد إسماعيل ، ومنها كان يتم اختيار أفراد الجهاز الإدارى للدولة، بل وأحيانًا الوزراء وحكام الأقاليم . وهذه الطبقة هى التى قدمت لمصر أفضل رجالها، وهى التى بدأت صراعًا صامتًا ضد الأرستوقراطية الأجنبية ، ثم تحول الصراع الصامت إلى صراع علنى فى عهد توفيق، حتى استطاعت البرجوازية المصرية استيعاب الأرستوقراطية الأجنبية استيعابا تامًا.

(٢٢) أرتور رونيه : "زيارات قصيرة لمصر" .

(٢٣) أسس عبد الله أبو السعود جريدة "وادى النيل" فى سنة ١٨٦٦م . وهى أول جريدة سياسية أدبية أسبوعية فى مصر ، كانت تدافع عن سياسة إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨م .

(٢٤) كان المسيو رينان قد ألقى محاضرة فى السوربون ، بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٣م، ناقش فيها "النتاج العلمى للإسلام" . وأبدى جمال الدين الأفغانى بعض الملاحظات حول أفكار رينان – فى مقال نشره فى جريدة Les Débats – بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٣ سنُورد هنا أهم ما جاء فيه: "فى الواقع، يجب على المؤمن الحقيقى أن يَحيد عن طريق الدراسات التى تهدف للوصول إلى الحقيقة العلمية . إنه مربوط بالعقيدة التى هو خاضع لها، فعليه أن يسير – إلى الأبد – على نفس الخط الذى مهده مفسرو الشريعة سلفًا، وهو مقتنع أيضًا بأن دينه يحتوى على كـل الأخـلاق والعلوم ، فهو يرتبـط بدينه ارتباطا قويًا ولا يبذل أى مجهود لتجاوز ذلك الوضع .

"إننى أعرف كل ذلك . ولكننى أعرف أيضًا أن هذا الطفل المسلم العربى ينتمى إلى جنس ترك آثاره على العالم ، ليس فقط بالحديد والدم بل أيضًا بالإنجازات البراقة والخصبة التى تبرهن على تذوقه للعلم ... وبعد سقوط المملكة العربية فى الشرق والغرب، سقطت البلاد التى كانت ملاذا للعلم (مثل العراق والأندلس) فى مستنقع الجهل وأصبحت مركزًا للتعصب الدينى. هذا صحيح . ولكننا لا نستطيع استنتاج أن هذا المظهر الحزين الذى آل إليه التقدم العلمى والفلسفى – فى القرون الوسطى – يرجع إلى الشعب العربى الذى كان مهيمنًا وقتذاك" .

وفى اليوم التالى رد رينان على مقالة الأفغانى مع الثناء عليه، والفكرة الأساسية لهذا الرد هى: "أعتقد أن تجديد شباب البلاد الإسلامية لن يتم عن طريق الإسلام: فتجديد شباب هذه البلاد سيتم بإضعاف الإسلام، كما حدث فى باقى البلاد الأخرى التى يقال عنها إنها بلاد مسيحية. فانطلاقة هذه البلاد قد بدأت بتدمير الكنيسة الطاغية التى هيمنت عليها فى القرون الوسطى".

ورينان يقصد بكلمة "إضعاف" أن يقول "الوصول إلى حالة لا مبالاة متسامحة تصبح فيها المعتقدات الدينية غير ضارة" . وهو واثق من أننا سنصل إلى هذه النتيجة إذا جعلنا الدين يتناسب مع الاحتياجات الجديدة عن طريق نشر التعليم وروح التسامح بين الجماهير. والتقدم سيكون لصالح الدين .

لقد اهتم محمد عبده – وهو من أعظم مريدى الأفغانى – بالإصلاحات أكثر من اهتمامه بالسياسة، وسعى – طوال ٤٠ عامًا – لكى يصل إلى هذا الهدف، ولن يتلاشى أبدًا إنجازه فى هذا المجال . وحاول محمد عبده إصلاح الأزهر (هذه الجامعة الدينية العظيمة)، وهذا الإصلاح يتم ببطء عن طريق إنشاء "إدارة للدراسات" ، ووضع منهج محدد أقل حشوًا، وإدخال مواد جديدة مثل التاريخ والجغرافيا والعلوم الأخرى ، وهذا – فى حد ذاته – يعتبر ثورة .

(٣٥) كان جمال الدين الأفغاني يدعو إلى نوع من "الجامعة الإسلامية السياسية"، ولم يكن يهتم كثيراً بدراسة الفقه ، ولذلك انغمس تماماً في السياسة. وكان يقول : إن الحكومات المسيحية تعتذر عن الهجمات والإهانات التي وجهتها للدول الإسلامية مع ذكر تأخر هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذه الحكومات المسيحية هي نفسها التي تعرقل بكل وسيلة أي محاولة للإصلاح والنهضة في البلاد الإسلامية لدرجة شن الحرب عليها لكي تمنعها من الترقي. ومن هنا، لا بد من اتحاد العالم الإسلامي في صورة حلف دفاعي كبير لكي يحافظ على نفسه من الفناء . وللوصول إلى هذا الهدف، يجب عليه أن يكتسب تقنية التقدم وأن يتعلم أسرار القوة الأوربية . ولكن الأفغاني لم يكن يهدف أبداً إلى جعل "الوطنية الدينية" تحل محل "وطنية الأرض" . وكان يريد أن تتضافر جهود الدول الإسلامية – التي تتصرف كل منها بمفردها – للوصول إلى هدف مشترك ألا وهو: الحرية السياسية. ولتجديد شباب الوطن التركي أو الوطن الفارسي أو الوطن المصري ، عمل الأفغاني على تجديد شباب الإسلام الذي يؤثر بعمق على الحياة السياسية والاجتماعية لمختلف البلاد الإسلامية. إن مهمة الإصلاح الديني سيقوم بها – أساساً – مريده المتحمس محمد عبده الذي يعتبر بحق "لوثر الشرق" .

(٣٦) يقول برو – مؤلف كتاب Browe , Persian Revolution إن الأفغاني كان فيلسوفاً وكاتباً وخطيباً وصحفياً . وجاء عنه ما يلي :

"إنه من أشهر الشخصيات الإسلامية في القرن التاسع عشر ... وكان من أصدق ممثلي فكرة "الجامعة الإسلامية" وجاهد في سبيلها بالكلمة والقلم". وفي مقالة نشرت بمجلة "المنار" – مايو سنة ١٩٠٧م – كتب عنه السيد رشيد رضا ، وهو أحد مريدي محمد عبده، ما يلي : "في الحقيقة، لم يكن (الأفغاني) يعمل من أجل "الجامعة الإسلامية". لقد سمعنا أستاذنا يكرر – عدة مرات – أنه (أي الأفغاني) كان أكثر الرجال قدرة على إنجاز الإصلاح. ولولا انشغاله بالسياسة ، لكان قد حقق إنجازاً عظيماً في هذا المجال". ويقول محمد عبده: "إن الإصلاح يهدف إلى تحسين حال المسلمين، والإصلاح يرتكز على: تحرير الفكر من التقليد، وفهم موضوعات الدين كما فهمها القدماء قبل نشوء الخلافات وانتشار الخرافات . ويجب أن يقوم الدين بتنظيم العقل البشري؛ وبالتالي، فإن الدين لا يعادي العلم، بل إنه يحاول التغلغل في أسرار الكون وكشفها" .

Encyclopédie de L' Islam , 1913.

(٣٧) أنشئ "مجلس النواب" في بداية سنة ١٨٦٦م ، واجتمع لأول مرة يوم ٩ نوفمبر. وكان يتكون من ٧٥ عضواً منتخباً ، وكانت مدة الدورة البرلمانية شهرين. واهتم المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل : الري والعناية بالترع. وكان رأيه استشارياً فقط. ولكن بدءاً من سنة ١٨٧٦م ، أبدى هذا المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما درس بجدية المسائل الداخلية المدرجة في جدول الأعمال ، خصوصاً المسائل المالية ، كما لفت نظر الحكومة للعلاج الضروري لإصلاح حال البلاد .

(٣٨) نعتقد أن محمد عبده – هنا – يبالغ في التعميم . ولا داعي لأن نعود إلى ذكر أصول الصحوة القومية – التي سبق لنا وأن درسناها – وإلا فكيف نفسر اهتمام المصريين الشديد بحرب سنة ١٨٧٧م التي لم تكن أول حرب تنشب بين تركيا وروسيا ؟ لقد كانت هذه الحرب فرصة لإظهار مشاعر المصريين بقوة . ويكمن السبب الحقيقي في حدوث تطور بطيء وشاق في الضمير القومي المحروم من الحرية السياسية الضرورية .

(٣٩) فى الرسالة السابعة - بتاريخ ٢٥ - ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨م - كتب المسيو جيليون - دانجلار: "منذ حوالى سنة ونصف ، ثار الضجيج حول الدستور الذى منحه صاحب السمو الوالى إلى شعبه . وطبعاً ، كان كل النواب من أنصار الحكومة . ومع ذلك، تشكلت بينهم قوة للمعارضة . نعم ، لقد سمح عضوان لنفسيهما أن يعربا عن رأيهما المخالف للرأى المطلوب منهما إبداؤه فى مسألة تافهة ، فتم طردهما فوراً من المجلس بناءً على طلب الوالى لأنهما أصبحا خطيرين ويثيران الاضطراب فى شئون الدولة وعدوين لدودين للسلام .

M. Gallion-Danglar : Lettres sur L' Egypte contemporaine, 1876.

(٤٠) هذه الواقعة تكرها لنا الهلباوى بك - المحامى المشهور - الذى ربما قد يكون آخر الأحياء من مريدى الأفغانى .

(٤١) فى كتاب L' Egypte et L' Europe ، يقول القاضى السابق فى المحاكم المختلطة متحدثاً عن المصريين : "بما أنهم يعيشون فى وسط ساكن وراكد، كل شىء فيه يسير حَسَبَ القواعد القديمة، لم يستطع صراع الأفكار والاتجاهات والتغيير والتجديد والتقدم أن ينبه النشاط العقلى لديهم أو استثارته؛ ولذلك، فإن ذهنهم ما يزال فى حالة سكون وخمول... ولكن الآلة فى حالة طيبة رغم أنها تُشْحَنْ بشكل سيء" . إن كل ما قاله المؤلف ينطبق على المصريين قبل بزوغ عهد الصحافة الحرة .

(٤٢) نشرت مجلة L'Europe diplomatique فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩م. مقالاً لمراسلها فى القاهرة بخصوص أبى نظارة و "نوع الشعبية التى يحظى بها يعقوب صنوع بلا منازع" وجاء فى هذا المقال ما يلى :
"فى الشهر الماضى ، ذهبت لسماع أحمد سالم ، المطرب الشعبى المشهور فى القاهرة... ومن بعيد ، أسمعنا مواويله الغريبة ، والناس يستمعون إليه - عادة - وكأنهم فى صلاة. ولكن، فى هذا المساء لا أعرف كيف استطاع بائع أن يتسلل إلى المسرح لكى يبيع جريدة "أبو نظارة" بشكل سرى وسط الجموع. وتم ذلك بسرعة شديدة بعيداً عن عيون الشرطة فباع حوالى ٢٠٠ نسخة . وحدث تغير مفاجىء : فقد أدار الجميع ظهورهم للمغنى وتكونت مجموعات صغيرة تُحيط بشخص يقرأ لهم الجريدة الممنوعة... واتفق المدعوون على البقاء فى الحفلة بشرط أن يُغنى لهم أحمد سالم أغنية "أبو نظارة المنفى عن البلاد". وتقول كلمات هذه الأغنية :

"يا مواطنى المحبوب ، يا أبو نظارة اللطيف
بلغ حبنا لهذا الحليم الذى يحزننا غيابه
(إشارة للأمير حليم باشا)
إنه (الخديو) قد امتص شرايينا
وأفرغ جيوبنا .
ارحم عبيدك يا رب
ألا تراهم يئنون تحت وطأة الضرائب التى لا تعد ؟"

"وهذه الجريدة تتكون من مقالات مثل باقى الجرائد ، بل هى عبارة عن مجموعة من الحوارات بين أبو نظارة وفلاحيه المحبوبين ، مع مجموعة من الأناشيد والأدعية واللعنات تظهر فيها أحياناً أسماء الموتى ونادراً ما تظهر أسماء الأحياء . وعلى الرغم من الاحتياطات التى يتخذها أحمد سالم - باستخدام التلميحات والتورية -

إلاّ أنه لم يكن يغنى بانسجام أغنية أبو نظارة ... وبسبب ما حدث فى هذه السهرة ، ألقى القبض على أحمد سالم وفرقته فى اليوم التالى ، ولم يفرج عنهم إلا بعد عشرة أيام بفضل تدخل الأميرات وسيدات الحريم. ولكن أحمد سالم وفرقته منعوا من الغناء – منذ ذلك الحين – سواء فى المدينة أو فى أى مكان آخر .

"وكما قلت لكم ، فإنه من الصعب إيقاف الدعاية لأبى نظارة فهذه الجريدة الصغيرة لها مؤيدوها فى كل مكان تقريبًا ، وأنا متأكد من أن جزءًا كبيرًا مما تحتويه يأتى من هنا وينقل أحيانا بواسطة شخصيات ذات مراكز كبيرة، وأعتقد أن أبا نظارة ليس هو الصوت بل هو صدى سلبى للرأى العام فى مصر ولكنه أصبح قويًا بسبب إبعاده عن البلاد".

(٤٣) ربما كان سليم النقاش هو أول من أطلق الصيحة الشهيرة "مصر للمصريين"، ونشر فى الجزء الأول من كتابه "مصر للمصريين" دراسة قصيرة عن الأفغانى اعتمد فيها على المذكرات غير المنشورة لأديب إسحاق، وعنه أوردنا المعلومات المذكورة سلفًا . ونضيف إلى ما سبق أن هذا الكتاب يكون مجموعة من الوثائق تساعد فى دراسة تاريخ هذه الفترة أى سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢ .

(٤٤) يبدو أن هذه الجريدة لم تصدر – فى البداية – بشكل منتظم، وعددها الخامس – الصادر يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦م – به أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده، وفى الأعداد التالية، نجد له مقالات أخرى يتضح فيها التحول التدريجى لأسلوب الكاتب الذى كان له تأثير ملحوظ على تنقية اللغة العربية وتطويرها .

(٤٥) من حسن حظنا أننا وجدنا هذه المجموعة عند أحد الأشخاص . ويبدو أن كل مجموعات الجرائد – فى الفترة السابقة على سنة ١٨٨٠م – قد أحرقت أو فُقدت فى أثناء اضطرابات سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢م . ومع ذلك فهناك بعض الأعداد المتفرقة منها فى مكتبات القاهرة .

(٤٦) H. Pensa , L'Egypte et le Soudan Egyptien , 1885.

(٤٧) يحكى المستر ويلسون أنه بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٧٨م، وفى أثناء اجتماع "اللجنة"، جاءت سيدات وطنيات (مصريات) من أسرة عباس باشا ومعهن خادمات لنفس الأسرة، واشتكين أمام "اللجنة" من أن أملاكهن قد سلبت منهن وأصبحن لا يمتلكن شيئًا. وعندما خرجن من عنده ، ألقت الشرطة القبض عليهن وأودعتهن السجن. فتدخل المستر ويلسون فورًا لدى الخديو وأصر على استقالة الحكمدار نظرًا لمسئوليته عما حدث، ويُعلق المستر ويلسون بقوله: "كان للاستقالة تأثير ممتاز وأثارت دهشة الناس فى القاهرة".

M. Wilson : Chapters of my official Life.

(٤٨) يحتوى هذا التقرير – بدون الملاحق – على حوالى ستين صفحة ، وهو منشور فى Documents diplomatiques , Affaires d' Egypte وينقسم إلى جزأين: الأول يتناول نظام الضرائب ، والثانى يعالج الوضع المالى لمصر. والتقرير يدين نظام الضرائب بصفة عامة قائلاً : "ومهما كان الباقى، فإن السلطة التى فرضت هذه الضرائب المتعددة – التى تُثقل كاهل السكان – لا تسمح بتوجيه الانتقادات العادلة". ثم يذكر مظهرًا آخر من مظاهر التعسف : "فى بلد مثل مصر ، تعتمد أساسًا على الزراعة، يجب أن تكون ضرائب الأطيان – وأن تظل – هى المصدر الرئيسى لدخل الخزانة... وفى سنة ١٨٦٧م، تم الكشف عن الأراضى الزراعية لتصنيفها حسب جودتها. وحسبما جاء فى القرار الذى يُنظم هذه العملية، فإن الهدف كان ربط ضريبة الأطيان على أسس أكثر عدالة .

"وقال لنا أحد القناصل معلقًا على ما حدث : "نتج عن هذا العمل مفاسد هائلة ارتكبها الذين كلفوا بتنفيذه والذين استعانوا بمشايخ القرى لمعاونتهم في التنفيذ: فقد رفعوا من قيمة الضرائب على أراض لم تكن تستحق تلك الزيادة، وذلك لتغطية العجز الناتج عن التخفيضات التى منحوها لأراضى الأكابر، إما خوفًا منهم وإما بسبب الطمع .

"وهناك سبب آخر للظلم نتج عن قانون المقابلة · لقد صدر هذا القانون فى سنة١٨٧١م، وينص على أن "كل ممول يدفع للخزانة مبلغًا من المال يساوى قيمة ضريبة الأطيان لمدة ست سنوات ، سيعفى للأبد من دفع نصف الضريبة". وهذا النصف سيتم حسابه على أساس المبلغ الذى يدفعه الممول حاليًا للدولة. والضريبة المفروضة على هذه الأملاك - أيًا كانت طبيعتها - لن تزيد قيمتها بأى شكل وأيًا كانت الأسباب (مادة ٣) .

"وفى ١٦ يوليو سنة ١٨٧٢م ، صدر مرسوم ينص على : ستدفع "المقابلة" لمدة ١٢ سنة وبنسب متساوية بدءًا من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٣م .

"وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا القانون كان يمنح بعض المزايا للممولين الذين لم يمتلكوا الأرض ملكية تامة ، حتى ذلك التاريخ ، ولكنهم كانوا موافقين على دفع "المقابلة" .

"وصدر مرسوم بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦م ، يقضى "بوقف عملية المقابلة"، ونص على أن هذه المزايا ستكون نهائية حتى بالنسبة للممولين الذين سددوا جزءًا مما عليهم، وأنه سيتم اتخاذ إجراءات عادلة : إما بإعادة المبالغ المدفوعة مقدمًا وإمًا بإجراء تخفيض نسبى للضرائب ...

"وقبل تطبيق نصوص هذا المرسوم ، صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م الذى أعاد العمل "بقانون المقابلة" واعتبر أنه لم يلْغ قطُّ وأنه كان سارِيًا طوال الفترة السابقة. وبالإضافة إلى ما سبق ، نص هذا القانون على أن التخفيضات السنوية - الناتجة عن "قانون المقابلة" - ستطبق بدءًا من سنة ١٨٨٦م، وحتى نهاية سنة ١٨٨٥م ، ستتم محاسبة الممول بفائدة مقدارها ٥٪ على قيمة المبالغ التى ستخصم" (مادة ٢) .

"وهكذا، فإن من دفعوا - قبل يوم ٧مارس سنة ١٨٧٦م - "المقابلة" بالكامل وجدوا أن ضريبتهم قد انخفضت بمقدار النصف منذ سنة الدفع. أما الذين لم يدفعوا "المقابلة" كاملة إلاَّ بعد صدور مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م، فإنهم استمروا فى دفع الضريبة بالكامل... والخصم الذى حصلوا عليه لم يقع على نسبة الـ ٥٪ من قيمة المبالغ التى دفعوها، ولكن عن نصف الضريبة التى كان من المفروض دفعها.

وهناك ظروف أخرى عدلت نسبة الضرائب على الأطيان بالمخالفة لكل مبادئ العدالة. وهذه الظروف منفصلة تمامًا عن أسباب الظلم التى أوردناها سلفًا .

"وتمت جباية الضرائب على نخيل البلح حسب إحصاء يعود تاريخه إلى ١٢ سنة مضت... ويقول المفتش العام للصعيد : "إن أحد المزارعين كان يمتلك ١٠٠ نخلة، وكان يدفع عن كل منها مبلغًا من المال قيمته (س) من النقود. ولم يتبق من هذا النخل سوى خمسين فقط، ولكن المديرية لا تعترف بهذا الوضع الجديد وتُطالبه دائمًا بدفع الضريبة عن ١٠٠ نخلة" . (والمفتش يضرب هذا المثل ليشرح أهمية مبلغ "المتأخرات" الذى وصل إلى ٣ مليون و ١٤٥ ألف جنيه عن سنة ١٨٧٥م وصعوبة تحصيله) .

ثم تحدثت "اللجنة" - أخيراً - عن بيع الفلاح لمحاصيله مقدماً، وعن السُخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريرها بالمطالبة بوجود تشريع ضريبي يتماشى مع وجود هيئة قضائية ومحاكم "تضمن حماية فعالة للمواطنين الذين يخضعون حالياً - بأشخاصهم وممتلكاتهم - للأحكام التقديرية لسلطة مطلقة بلا ضوابط". ونتائج الجزء المالي كانت مماثلة: "إذن، فإننا لا نستطيع إنكار أن رئيس الدولة له سلطة مطلقة" .

(٤٩) كتب المسيو ريندر M. Raindre - القنصل العام لفرنسا في مصر - رسالة بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨م موجهة لوزارة الخارجية الفرنسية، جاء فيها: "يتفق الجميع على أن نوبار باشا هو الذي كتب هذه الكلمة الموجزة... وأياً كان الأمر بخصوص نسبة التنازلات - كبيرة كانت أم صغيرة - التي استطاع نوبار باشا انتزاعها من الخديو، فيبدو أن صاحب السمو قد أدرك - من جانبه - أن الإصلاحات المطروحة ومحركها لا يجب أن ينفصلا عن بعضهما. وحتى في الخطبة التي تؤكد موافقة الخديو على برنامج "اللجنة"، فإننا نجد نوبار باشا ذكر اسمه على أنه هو الذي سيشكل الوزارة".

(٥٠) كتب أحد مراسلي جريدة التايمز مقالاً - من القاهرة - بتاريخ ١٣ يناير ونشرته الجريدة بتاريخ ٢٣ ، كرر فيه المطالبة بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على الديون: "إن هذه الحقيقة الواضحة تستند على أن هذا "الدين العام" يستهلك مبلغ ٧ ملايين جنيه من الدخل الذي لا يتجاوز ٩ ملايين جنيه". ثم يصف الحالة المحزنة للفلاح الذي أجبر - بعد الفيضانات العالية - على أن يبقى بلا مأوى جالساً على شاطئ الترعة أو مختبئاً بين الأشجار، بينما يطارده جابي الضرائب ليدفع المتأخرات . ثم يذكر المراسل "كبار الموظفين" - وأغلبهم من الأوروبيين - الذين يقبضون مرتبات هائلة . وهناك أيضاً مجموعة من المستشارين تعوق عملية التقدم . "لقد سافرت - بالأمس - بالقطار السريع القادم من الإسكندرية ، وكان سائق القطار ينزل في كل محطة ويذكر بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية) اسم المكان ومدة التوقف إلخ ... لقد ذكرني ذلك بإدارتنا الدولية الكريهة". "لقد توقفت الإصلاحات التي يريد وزراؤها تطبيقها ويقف الدائنون حجر عثرة في طريق الإصلاحات . ويوجد حالياً في القاهرة مئات من مشايخ القرى، كل منهم يمثل قرية ويحمل الشكاوى لتخفيض الضرائب ، ويُجمعون كلهم على عدم إمكانية استمرار الجباية بالنسبة المعمول بها حالياً . ويحيط مشايخ القرى هؤلاء بكل أبواب الوزارات وينتظرون الوزراء في خروجهم ودخولهم ، وتمتلئ المكاتب بطوفان من شكاواهم. وفي الحقيقة ، يبدو أن هناك ضرورة لإجراء تخفيض عام للضرائب لإنقاذ البلاد من نظام سيجعلها تسقط في يد الأجانب".

ومن الإسكندرية ، كتب مراسل آخر بتاريخ ١٨ يناير مقالاً ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده : "إن هذا التقدم المادي لم يستفد منه الشعب المصري بعد: فالشعب مسحوق تماماً تحت وطأة "الدَّيْن العام". وفي الوقت الحالي ، تتدفق الجموع من الأرياف إلى القاهرة لعرض مظالمها أمام الحكومة الجديدة" .

(٥١) تلك هي الألفاظ نفسها التي وَرَدَتْ في برقية أرسلها القنصل العام الفرنسي في مصر إلى وزارة خارجيته .

(٥٢) هناك إجماع على هذا الرأي ، وهو أيضاً رأي محمد عبده في مذكراته غير المنشورة .

(٥٣) راجع كتاب : Le Soudan Egyptien , par Colonel Chaillé - Long Bey.

(٥٤) راجع كتاب : .The Story of Khédivate , Ed. Dicey

لقد أكد المستر ريفرز ويلسون – في مذكراته – المعلومات التي أوردها المستر ديسي: "كان المستر لاركنج يعرف تمامًا شخصية الخديو إسماعيل والشئون المصرية بشكل عام. وسأنقل هنا الرسالة التي وصلتني منه عندما كنت في القاهرة سنة ١٨٧٦م . وهذه الرسالة تتنبأ بشكل صحيح بما حدث فعلاً بعد ذلك التاريخ بسنتين :

"باريس في ٦ إبريل سنة ١٨٧٦م : عندما جئت إلى باريس كان هدفي – كما تعرفون – هو مقابلة نوبار ... والنتيجة التي توصلنا إليها هي حل هذه المشكلة: هل الخديو مخلص أم لا ؟؟ وجرت المناقشة حول هذا الموضوع. فإذا كان مُخلصًا ، فإن واجبه البسيط والواضح يتطلب منه عدم التدخل بتاتًا في مالية البلاد ؛ وفي الواقع ، فإن المالية هي التي تحرك كل آلية حكومية . وهذا يعني – إلى حد ما – أن يتنازل الخديو عن المبدأ الأوتوقراطي الذي يحبه حكام مصر منذ قرون ... إن الخديو لديه قضاة أوربيون ويجب أن يكون لديه – أيضًا – وزير أوربي للمالية، بشرط أن يكون وزيرًا حقيقيًا لديه السلطات الضرورية لتنفيذ الإصلاحات، ويجب أن يسند هذا المنصب إليكم أنتم ... ويعتقد نوبار باشا أن الحكومة الإنجليزية بمقدورها ممارسة ضغط ما على الخديو لكي يُصبح هذا التعيين أمرًا واقعًا... وعندما اشترى المستر ديزرائيلي أسهم القناة، وعندما شكل "لجنة كيف" بعد ذلك، فإنه كان يهدف إلى خلق مصلحة إنجليزية في مصر تتساوى مع مصلحة فرنسا... ونوبار لا يهتم كثيرًا بعودته إلى السلطة ، ونصحته بضرورة الصبر وأن يترك العاصفة تمر، وبعد ذلك ستتصلح كل الأمور".

إن هذه الرسالة الموحية – التي أرسلها المستر لاركنج – توضح بدقة مدى مشاركة نوبار في الخطة الإنجليزية التي وضعت منذ سنة ١٨٧٦م. وفي فصل آخر، كتب المستر ويلسون – بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٨م – متحدثًا عن موضوع احتمال عودة نوبار باشا إلى مصر: "إن الاستقصاء والتحري يشكلان الجزء الأكبر من عمله. ويشتكي الخديو مر الشكوى من أننا بصدد تنفيذ البرنامج الذي وضعه نوبار . وهذا صحيح . ومع ذلك، فإن الخديو يعتقد بأن نوبار – إذا عاد إلى مصر – فسيكون لحمايته من التحقيق، ولا يستطيع نوبار أن يدير ظهره للإصلاحات ويخون القضية التي بَشَّر بها طوال السنتين الأخيرتين.

Sir Rivers Wilson , Chapters of my official Life , 1916.

(٥٥) راجع البيان الذي أصدره قنصلا فرنسا وبريطانيا العُظمى في القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩م في :
Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte.

(٥٦) راجع جريدة مرآة الشرق بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩م .

(٥٧) راجع :
Modern Egypt , Lord Cromer.

(٥٨) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل ، مقال من القاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩م .

(٥٩) المقصود هو عبد السلام المويلحي بك .

(٦٠) راجع جريدة الوطن بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩م .

(٦١) راجع كتاب :

How we defended Arabi and his friends, By: Broadley, London, 1884.

(٦٢) فى أثناء تمرد يوم ١٨ نوفمبر ، كان محمود سامى البارودى هو مدير الأمن. وبناءً على طلب الخديو، استدعى محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى باشا لكى يستجوبهم بخصوص هذه المظاهرة لأنه سرت إشاعة بأنهم هم المحرضون عليها. وفى مذكرات عرابى غير المنشورة ، يصف عرابى انطباعه عن هذه المقابلة بقوله: "لقد وجدتُ فيه (البارودى) مقتًا للظلم وميلاً للحق والحرية".

(٦٣) راجع تصريحات أحمد رفعت (السكرتير السابق للوزارة القومية التى رأسها البارودى فى أثناء الثورة) وفيها يقول عن نفسه : "أنا تركى، وليست عندى أية دوافع تجعلنى أروى أشياء غير صحيحة. لقد حظى عرابى بعطف مصر كلها وحظى – أيضًا – بتعاطفى معه"، راجع كتاب :

How we defended Arabi and his friends , By : Broadley.

(٦٤) كتب المسيو دى لويزان M. de Luisant فى جريدة "البروجريه إيجيسيان" – بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٦٩م – ما يلى : "أثار البعض كثيراً من الضجة حول المؤسسة الجديدة... وأراد الوالى منح بلاده مؤسسة مماثلة لما كانت عليه "مجالس الأعيان" فى عهد الملكية الفرنسية، والتى كان من حق بعضها فرض ضرائب وكان يُطلب من البعض الآخر مجرد الدعاء للملك ... وهذا ليس لب المسألة : فالنقطة المهمة هى أن محكمة الرأى العام تأسست ومهما كانت بطيئة فى اتخاذ القرار ومهما كانت تعانى من ضغوط فى البدايات، فإنها ستَتَرسَّخُ فى النهاية" .

(٦٥) نشرت جريدة "مرآة الشرق" – فى عددها الأول الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير – ما يلى : "علمنا من مصادر موثوق بها أن كل النواب المصريين سيرفعون عريضة لصاحب السمو الخديو لكى يمنحهم كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها النواب فى أوربا أو يأمر بتجديد الانتخابات".

(٦٦) راجع : Documents diplomatiques , affaires d' Egypte , 1879.

(٦٧) رسالة من المسيو وانجتون – بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨م – مُوجَّهة إلى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر (المرجع السابق) .

(٦٨) تشكلت وزارة شريف باشا على النحو التالى : شريف باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، وراغب باشا للمالية ، وثابت باشا للأوقاف والمعارف العمومية ، وزكى باشا للأشغال العمومية ، وذو الفقار باشا للحقانية ، وشاهين باشا للجهادية .

وتم إعفاء رياض باشا من منصب وزير الداخلية ومن منصب "نائب رئيس اللجنة العليا للتفتيش" ، فسافر إلى أوربا لكى يلحق بنوبار باشا وعملا سويًا على إسقاط الخديو (راجع مذكرات محمد عبده غير المنشورة).

(٦٩) حاول الأوربيون تشويه الحركة القومية المصرية ، فنشروا الإشاعات – فى أوربا – بأن المصريين يريدون طرد كل الأوربيين من الإدارة المصرية (راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٨٧٩م).

(٧٠) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧١) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٧٢) نشب خلاف بين المستر ويلسون واللورد فيفيان حول السياسة التى يجب اتباعها فى مصر، ويبدو أن

فشل وزارة ويلسون هو الذى حدد عودة اللورد فيفيان الذى تنصلت حكومته منه .

(٧٣) تمت هذه الزيارة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧٤) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧٥) كتب أحد المراسلين فى جريدة التايمز بتاريخ ١٩ مايو ما يلى: "يستطيع الخديو - الآن - الاعتماد على حزب وطنى يقال إن له - أحيانًا - تأثيرًا حاسمًا على مواقف الوالى. لقد اتحد الجيش ورجال الدين والباشاوات على هدف مشترك هو : إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. ويبلغ عدد أعضاء البرلمان حاليًا ١٠٠ عضو، وأظهر المجلس علامات تدل على حيويته وتبشر بمستقبل برلمانى جيد" .

(٧٦) انظر فى جريدة "الوقائع المصرية" عرضًا لجلسات "مجلس النواب" .

(٧٧) راجع جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٧٨) توجد مقتطفات من رسالة الكونت سان فيلليه Comte Saint Villier - سفير فرنسا فى برلين - إلى المسيو واد ينجتون - بتاريخ ٢٠ مايو - فى : .Doc. dip. Affaires d' Egypte

(٧٩) يقول اللورد كرومر : إن تصرف الحكومة الألمانية قد عجل بإصدار القرار الذى كان متفقًا عليه أيا كانت الحالة (Modern Egypt) .

(٨٠) كان القنصل العام الفرنسى فى القاهرة حينذاك هو المسيو تريكو M. Tricou وتولى هذا المنصب منذ العاشر من يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٨١) فى رسالة كتبها إسماعيل من نابولى - بعد عزله - إلى الصدر الأعظم ذكر ما يلى: "لقد استغثت بصاحب الجلالة السلطان لكى يحمينى من الضغوط الأجنبية. لقد قضيت فى الحكم ستة عشرة عامًا مليئة بالإنجازات: ففى عهدى، امتلأت مصر بشبكة من السكك الحديدية، وشققت الترع بكميات كبيرة لكى تزيد من خصوبة الأرض وثرائها ، وتم إنشاء ميناءين كبيرين فى السويس والإسكندرية ، وأهديت إلى العالم قناة تصل بين البحرين، إلخ إلخ..." .

(٨٢) نشرت جريدة "مرآة الشرق" - فى عدد ٢١ مايو سنة ١٨٧٩م - مقالاً بعنوان "جوردون باشا الإنجليزى حاكم السودان" أرسله مراسلها يذكر فيه حدوث تغيير هائل فى سياسة جوردون التى أصبحت متعالية بشكل واضح ومعادية لمصر . وفى هذا السياق نفسه، استعرضت الجريدة - بتاريخ ١١ يونيو- المسألة المصرية فذَكَرت أن قناة السويس فَتَحَتْ - أمام القوى الأوربية - طريقًا للدخول إلى إفريقيا ، وأثارت لديها أطماعًا لغزوها. وذكرت الجريدة أن الدول الأوربية أدركت أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها إذا قامت فى مصر حكومة وطنيه قوية لأن هذه الحكومة ستضعف النفوذ الأجنبى. ولهذا السبب، سعَتْ القوى الأوربية إلى التفاهم فيما بينها ، وإنهاء انقساماتها التى ستتيح "للحزب الوطنى" إنجاز الإصلاحات والقضاء على مفاسد الحكم المطلق ، وتحرير البلاد من نير أوربا. وفى هذا تفسير لموقف الدول الأوربية المعارض لمشروعنا الإصلاحى ولاستقلالنا .

الفصل الرابع

دولــة داخــل دولــة

سنتناول الآن المرحلة الحاسمة التي سبقت الثورة . وفي هذه المرحلة، فإن مسئولية الأحداث التالية تَتَحدَّد أصولها المباشرة والفورية وتلتقي كلها عند سبب واحد لا ثاني له ألا وهو : التدخل الأجنبي .

لقد فَرَضَت الدولتان – إنجلترا وفرنسا – وزيرَيْن أجنبيَّين على إسماعيل وأبعدتاه عن إدارة الشئون العامة ، وبذلك تكون الدولتان – في الواقع – قد أقامتا نظامًا للسيطرة والهيمنة على شئون مصر . واهتز هذا النظام عندما عُزل هذان الوزيران وتشكلت وزارة مصرية قومية خالصة . وعندما قامت الدولتان بعزل إسماعيل، فقد كانتا تريدان استرداد الأرض التي فقدتاها وإقامة "نظام جديد مع رجل جديد"[1] .

ولكي تستفيدا الاستفادة القصوى من هذا القرار ، نَسَبَت الدولتان لنفسيهما الفضل كله في الدفاع عن حقوق الحاكم الجديد وامتيازاته ضد تعديات تركيا. وباتباع هذه السياسة ، أرادت الدولتان تحديد وضع مصر بالنسبة لهما أمام أوربا، مع جذب توفيق – الذي تحميانه – تمامًا إلى جانبهما . وكَتَبَ المسيو وادينجتون معلقًا: "نصحنا إسماعيل بالتنحي عن الحكم ، أي أن يُقَدِّم – من تلقاء نفسه – تضحية كانت إنجلترا وفرنسا قَرَّرَتا فرضها عليه . ولكننا لم نعترض أبدًا على تَدَخُّل "الباب العالي" للتصديق على هذا التغيير السياسي ، وكنا سنكتفي باستقالته الطوعية ولكن تم عزله، وهذا الإجراء لا يُقَلِّل أبدًا من أهمية النتيجة التي حَصلَت عليها الدولتان" .

ولكن المسيو وادينجتون يعترض – بعد ذلك – على نية "الباب العالي" في "العَوْدَة بوضع مصر إلى ما كانت عليه حسب نصوص اتفاقية سنة ١٨٤١م، وإلغاء فرمان سنة ١٨٧٣م" ، ويقول عن توفيق "إنه الأمير الذى شجعت الدولتان الغربيتان توليته العرش"[٢] .

وأخيرًا ، فقد أصَرَّ سفيرى الدولتين فى الآستانة (المسيو فورنييه M. Fournier والمستر لايارد M. Layard) على الاطلاع على الفرمان الجديد قبل إصداره. وبعد محادثات طويلة مع الوزراء العثمانيين ، استطاعا تعديل مشروع الفرمان، وجعلا "الباب العالى" يعترف بكل الامتيازات التى حَصَلَت مصر عليها بِناءً على فرمان سنة ١٨٧٣م ، واستطاعا – أيضًا – إلغاء الفقرة التقليدية التى تَنُص على أن "الامتيازات الممنوحة لمصر قد أُنعم بها على الخديو شخصيًا ؛ ولذلك فليس بمقدوره – تحت أى مبرر أو ظرف – التنازل عنها جزئيًا أو كليًا لصالح طرف ثالث. إن اليد الواثقة ، التى منحناها حقوق السلْطة ، يجب أن تدافع عن هذه الحقوق باستمرار"[٣].

وبالتأكيد ، فإن هذه الألفاظ الرنَّانة الفارغة تُشير من طرف خفي – كما أوْضَح المسيو فورنييه – "إلى توظيف الأجانب في حكومة الخديو" . وفي نهاية الأمر، خَضَعَت تركيا وصاغت فرمان ٣٠ يوليو – الموجه للخديو الجديد – حَسَبَ رغبة الدولتين . وهذه الواقعة – فى مُجملها – تُبَرهن على أن فرنسا وإنجلترا كانت لهما السيادة على شئون مصر مقارنةً بالحزب الوطنى ، وتركيا ، وأوربا. ويُعلِّق المسيو وادينجتون على ذلك قائلاً: "بدون أيَّة ادعاءات ، وبإيجاز ، بمقدورنا القول بأن المصاعب ، التى أثارتها الآستانة بخصوص مصر ، قد تَحَوَّلت فأصبحت لصالح مصر ولتأكيد استقلالها الذاتى : ومن الآن فصاعدًا ، أصبحت فرنسا وإنجلترا تضمنان امتيازاتها ، وكذلك باقى الدول الأوربية التى ستُسْتَدْعى للمشاركة فى هذا الضمان"[٤].

وبعبارة أُخرى ، فإن الدول الأوربية قد اعترفت – عمليًا – بالوصاية الفرنسية / الإنجليزية على مصر . وتم تطبيق هذه الوصاية على النظام الجديد تحديدًا بواسطة الخديو أو عن طريق حكومته أو بلاطه أو الثلاثة معًا – منفردين أو مجتمعين – حسب الظروف .

والخديو توفيق يذكّرنا بلويس السادس عشر فى تَبَنِّيه وضعفه واستبداده: لقد تَسَبَّب الاثنان فى وقوع الثورة فى بلديهما ، وعَجّلا بها ثم خاناها لصالح الأجانب. ويعلق اللورد ملنر على شخصية توفيق بقوله : "وَرِثَ توفيق الضعف. وعلى الرغم من كل صفاته الممتازة - التى جاءت بالخير العميم على البلاد فيما بعد وفى ظروف أفضل - فإنه لم يَكُن الرجل الذى يستطيع بمفرده المحافظة على احترام لقب "الخديو" ، هذا الاحترام الذى نالت منه الأحداث بعُمق . لقد كان للأب مهابة عظيمة ، ورآه الشعب وهو يُعْزَل بلا مقاومة بناءً على قرار من "الباب العالى"؛ ثم رأى الشعب الابن وهو يستَسلِم لوصاية القوتَيْن الأجنبيَّتَيْن منذ بداية حكمه. وبدون أدنى مبالغة ، نستطيعُ القول بأن هذه الإهانات المتعاقبة قد أطْفَأت تماماً الهالة التى كان الشعبُ يراها تُنير فوق رأس "أفندينا" ، أو على الأقل جعلتها تفقد الكثير من لمعانها" .

واللورد ملنر يريد - بحق - أن يُبرهن على أن مكانة الخديو كانت "عاجزة عن توطيد سلطته" ، ويريد أيضاً تبرير مبدأ "إعادة استتباب النظام".

ولكن ألا نجد فى هذا الاعتراف إدانة للرجل وللنفوذ الأجنبى الفعلى - الذى تمثله إنجلترا - منذ تلك الفترة ؟؟

وفى سنة ١٨٨٠م ، كَتَبَ مؤلف مجهول[٥] ما يلى : "كان توفيق باشا مَوْضع ازدراء إخوته وحتى أبيه . ولا يستطيع أى شخص أن يقول شيئًا جاداً ضده لأنه لم يتخذ أية مواقف سيئة . ولكنه - بطبيعته - أصبح مُجَرَّد لعبة فى يد أى شخص يعرف كيف ينافقه ويُسلّيه . وفى الوقت الحالى ، فإن الشماشرجى الخاص به هو الذى يُسَيْطر عليه تماماً لدرجة أن جميع القاهريين - بل كل المصريين - يحتقرون توفيق ويُطْلقون عليه لقب "مدام فريدريك"[٦] ، وفريدريك هذا هو خادمه الخاص. ووَجَدَت نفسه الضعيفة عَزَاءَها فى التَّعبُّد وبناء المساجد لدرجة أن المساجد التى بناها تساوى عدد القصور التى بناها أبوه" .

هذا هو توفيق . أما عن حاشيته وندمائه ، فقد نشر المؤلف نفسه الذكريات التالية التى كتبها مواطن مصرى يعيش فى القاهرة : "قَضى إبراهيم أفندى زكى عدة سنوات

فى السجن بتهمة الاحتيال ، وتم تعيينه فى وظيفة "رئيس القسم التركى" فى وزارة المالية . أما كمال بك وعثمان الأعرج وجوزيف باشا فهم نُدماء توفيق المفضلين؛ ومَنْ يُريد التوظيف فى الحكومة المصرية ، عليه أن يتفق معهم لأن تأثيرهم عظيم على الخديو..."

وسنلاحظ ، بسهولة ، أن عهد توفيق قد شَجَّع - أكثر من عهد إسماعيل - ظهور الأشخاص ذوى النفوذ الكبير ، من غير الموظفين الرسميين فى البلاط ، والذين ينتمون إلى أصول تركية / شركسية وأجنبية فى مصر .

أما الحكومة ، فقد جرى العُرْف على أن يقدم مجلس الوزراء استقالته ثم يتم تشكيل حكومة جديدة . وهذا ما حدث : ففى الثانى من يوليو ، شكل شريف باشا حكومة جديدة . ولتوضيح السياسة المستقبلية وبرنامج الحكومة ، أصْدَر الخديوِ توفيق - بتاريخ ٣ يوليو - قراراً فى شكل فرمان أكد فيه على "ضرورة أن تكون الحكومة الخديوية دستورية ، وأن يكون الوزراء مسئولين وذلك لحسن سير أداء الإدارة. وإننى لن أحيد عن هذا المبدأ الذى سيكون أساسًا لحكومتى . ويجب علينا مساعدة "مجلس النواب" ، وتعديل قوانينه لكى يكون أكثر ليبرالية وقادراً على دراسة القوانين والميزانيات وكل المسائل الأخرى التى ستُعْرَض عليه" . ثم تناول توفيق ضرورة إعادة تنظيم المحاكم ، ونشر التعليم العام ، وإدخال كل الإصلاحات الإدارية اللازمة . ولكن أهم نقطة فى برنامج ٣ يوليو ، هى أن الخديوِ وَعَدَ - رسمياً وعلنًا - بإقامة نظام دستورى يمثله "مجلس نواب" جديد يكون أوثق صلة بمبدأ المسئولية الوزارية .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الوعد الذى استقبلته الجماهير بارتياح، فإن الحكومة الجديدة لم تكن حكومة قومية بالقدر الكافى ، ولم يكُن هذا الخطأ بسبب شريف باشا بل بسبب الخديوِ توفيق وبطانته . ويقول المؤلف المجهول نفسه (٧) : "كان الفلاحون الفقراء - فى مديرية الجيزة - يجأرون بالشكوى طالبين النجدة من الخديوِ الجديد بلا جدوى ؛ فكان مدير المديرية القاسى يجلدهم لكى يجبرهم على دفع الضرائب التى سَبَقَ لهم وأن دفعوها فى عهد إسماعيل . وكان هذا المدير من نُدَماء

خليل أغا – كبير خصيان والدة الأمير – وهو الآن يحظى بحماية كمال بك، الصديق المقرب لتوفيق .

"ومَنْ هو على (عثمان ؟) باشا غالب وزير الجهادية ؟ إنه عَبد شركسي من عُتَقَاء الخديو إسماعيل ، وكان الفلاحون يُطْلقون عليه لقب "ملاك الموت". وعُيِّن في منصب وزير الجهادية الحالي كما لو كان إسماعيل ما يزال يحكم" .

ونُضيف إلى ما سبق أن وزارة الجهادية قَرَّرَت تخفيض عدد أفراد الجيش العامل إلى ١٢ ألف جندى فقط ، وتسريح الباقين (١٠ آلاف) فغضب الجيش من هذا الإجراء – وغيره – فقام ٧٩ ضابطًا بتقديم عريضة للخديو – في شهر يوليو – يلتمسون فيها تغيير هذا الوزير(٨) .

ولكن الشيء الأساسي هو أن شريف باشا لم يترك الأحداث تثنيه عن طريقه، ولم يَغب عن نظره سبب تشكيله للوزارة ألا وهو : إعطاء البلاد وثيقة دستورية، وقَدَّم شريف باشا هذه الوثيقة للخديو لكي يُصَدِّق عليها ، ولكن توفيق رفض، وتَخَلَّى – بذلك – عن قضية الأمة وتناسى ما وَعَدَ به بالأمس، واستسلم أكثر فأكثر للنفوذ الأجنبي . وبناءً عليه ، استقال شريف باشا يوم ١٨ أغسطس، وقبل الخديو الاستقالة ، وشَكَّل وزارة جديدة برئاسته ؛ فأصبح هو نفسه رئيس وزرائه، وعلَّق محمد عبده على ذلك قائلاً: "بدون شك ، عندما علم قناصل الدول الأوربية بمشاريع الخديو، وبرغبته في التجاوب مع المشاعر العامة في البلاد ، عملوا على إقناعه بأن هذه المؤسسات الجديدة سابقة لأوانها ، وتَحَجَّجوا بأن تَدَخُّل النواب في إعداد الميزانيات سيكون من شأنه تأخير حل المسائل المالية العاجلة ، ووضع تعقيدات قد تُهَدِّد بسلامة العرش . وساعدهم بعض رجال الحاشية في إقناع الخديو بذلك الرأي، ولم يَكُن الخديو قد نسي بَعْد موضوع عَزْل والده ، فترك نفسه يقع تحت تأثيرات تلك الحجج ، وغَيَّر مواقفه ، وقَرَّر رفض وثيقة الإصلاحات الجديدة".

ويتحاشى اللورد كرومر – بعناية – ذكر الوعد الرسمي الذى صَرَّح به الخديو يوم ٣ يوليو ، ولكنه يَذْكُر أن "صاحب السمو شَرَح للمستر فرانك لاسيلز، وكيل إنجلترا

وقنصلها العام، أسباب خلافه مع شريف باشا . فكتب المستر لاسيلز: "أكَّد الخديو لى أن المؤسسات الليبرالية لا تناسب البلاد أبداً فى الوقت الحالى، وأن الدستور الذى قدمه له شريف باشا لم يكن سوى ديكور مسرحى ، وأنه هو (أى الخديو) المسئول عن حكومة البلاد . ولذلك ، قرَّر أن يتحمل نصيبه فى هذه المسئولية وألاَّ يختبئ خلف دستور غير حقيقى ووهمى" . أمَّا شريف باشا ، فقد ذكر المستر لاسيلز : "بصفتى مصرياً ، فإننى أسف لعودة الحكم الفردى . وهناك عدد من الأشخاص - داخل القصر وخارجه - فرحين بعودة الحكم المطلق للخديو لأنه مفيد لمصالحهم الخاصة . ولكن هذا الوضع سيكون مأساة حقيقية للبلاد إذا وَقَعَت مجدداً تحت سَطْوَة حكومة والٍ مستبد"[٩] .

ويمتدح اللورد كرومر فى كتابه الموقف "الحكيم" الذى اتخذه الخديو لأن "الاستبداد هو شكل الحكم الوحيد المناسب لمصر . ولكن هذا الاستبداد يجب أن يكون استبداداً تطوعياً بلا مقابل وخاضعاً لنوع من الرقابة الفعَّالة"[١٠] .

لقد كان التلميح واضحاً : "فالمراقبة الفعَّالة" لن تكون لنواب المجلس الوطنيين بل ستكون بواسطة "المراقبة الثنائية" التى تمت إعادتها فوراً والتى سيمارسها فعلياً المستر بارنج بنفسه (الذى سيُعْرَف فيما بعد باسم اللورد كرومر) .

ويعترف اللورد ملنر بأن الخديو "كان مستسلماً لوصاية القوى الأجنبية منذ جلوسه على العرش" ، واحتقر تماماً الأمانى الوطنية التى كانت تُطالب بوضوح بتجنب نشوب الثورة وتفادى وقوع الاحتلال الأجنبى وذلك بإنجاز الإصلاحات. وفى هذه الحالة، ألا يتحمل الخديو توفيق المسئولية كاملة ومباشرة عن وقوع الأحداث اللاحقة ؟

ولم يغب مغزى استقالة شريف باشا عن فطنة الأذهان اليقظة ؛ فالخديو أصبح هو الحاكم بأمره ، وبناءً على نصائح القنصلَيْن ، أمَر بعودة رياض باشا وكلفه بتشكيل الوزارة . وأثار هذا القرار سُخط "الرأى العام" الذى أصبح وجوده حقيقة ثابتة . وبتاريخ ٢٠ أغسطس ، بعث مراسل لجريدة التايمز - من القاهرة - مقالاً[١١]

تحدث فيه تحديداً عن "الرأى العام" فى مصر : "منذ ١٥ عاماً ، لم يكُن "الرأى العام" موجوداً بين السكان المحليين . ولم يتجاوز عدد المشتركين - فى أى جريدة منشورة بالعربية - المائة مشترك . وكان مستحيلاً العثور على اسم نائب واحد معارض أو يُبدى الرأى فى الأحداث الجارية . أمَّا اليوم ، فتصدُر فى مصر ١٢ جريدة باللغة العربية تُـوزِّع كل منها ما بين ألف وألف وخمسمـائة نسخة. وهى - غالبًا - لا تتلقى دَعْماً حكومياً ، وتنتقد الأحداث العامة بحرية (وهذا شىء لا يجب التقليل من شأنه) . ويوجد أيضًا مجلس للنواب ما يزال ضعيفًا ولكن لديه سُلْطات عملية يستطيع - من خلالها - الاعتراض . ويوجد أخيراً - هنا وهناك - رجال لهم تأثير كبير على مواطنيهم بشكل إيجابى أو سلبى" .

"ولنستمع - أولاً - إلى ما تقوله الصحافة المحلية عن الموقف الراهن : هل نحن مناصرون لحزب شريف أو لنوبار أو رياض أو ويلسون ؟ وردنا هو: "لسنا مع أى أحد منهم ، بل نحن مع حزب مصر ، وأسماء الرجال لا تهمنا بل إن ما يهمنا هو المبادئ فقط . إننا نريد رجالاً أمناء ذوى كفاءة ، ولن نهتم بجنسياتهم ولا بمعتقداتهم ، ولا نريد مَنْ يتفاخرون ، ولا نريد - كذلك - حكومة خاضعة للقناصل الأجانب. أعطونا رجالاً ذوى كفاءة واتركونا نعمل لمستقبلنا بمجهودنا الخاص .

"وإذا تركنا الصحافة ، فسنجد أن عبد السلام بك المويلحى هو الزعيم البرلمانى للحزب الوطنى . وقد رأيته أول مَرَّة فى ليلة عزل الوالى السابق، وكان المويلحى مسترسلاً فى الحديث عن ضرورة منح إسماعيل باشا الوقت الكافى لتحقيق مشاريعه المتطورة لإصلاح التمثيل النيابى .

"ولكن خلف هذا الشخص ، الذى لا يُثير الانبهار ، توجد شخصية أكثر تأثيراً: إنه جمال الدين الأفغانى . لقد أجْرَيْتُ معه حديثًا صحفيًا ، وأدهشتى وجدته ألطف رَجُل . ووجهة نظره لا تُوجد فيها أى ابتكار مدهش ولكن أفكاره مُحَدَّدة تماماً، وكان يؤيد نداء "مصر للمصريين" حتى فى تعليقاته المتطرفة . وعندما حاولتُ الاعتراض على تأكيده بأن وزارة ويلسون / دييلنيير لم تكن لها أيَّة نتيجة (مشيراً إلى توقف فَرْض الضرائب) ،

أصَرَّ جمال الدين بشدة على أن السبب يَرْجع إلى قوة الرأى العام ، وأنه كان سيتم الوصول إلى نفس النتيجة تحت ظل حكومة وطنية لا يوجد بها وزراء أجانب .

"لقد تحدثت بما يكفى لإثبات وجود رأى عام محلى ، وأنه يجدُ وسائل للتعبير عن نفسه، ولذلك لا يجب إهماله أبداً" .

وهذا الرأى العام سَبَقَ له وأن ثار بسبب استقالة شريف باشا ، ويبدو أن جمال الدين – منذ ذلك الوقت – قاد حملة دعاية أكثر وضوحاً ضد التدخل الأجنبى؛ ولذلك صَدَر أمْر الخديو بالقبض عليه ، ونُفى إلى جَدَّة يوم ٢٦ أغسطس[١٢]. ولكن هذا الإجراء لم يُهدئ هياج المشاعر بل زاده وأزال الوهم بقوة من نفوس الناس .

إن "الاستبداد المقبول والخاضع لنوع من الرقابة الفَعَّالة" ، الذى تحدث عنه كرومر، تَجَسَّدَ فعلاً فى شخص رياض باشا – رئيس الوزراء المقبل – ذى الشخصية المستبدة والذى سيعاونه اثنان من المراقبين هما : المستر بارنج والمسيو دبيلينيير[١٣] .

ووصل رياض باشا إلى مصر يوم ٣ سبتمبر ، وكُلِّف بتشكيل الوزارة يوم ٢١ بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م. واحتفظ الخديو لنفسه بحق رئاسة جلسات مجلس الوزراء ، وبذلك يكون قد اشترك فعلاً فى حكومة البلاد.

وأدَّت هذه الظروف مجتمعة إلى تكوين "حزب وطنى" جديد وسرِّى فى ضاحية حلوان . ويعطينا أحمد عرابى بعض المعلومات عن هذا الحزب، ولكنها للأسف مُبْهَمَة وناقصة ، فهو فى مذكراته – غير المنشورة – يذكُر ما يلى : "عندما رأت الأمة المصرية معاناة البلاد فى شئونها الداخلية وماليتها ، بسبب التَحكُّم الأوربى الذى كان يستغلها ، وتزايد السُخط فى كل طبقات الأمة ، تَكَوَّن فى حلوان حزب سرى كان يُجَنَّد أعضائه من بين الشخصيات الرفيعة والعلماء والمثقفين[١٤]. ونَشَرَ هذا الحزب بياناً فى الصحف الفرنسية أعْلَن فيه عن وجوده وعن أهدافه إلخ...

"راقبت الحكومة قادة الحزب مراقبة دقيقة وصارمة ، فتَجَنَّس بعضهم بجنسيات أوربية لحماية أنفسهم من الإجراءات السيئة التى قد تتخذها الحكومة ضدهم ؛ فتَجَنَّس حافظ باشا وابنه بالجنسية النمساوية ، وتَجَنَّس شاهين باشا بالجنسية الإيطالية،

بل وغادروا مصر . وعلى الرغم من هـذه الحماية ، فقد تم تجـريد شـاهين باشا (وهو وزير سابق في عهد إسماعيل) من ألقابه وصودرت أملاكه بناءً على مرسوم صدر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠م" .

ولقد استطعنـا الحصـول على الترجمـة الفرنسـية للنص الأصلى لمنشـور "الحزب الوطنى" الذى صَدَرَ باللغة العربية(١٥) .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر ، كَتَبَ مراسل مجلة "L' Europe Diplomatique" رسالة من القاهرة ، جاء فيها(١٦) : "قبل وصول المستر بارنج (الذى سيُصبح اللورد كرومر فيما بعد) والمسيو دبيلنيير ، تَكَوَّنَت نُذُر العاصفة ضدهما ، وأَعْنِى بذلك "الحزب الوطنى" المزعوم الذى لعب به الخديو جيداً يوم ٧ أبريل الماضى .

"وأصْدَر "الحـزب الوطنى" المصـرى منشوراً فى القـاهرة بتـاريخ ٢٠ ذى القـعدة سنة ١٢٩٦ هـ . (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م) . وكُتِبَ هذا المنشور باللغـة العربيـة، ولكن لأسباب قهرية ، فإن النص العربى قد تأجَّل طبعه لبضعة أيام وبينما الترجمة الفرنسية تُوَزَّع بوفرة ولا يَعرف أحد أين طُبِعَتْ ...(١٧) .

وفى بداية هذا المنشـور ، يبدأ "الحزب الوطنى" بتـذكيـرنا بأن "الخـديو السـابق طالب الحزب بالتَّدَخُّل ، وذلك فى وقت حَرِجٍ بل فى اللحظات الأخيرة لحكمه، وكانت تلك هى المرة الأولى التى ترك فيها الخديو شَفَتَيْه - الخاضعتين دائمًا لفكره - تنطقان بهذه الكلمـات السـحرية التى تُكَهْرِب أوربا ، والتى يثير معناها النفوس وينقذ الأمم ، تلك الكلمات التى تخلق الرجال" . ومع ذلك ، فإن تَوَجُّه إسماعيل "للحزب الوطنى" قد "جاء متأخراً جداً" مع أنه كان يعرف بوجوده منذ زمن طويل.

وفى الوقت الحالى (فى عهد توفيق) ، فإن الحزب "يريد أن يُثْبِت وجوده".

وبصـفتـه حـزبًا ، فـإنه يريد "إنقـاذ مـصـر من الهـوة التى ألقـاها فيـهـا الحكم الاستبدادى والربا" . وبناءً على معطيات حقيقية ، فإن الحزب يُقَدِّر أن أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترلينى ظلت بيْن أيْدى الوسطاء الماليين والصناعيين فى العهد السابق الذى ترك لمصر دَيْنًا عامًا يقارب المائة مليون جنيه إسترلينى .

"ويؤمن الحزب الوطني بأن عليه واجب مقدس ناتج عن حق لا جدال فيه: هذا الحق الذي تملكه أمة حرة ومتجانسة ، يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، كرست نفسها للزراعة ؛ أمة كادحة تخضع كلها لنفس القوانين المدنية والدينية. إن هذا الشعب الكادح قد تحرر اليوم ويرفض العبودية" .

أما برنامج الحزب ، فقد تمت صياغته بشكل واضح ومحدد ، فهو يقترح "رفع مستوى الجماهير عن طريق التربية التدريجية التي تتناسب مع عادات وتقاليد السكان. ويجب أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته . وتربية الشعب يجب أن تتم على يد عناصر مصرية بقدر الإمكان .

"والحزب الوطني يكره اللجوء إلى الوسائل العنيفة ، ولذلك فإنه يأسف لوقوع التطورات الدبلوماسية التي أدت إلى السقوط المفاجئ للنظام السابق الذي يستحق ما جرى عليه .

"إن الحزب الوطني يقبل بالأمر الواقع ، ولكنه يعتبر أن تشكيل الحكومة قد تم تحت ضغط التأثيرات الأجنبية ، ولذلك فإنها لا تعبر عن أماني البلاد أو احتياجاتها. وأن تكوين الحكومة الحالية لا يمت لمصر بأية صلات حقيقية لأنها تشكلت على أساس مصطنع ؛ فالدول الأوربية وحدها هي التي اشتركت في تشكيلها، ولم تكن للأمة المصرية أية علاقة بذلك أبداً .

"ويوجد خديو يحكم من القاهرة ، ولكن الإدارة العليا لشئون البلاد لا تنبع منه ولا من وزارته . وفي ظل هذا النظام ، فإن مصر ستظل دائماً مسئولة عن أخطاء الآخرين ، تلك الأخطاء التي تضنيها وتتسبب في ضياعها . إن أمة وادي النيل ترفض قبول وضع يجعلها - بدون داع - تقع تحت وصاية خطيرة تهدد استقلالها الذاتي ، وتترك العناصر الأجنبية غير المسئولة تنهب ثرواتها تحت حماية الحصانة والامتيازات التي لا تتمتع بها البلاد ذاتها . والأمة المصرية تشعر بأنها ما تزال أمة شابة وقوية بمقدورها تجديد قواها بنفسها ، وهي ترغب في ذلك؛ ولهذا السبب، فإنها تطالب - بصوت عال - بممارسة حقوقها ، ووكلت "الحزب الوطني المصري" بالدفاع عن مصالحها : وهو الحزب المكون من رجال أكفاء ذوي خبرة" .

ثم أعلَن الحزب "أن مصر تريد التَخلُّص من ديونها ، بشرط أن تتركها القوى الأجنبية حُرَّة في تطبيق الإصلاحات العاجلة . ويجب أن تُدير شخصيات مصرية، يختارها المصريون ، شئون البلاد ، مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية"، التي ستكون بشكل محدود وفي بعض أفْرُع الإدارة . وبناءً عليه ، فإن الحزب لا يقبل بوجود وزراء يمثلون تلك الدولة الأجنبية أو غيرها" . ووجود الخبرة الأجنبية سيخضع للشعار الذي ترفعه مصر : "عمل بدون سياسة" .

وفي نهاية المنشور ، طرح الحزب على الجمهور برنامجًا بديلاً يتصف بالأمانة والتضحية لحل مشكلة الديون العقيمة ووضع تسوية نهائية للمشكلة المالية. وهذا الحل يتلخص في :

١ – إلغاء الامتياز الذي حَصَل عليه الدائنـون الإنجليز – preference stock وهو الامتياز الذي يسمح لهم بالسيطرة على السكك الحديدية بصفته ضماناً لتسديد دَيْنهم : "لا يمكن السماح بوجود أي امتياز يُكَبِّل إرادة وعمل الشعب" .

٢ – تحويل كل الديون إلى دَين واحد عمومي – تضمنه الأمة – بفائدة نسبتها ٤٪ سنويًا .

٣ – إنشاء نظام مخصوص ومؤقت للرقابة الدولية يراقب خدمة فوائد الدَّين ، بدون أي تَدَخُّل في الإدارة أو الحصول على أية صلاحيات إدارية .

٤ – وأخيراً ، القيام بإصلاحات في النظام الضريبي .

ويختتم التقرير بالقول : "إن مصر لا تريد أن تصبح مجرد مصطلح جغرافي"، فهي تريد – أولاً – أن تتخلص من المعوقات والأعباء التي تسبب لها الخراب، ثم تمارس حقوقها على كل مصادر دخلها العام ، وتُقَدِّم للدائنين ضمانات أكثر إيجابية، ويصبح كل الدائنين متساوين في سجل الدَّيْن ، بدون أية استثناءات أو امتيازات. وهذه المزايا العظيمة سترفع قيمة الإيرادات المصرية ، وستمنع حدوث التقلبات الكبيرة في سوق المال لأنها ستضع حداً لمضاربات المضاربين" .

وكما هو واضح ، فإن هذا المنشور يعني بحل "المسألة المصرية" - تحديداً - بصفتها دَيْنًا ماليًا حوّلته أوربا إلى دَيْن سياسي على مصر . كما يُثير أيضًا مسألة ضرورة إجراء الإصلاحات التي تسبق نشوب الثورات . ويُوضّح المنشور أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو وضع حد للتدخل الأجنبي ، ولكن "نظام التدخل الأجنبي في شئون مصر - الذي بدأ منذ سنتَيْن - اتخذ شكلاً حاسمًا في شهر مايو سنة ١٨٧٨م، ووصل إلى ذروته بعزل إسماعيل"[١٨] .

ومنذ بداية عهد توفيق ، كان القناصل هم الذين يحكمون مصر ، ثم حكمتها "المراقبة الثنائية" التي كانت تمثل "النظام الجديد" . وهذه "المراقبة الثنائية" أُنشئت بتاريخ ٤سبتمبر ، ولكن وضع الدولتين في مصر كان لابد له وأن يُفْرز - تلقائيًا - تعديلاً في وضع وطبيعة هذه الرقابة ذاتها . وظَهَر هذا التعديل في مرسوم ١٥ نوفمبر الذي يُنظم اختصاصات المراقبَين العموميِّين . وحسب المادة الأولى، فإن "المراقبَين العموميِّين سيكون لهما - في مجال الشئون المالية - أوسع السلطات للتفتيش على المصالح العمومية" . أمَّا المادة الرابعة فتنص على أنه : "سيكون لهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء وسيكون صوتهما استشاريًا" . ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فالمادة السادسة تَنُص على أنه : "لا يمكن عزلهما عن وظيفتيهما إلاَّ بموافقة حكومتيهما" .

وهذه "الرقابة السياسية"[١٩] ستلعب دوراً في أحداث سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢م التي أدَّت إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر . وفي المناقشات التي دارت في إنجلترا لتحديد المسئولية عن وقوع هذه الأحداث ، بعد وقوعها بثلاث سنوات، اعترف اللورد كرومر : "كان الليبراليون في مجلس العموم يؤيدون ضرورة التدخُّل الإنجليزي في مصر نظراً لأنه - في سنة ١٨٧٩ - أصبحت "الرقابة" "رقابة سياسية" بعدما كانت "رقابة مالية" في البداية"[٢٠] .

وبتاريخ ٢٧يوليو سنة ١٨٨٢م ، ألقى جلادستون خطبة أكَّد فيها نَفْس ما اعترف به كرومر مِن أن "المراقبة الثنائية" لم تكن "سياسية" قبل سنة ١٨٧٩م لأن الحكومة المصرية

احتفظت بحقها فى عزل المراقبَيْن . ثم وَجَّه كلامه إلى نواب مجلس العموم قائلاً : "ولكنكم ، عندما سلبتم من الحكومة المصرية هذا الحق فى سنة ١٨٧٩م فإنكم دفعتم بالتدخل الأجنبى إلى صميم قلب البلاد وأنشأتم "رقابة سياسية" بمعنى الكلمة" .

وكانت أولى مهام هذه الرقابة هى حل المسألة المالية ، فرفَعَت - فى الأول من ديسمبر تقريراً للخديوِ حَدَّدت فيه - وقبل كل شىء - وضعها تجاه الحاكم ووزرائه : "إن المهام التى كُلِّفنا بها صاحب السمو لا تشترط أى تدخل مباشر فى إدارة البلاد ، ولكنها تفرض علينا واجب إرشاد حكومته إلى الإجراءات التى يجب اتخاذها لصالح البلاد ودائنيها معاً" . ثم ختمت تقريرها قائلةً : "ونظراً لاستحالة مواجهة الحكومة لكل التزاماتها ، فإن الوضع المالى لن ينتظم إلاّ بصدور قانون خاص بتصفية الديون" .

وبتاريخ الثانى من إبريل سنة ١٨٨٠م ، تشكلت "لجنة التصفية" تحت رئاسة السير ريفرز ويلسون . ولم يتم تعيين المراقبَيْن بصفة أعضاء فى هذه اللجنة. ويذكر اللورد كرومر معلقًا : "كان بقاء المراقبَيْن خارج هذه اللجنة يهدف إلى جعلهما ممثلين لصالح الشعب المصرى وحكومته . وكان الإجراء عادلاً وسياسيًا فى آن واحد" .

وأخيراً ، تَوَصلَّت أعمال اللجنة إلى إصدار "قانون التصفية" الذى صَدَّق عليه مرسوم خديوىّ بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠م[٢١] . وبناءً على ما جاء فى هذا القانون، فإن دَخْل مصر يُقَدَّر بثمانية ملايين و ٥٧٦ ألف جنيه إسترلينى. وتم تحديد فائدة الدَّيْن المُوَحَّد بنسبة ٤٪ بدلاً من نسبة ٧٪ ، مما أدَّى إلى تخفيض حوالى ٢ مليون جنيه إسترلينى سنوياً . ويقول المستر رونشتاين : "من المؤكد أنه لو تم هذا التحديد لنسبة الفائدة فى سنة ١٨٧٦م ، لكان بمقدور مصر أن تتجنَّب الآلام التى لا حصر لها والتى تَعَرَّضَتْ لها فى السنوات الأربع التالية لهذا التاريخ، ولكان إسماعيل ما يزال مستمراً فى الحكم حتى الآن"[٢٢] .

وعلى الرغم من إلغاء "قانون المقابلة"[٢٣] وبعض الأخطاء المرتبطة به، فإنه نَظَّم الوضع المالى غير الطبيعى ، كما أنه هَيَّأ الظروف المناسبة لعودة الرخاء العام للبلاد. وكان السير مولهول - وبعض رجال المال الآخرين - قد انتقدوا بشدة السياسة المالية

للدول الأجنبية فى مصر ، إلاَّ أنهم أشادوا بهذا القانون النافع الذى اقترحته فرنسا .
ويقول محمد عبده : "يُعتبر يوم صدور هذا القانون يومًا تاريخيًا ؛ ففى الإسكندرية ، احتفلت به الجماهير المتحمسة واعتبرته يوم عيد وطنيًا، فالقانون الجديد يرسم خطًا فاصلاً بين الماضى المضْطَرب الغامض والمستقبل المطمئن الواضح" .

ويُعطينا اللورد ملنر تقييمًا عامًا لا يخلو من الفائدة : "... أصبح من الواضح أن تخفيض الدَّيْن كان ضروريًا وإلاَّ توقف عمل الحكومة تمامًا . وهذا التخفيض حَدَثَ نتيجة لصدور "قانون التصفية" فى شهر يوليو سنة ١٨٨٠م ... وبفضل هذا القانون ، تم ما يلى :

١ – تصفية الدَّيْن السائر .

٢ – تقوية السندات المصرية عن طريق عَدَد صغير من القروض .

٣ – تثبيت الفائدة بنسبة تستطيع مصر احتمالها – بقَدر من المعاناة – فى الظروف العادية .

ولكن خلال السنوات الأربع التى تفصل بين "تسوية جوشن" و "قانون التصفية"، زادت ديون مصر حوالى عشرة ملايين جنيه" .

وبعد ذلك ، يُوَجِّه مؤلف كتاب : **"L' Angleterre en Egypte"** نقدًا لهذا القانون قائلاً: "هذا القانون صاغه رجال يتصفون بالكفاءة والنزاهة ، ولديهم معرفة عميقة بالموضوع الذى يعالجون . ويرتكز القانون على أفكار عادلة ومعقولة ، ولكنه لا يترك أى هامش للظروف الطارئة . وقَطْعًا ، فقد كان من الضرورى وضع حَدٍّ فَوْرى للتبذير الحكومى ، وهذا إجراء جيد ، ولكن "قانون التصفية" بَلَغَ حَدَّ الشَّطَطْ ؛ فهو لم يكتف فقط بإلغاء التجاوزات ، ولكنه أَنْقَص أيضًا الاحتياجات الحقيقية للحكومة، فقد خَفَّض القانون – بشكل مفاجئ – من نفقات الدوائر العمومية، خصوصًا نفقات الجيش . وبذلك يكون هذا القانون قد شَجَّع – بشكل ما – الحركة الثورية فى مصر" .

والمؤلف يَخْلط هنا بين القانون وبين الأشخاص الذين نفَّذوه بشكل سيء ، وبالتالي، زادوا من حالة السخط فى البلاد خلال سنة ١٨٨١م . ومع أن هذا القانون كان مثاليًا، إلاَّ أنه عَجَزَ عن الإتيان بتحسين عميق في فترة وجيزة لوضع مالى مضطرب للغاية منذ عدة سنوات .

واستمرت وزارة رياض فى الحكم لمدة سَنَتَيْن ، وخَلَقَت فى المجال السياسى نظامًا استبداديًا مبنيًا على الرعب والتجَسُّس ؛ فَنَفَت مواطنين خارج القطر، وأغْلَقت جرائد، وأنشأت مكتبًا للصحافة لمراقبة المطبوعات . ولكنها فى المجال الإدارى كانت أفضل. ويقول مؤلف مصرى[٢٤] : "أنا واثق من أن رياض - بعد عودته للحكم - كان يهدف إلى العمل على تخليص البلاد من مشاكلها المالية، وبالتالى يُخَلِّصها من التدخل الأجنبى ؛ ففى السنة الأولى لوزارته ، نَجَح فى تخليص الفلاح من أثقال أعبائه المالية . وكان مستحيلاً على رياض باشا تحقيق شيء ما فى مجال الإصلاح الشعبى لأن وزارته كانت تتكَوَّن أساسًا من الأتراك الرَّجعيين" .

وإصلاحات رياض باشا الأساسية كانت بناءً على نصيحة "المراقبة الثنائية" وهى: إلغاء ٢٤ ضريبة جائرة كان الفلاح يدفعها مُجبرًا (منها : ضريبة العمل والجمرك والوزن والضريبة الشخصية إلخ...)

وهذه السياسة تمثل "سياسة أنصاف الحلول" وليست لها علاقة بالوضع الداخلى للبلاد التى اضطرب فيها الأداء الإدارى منذ عهد إسماعيل . لقد كانت البلاد تطالب بإجراء إعادة تنظيم شامل للجهاز الإدارى وبإجراء إصلاحات عميقة فيه. وحتى اللورد ملنر نفسه اعترف بأن "سنوات طويلة من التحلل كانت هى السبب العميق للزلزال الذى حدث (الثورة المقبلة)" . ولتبرير "المدة المحتملة" للاحتلال الإنجليزى لمصر ، كان اللورد ملنر يستخدم عبارة "إعادة النظام" بمعنى ضرورة "إعادة بناء الجهاز الإدارى بالكامل ، وإعادة بناء كل أجهزة الحكومة ، وضمان أن يَحْصُلَ كل المواطنين على بعض أُسُس العدالة"[٢٥] .

لقد سَبَق لنا وأن عَرَضْنا - في الفصول السابقة - الأسباب المختلفة التي أدَّت لحدوث الارتباك المالي والفوضى الإدارية في مصر . ولنذكر هنا ما قاله إسماعيل لأحد الإنجليز بعد عزله : "لقد ارتكبتم غلطة أيها الإنجليز . فمهما كانت تصرفاتي السابقة ، فإنني قد أعْطَيْتُ لمصالحكم الأولوية في مصر؛ فالسكك الحديدية، والجمارك، والبريد، والبرق ، والموانئ تقع كلها تحت الإدارة الإنجليزية. ولكنكم أرَدتم المزيد ، فاستعنتم بالفرنسيين ، ثم ترددتم حتى دفعكم بيسمارك إلى التدخل المباشر"(٢٦) .

وبالتأكيد، لا يستطيع أحد أن يلوم المصريين الذين أرادوا تحجيم سُلطة إسماعيل الاستبدادية والتدخل الأجنبي ، فسعوا إلى إقامة نظام مستقر "بحق"، أي نظام "قومي". وهذا النظام "القومي" يجب أن يَتَكَوَّن من حكومة مسئولة أمام مجلس النواب المصري ، أي أنه "نظام نيابي" . ولَوْ كان هذا النظام قد أُنشيء عن طريق الإصلاحات الحقيقية ، لما نشبت الثورة ، ولما اتهم الوالي وحكومته بأنهما هما المسئولان المباشران عن الأحداث التي تَحَجَّج بها الإنجليز للتدخل ، أي لإعادة استتباب النظام .

ويمقدورنا الآن أن نفهم لماذا ظَلَّت مصر لمدة سنتين بلا حرية سياسية في أثناء الفترة الأولى "للمراقبة السياسية" التي كانت قد بَدَأت فعلاً مع عزل إسماعيل. ولم يكن مسموحًا للخديو بالتصديق على الدستور ، الذي قدمه له شريف باشا، بل إن "مجلس النواب" القديم (الذي أنشأه إسماعيل) كان ملغياً بالفعل .

ومارس رياض باشا عملية خَنْق منهجية للحرية السياسية ، ففي مجال الصحافة، أنْشأ نظامًا لمراقبة المطبوعات ، وبالنسبة لمجلس النواب ، فقد ألغاه ببساطة ، وبالنسبة للبلاد - بصفة عامة - فقد راقب زعماء الحركة الوطنية ونفاهم. وكانت المراقبة الأجنبية تشجع نظام خنق الحرية هذا ؛ فهي التي كانت تُهَيْمن تمامًا على مقادير البلاد . وهذا النظام الخانق كان هو السبب الرئيسي والمباشر لنشوب ثورة سنة ١٨٨١ / ١٨٨٢م .

ومنذ تلك اللحظة ، أصبح النضال ضد الخديو أو وزارته - في واقع الأمر - نضالاً ضد المراقبة الأجنبية التي تُوَجه الأحداث : فقد كانت المراقبة الأجنبية هي

السُّلْطة المطلقة والحقيقية في البلاد ولكنها كانت تتوارى خلف السُّلْطة "الاسمية" لغيرها. ويُعلِّق المراقب الإنجليزي على هذا الوضع قائلاً[٢٧] : "كان رياض بطيئًا في الموافقة على النتيجة الحتمية التي تقول بأنه لا تُوجَد إصلاحات ممكنة بدون إشراف ومساعدة من أوربا. وكان من الواضح أن أفضل أمل لنجاح المراقبَيْن – في مثل هذه الظروف – هو وجود نوع من إنكار الذات ؛ فقد كان عليهما الإمساك بالخيوط من خلف الكواليس مع أقَل ظهور علني ممكن على خشبة المسرح" .

تلك كانت حكومة "الاستبداد الموضوعة تحت الإشراف الفَعَّال" للقوتَيْن الأوربيتَيْن. ومع ذلك ، فقد فهم المصريون – بشكل كاف – هذا الوضع الحَرِج للغاية وأرادوا تحجيم التدخل الأجنبي تدريجيًا بتطبيق سياسة إصلاحية .

وبعد نفي جمال الدين الأفغاني ، تَلَقَّى محمد عبده – أعظم مُريديه – أمرًا حكوميًا بالاستقالة من التدريس في دار العلوم والتوجه إلى قريته. وبفضل تَدَخُّل رياض باشا ، عُيِّن في منصب مدير الصحافة ورئيس تحرير الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" في سنة ١٨٨٠م . حيث خَصَّص مساحة كبيرة للحركة الاجتماعية والأدبية .

وكان محمد عبده ذا طبيعة معتدلة ويؤمن أساسًا بالتطور التدريجي، فاستفاد من سُلطته الجديدة لمحاربة الخرافات ، والأفكار المسبقة ، والأمراض الاجتماعية التي شَوَّهَت روح الدين على مدى زمن طويل . وسعى محمد عبده إلى تجديد شباب الإسلام وتحرير الفكر وذلك بفتح آفاق جديدة أمامه .

وكان لابُد له من الاستعانة بالحكومة وبرئيس الدولة لإنجاز مهمته. وأسلوب العمل هذا يذكرنا بالمعتدلين الإيطاليين الذين سَعَوا إلى كسب الأمراء إلى جانب قضية الإصلاحات والوحدة الإيطالية . ولكن هذا التحرك كان مصيره الفشل المحتوم؛ لأن نظام "المراقبة الثنائية" كان موجوداً "في صميم قلب البلد" .

وتتلخص سياسة محمد عبده في ثلاث كلمات : "النظام والسلام والإصلاحات". ولم يكن محمد عبده زعيمًا – مثل أستاذه – ولكنه كان "المنظم الثقافي للحركة". وفي مذكراته غير المنشورة ، يشرح لنا بنفسه – وبشكل غير مباشر – أسباب فشله ،

وكانت هى نفسها من الأسباب العامة للثورة : "كان الحكماء يتمنون أن تستمر الحكومة في سياسة الإصلاحات لمدة عشرين عامًا على الأقل لكى ينغرس الشعور بالمصلحة العامة بعمق فى نفوس الناس ، وحتى تتكامل المؤسسات وتُؤَقْلِم نفسها على تلبية الاحتياجات الجديدة للسكان .

"ولكن – للأسف – كانت هناك أسباب مختلفة مَنَعَت تحقيق هذه الأمانى: بعض هذه الأسباب ترجع إلى رياض باشا نفسه وبعض وزرائه ، والبعض الآخر تسبب فيه الخديو ، كما يرجع بعضها إلى تزايد التدخل الأوربى من جديد، بالإضافة إلى زيادة السُخط على وزارة رياض باشا والعمل على إسقاطها" .

وفي الواقع ، كان رياض باشا هو رَجُل النظام القديم . ويقول عنه محمد عبده: "كان رياض باشا يعتقد بأن المصريين – اليوم – يجب عليهم أن يخضعوا كما خضعوا بالأمس . وكان لا يكترث كثيرًا بآمالهم أو بآلامهم" .

ومن المؤكد أننا لا نسعى للتشكيك في وطنية رياض – ولا نوبار ولا شريف ولا على مبارك – فهو مثلهم ينتمى إلى هذه المجموعة الحكومية من المصلحين الذين اشتركوا فى مشروع إسماعيل . لقد خرج رياض باشا من بين صفوف الشعب – مثل على مبارك – وتَمَيَّز عن الآخرين بميله للفلاحين المصريين وللإصلاحات فى مجالَى : اللغة والدين . وكان حاميًا وصديقًا لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ولكنه لم يكن – أبدًا – الرجل المناسب للتعامل مع الزمن الجديد أو الأفكار الجديدة. لقد كان رياض باشا مصدر إزعاج لأصدقائه ولأعدائه على حد سواء، بسبب شخصيته الاستبدادية المغرورة . ولعب المراقبان الأوربيان – خصوصًا المستر بارنج – على وَتَر غُروره وسلطته الاستبدادية ، وبدلاً من تهدئة حالة السخط المنتشرة فى البلاد ، زادت شخصيته من حدتها"[٢٨] .

لقد كان من الحُمْق البَيِّن تعيين شخص شركسى جاهل ومستبد – يُدعى عثمان رفقى – فى منصب وزير الجهادية وهو الذى كان يُفضل ترقية الضباط الشراكسة على حساب العنصر المصرى فى رتب الجيش العليا . ومن المؤسف أن هذا الاختيار جعل

الجيش بؤرة للسُخط . وبعدما كان يحرز الانتصارات في عهدي محمد علي وإسماعيل ، شعر المصريون فيه بالظلم الواقع عليهم من قياداته التركية، ثم وَقَعَت هزيمة حرب الحبشة ، فأدَّى ذلك كله إلى زيادة الغضب بين المصريين. ثم جاء نجاح تمرد يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ليُثبت ضرورة التعاون مع الجيش.

ومنذ بداية عهد إسماعيل ، تكونت جمعية سرية رأسها علي الروبي للدفاع عن مصالح العنصر المصري في الجيش . ثم نَشَطَت أكثر بفضل تَدَخُّل عرابي بعد حرب الحبشة على النحو التالي : من المعروف أن أحمد عرابي كان مسئولاً عن المواصلات في مُصَوَّع أثناء حرب الحبشة ، ثم اتُّهم بالفساد ، وغضب عليه الخديو إسماعيل ، مع أن المؤلف المجهول(٢٩) لكتاب "خديو وباشاوات" ينفي عنه هذه التهمة قائلاً : "كان الأتراك والشراكسة يَدَّعون هذا الاتهام الظالم – عادة – ضد كل مَنْ يريدون التخلُّص منه" .

وترك عرابي صفوف الجيش ، وعاد إلى الجمعية السرية وشَنَّ حملة دعاية نشطة ضد أُولئك الذين يضطهدون المصريين ، وكان هو نفسه أحد ضحاياهم. وبفضل فصاحته وشجاعته وإخلاصه (فقد كان قلبه أقوى من ذهنه) ، أصبح منذ سنة ١٨٧٧م هو زعيم الجمعية بلا مُنازع .

وفي نهاية حُكم إسماعيل ، رجع مَرَّة أُخرى إلى صفوف الجيش بنفس رتبته. وفي تلك الآونة ، كان صرف المرتبات الشهرية غير منتظم ، وكان المصريون يتعرضون للمعاملة الظالمة في عهد توفيق ، مما أدَّى إلى فوران المشاعر وازدياد خطورة الشر المتأصل . واختار الضباط الساخطون – والجاهزون للتحرك – أحمد عرابي زعيماً لهم . وفي يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠م ، رفع الضباط عريضة لرئيس مجلس الوزراء طالبوه فيها بإجراء تحقيق عام . وأيَّد قنصل فرنسا – البارون دي رينج – مطالبهم العادلة هذه ، وقام بتزكيتها لدى رياض باشا ، وانتهى الأمر بترضيتهم وإجابة مطالبهم .

ولكن عثمان رفقي أراد الانتقام من الجيش ، فَفَرض نظامًا جديدًا لإذلاله حين أصدَر تكليفًا لوحدات الجيش بحفر الترع ، وفرض عليها نوعًا من أنواع السُخْرة. وكان عُرابي هو الضابط الوحيد الذي رفض إرسال جنوده للعمل في أشغال الحفر في الريَّاح التوفيقي ، فَدَخَل في صراع مع وزير الجهادية .

وكـان الخـديو توفـيـق يشـعُر بالغـيـرة تجـاه رئيس وزرائـه - الذى كـان رَجُل القناصل الأجانب ورئيس الحكومة الحقيقى - فبدأ يحيك المؤامرات ضده، ويُشجِّع - سرًا - الضباط المناوئين له عن طريق البكباشى على بك فهمى ، ياوره الخاص وقائد الكتيبة الأولى للحرس الخديوىّ .

وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨١م ، رفع البكباشية الثلاثة : أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى عريضة لرياض باشا يطالبون فيها بإجراء تحقيق جديد، وإقالة وزير الجهادية (عثمان رفقى) . وجاء فى هذه العريضة ما يلى : "يجب أن تكون الكفاءة والعلم - وحدهما - هما أساس ترقية أى ضابط . وبناءً عليه، فإننا أكثر كفاءة بمراحل مِنْ الذين تمت ترقيتهم" . فطلب منهم رياض باشا التريث، وبدلاً من إزالة أسباب الشكوى ، قَرَّر - تحت تأثير الحزب الشركسي - محاكمتهم أمام محكمة عسكرية . وعلم الضباط الثلاثة بنيته نحوهم فاتخذوا احتياطاتهم مقدمًا. وفى أول فبراير ، وبناءً على أمر خديوىّ ، تم استدعاؤهم إلى مبنى وزارة الجهادية، وأُلقى القبض عليهم ، ولكن أُطلق سراحهم فورًا على يد كتائبهم التى تحركت إلى الموقع. وخرج الضباط الثلاثة من مبنى وزارة الجهادية فى الحال .

ويقول اللورد كرومر : إن الخديو وَجَدَ أن المقاومة لا تُجدى ؛ فوافق على طلب الضباط ، وأقال عثمان رفقى ، وعَيَّن محمود سامى البارودى فى منصبه. وأكَّد هذا الحدث - بشكل علنى ورسمى - انتصار جيش الفلاحين على مضطهديهم الأتراك الذين كانوا يُسيطرون على "حكومة الاستبداد التطوعى" . وكان لهذا الحدث - أيضًا - أثر خطير ؛ فقد جعل كل مطالب البلاد موضع العناية والاهتمام، وأرسى مبدأ الثورة عند الشعب المصرى .

لقد أُجبر الخديو توفيق ومراكز القوى التركية / الشركسية على هذا التنازُل الذى يُعَدّ بمثابة هُدنة . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت المباراة مثيرة بالنسبة لمن يريدون "جذب الخيوط من خلف الكواليس" ومتابعة الأحداث .

هوامش الفصل الرابع

(١) في مقال نُشر بتاريخ ٢٦ يونيو ، نَسَبَت جريدة التايمز هذه النوايا لفرنسا .

(٢) رسالة بتاريخ ٢٧ يونيو من المسيو وادينجتون إلى المسيو فورنييه ، سفير فرنسا في الأستانة .

(٣) مشروع فرمان : .Documents diplomatiques , affaires d' Egypte

(٤) مقتطفات من رسالة - بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ م - مُوجهة لسفير فرنسا في الأستانة .

(٥) راجع كتاب : Egypt for ihe Egyptians الصادر في لندن سنة ١٨٨٠م .

(٦) بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩م ، كتب "صديق الفلاحين" ، في جريدة التايمز، يقول بأن المصريين كانوا يطلقون على توفيق لقب "الآنسة فريدريك" .

(٧) هذا الكتاب عبارة عن مذكرات مواطن مصري من سكان القاهرة نُشرت في كتاب Egypt for the Egyptians سنة ١٨٨٠م. الذي كتبه مؤلف إنجليزي ويحتوي على بعض المعلومات المهمة عن هذا العهد - الذي ندرسه - وعن المالية في عهد سعيد.

(٨) راجع كتاب Egypt forthe Egyptians ، الجزء الرابع .

(٩) راجع : Modern Egypt للورد كرومر .

(١٠) نفس المرجع .

(١١) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩م .

(١٢) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩م . كما نشرت جريدة "لاريفورم La Réforme" بتاريخ ١ سبتمبر منشوراً وجهه مدير قسم الصحافة المحلية يبرر فيه اتخاذ هذا الإجراء قائلاً : "إن الحكومة من واجبها معاقبة أي شخص يثير - بالكتابة أو الخطابة - كراهية واحتقار المواطنين للحكومة ولدين الدولة" وعلّقت الجريدة قائلة: "قد نُصدِّق بأن الجانب الديني والسياسي تَدَخَّل - إلى حد كبير - في الإجراء العنيف الذي اتخذته الحكومة ضد جمال الدين الأفغاني، ولكننا تأكدنا من أن ميول جمال الدين الليبرالية واللامبالية تجاه الدين - وليست المعادية له - لم تكن هي السبب الأساسي لطرده من البلاد" .

(١٣) تم تعيين المستر بارنج والمسيو دي بلينير (الوزير الأوربي السابق الذي أقاله إسماعيل) بصفة مُراقبَيْن بتاريخ ٤ سبتمبر بناءً على مرسوم خديو .

(١٤) يقول الشيخ محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - والتي سمح لنا مريده الشيخ رشيد رضا بالاطلاع عليها - ما يلي : "تم طبع ٢٠ ألف نسخة من منشور يهاجم رياض باشا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م، ولم يُعْرَف كاتبه. وهذا المنشور يُنسب إلى الجمعية التي تَكَوَّنت في حلوان لتشكيل قوة معارضة ضد رياض باشا ، وكان أعضاؤها الأساسيون هم : شريف وشاهين وعمر لطفي وراغب وسلطان باشا، وهم الذين أصدروا بأموالهم جريدة القاهرة في باريس" .

ويقول المؤلف السويسري John Ninet في كتابه Arabi Pacha : "كان القادة الأساسيون هم شريف باشا وعمر لطفي باشا وراغب باشا وسلطان باشا، الذين بعثوا بشخص شامي – اسمه : إسحق أديب – إلى باريس، وكلّفوه بإصدار جريدة القاهرة على نفقتهم الخاصة من هناك. وكانت هذه الجريدة تُوزَّع سراً في مصر .

"ومنذ ذلك التاريخ ، توالت الاجتماعات السرية في منزل سلطان باشا، بدون أن يُدرك جواسيس رياض باشا أي شيء . وحدث تحالف بين: سلطان باشا وعرابي وعبد العال وعلي فهمي ومحمود سامي وسليمان أباظة باشا (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعي (مدير المنيا) ومحمود فهمي ووطنيين آخرين . وكان هذا التحالف يهدف إلى تنظيم العمل الشرعي للحزب الوطني الذي كانوا يمثلونه علنًا . وكان لابُد من الاستعانة بمديري الأقاليم لكي تكون الإدارة العليا على أعلى درجة من المشاركة الفكرية مع الأقاليم الزراعية . وكان من الضروري الاستعداد العاجل لمواجهة احتمال إقالة حكومة رياض" .

(١٥) يشير القليلُ من المؤلفين إلى هـذا البيان . وعلى حسب معلوماتنا ، فإن المكتبـة الوطنيـة في باريس هي – وحدها – التي تحتفظ بنسخة كاملة لهذا البيان باللغة الفرنسية . أما النص المكتوب بالعـربية فغير موجود .

(١٦) راجع مجلة : L' Europe diplomatique بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩م .

(١٧) كتبت جريدة La Réforme – التي كانت تصدر في الإسكندرية – بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩م : "منذ عدة أيام ، يتداول الناس في القاهرة والإسكندرية كُتَيبًا من عدة صفحات... (ثم تحلل الجريدة هذا البيان). وأيًا كان الأمر ، فإن هذا الكتيب – الذي نشره الحزب الوطني – يحتوي على معلومات عظيمة وتعاليم جادة . لقد أثَّر هذا الكتيب تأثيرات عميقة على نفوس السكان المحليين ، ويُقال إن مَنْ كتبوه هم من كبار الشخصيات". ويقول المؤلف المجهول لكتاب Egypt for the Egyptians إن المنشور "عبارة عن مظاهرة عدائية ضد التدخل الأوروبي" .

(١٨) راجع جريدة التايمز بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٧٩م .

(١٩) يقول ستانلي لين – بول "في الوقت الحالي ، تمارس الدولتان "الحماية الثنائية". وتحكم إنجلترا وفرنسا مصر بواسطة المراقبَيْن الأجنبيَيْن ، أمَّا الخديو فهو يمثل الحكومة الشكلية" .

Stanly Lane - Poole , Egypt , 1880.

"إن سُلطة المراقبَيْن تبدو بسيطة – ظاهريًا – ولكنهما – واقعيًا – هما اللذان يحكمان مصر لأن الخديو وحكومته لا يجرؤان على مخالفة أي منهما . والدولتان تمسكان بزمام الأمور في مصر بواسطة المراقبَيْن، وهذا الوضع هو ما يُطْلَق عليه "الحكم الثنائي" (Condominium) . ويمارس المراقبان سُلْطاتهما على كل إدارات الحكومة المصرية" .

Blovès : Français et Anglais en Egypte , 1881-1882, 1910.

(٢٠) راجع : اللورد كرومر Modem Egypt .

(٢٢) ذكر المسيو فريسينيه ما يلي : "في سنة ١٨٨٠م ، ولوضع حد للمطالبات المستمرة الناتجة عن الحالة المالية لمصر، اقترحتُ على حكومات لندن وبرلين وروما وفيينا التصويت على "قانون التصفية" يكون بمثابة حل نهائي لهذه المشكلة ، ونجحتُ في مسعاي" .

De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1882.

(٢٢) T. Rothstein , Egypt's ruin (a financial and administrave record), 1910.

(٢٣) "... فى كل يوم ، كان الفلاح المصرى يرى بعض قطع أرضه الزراعية العزيزة عليه تقع بين براثن المرابين اليونانيين أو الشوام أو اليهود الذين يمثلون - بالنسبة له - أوربا وحضارتها .

"أمَّا كبار الملاك ، فقد كانت لديهم شكوى من نوع آخر خاصة بإلغاء "قانون المقابلة". لقد أُلغى هذا القانون نهائيًا بناءً على مرسوم صادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ , واهتمت الحكومة بمصادرة المبالغ - التى دُفعت مقابل امتيازات سُحِبَتْ فيما بعد، بدون دفع أية تعويضات عنها. ثم أحالت الحكومة الأمر برمته إلى "لجنة التصفية". وهناك الكثير من الأموال التى دُفعت بشكل صورى فقط. ولكن من الـ ١٧ مليون جنيه مصرى - وهو القيمة الاسمية "للمقابلة" - كان هناك ما لا يقل عن ٨ ملايين جنيه دَخَلت فعلاً للخزانة العامة . وبما أن دائنى "المقابلة" كانوا لا يحظون بأية حماية من أية دولة أجنبية ، فقد منحتهم اللجنة قسطًا سنويًا يبلغ ١٥٠ ألف جنيه فقط لمدة ٥ سنوات. وهذا المبلغ لا يزيد عن نسبة ٢٪ من رأس المال الحقيقى مع الفوائد والاستهلاك. لقد ضرب هذا الظلم الطبقة الوسطى فى مصر (Biovès , id.) .

ويقول أحد رفاق عرابى - وهو حسن موسى العقاد ويبلغ سنُّه الآن ٨٠ سنة - إنه اعترض على إلغاء "قانون المقابلة" فنفاه رياض باشا إلى مديرية النيل الأبيض بحجة أنه مثير خطير للفتن .

(٢٤) راجع كتاب .

(In the land of the Pharaos , A short history of Egypt from the fall of Ismail to the assanination of Boutros Pasha, by : Duse Mohamed, London , 1911).

(٢٥) اللورد ملنر : L' Angleterre en Egypt .

(٢٦) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٩م ، مقال لمراسلها من الإسكندرية مؤرخ فى السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٧٩م .

(٢٧) اللورد كرومر Modern Egypt : "كان يجب عليهم الإمساك بالخيوط من خلف الكواليس مع أقل ظهور علنى ممكن على خشبة المسرح".

(٢٨) ذكر محمد عبده - فى مذكراته غير المنشورة - ما يلى : "كان رياض يؤمن تمامًا بأن المصريين لن يخرجوا أبدًا من سلبيتهم التى دامت قرونًا : فَرَكَن إلى الاطمئنان الزائف، ولم يشغل باله مُطْلَقًا بما قد يجعلهم يثورون أو يتململون - إمَّا نتيجة لسوء معاملتهم (بتطبيق مبدأ الاستبداد) ، وإما بسبب انشغاله الدائم عن السُخط المتزايد ضده بين صفوف السكان المحليين وحتى الأجانب . واستمر رياض على هذا المنوال ولم يحد عنه قيد أَنْمُلَة" .

وفى كتابه Modern Egypt ، يقول اللورد كرومر : "تَوَسط المراقبان بين رياض باشا والدائنين الذين كانوا يريدون التهام الحكومة المصرية. وأدرك رياض باشا أنه يمتلك القدر الكافى من المعرفة التقنية اللازمة لفرض النظام بدلاً من الفوضى الضاربة أطنابها فى الوضع المالى الحالى ، وأدرك أيضًا أنه لابد من الاستعانة بالعَوْن الأوربى فى هذا المجال. وفى الفترة الأخيرة من عمر "المراقبة الثنائية" ، كان يجب عليه معالجة مسألة قد تتطلب مهارات وبُعد نظر سياسى أكثر من المتوفر لديه . لقد داهمته "حركة عرابى" لأنه فشل فى إدراك أهميتها فى الوقت المناسب ، بل أدركها فى وقت متأخر جدًا" .

ويذكر اللورد ملنر في كتابه L' Angleterre en Egypt : "حقًا! لقد كان شيئًا مذهلاً أن يكون هذا الرجل غير صالح لتولي الحكم إلى هذا الحد : فما دام قد ظل مشغولاً بحياته *الشخصية*، فسيجد في مصر كثيرين يؤيدونه؛ وبصفته مسلمًا ورعًا ، فسنجد أن جميع التأثيرات الدينية القوية تعمل لصالحه؛ وبصفته من كبار الملاك ، ومزارعًا ماهرًا ، وخبيرًا ملمًا تمامًا بحياة الشعب واحتياجاته وأفكاره ، فإنه يستطيع الدفاع عن مصالح مشايخ القرى وكسب محبتهم . ولكنه إذا تَدخَّل في مجال الخدمة العامة، فإنه يصبح من الصعب التعامل معه. ولا يجب الافتراض بأن الإنجليز – فقط – هم الذين كانوا يضايقون رياض باشا. أبدًا . فلقد كان فظًا مع الجميع: أجانب ومواطنين، رسميين وعاديين. " ويقول المسيو بيوفيه، في كتابه: "لسوء الحظ، فإن الاهتمامات المالية تُغطي دائمًا على ما عداها. وكان رياض يثق تمامًا في وداعة الشعب المصري ، ولذلك فإنه لم ير نُذُر العاصفة التي تتجمع فوق رأسه" .

ويذكر البارون دي مالوري : "كان رياض مقتنعًا بأن نظام "المراقبة الثنائية" يدعم سلطته الفردية ، وكان يعتقد بأن هذا الوضع كافٍ لاستتباب النظام . وبالتأكيد، فإن القناصل الأجانب كانوا يشجعون رأيه هذا" .

(Baron De Malorie : Egypt , native rulers and foreign interference).

(٢٩) يعتقد اللورد ملنر أن هذا المؤلف المجهول هو المستر موبرلي بل (Moberly Bell) .

الفصل الخامس

الثـــورة

خَضَعَتْ مصر عمليًا لسلطة الأجانب منذ سنة ١٨٧٦م؛ نتيجةً لإنشاء نظام المراقبة المالية؛ فكانت مصر محكومة بواسطة حَشْدٍ غفير من الإداريين الأجانب[١] . أما السودان ووسط إفريقيا - أى على الأقل نصف مصر - فكان يحكمها ضابط إنجليزى .

وظل المصريون على صبرهم المشهورين به ، ولكنهم كانوا يتململون تحت نَيْر السُلطة الأجنبية ، وبدأوا يخرجون من حالة "الغفوة" التى كانوا فيها. ثم جاءت "الحرب التركية / الروسية" - فى سنة ١٨٧٧م - فأيقظتهم تمامًا وتَسَبَّبَت فى ميلاد الرأى العام فى مصر . ويعطينا السير صامويل بيكر معلومات فى غاية الأهمية عن هذه الحرب : "أدرك كلُ مَنْ يعرفون القراءة أن مصر قد أَصبحت "من نصيب بريطانيا" وتم تعريفها بهذه الصفة فى أثناء الحرب . وفى الوقت نفسه ، وبدلاً من أن تساعد بريطانيا تركيا، فإنها اكتفت فقط بعمل مظاهرة بحرية تافهة . وفى نهاية هـذه الحرب، عَبَر ٧ آلاف جندى هندى قناة السويس ، واحتلَّت إنجلترا قبرص بغتة!! وعَرَفَ القُرَّاء المصريون - بفضل الصحف البريطانية - أن موقع قبرص يُسيطر على مصر، ويعطى لإنجلترا السيادة المطلقة على قناة السويس ، وذلك نتيجة للمناقشات الحامية التى أثارتها الصحف البريطانية بخصوص قيمة احتلالنا لقبرص. وهذه الوقائع، التى لا يمكن إنكارها ، نُشرت فى الصحف العربية ، وفهم منها الشعب المصرى أن إمبراطورية بريطانيا الحالية فى الهند بدأت بافتتاح وكالة تجارية صغيرة منحتها الهند لشركة إنجليزية"[٢] .

واتخذ التدخل الأنجلو / فرنسي شكل السيطرة الأجنبية على البلاد بتعيين وزيرَيْن أوربيين يراعيان بدقة مصالح الـ (Bond Holders) . وفي نهاية عهد إسماعيل، أصبح هذا التدخل لا يُطاق . واقتنع المصريون – عندئذ – بأن خلاصهم يجب أن يكون على يد جيش ودستور جديدَيْن ، ولكنهم لم يتحدثوا عن تلك الفكرة علانيةً. ويجهل المؤلفون هذه الحقيقة الواضحة أو يسكتون عنها ، وحتى المصريون أنفسهم لم يعبروا عنها بوضوح ومهارة[٢] ، ولكننا نستطيع استنتاج وجودها منطقياً من الأحداث نفسها . وبسبب هذه الحقيقة الواضحة ، وتحت الضغوط الوطنية، قرر إسماعيل ووزارة شريف باشا منح مجلس النواب اختصاصات برلمانية، وزيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف جندي . وفي الوقت نفسه ، وبحجة التوفير، كان السير ريفرز ويلسون يسعى لتخفيض عدد أفراد الجيش بتسريح غالبية الوحدات ورفض الضباط بدون صرف رواتبهم المتأخرة . وهذه النية هي التي تفسر موقف ويلسون الفظ تجاه مجلس النواب المصري .

وعندما انتصرت المعارضة القومية على الوزيرَيْن الأوربيَّيْنْ ، لم يُضع المسيو وادينجتون الوقت ، وقرر اتخاذ موقف سريع وحاسم ؛ فدفع إنجلترا المترددة لتطالب بعزل إسماعيل بالاتفاق مع فرنسا . وموقف المسيو وادنجتون قد أملته ضرورة أن تسبق بلاده إنجلترا وتمنعها من حل المسألة المصرية لصالحها بدون فرنسا .

إن نظام "المراقبة الثنائية" قد أنشئ ولديه سُلُطات شبه مُطْلَقة ، فاستطاع أن يمنع الخديو الجديد – توفيق – من الوفاء بوعده للشعب بمنحه لائحة دستورية، بل ودَفَع الخديو لكي يتجاهل وجود مجلس النواب القائم منذ سنة ١٨٦٦م .

وكان وزير الجهادية الشركسي يعامل الجيش معاملةً سيئة ، كما تم تسريح عدد آخر من الضباط . ويعلق المسيو فريسينيه على هذه النقطة قائلاً: "كانت رواتب الضباط ضعيفة ؛ ومع ذلك ، تم تسريحهم بحجة التوفير . وكانت مسيرتهم العاصفة، في سنة ١٨٧٩م ، جديرة بأن تلفت أنظار الوزراء لهذه النقطة . وكان لابد من البحث عن تسوية مع المراقبَيْن العموميَّيْن اللذين كانا يرفضان بشدة صرف أية نفقات لأنها كانت

ستؤدى إلى إنقاص رهن الدين . ومن ناحية أُخرى ، فقد كان اختيار عثمان رفقى اختياراً غير مُوَفَّق : ونظراً لحالة السُخط الحالية ، فقد كان من الأفضل إعطاء منصب وزير الجهادية لضابط مصرى الجنسية"[٤] .

ولكن أخطر ما فى الأمر هو أن أصل الداء - الذى تعانى منه البلاد والجيش - لم يكن بسبب شخص عثمان رفقى نفسه (فهو قد أُقيل بعد حركة عصيان الأول من فبراير)، بل إن أصل الداء كان يَكْمُن فى نظام الحكم نفسه الذى نشأ منذ عامين "على يد حفنة من الرعايا البريطانيين الذين شغلوا الوظائف العليا فى مصر، والذين مهدوا الطريق للاحتلال الذى سيحدث فيما بعد" . وهذا النظام كانت تمثله مجموعة "الإنجليز / رياض / دى بلينيير"[٥] .

ويجب علينا هنا أن نقول كلمة حق لصالح المسيو دى رينج - قنصل فرنسا - الذى استدعته حكومته بعد مظاهرة الأول من فبراير بناءً على طلب الحكومة المصرية بتحريض من المسيو دى بلينيير ، المراقب العام الفرنسى . لقد رأى المسيو دى رينج - بثاقب فكره الفرنسى - الخطر الذى يُهدِّد المصالح الدائمة لفرنسا فى مصر، فأراد أن يُلبى الأمانى المشروعة للمصريين وترضيتهم[٦] .

"إن نتائج مطالب الأول من فبراير ، من زاوية ضمانات تنفيذها بالنسبة للضباط، قد أدَّت إلى ضرورة تغيير وزارة رياض باشا . وكان المسيو دى رينج قد أعلن رأيه بأن حكومة رياض يجب أن تستقيل وتُستبدل بوزراء لم يرتكبوا هذه الأخطاء التى أدَّت لوقوع التمرد . وعندما تم استبدال حكومة رياض ، كان القنصل يرى أنَّه قد تم نزع فتيل أهم أسباب الإثارة"[٧] .

وأيضاً كان لابُد من تغيير نظام المراقبة بالكامل لأنه تَسَبَّب فى إثارة السخط العام ضده. وكان الجيش هو أوَّل مَنْ أشار إلى حالة السُخط هذه ، ثم تلاه الشعب. ولم يتأخر الجيش عن تحمل مسئولية قضيته .

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠م ، كتب مراسل مجلة **Le Siècle** مقالاً عن البكباشية واللواءات الذين قاموا بحركة التمرد ، جاء فيه : "لقد قابلهم المسيو دى رينج كما ينبغى ، وتحدث معهم عن النظام والواجب . وكذلك فعل المستر ماليت، ولكنه سَخِرَ

منهم في مواجهتهم عندما تحدثوا معه عن أماني الأمة في الحصول على الدستور والبرلمان ، ورد عليهم قائلاً : "إن مصر لن تحصل أبدًا على برلمان لأنها ليست جديرة به" . وهذا يعني أن المصالح الإنجليزية تتطلب أن يستمر المصريون في المعيشة تحت وضع نصف العبودية الحالي" .

ثم يؤكد الكاتب أن الشعب المصرى كان يشعر بالمهانة برؤيته للإنجليز وهم يسيطرون على المرافق الحيوية في الإدارات ، ويعلق على ذلك بقوله : "إن مصر – حاليًا – معادية لإنجلترا"(٨) .

أما مراسل L' Estafette ، فكتب يوم ٢٦ إبريل ما يلي: "إن البلد ليست هادئة بالمرة" ، "لقد خرجت الجماهير بطريقة خطيرة عن هدوئها الأبدى"، "وفي الوقت الحالي ، فإن الجيش يزدرى توفيق ، ويخشى من انتقام رياض" . أما الشعب، "فمن الواضح أنه يشترى الأسلحة . ولكنكم ستتساءلون : ضد مَنْ سيرفع المصريون هذه المسدسات القديمة ؟ والرد هو : سيرفعونها في وجه كل مَنْ يمثل "طغيان الاستغلال" . يا إلهي !! لقد وصلنا إلى هذه الدرجة !! لقد عَبَرَتْ الكلمات الرنانة البحر المتوسط ، وأخطر ما في الأمر هو أن هذه الكلمات ليست مجرد بلاغة ثورية، بل إن لها معنى محددًا وواضحًا وتترجم بالضبط موقفًا متصاعدًا لا يمكن السكوت عليه ؛ فالفلاح يعاني من النهب والسرقة أمام عيوننا وبطريقة لم تحدث من قبل أبدًا، ويتم ذلك بِناءً على قرار وزارى . وحتى الجيش ، فقد سُرِقَ – حتى الآن – بطريقة غير لائقة ، فلم يتم أبدًا صرف حتى نصف المبالغ المخصصة له في الميزانية من أجل العناية به" .

ثم يُوَضِّح الكاتب أن المبالغ التي لم تُصرف للضباط كانت تُنْفَق بصفة مصاريف سرية لرئيس مجلس الوزراء ، أي "للمراقبة الثنائية" ، ولشراء تأييد الجرائد(٩) المحلية والأوروبية "التي لا تكلف كثيرًا مثل تكاليف جرائد بسمارك الأسطورية"، ولشراء ذمم مَنْ يُستخدمون لهذا الغرض . ويحزنني القول بأنه يوجد الكثير منهم من أعلى المستويات إلى أدناها ؛ والمرءُ يقابلهم في بلاط الخديو وفي صالونات الجالية الإنجليزية والبورصة والأندية والمسارح وفي أصغر الحانات(١٠) .

وبسبب وجود "الاستبداد التطوعي" ، سقطت مصر تدريجيًا فى هُوة بلا قرار على المستويين المعنوى والمادي . فكان لابد من التحرك الفورى بدون التنازل - ولو لحظة واحدة - عن الخط الذى تفرضه الفطنة والحزم معًا . وتَبَدَّل الهدوء الظاهرى - الذى كان مفروضًا على البلاد - وحلّت محله فترة من الإثارة الفورية بدءًا من الأول من فبراير . ويقول المستر صمويل بيكر : "بدأ البركان النائم يُظهر علامات تدل على نشاطه . وبدأت مصر تدرك معنى اقتراب الخطر منها ؛ فى قبرص، التى تواجهها. وفى تونس ، التى تبعد عنها مسيرة ثلاثة أيام فى البحر غربًا ، وفى البحر الأحمر ، الذى وقع بين أيدى الإنجليز . وفى الوقت نفسه ، أدركت مصر مغزى مصطلح وجود "دولة داخل دولة" فى قلب البلاد نظرًا لوجود المراقبَيْن الأوربيَّيْن بها"(١١) .

* * *

حينئذ ، استجاب عرابى لفكرة وطنية تمامًا ، فاتصل بعلماء الدين والأعيان "وشبَّه لهم السلطة الأجنبية على هيئة نسر يحوم فى السماء لكى ينقض على فريسته، أى على حقوقنا القومية"(١٢) .

وحصل عرابى - أيضًا - على توكيل قانونى من الشعب عندما طلب منه التوقيع على عريضة انتشرت بشكل سرى فى الريف . ومن أهم ما جاء فى هذه العريضة أن وزارة رياض قد أضاعت البلاد ببيعها المستمر الأراضى للأجانب، ووجود عدد كبير منهم فى المصالح الحكومية ، وأنه لابد من الحفاظ على حقوق المصريين وحرياتهم بإسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس نيابى(١٣) .

وقرر عرابى التحرك بعدما ضمن التأييد الشعبى له ، ففى يوم ٩ سبتمبر، توجه إلى قصر الخديو على رأس أربع كتائب ، وقدم للخديو مطالبه التى تتلخص فى :

١ - إصلاح قيادات الجيش .

٢ - ودعوة مجلس النواب للانعقاد .

٣ – وإصدار دستور البلاد(*) .

عندئذ ، تحدث القنصل الإنجليزي – المستر كوكسون – باسم الخديو وقال لعرابي باشا : "إن تشكيل البرلمان من اختصاص الأمة" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن الأمة نفسها قد كلفتني بتنفيذ مطالبها بواسطة هؤلاء الجنود ، فهم القوة التنفيذية لكل ما هو نافع للوطن" .

فقال القنصل : "إذن فأنتم تريدون تنفيذ هذه المطالب بالقوة مما قد يؤدي لضياع بلدكم" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن هذا لن يحدث أبداً . فضلاً عن ذلك ، فمن ذا الذي يستطيع مجادلتنا في حقنا في إصلاح شئوننا الداخلية ؟ إننا سنقاتل ضده حتى آخر رجل" .

وأدرك الخديو توفيق أنه لن يستطيع الاعتماد على ولاء حرسه الخاص، فرضخ بعد تردد طويل ، ووافق على هذه المطالب بشرط أن يتم منحها تدريجيًا .

وعندئذ ، شكل شريف باشا وزارة جديدة بناءً على إلحاح الأعيان ونواب المجلس في القاهرة ، ففرحت البلاد فرحة عارمة ، واحتفلت الأمة المستبشرة بثورة شهر سبتمبر السلمية ، واعتقدت أنها ستستطيع – أخيرًا – الحصول على خلاصها. ويعلق المستر ويلفريد بلنت على أحداث تلك الفترة بقوله : "كانت الأشهر الثلاثة – التي أعقبت هذا الحدث العظيم – أسعد فترات البلاد . وأسعدني أن أكون أحد شهودها المميزين؛ ففي تلك الفترة ، اتحدت كل أحزاب البلاد وكل سكان القاهرة لتحقيق فكرة وطنية عظيمة . وارتفعت زغاريد الفرح – في مصر كلها – بشكل لم يسبق له مثيل منذ عدة قرون على ضفاف النيل . وكان سكان القاهرة يتوقفون ليقبِّلوا بعضهم بعضًا – وحتى

(*) أورد المؤلف تلخيصا لمطالب عرابي التي نعلم أن نصها : "إسقاط الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربي ، وإبلاغ الجيش العدد المعين في الفرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم [أي الخديوي] بوضعها" .

الأجانب – ويفرحون ســوياً ببزوغ عهد الحرية الجديد المدهش، هذا العـــهد الذى بدا – بالنسبة لهم – فجأة وكأنه فجر يوم جديد جاء بعد ليلة طويلة مليئة بالخوف"[١٤] .

لقد أصبحت كلمـات : الحرية ، والمساواة ، والعهد الجديد ، والتقدم ، والاتحاد هي المثل المنشودة لكل المصريين . ولكن نشبت – تلقائياً (Ipso facto) معركة خفية بين هذا المثل المنشودة والواقع الفعلي؛ لأن الإنجليز – والحق يُقال – كانوا هم سادة البلاد الفعليين منذ صيف سنة ١٨٧٩م ، أمَّا الاحتلال العسكرى – الذى جاء فيما بعد – فقد كان حدوثه مجرد وقت وانتظاراً للفرصة المناسبة . وكان على بريطانيا العظمى أن تراقب تطورات الأحداث في مصر وأوربا لكي تستفيد منها وتتحرك بمفردها، بدون وجود أى قوة أخرى تنافسها ، وتنشئ لنفسها إمبراطورية إنجليزية في إفريقيا مثل فرنسا .

وفي تلك الفترة ، كانت فرنسا قد بدأت تنهض من كبوتها بعد هزيمتها في حرب سنة ١٨٧٠م ؛ فاحتلت تونس بعد الجزائر ، وأصبحت قوة إفريقية بمقدورها الترويج – بحق – لمصالحها السياسية في مصر ، بالإضافة إلى مصالحها المالية الموجودة بها فعـلاً .

أمَّا تركيا، فلم يَعُد أحد يخشاها كقوة عسكرية بعد حربها مع روسيا، التي لعبت فيها النمسا وإنجلترا دوراً هاماً ولكن من خلف الكواليس .

وكان الهدف الأساسى الآنى لبعض قناصل الدول الأوربية هو إشاعة الفُرقة في البلاد والتعجيل بقيام الثورة ، أو على الأقل ، جعلها تنحرف عن هدفها وتعطيل أعمالها الإصلاحية . ولهذا السبب ، عارض القناصل – دائماً – تطبيق الإصلاحات الجادة في الجيش المصرى ، وحاولوا بكل الوسـائل تحجيم سلطات البرلمـان الجديد وشل حركته وإلغائه عملياً .

وبينما كانت مصر كلها متحدة على نفس الآراء والمشاعر ومبتهجة نتيجة لأحداث سبتمبر، يقول عرابى في مذكراته غير المنشورة : "جاءت برقيـة، بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١م ، تُعلن عن قرب وصـول لجنة تركيـة لمصر لإجراء تحقيق في مـوضـوع "التمرد العسكرى" الذى تتحدث عنه أوربا . وكان هدفها الحقيقى هو الاستفادة من

هذا الموضوع للتدخل في مصر والقضاء على بذور الإصلاح الوليدة. فسرى نوع من فوران المشاعر في البلاد ، وحتى الخديو نفسه شعر بالقلق، واتفق مع الوزارة الجديدة على إبلاغ اللجنة - عند وصولها - بأن النظام يسود بين صفوف الجيش . كما تَقَرَّر - أيضًا - إرسال الكتيبة الرابعة - تحت رئاستي - إلى رأس الوادى ، وإرسال الكتيبة السودانية إلى دمياط إضفاءً لمظهر الهدوء التام. ووافقنا - مبدئيًا - على هذا القرار بشرط صريح يقضي بأن يَصْدُر قرار من الخديو بإجراء انتخابات لاختيار النواب قبل سفرنا" .

ومن المؤكد أن عرابي قد برهن على حكمته وبُعد نظره عندما اشترط هذا الشرط الأساسي اللازم (Sine qua non) في ذلك الوقت ، وأُجريت هذه الانتخابات فوراً بفضل عرابي .

وبصفة عامة ، فإننا نجد لدى الكاتب السويسرى جون نينيه John Ninet معلومات جيدة رغم أسلوبه الحاد ، كما أن مذكرات محمد عبده - غير المنشورة - تؤكد صحة شهادة نينيه بشكل جزئي . وحسبما ذكر المسيو نينيه : "اتخذ عرابي قراراً بعدم الابتعاد عن القاهرة إلاَّ إذا حَصَلَ البرلمان على لائحة جديدة بها صلاحيات أشمل، وقام توفيق بدعوة المجلس للانعقاد بدون ضجة - بناءً على نصيحة المستر كولفين - لكى يتجنب الخوض في المسألة التي أثارها أنصار الحزب الوطني" .

ومن ناحية أخرى ، تسبب سفر عرابي في وقوع مظاهرات شعبية في الشوارع، وأصبح لعرابي اتصال مباشر بالجماهير لأول مرة بصفته زعيم الحركة الوطنية، وكان ذلك يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١م ، وأُلقيت خطب عديدة في محطة القطار لتوديعه .

ويُلخص لنا محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - الفكرة الأساسية للخطبة التي ألقاها عرابي عند سفره . وعند مقارنة ما كتبه محمد عبده بما جاء في رواية نينيه ، فإننا نشعر بأن رواية نينيه صحيحة . وأيضًا فإن ما رواه عرابي - في مذكراته غير المنشورة - يتطابق مع ما كتبه مؤلف كتاب "مصر للمصريين"، ومن المؤكد أنه عبارة عن "رواية رسمية" تعرضت للتنقيح والتلطيف بعد انقضاء الأحداث. وهذه الخطبة تتميز

بأنها تحتوى على حقائق لا يمكن إنكارها وبصراحة قاسية لا تصْدُر عن عقلية سياسية ، فقد جاء فيها : "إننى راحل لكى أقود فرقتى. لا تقوموا بأية مظاهرات عامة أو معادية . انتظروا بصبر وحكمة حتى يتحقق برنامجنا التحرُّر .

"إن الأجانب يعملون على طردنا من الوظائف الإدارية ، ويريدون إبعادنا عن إدارة شئوننا الخاصة ، ويسيئون استخدام وضعهم المتميز فى بلادنا ؛ فهم يستولون على أراضى الفلاحين الذين تعرضوا للخراب بسبب الربا الفاحش الذى يفرضه الأجانب الذين يجعلون المصريين يعملون كالبهائم .

"لقد استطعنا الحصول على دعوة البرلمان للانعقاد برئاسة سلطان باشا. وتشكيل هذا المجلس ليس على المستوى المنشود ، ولكن التحسُّن سيأتى لاحقًا. إن البرلمان هو الأمة ذاتها ، والشعب هو السيد لأنه يلبى كل احتياجات الدولة .

"إن المراقب كولفن والقنصلين العموميين الكبيرين لم يُخْلصوا النصيحة للخديو، فقام بدعوة النواب – فجأةً – للاجتماع كما كان يفعل إسماعيل؛ وكما تعرفون، فإن إسماعيل كان يتعامل مع النواب كما لو كانوا قطيعا من العبيد وهذه الطريقة الاستبدادية لا يمكن احتمالها ، إننا نريد ميثاقًا جديداً وسنحصل عليه. لقد سبق لشريف باشا أن أعدَّ لائحة تجريبية بدرجة كافية فى عهد الوالى السابق المعزول، وبإمكاننا الاستعانة به فى عملنا التشريعى حتى تتم مراجعتها. ولكن شريف باشا تركى، أى أنه عدونا ؛ وهو يعتبر هذا الدستور فضفاضًا جداً – فى الوقت الحالى – مع أنه هو الذى وضعه ويرفض تطبيقه – الآن – وهو فى الحكم. أتعرفون لماذا ؟ لأنه يريد التصالح مع رجال المال والمرابين ويطمع فى مَوَدَّتهم ومساعدتهم له . وهذا ظلم . وسيكون على شريف باشا أن يسقط أو يرضخ لهم. لقد تغَلَّب الزمان والصبر على الآلام التى تعانى منها الشعوب . ومع ذلك، قمنا بإنجاز خطوة عظيمة : ففى عهد رياض – وما قبله – كان الناس يُعانون من نزوة هذا الوزير، أو من رغبة الخديو التى كانت تبعث بهم لكى يموتوا فى مديرية النيل الأبيض بعد تجريدهم من أملاكهم . فلمن كان يتعين عليهم أن يرسلوا شكاواهم ؟

"للبرلمان ؟ البرلمان لم يكن له وجود !

"للوالي ؟ لم يكن يملك من الولاية إلاّ اسمها ، وكان يكره منح العدالة للفلاحين!

"للوزراء ؟ كانت مصالحهم الشخصية تجعلهم يصمون آذانهم عن الشكاوى!

"للأستانة ؟ كان يلزمها الكثير من الذهب : فالشعب - وهو نفسه الجيش - لم يكن لديه ذهب كثير!

"والآن ، فإن البرلمان قد تشكَّل من دمنا ولحمنا ، وسيُصبح هو وسيطنا بين الطغيان والعدالة وسيعاونه الشعب في مهمته . فماذا نرجو أكثر من ذلك ؟ لا شيء سوى عناية الله .

"إن الأوربيين ظالمون كعادتهم وقد أعماهم الجشع والقسوة، وهم يدَّعون بأن الجيش قد ثار لكي يسرق أموال البلاد ويلحق الضرر بدائني إسماعيل. وهذا افتراء جبان ، لقد اجتمعنا لكي نطالب بالعدل، العدل القوى الذى يساوى بين الجميع .

"اسألوا هؤلاء الدائنين - الذين يصرخون عاليًا - وليردُّوا علينا بصراحة إن استطاعوا: إذا تبادلنا مواقعنا ، فأخذنا مكانهم وأخذوا هم مكاننا ، هل كانوا - وهم مسيحيون ويهود - سيَرْفُضُون أم لا جميعًا الدَّيْن الذى ألقاه على كاهلهم حاكم مستَبِدٌ وكريه ؟؟

"يا إخوانى ، لقد فهمتمونى ، كونوا حذرين وصابرين . إننى لن أبتعد كثيراً وسأعود قريباً" .

وكان من المقرر اجتماع مجلس النواب يوم ٢٣ ديسمبر ، ولكن كانت هناك دولة أجنبية تريد تقليص اختصاصاته ، فأخذت تضغط على شريف باشا في هذا الاتجاه. وبتحريض من الأجانب ، حذَّر الباب العالى الخديو بأنه لن يسمح بأن يتخذ مجلس الأعيان شكل البرلمان . "وهذا التحذير الأخير أدى إلى تقليص السلطات التى حصل عليها المجلس نتيجة للائحة أعدها شريف باشا فى ذلك الوقت"(١٥) .

وفيما يتعلق بالجيش ، فقد طالب هذا الحزب العسكرى بزيادة عدد أفراده إلى ١٨ ألف جندى ، وهو الحد الأقصى الذى حدده فرمان سنة ١٨٧٩م . ويقول اللورد كرومر: "كان المراقبان مُستعدَّين للموافقة على زيادة محدودة ، ولكنهما رفضا منح الحزب العسكرى كل ما يطلبه لأسباب مالية ، وأيدتهما الحكومة البريطانية فى هذا الموقف. وكان شريف باشا مستعداً – فى البداية – للذهاب إلى أبعد مدى فى هذا الاتجاه أكثر من المراقبيْن ، ولكنه رضخ – أخيراً – لرأيهما" .

وهذان الحدثان المتزامنان يبرزان – إجمالاً – شخصية شريف باشا الأمينة التى يشوبها الضعف ؛ فشريف باشا شخص معتدل ومخلص ويبدو عليه أنه يَقْبَل "بالأمر الواقع" ثم يحاول أن يستخلص منه أفضل استفادة ممكنة ، و كان صديقًا المراقبة الثنائية ولمصر فى الوقت نفسه . ولهذا السبب ، سنجد أن دوره كان يتسم بالغموض والإبهام خلال الثورة .

وكان شريف باشا يعتبر أن الحكم بمثابة "زواج مصلحة" بين طرفين، أو على الأقل جعلته الظروف يأخذ هذا الشكل النفعى . وفى مذكراته غير المنشورة، يعلق محمد عبده ، بطرافة لا تخلو من الذكاء ، على شخصيته قائلاً : "كان شريف أحد أقوى عوامل الحركة الوطنية . وكان يردد دائماً أن التدخل الأجنبى قد وصل إلى درجة لم يصل إليها من قبل بسبب رياض باشا الذى رضخ لكل مطالب الأجانب. وكان شريف باشا يُقنع أصدقاءه بأنه إذا رجع للحكم ، وأمسك بزمام أموره، فإنه سيضع حداً لهذا التدخل ، وسيجعل البلاد تسير فى طريق التقدم. وكان على علاقة دائمة بالقادة العسكريين الذين كانوا – كلهم – يرشحونه لمنصب رئيس مجلس الوزراء ، وكانت مفاتن هذا المنصب تبتسم له من بعيد وتسحره بجمالها ومن ثم تواعدا على اللقاء . ولكن عندما اقترب شريف منها ، اكتشف أنها عنيدة ومتوحشة" .

وأُجريت انتخابات المجلس النيابى الجديد حسب القانون الذى وضعه إسماعيل باشا سنة ١٨٦٦م . وكان النواب مستعدين لإظهار اعتدالهم وتعقلهم نظراً للوضع الحرج الذى تمر به البلاد . ويعترف السير أوكلاند كولفن – المراقب الإنجليزى – فى مذكرة وجهها لحكومته بتاريخ ١٩ سبتمبر بأن "الأعيان، وأغلبهم موجودون بالقاهرة ،

تحملوا مسئولية المطالبة بتوسيع دائرة الحريات المدنية، وهم متفقون مع الجيش للحصول على بعض الامتيازات القوية . وكل شيء يسير بطريقة منظمة بل بشكل مثالي" .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ، كتب قنصل إنجلترا – السير إدوارد ماليت – اللورد جرانفيل: أن "رد مجلس النواب على خطبة الخديو كان في غاية الاعتدال وبشكل مُرْضٍ". ومع ذلك ، اتفق المسيو جامبيتا واللورد جرانفيل على القيام بعمل مشترك منتهزين مناسبة انعقاد مجلس النواب الجديد . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ، كتب المستر كولفين مذكرة جاء فيها : "مع أن الحركة – في بدايتها – كانت مُعادية للأتراك، إلاّ أنها – في حد ذاتها – حركة وطنية مصرية ... وأعتقد أنها ترجع أساسًا لتطور الرأي العام ، وأن قادتها يعملون لصالح البلاد ، لذلك أعتقد أنه من حسن السياسة عدم معارضتها . ولكن لأنني أُريد لها النجاح ، فيبدو لي أنه من اللازم، ومنذ البداية، أن تعرف هذه الحركة الحدود التي ستتحرك بداخلها ولا تتجاوزها" .

وبأسلوب أكثر وضوحًا ، فإن هذا يعني ضرورة التوفيق بين نجاح الحركة وإيقافها فورًا ، فالحدود التي يوضحها المراقب – في مذكرته – تجعلنا نفهم أنه يريد الوصول إلى هذه النتيجة . كما وصف مجلس النواب بأنه "هيئة غير مسئولة وعديمة الخبرة". وبناءً عليه ، يجب منع المجلس من الاقتراب من أي شيء له صلة بالشئون المالية أو "بالإدارات الأوربية لأن كل إدارة من هذه الإدارات هي – في حد ذاتها – مركز للإصلاح ، على الرغم من وجود بعض الشوائب المؤكدة ، وهذه الإدارات بمثابة قضبان الدولاب الذي يمثل المراقبة" .

وفيما بعد، سيقول جامبيتا: "إن مجلس النواب سيؤدي خدمات أبسط ولكنها أكثر واقعية وأكثر مواءمة لبيئته عندما يُوَضِّح المسائل الإدارية التي تحال إليه"(١٦) .

إن الهدف واضح وعام ويتصف بالظلم لاسيما وأن الكُتَّاب الإنجليز – مثل كرومر وغيره – يسعون لتبرئة إنجلترا ، وإلقاء المسئولية بأكملها على عاتق فرنسا وحدها لأن جامبيتا هو الذي بادر بإرسال "المذكرة المشتركة" لتحقيق "الهدف المشترك" على وجه التحديد .

* * *

وفي الواقع ، وبعد وصول تقرير المستر كولفن للندن بأربعة أيام، اتفقت الدولتان معًا على إرسال "المذكرة المشتركة" الشهيرة : فبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢م، وبمناسبة الأحداث الجارية ، "خصوصًا دعوة الخديو لمجلس النواب للانعقاد"، كلف جامبيتا المسيو سينكيفيتش بإبلاغ الخديو توفيق بأنه قد تم التنسيق مع السير إدوارد ماليت ، واتفقت الحكومتان على أن "استمرار بقاء سمــوه على العرش هو الضمان الوحيد - في الحاضر والمستقبل - لاستتباب الأمن وزيادة الرخاء في مصر ، وهما موضع اهتمام الدولتين ، وذلك حسب الشروط التي كفلتها له فرمانات السلطان ، والتي وافقت عليها الدولتان رسميًا . لقد قررت حكومتا الدولتين بذل جهودهما المشتركة لتجنُّب الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تعقيدات داخلية أو خارجية قد تهدد النظام القائم في مصر . وتثق الحكومتان في أن تدخلهما الحازم - في موضوع الأمن العام - سيساهم في درء المخاطر التي تخشاها حكومة الخديو، وبالتأكيد ، فإن فرنسا وإنجلترا ستتحدان لمجابهة هذه المخاطر. إن صاحب السمو بمقدوره الاعتماد على هذا التأكيد وأن يستمد منه القوة التي يحتاجها لإدارة مقدرات مصر وشعبها" .

إن هذه المذكرة غير مناسبة ؛ وبناءً على وجهة النظر الأنجلو/ فرنسية، يجب أن يليها تدخُّل فوري . ولكن إنجلترا فهمت "أن التعليمات المشتركة لن تؤدي إلى أي التزام بالتحرك الفعلي ، وأن هذه التعليمات تهدف فقط إلى تشجيع الخديو معنويًا وزيادة اطمئنانه بأن الدولتين متفقتان على مساندته" . وهذا التحفظ من جانب إنجلترا أرادت به - في الواقع - الاستفادة من الارتباك المتوقع حدوثه والذي سينتج عن تقديم "المذكرة المشتركة" ، وبذلك تترك إنجلترا لنفسها حرية الحركة في الوقت المناسب وتتصرف بمفردها بدون مشاركة من فرنسا .

أمَّا باقي دول أوربا ، فقد أبدَت حكومات روسيا والنمسا وألمانيا قلقها من التدخل العسكري في مصر[١٧] الذي أنذرت به "المذكرة المشتركة" . وبعد يومين من تشكيل وزارة فريسينيه ، أي في يوم ٢ فبراير، حدثت مسيرة جماعية قام بها السفراء في الآستانة لطمأنة السلطان بأن "الوضع القائم (Statu quo) في مصر لن يَتَغَيَّر إلاَّ بالاتفاق المسبق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة على مصر" .

ويعلق دي فريسينيه في مذكراته قائلاً : "وهكذا ، فإن اللامبالاة الأوربية – التي اعتمد عليها المسيو جامبيتا – قد تلاشت وحلَّ محلها تدخل سافر للغاية". أما تركيا، فقد انتبهت واحتجت لدى فرنسا وإنجلترا وكان لها الحق في ذلك .

وبالنسبة لمصر ، فقد كتب القنصل الفرنسي – بتاريخ ١٠ يناير – موضحًا: "وَجَدَتْ مصر في هذه المذكرة المشتركة تحديًا موجهًا للحزب الوطني وتهديداً بالتدخل الأجنبي بدون أيَّة مبررات . وعَبَّر شريف باشا لنا (المستر ماليت وأنا) عن اعتراضه الصريح على هذه المذكرة" .

وفي هذا التاريخ نفسه ، سجل قنصل إنجلترا ما يلي : "إن هذه المذكرة المشتركة قد صهرت – حاليًا – الحزب الوطني والحزب العسكري ومجلس النواب في كتلة واحدة تعارض فرنسا وإنجلترا معًا . وكان الحزب العسكري قد توارى منذ انعقاد مجلس النواب ، إلاَّ أنه أصبح الآن على كل لسان" .

ومن المفيد أن نُذَكِّر بأن "الخديو كان مبتهجًا ومتفائلاً ، وكان يتحدث بمزيد من الرضا عن الاتجاهات المعتدلة التي أبداها النواب ، وعبر عن أمله في أن الأمة ستبدأ في التقدم" . وكان ذلك قبل إرسال المذكرة المشتركة حسبما ذكر المستر ماليت بتاريخ ٢ يناير . ولكن المذكرة كانت تدعو توفيق – بطريقة غير مباشرة – للقيام بانقلاب لأن عبارة "النظام القائم" كانت لا تعني أبدًا "مجلس الأعيان ولا التنازلات التي حَصَلَت عليها الحركة الوطنية ، بل كانت تعني النظام الذي أنشأه الأوربيون ؛ أي المراقبة الثنائية ؛ والحماية الأنجلو / فرنسية ، والخديو الذي وضعته الدولتان على العرش" ، حسبما ذكر بحق القاضي السابق في المحاكم المختلطة .

وأصاب اليأس شريف باشا الذي لخص الموقف للبارون دي مالورتي بقوله : "يا لها من غلطة !! لقد كان كل شيء يسير سيراً حسنًا ؛ فالأعيان كانوا متأهبين، والجيش كان خارج الموضوع . ثم فجأة ، وبلا مبرر ، تسببت القوتان في نفور الأعيان منهما لأنهما جرحتاهم في الصميم ، فانضموا لعرابي خوفًا من التدخل العسكري، وسنرى قريبًا النتائج عندما يتم التصويت – غدًا – على المادة رقم ٣١ من القانون النظامي .

لقد تسللت القوتان وفرقتا بين الخديو والأعيان ، ودمرتا التضامن الذى كان موجوداً بين الوزارة والمجلس النيابى ، فجعلتا عرابى يسيطر على المجلس . لقد بذلت القوتان أقصى ما لديهما لكى تضيعانا !!"[١٨] .

ومع التهديد بالتدخل الأجنبى المسلح ، فمن الطبيعى للغاية أن تضع الأمة ثقتها في جيشها وقائده . ولكن أن يصبح الخديو رسميًا تحت "حماية" القوتين الأجنبيتين و"دُمية" في يد المستر ماليت يستخدمها ضد مشاعر البلاد، فهذا هو الشيء الخطير فعلاً .

ويقول اللورد كرومر : إن شخصًا إنجليزيًا - وهو مراقب ذكي - كتب[١٩] مؤكداً: "إن مَنْ يتهمون توفيق بالضعف ينسون أنه - طوال فترة حكمه - لم يتخذ أى إجراء بدون الحصول على موافقة السير إدوارد ماليت ، وأن السير إدوارد - بحكمته - لم يكن ليعطى أى نصيحة إلاَّ بعد موافقة حكومته . إذن ، فإن أى قرار غير مسئول يقع وزره على سياستنا نحن وليس على توفيق"[٢٠] .

وفى الوقت نفسه ، كانت لهذه المذكرة المشتركة نتيجة فورية : فقد أثارت الخلاف بين الوزارة "التى يدعمها المراقبان"[٢١] ومجلس الأعيان . لقد تلقى المجلس من الحكومة المشروع الخاص بتنظيمه (الذى أعدته المراقبة الثنائية ووافقت عليه)، وأراد المجلس تعديل بعض المواد لكي يُرَسِّخ بوضوح مبدأ "المسئولية الوزارية" الذى سبق وأن وافق عليه شريف باشا شخصيًا والخديو السابق سنة ١٨٧٩م، وأيضًا لكى يحتفظ المجلس لنفسه بالحق فى مناقشة وفحص هذا الجزء من الميزانية غير المخصص لتسديد الديون . "وكان المجلس يستند على مبدأ أن له الحق - باسْم الأمة - فى مراقبة مجمل أعمال الإدارة واستخدام موارد البلاد . ويدَّعى المجلس أنه يحترم كل الاتفاقيات الدولية ، ويحترم حق الموظفين الأجانب ، ولكنه يريد أن يحتفظ لنفسه بالحق فى عمل التوفير الذى يسمح له بسرعة استهلاك الديْن العام"[٢٢] .

ولكن المراقبَين العموميَّين عارضا هذه التعديلات وكتبا مذكرة طويلة جاءت فيها عبارة تُبْرِز فكرتها بوضوح : "إن المراقبين ، وهما يمارسان حقهما فى التدخُّل

فى مناقشة الميزانية ، لم يجدا أمامهما وزراء مسئولين ، بل وجدا مجلساً نيابياً غير مسئول". وبعبارة أخرى ، فإن المراقبة الثنائية ، مثلها فى ذلك مثل وزارة سنة ١٨٧٩م الأوربية ، كانت تسعى للسيطرة التامة على الحكومة - التى يمثلها الخديو ووزراؤه - وعلى أفرع الإدارة فى مصر . أما البلد نفسها وحقوقها وآمالها، فقد قال عنها المسيو سيينكيفتش - بصدد حديثه عن الموقف الذى نتج عن المذكرة - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٨٢م : "إن البلد تؤكد ضرورة استمرار الوضع الراهن، وهى لا تهتم أبداً بالحزب الوطنى . والنفوس - حاليًا - مستثارة تمامًا ومتفقة على مبدأ النضال ضد الأجانب؛ لدرجة أنه يجب أن نتوقع حدوث مقاومة حسب ما تدل عليه كل الشواهد ، وتم فعلاً وضع خطة دفاعية. إذن، فاللحظة الحالية غير مناسبة بالمرة للتدخل لأن هناك استعدادات لصده" .

وفى هذه الفترة نفسها ، أى فى أواخر يناير ، وقعت حادثتان مهمتان، واحدة فى الداخل والثانية فى الخارج : ففى مصر ، أعلنت الوزارة - بعد مشاورات عديدة - أنها لا تستطيع تعديل المادة ٣٣ الخاصة بالتصويت على الميزانية إلا بعد الحصول - مسبقًا - على موافقة فرنسا وإنجلترا . فاعترض النواب موضحين أن المادة ٣٤ تحفظ للدولتين هذا الحق فيما يتعلق ببنود الميزانية العامة الناشئة مباشرة عن قانون التصفية أو الاتفاقيات الدولية ، ولكن من حق النواب بحث الميزانية الداخلية والتصويت عليها .

فاجتمع قادة الحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف باشا . وبتاريخ ٢ فبراير، سعى الحزب فى هذا الاتجاه لدى الخديو ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى ، وهو أحد قادة الحزب المعروفين . واشترك عرابى فى هذه الوزارة التى كانت بحق وزارة دفاع قومى ، وكانت هى الوزارة الحقيقية للثورة التى كانت أساساً ثورة سلمية ومعتدلة . والبارودى كان أذكى رفاق عرابى وكان له عليه تأثير كبير ، كما كان بمثابة العقل المفكر للثورة ومنظمها . وهو شاعر ودبلوماسى وعسكرى فكان أفضل من يمثل الثورة .

وكانت مهمة وزارة البارودى هى : ترجيح كفة حقوق مجلس النواب فيما يختص بالميزانية ؛ و "بصفة عامة ، التصدى للتبعية الشديدة التى تفرضها المذكرة على مصر". وكان بمقدور أوربا التحالف مع هذه الوزارة . وعلق المسيو دى فريسينيه - الذى خلف جامبيتا - بقوله : "رغماً عن أصول هذه الوزارة الجديدة، إلاّ أنها تُقدِّم ضمانات ثمينة جداً . ولدى محمود - فى أعماقه - روح السلطة، وصلته بالثوريين كانت سطحية تماماً لأنه كان يطمح بشدة فى الاستيلاء على السلطة أكثر من رغبته فى زعزعتها"[٢٣] .

وفى الثامن والعشرين من فبراير ، توجه محمود سامى البارودى إلى مجلس النواب[٢٤] لكى يقدم النص النهائى لمشروع الحكومة كما عدَّلته "لجنة الستة عشر" التى شكلها مجلس الأعيان . وبهذه المناسبة ، ألقى خطبة رزينة وبليغة تبرز أن الخطيب لديه "عقلية سياسية" حقيقية ، فقد جاء فيها : "كلنا يعرف أنه لا يكفى أن نقيم القانون على أسس العدالة والحرية لكى نصل إلى الهدف الذى حددتموه لأنفسكم عند انتخابكم لهذا المجلس ، بل لابُد أيضاً من أن يعمل كل منكم بصدق على حماية هذا القانون وأن يحرص على عدم تجاوزه ، بحيث تكون كل تصرفاتكم وأفكاركم فى إطار القانون . إن المشرعين العقلاء يقولون - بحق - إن الأمم لن تصل إلى حد الكمال - أى وَضْع كل قراراتها فى إطار القانون - إلاَّ بَعْد المرور بتجربة طويلة وشاقة. ولكننى أعتمد على حكمتكم وعقليتكم الناضجة لكى نصل إلى حد الكمال إننى أشعر بالسعادة اليوم لوجودى بين رجال فاضلين مدركين لواجباتهم تجاه بلدهم، ويعرفون تماماً أن شرف بلادهم وشرفهم الشخصى هما شيء واحد ، وأنهم لن يكونوا نواباً حقيقيين إلاَّ إذا قدموا أدلَّة ملموسة على ذلك بعلمهم وبتمسكهم بالاعتدال" .

"وأخيراً ، علينا بأنفسنا أن نَفْصل السياسة الشخصية أو الحزبية عن العمل القومى الذى كلفتنا البلاد بانجازه . إن الوطنية الحقة يجب أن تكون هى الدافع القوى لأعمالنا وكلامنا" .

وهكذا يبدو لنا محمود سامى بصفته شخصاً واقعياً يريد أن يقود الحركة، ويُتيح للثورة أن تتطور فى إطار الشرعية ، ويخلق عملاً خصباً يحرر البلاد وذلك باستغلاله كافة السُبُل التى يتيحها له القانون .

وهناك رفيق آخر لعرابى ، هو المصلح المشهور(٢٥) الشيخ محمد عبده، الذى كان يعمل أيضًا فى الاتجاه نفسه ولكن باستخدام القلم والكلمة . وقد عمل محمد عبده محررًا فى "الوقائع المصرية" ، كما كان خطيبًا فى جمعية خيرية شهيرة، هى "جمعية المقاصد الخيرية" التى أُنشئت سنة ١٨٨٠م فى القاهرة ، وكان محمود سامى البارودى هو مديرها الفعلى . وفى ليلة ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢م ، احتفلت هذه الجمعية بالتصديق على مشروع تنظيم مجلس النواب . وبتاريخ ١٥ فبراير، نشرت "الوقائع المصرية" تقريرًا عن هذا الاجتماع نجد فيه نَصَّ الخطبة التى ألقاها محمد عبده بهذه المناسبة : "إن الحكومة الشرعية هى الحكومة التى يدعمها نواب الأمة ويساعدونها بالفعل فى إدارة الشئون العامة بطريقة تتفق مع مصالح وعادات البلاد، ولهذا السبب ، يجب الاهتمام التام بنشر العلوم بين مختلف طبقات الأمة التى تقودها هذه الحكومة الشرعية لكى يكون أكبر عدد من أفراد الأمة قادرًا على الفهم والمشاركة فى الإدارة العامة التى تتيح للبلاد أن تتقدم وتتطور . ومن الضرورى أيضًا أن تتضمن القوانين الأساسية – التى تضعها هذه الحكومة الشرعية – ضرورة نشر التعليم بين الجماهير بهدف إعداد الأفراد للمساهمة الحقيقية فى إدارة شئون البلاد وتحقيق المثل الأعلى الذى تطمح إليه الحكومة الشرعية" .

وكانت اللهجة العامة للصحافة متزنة ؛ فبتاريخ ١٥ فبراير ، نشرت جريدة "مصر" مقالاً بعنوان : "الأمانى الوطنية" كانت فكرته الأساسية تدور حول: "والآن، وقد انتصرت الحرية ، فإننا نُسَجِّل الأمانى لكى تستمر الأمة على موقفها العاقل والمعتدل، ولكن الاعتدال لا يعنى إضعاف إرادة الفعل ، فالاعتدال يعنى الموازنة بين الوسائل الممكنة والهدف النهائى الذى نريد الوصول إليه . وعلينا أن نُحقِّق مثلنا الأعلى بالتدريج وبحذر لأن طريق الحرية محفوف بالصعاب التى نستطيع تجاوزها باستخدام الحكمة فقط" .

وهذه الشهادات تتيح لنا بوضوح إدراك أن تيار التحركات والأفكار كان موجهًا نحو نهج الاعتدال . وظَهَرَ نوع من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس النواب عند مناقشة موضوع الميزانية ، وهذا شىء متوقع . ولكن الائتلاف عاد بينهم مجددًا

فور استقالة وزارة شريف باشا الذى لم يحظ بثقة الأمة بالكامل رغم صفاته الممتازة . وكان حتميًا أن تواجه الحركة الوطنية الخلاف – الذى لا مفر منه – بين الخديو (أى السير إدوارد ماليت) من جهة وبين الوزارة ومجلس النواب (أى البلاد) من جهة أخرى . ومارس المستر ماليت أسلوبا من المضايقات المستمرة بهدف إثارة الشعور القومى وخلق أزمة تبرر حدوث تدخل عسكرى .

إن مجرد تولّى وزارة وطنية مسئولة ومخلصة للبلاد ولمجلس النواب كان يُبَشِّر عمليًا بنهاية التدخل الأجنبى المتمثل فى وجود "المراقبة الثنائية". ولم تكن مصر تريد التخلص من "المراقبة" لمجرد كَوْنها هيئة مالية تمارس حق المراقبة لصالح الدائنين .

وبتاريخ ٦ فبراير ، كتب المسيو سيينكيفتش للمسيو دى فريسينيه : "أن تشكيل الوزارة الجديدة كان "ردًا على مذكرة ٧ يناير" وأن "الوضع القائم (Statu quo) قد تغير بشكل عميق" . ولكنه ذَكَرَ أيضًا أن رئيس مجلس الوزراء قد أكَّد له "بشكل تلقائى، وبكل حزم ، احترام مصر للاتفاقيات الدولية ولكل المصالح الأجنبية التى التزمت مصر بها" .

وبناءً على اللائحة التنظيمية لمجلس النواب – الصادرة بتاريخ ٩ فبراير – تشكلت لجنة مكوَّنة من عدد متساوٍ من النواب والوزراء لدراسة الميزانية الداخلية والتصويت عليها[٢٦] . وأعلن مجلس النواب رفضه للميزانية الداخلية .

وتصرَّف المسيو دى فريسينيه بحكمة شديدة عندما طلب من القنصل الفرنسى فى مصر – بتاريخ ١١ فبراير – "أن يشجع الجهود الصادقة المبذولة لاحترام الالتزامات الدولية" ، وأن يُوضِّح أن فرنسا لا تنوى "عرقلة تطور المؤسسات الداخلية بشرط عدم الإضرار بمصالحنا الشرعية" .

ولكن حكومات الدول الأوربية شعرت – بمبادرة من إنجلترا – باحتمال حدوث تدخل فى مصر . أما فى مصر ، فقد كان الاهتمام الأساسى لرئيس الوزراء وعرابى ينْصَبُّ على ضرورة تنظيم الجيش . وبتاريخ ٥ مارس ، كتب قنصل فرنسا محذرًا : "إن عداء الشعب عمومًا لأى تدخل أوربى ربما يكون أخطر ما فى الموضوع" .

ولكن مجلس النواب استمر – بهدوء – في ممارسة عمله ؛ فأَعَدَّ قانونًا للانتخابات تبنته الحكومة المصرية بتاريخ ١٢ مارس . ويعلق القاضي السابق في المحاكم المختلطة بقوله : "يجتهد النواب لمعرفة الأضرار وتشخيصها ومحاربتها ؛ ففي منتصف شهر مارس ، أقر البرلمان قانونًا مُفصلاً جدًا للانتخابات ومكتوبًا بعناية تجعله يُضارع القوانين الانتخابية الأوربية". ويقول مؤلف كتاب "مصر وأوربا **L'Egypte et L'Europe**" : "إنه أول برلمان تحظى به مصر والشرق . وهو البرلمان القومي لأُمَّة مضطهدة يُعاملها الأجانب أسوأ معاملة . لقد كان هذا البرلمان محاولة متميزة للغاية في التاريخ البرلماني" .

إن مجلس النواب كان الصورة الحيَّة لمصر . وبهذه الصفة ، قام بعمله باعتدال وتَعَقُّل شديدَيْن فكان مركز توازن الثورة .

وكان رئيس مجلس الوزراء مهتمًا بالدفاعَ الوطني ، وفي الوقت نفسه اهتم بتنظيم المجلس الأعلى للإدارة والتشريع . وبالإضافة إلى ما سبق ، كان ينوى إعطاء مصر دستورًا يحدد صلاحيات والتزامات الخديو والوزارة ومجلس النواب. وبتاريخ ٢٣ مارس ، كتب المسيو سيينكييفتش : "إنه يسعى أيضًا لعمل توازن مع تأثير عرابى . وسينْفَضُّ مجلس النواب يوم ٢٦ من هذا الشهر، وقريبًا سيجد عرابى نفسه محرومًا من الأداة الضرورية لإجراء تعديل وزارى" .

لقد كسب عرابى الاستفتاءات الشعبية بفضل إخلاصه وبلاغته وجراءته، ولكن تم استبعاده – عمليًا – عن الحركة منذ انتخاب مجلس النواب . ولكن مذكرة ٧ يناير – "المذكرة المشتركة" – التي كان من المفروض أن يتبعها تَدَخُّل عسكري، جعلت عرابي يُتَوَّج بأكاليل الغار من جديد : لقد كانت نخبة البلاد ترى أن عرابى لا يُجسِّد الثورة ولا أفكارها المؤثرة . ولكن عندما دَخَلَت الثورة مرحلتها الحاسمة، واتخذت شكل الصراع المسلح ضد الأجنبي ، أصبح هذا الجندي الوطني – عرابى – هو الزعيم الذي يعترف به الجميع تلقائيًا . وبالإضافة إلى ما سبق ، ففي الاجتماعات الشعبية ، كان الناس يطلقون عليه لقب "غاريبالدى مصر" . وهذا اللقب يلخص كل شيء .

وفى هذه الفترة نفسها ، كان محمود سامى هو سيد الموقف فى مصر. وكانت أوربا تدرك ذلك ووجدت فيه أفضل نقطة ارتكاز لها .

ولكن المراقبَيْن انشغلا تمامًا بالمسائل السياسية / المالية : فهاجما النظام الجديد بالمذكرات والتقارير . وبتاريخ ٢٧ مارس ، وَجَّه رئيس مجلس الوزراء رسالة للخديو يُبدى فيها دهشته من استمرار قلق المستشارَيْن بخصوص الضمانات التى قدمتها مصر لدائنيها . وأوْضَح أن المرسوم الخديوىّ - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩م - قد حدد صلاحيات "المراقبة العامة" فى أنها "مؤسسة للرقابة المالية" وأن هناك فرقًا بينها وبين المؤسسات السياسية للبلاد . وبالتالى ، فلا تُوجد أية خشية من أى تأثير ينتج عن وجود نظام جديد قد يضر بعمل المراقبة وصلاحياتها أو يضر بالضمانات التى تقدمها هذه الصلاحيات لدائنى مصر" .

ويعلق المسيو دى فريسينيه بقوله : "إن هذا التأكيد الأخير لم يكن صحيحًا تمامًا. ومع ذلك ، فإننى ما زلت أعتقد أنه كان من الأفضل الابتعاد - مؤقتًا - عن عمل أى ضجة ، مع ممارسة ضغط أدبى على الحكومة ومجلس النواب لكى يظلا على حذرهما . تلك كانت فحوى تعليماتى للمراقب الجديد"[٢٧] .

"ولسوء الحظ ، فقد جاء ذلك متأخرًا"[٢٨] .

وبالتأكيد ، فإن الاندفاع كان قد بدأ فى عهد سلفه جامبيتا . وظلت الثورة مستمرة فى إطار من الحذر منذ السابع من يناير . ولدينا انطباع بأن سياسة إنجلترا فى مصر لم يَعُد بمقدورها "صعود المنحدر" ، فسقطت وجذبت معها السياسة الفرنسية .

وبعد الفقرة التى أوردناها سلفًا ، يقول المسيو فريسينيه : "وبصفة عامة، فقد كانت إدارة محمود سامى نافعة جدًا ؛ لقد مر شهرا فبراير ومارس بهدوء كَذَّب توقعات المراقبَين"[٢٩] .

وأخيرًا ، ها هى شهادة هامة يقدمها لنا المسيو ليكس (Lex) القنصل العام لروسيا فى الإسكندرية - فى مذكرة تفصيلية[٣٠] بتاريخ ٢٧ مارس - للمسيو دى جيرس (de Giers)

– وزير خارجية بلاده – بخصوص الخلاف الناشب بين المراقبَيْن الأجنبيَّيْن والوزراء المصريين : "إن الوزارة المصرية على حق – نظريًا – عندما تقول بأن صلاحيات المراقبَيْن لم تتعدل لأن هذَيْن السيدَيْن ليس لهما سوى صوت استشارى واحد . وكل المسائل يجب أن يُتخذ فيها قرار – فى مجلس الوزراء – بعيداً عنهما . ولكن – عمليًا – كان كل شىء يتم بشكل مغاير ؛ ففى وزارة رياض باشا – وحتى فى وزارة شريف باشا – كانت الوزارة لا تُصَدِّق على الميزانية إلاَّ إذا كانت على هوى المراقبَيْن ، بل إن رأى المراقبَيْن كان هو المرجح، حتى فيما يتعلق بموضوع المصروفات الضرورية التى تحتاجها الحكومة والتى من أجلها تريد اقتطاع الإيرادات غير المخصصة لتسديد ديون الدولة" .

"وأخيراً ، فإن المراقبَين هما سادة البلاد بشكل مُطْلَق . وهذا الوضع قد يكون فى صالح أصحاب الألقاب المصريين ، ولكنه يجرح كرامة المواطنين . وبشكل ما، فقد تَسَبَّب المراقبان فى إثارة الحركات العسكرية التى وقعت فى مصر منذ أكثر من سنة"[31] .

والجزء الأساسى فى الثورة يكمن فى إصلاح الإدارة المتفسخة والفاسدة نتيجة لسيطرة الأجانب عليها . وبسبب "الوضع القائم" ، ولكى لا تُعطى الثورة للأجانب – سادة البلد المستبدين – فرصة لكى يتمكنوا منها ، التزمت الثورة جانب النظام والشرعية : فتصرفت حكومة محمود سامى / عرابى باعتدال مثالى .

وبذلت عدة أطراف محاولات لخلق مناخ من الانقسامات والاضطراب، وكان الحزب الوطنى موضع العناية والاهتمام من هذه الأطراف المتآمرة: أحيانًا من جانب بعض الأوربيين الذين لهم علاقات مع الجانب الرسمى ، وأحيانًا أخرى من جانب السلطان الذى أغْدق على عرابى تشجيعه . واستطاع المستر ماليت "ترويض" شريف باشا عندما نجح ببراعة فى كسب ثقته ، فسقط شريف باشا فى الفخ القديم، وأيَّد مع الخديو البطانة التركية / الشركسية التى تحيط بتوفيق وتتمتع بسلطات غير رسمية .

وكان إسماعيل يسعى لاستعادة عرش مصر ، فانتعشت آماله وحاول الحصول على رضى إنجلترا عنه ؛ فأعلن عداءه للثورة المصرية[32]. أمَّا الأمير حليم –

الذي أُبعد عن العرش بسبب قانون الوراثة الصادر سنة ١٨٦٦م - فقد تصرف على العكس وسعى للحصول على أنصار له في أوساط الحركة الوطنية، ولكنه لم يجد سوى "البروكرز" Brokers وهم نوع من السماسرة أو الوسطاء الموجودين في حاشية عرابي الذي كان يجهل المعاملات التجارية[٣٣] .

ولكن كل هذه العوامل كانت محدودة الفاعلية ولم تكن لتستطيع أن تحرف الثورة عن طريقها أو تجرها إلى الفوضى والارتباك .

ومنذ ذلك الحين ، كَثُر الصخب وتسارع إيقاع الأحداث ، وستبدأ أكثر مراحل الثورة حزنًا حيث لعب الدبلوماسيون الأوربيون دور العملاء المحرضين والمهيجين .

وكان بيسمارك قد اقترح أن يتدخل السلطان تدخلاً مباشراً لتجنب الأزمة سلمياً، ولكن المسيو فريسينيه (الأمين) اعتبر هذا الاقتراح تافهًا . ثم جاءت "المؤامرة الشركسية" لكي تقلب الأوضاع بسبب "رعونة الخديو"[٣٤] . وسعى المستر ماليت لإحداث فتنة وضع خطتها بمفرده بهدف الإيقاع بين الخديو ووزرائه والتعجيل بحدوث الأزمة .

وكانت مجموعة من الضباط الشراكسة قد كَوَّنت تنظيمًا كبيرًا لتدبير مؤامرة لاغتيال عرابي وغيره من قيادات الجيش . وتشكل مجلس عسكري فوري للتحقيق في هذه القضية ؛ فتم سماع أقوال عدد كبير من أعضاء هذا "التنظيم" الذين اعترفوا جميعًا بالاتهام الموجه إليهم ، وأُعلن أن راتب باشا هو مدبر هذه المؤامرة. وعُوقب أربعون ضابطًا منهم بتجريدهم من رتبهم العسكرية ، كما تقرر نفيهم إلى السودان، وكان من بينهم عثمان رفقي وزير الحربية السابق .

وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٢م ، كتب المسيو سيينكيفيتش : "استدعانا الخديو (المستر ماليت وأنا) لمقابلته . والتقى الخديو - أولاً - بالمستر ماليت الذي نصحه بعدم التصديق على الحكم وبدعوة قناصل الدول الأوربية الكبرى للقاء بهم في نفس اليوم" . وبتاريخ ٤ مايو ، ذكر أن "حكومة لندن قد أيَّدت فكرة المستر ماليت التي تحث الخديو على عدم تنفيذ الحكم ضد المتآمرين" .

وكان القنصل الفرنسي – مثل باقي القناصل العموميين – "لا يريد للموقف أن يتفاقم". ولاتقاء عواقب الخلاف الناشب بين القنصل الفرنسي والمستر ماليت، تفاهم المسيو دي فريسينيه مع الحكومة البريطانية وأمّر القنصل الفرنسي في مصر – بتاريخ ٧ مايو – بالتالي : "في حالة نشوب خلاف بين الخديو ووزرائه، يجب عليك – بالاتفاق مع المستر ماليت – أن تؤيد الخديو لأنه هو السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد" [٢٥] .

لقد انزلق المسيو دي فريسينيه ويبدو أنه ترك الساحة نهائيًا للمستر ماليت إما بسبب الضعف أو بناءً على حسابات خاصة به .

وبرهنت الحكومة المصرية على تمتعها بالفطنة والاعتدال ، فسعَت – يوم ٦ مايو – لدى الخديو لكي يستبدل عقوبة النفي للسودان بطرد المتآمرين خارج ولاية مصر مع السماح لهم بالذهاب إلى حيث يشاءون . ولكن الخديو – بناءً على نصيحة المستر ماليت – أبلغ الباب العالي بالموضوع بدون أن يستشير وزراءه، بل إنه أرسل أيضًا للأستانة برقية يعلن فيها خضوعه لأوامر ألباب العالي فيما يتعلق بقضية الضباط الشراكسة وفي أي مسألة أخرى .

وبتاريخ ٨ مايو ، قام رئيس مجلس الوزراء بزيارة قنصل فرنسا للاحتجاج على هذا التصرف قائلاً : "هل ستتسامح فرنسا إزاء تَدَخُّل الباب العالي في الشئون المصرية؟ إن الوزراء مستعدون لمواجهة أي إجراء يحط من شأن مصر ويحولها إلى مجرد ولاية" .

وعندئذ ، اقترح المسيو دي فريسينيه "تخفيف العقوبات بشكل ملائم" دون انتظار رد الباب العالي على هذه المسألة ، وطالب اللورد جرانفيل بـ "العفو التام". ومن هنا نشأ الخلاف بين التعليمات التي تلقاها القنصلَيْن من حكومتيهما. وحسبما قال المسيو سيينكيفيتش فإن "العفو التام يساوي القيام بانقلاب [٢٦]" وأبلغ رأيه هذا للمستر ماليت . وصدر أخيراً مرسوم خديو – بتاريخ ١٠ مايو – يقضي بتخفيف العقوبات الصادرة بحق الضباط الشراكسة إلى مجرد إبعادهم إلى خارج البلاد .

وبعد توقيع هذا المرسوم بعدة ساعات ، ذهب رئيس مجلس الوزراء إلى قصر الخديو "ولامه بعبارات حادة جداً بسبب خضوعه التام لتأثير القناصل الأجانب مع إهماله لشأن حكومته" .

ومنذ ذلك الحين ، بدأت الأحداث تتصاعد؛ نتيجةً لخطة المستر ماليت والخديو الذي حنث بقسمه ، وتم تكريس الانفصال بين توفيق والأمة .

ونظراً لاستحالة التفاهم مع الخديو ، قرر مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البلاد والنظر في شكوى الحكومة ضد توفيق باشا، خصوصًا الشكوى من أخطر شيء فعله الخديو وهو أنه لم يستشر وزراءه وأعلن خضوعه التام والمطلق للباب العالي .

وكان المصريون معادين لأى تدخل أوربى ، وكانوا يرون أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تعدّ بمثابة ضمان ضد الغزو الأجنبي . وعندما طالب توفيق إنجلترا وتركيا بالتدخل في مسألة داخلية بحتة ، فإنه قد أشعل بذلك سُخط الشعور الوطني وأصبح موضوع سقوطه عن العرش مجالاً للنقاش .

لقد أجاد المسيو سيينكيفتش وصف الحالة عندما كتب ، بتاريخ ١٠ مايو قائلاً : "إننا أمام حكومة ثورية . والمسألة المطروحة هي مسألة استقلال مصر" .

وعندئذ ، تفاهم اللورد جرانفيل مع الحكومة الفرنسية ، وقرر "مساندة الخديو بكل قوة" وإرسال السفن الحربية الإنجليزية إلى الإسكندرية "لحماية المستوطنين الأجانب"[٣٧] .

وهكذا لعبت إنجلترا لعبة مزدوجة : ففي مصر ، كانت قضية الضباط الشراكسة التي أثارها الخديو بناءً على نصيحة المستر ماليت ، وتسببت هذه القضية في حدوث انشقاق يُضفي غطاءً شرعيًا على التدخل الأجنبي. وفي أوربا، طالبت إنجلترا بحماية الأوربيين في مصر . وعلى الفور، وبمساعدة الخديو، أثارت مشاجرة في الإسكندرية لكي تبرر استخدام القوة التي كانت أوربا ترفضها .

واجتمع النواب في القاهرة بشكل غير رسمي ولم يألوا جهداً لإعادة التفاهم بين الخديو وحكومته . وخضع البارودي لشعوره الوطني السامي ، فزار الخديو - يوم ١٦ مايو - وبصحبته كل الوزراء ، وأعلن إخلاصه لصاحب السمو، كما أعلن عرابي باشا أنه الخادم المخلص للخديو .

وفي اليوم نفسه ، سجل المسيو سيينكيفيتش ما يلي : "لقد استتبَّ الأمن من جديد. ويجب عليَّ أن أعترف بأنه ، خلال الأزمة ، لم يتصرف جندي واحد تصرفًا يُلام عليه على الرغم من الإثارة التي دُبرت بإتقان . وصَدَرت أوامر مشدَّدَة بهذا الخصوص ؛ وتم دَفع الضرائب بانتظام"[٣٨] .

ولكن ، سبق السيف العَذَل ؛ فقد ارتكب توفيق جريمة الخيانة . وأعلن المستر ماليت استمرار الوزارة "لضمان أمن الخديو الذي تَعَرَّض للخطر نتيجةً لانتشار الأخبار بوصول الأسطول" .

ولكن الوزارة لم تكن مستقرة بل كان بقاؤها مؤقتًا . ويقول البارون دي مالورتي: "نصحت إنجلترا وفرنسا ببقاء الوزارة ، وكان هدفهما الوحيد من هذه النصيحة هو كسب الوقت حتى تصل الأساطيل ، وأعلنتا ذلك بصراحة"[٣٩] .

وأخيراً ، أعلن رئيس مجلس الوزراء - بتاريخ ١٣ مايو- أنه إذا انسحبت السفن الحربية الأجنبية ، فإن قادة الجيش سيرجعون إلى داخل مصر . ولكن بتاريخ ٢٥ مايو حدث ما أثار الذعر الشديد في البلاد ؛ فقد سلَّمت الدولتان مذكرة مشتركة لرئيس مجلس الوزراء تشترطان فيها تنفيذ ما يلي :

"١ - إبعاد صاحب السعادة عرابي باشا عن مصر بشكل مؤقت .

٢ - إرجاع علي باشا فهمي وعبد العال باشا إلى داخل الأراضي المصرية .

٣ - استقالة الوزارة الحالية .

وبتاريخ ٢٦ مايو ، رفع الوزراء استقالاتهم للخديو ؛ ولكنهم ، وفي الوقت نفسه ، احتجوا على خرق حقوق سيادة السلطان ، واتهموا توفيق بمسئوليته عن ذلك نظراً لقبوله بتدخل القنصلين العموميين في شئون مصر . ونَصَحَ القنصلان الخديو توفيق بقبول استقالة الوزارة فوراً .

وأثارت مذكرة الدولتَيْن الاحتجاجات في جميع أنحاء مصر. وبتاريخ ٢٧ مايو، أخبر المسيو سيينكيفيتش المسيو فريسينيه بأن "لواءات وضباط حاميتي القاهرة والإسكندرية أعلنوا للخديو أنهم يريدون بقاء عرابي باشا في منصبه". كما ذكر القنصل الفرنسي أيضاً أن "الهدوء يَعُم أرجاء البلاد" .

وبعد يومَيْن اضطر الخديو لإعادة تعيين عرابي باشا في منصب وزير الجهادية تحت ضغط الرأي العام . وبناءً على طلب القنصلين العموميين، أعلن عرابي أنه يضمن سلامة الأمن العام . وهذا الإعلان هام جداً لأن الخديو والمستر ماليت – منذ تلك اللحظة – سيعملان على إثارة الاضطرابات وتعكير صفو الأمن لإلقاء مسئولية الأحداث التالية على كاهل مصر وعرابي باشا .

وبتاريخ ٧ يونيو ، وصلت لجنة تركية لميناء الإسكندرية يرأسها درويش باشا. فقامت – بهذه المناسبة – مظاهرات حاشدة في المدينة ، وقدم الأعيان وعلماء الدين والنواب عرائض ممهورة بتوقيعاتهم للمبعوث التركي طالبوه فيها بعزل الخديو الذي حنث بوعده والذي لا يجب أن يستمر في البقاء على العرش، حسبما تقضي به الشريعة الإسلامية .

وفي الوقت نفسه ، سعت فرنسا وإنجلترا سعياً حثيثاً لعقد اجتماع في الأستانة : فبتاريخ ٩ يونيو ، كتب المسيو فريسينيه رسائل إلى سفراء فرنسا في برلين ولندن وسان بطرسبرج وفيينا والأستانة والقائم بالأعمال الفرنسي في روما يخبرهم فيها بأن أسعد باشا أبلغه برد حكومته على الملاحظات التي كان قد أبداها له للإسراع بعقد المؤتمر ، وقال : "لقد استخدم سعيد باشا [كذا !!] الحجة التي سبق وأن قدمناها له : أي أن مهمة درويش باشا في مصر هدفها الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo)وتأكيد

سلطة الخديو ، وهذه المهمة قد قاربت على الانتهاء؛ ولذلك فإن المؤتمر يُصبح غير ذى موضوع . فأجبته بأننى أرى ضرورة عقد المؤتمر فى أقرب وقت ممكن؛ لأنه ، إذا فشلت المهمة ، فسنجد بعض القوى تتخذ إجراءات عنيفة تحت ضغط الأحداث . وعندئذ ، لن يستطيع الإجماع الأوربى فعل شىء حيالها" .

لقد كان المسيو فريسينيه يرى الأمور بوضوح وكان على بصيرة من أمره: فضغط الأحداث - الذى سبق وأن أشار إليه - حدث فعلاً . كما أن السير ماليت قد "تَوَقَّع" - فى رسالة بعث بها للورد جرانفيل بتاريخ ٣١ مايو - "حدوث تحالف بين المسلمين والمسيحيين فى لحظة ما" .

وتوقع الخديو توفيق - هو أيضًا - ما سيحدث ؛ ففى برقية بعث بها إلى عمر لطفى باشا - الذى عينه فى منصب محافظ الإسكندرية - ذكر ما يلى: "لقد تَكَفَّل عرابى بضمان سلامة الأمن العام ونشرت الجرائد تعهده هذا . وأعلن عرابى مسئوليته عن استتباب الأمن أمام القناصل . وإذا نجح فى الوفاء بتعهده ، فإن الدول الأجنبية ستضع ثقتها فيه وسنفقد اعتبارنا . وأيضًا فإن الأساطيل الأجنبية راسية فى مياه الإسكندرية ، والمشاعر مهتاجة "والمشاجرات بين الأوربيين والآخرين ستنشب قريبًا" وعليك الآن أن تختار : إما أن تؤدى خدمة لعرابى بإنجاح ضمانه وإما أن تخدمنا"[٤٠].

ولتنفيذ هذه الصدامات والمشاجرات ، كلف المستر ماليت المستر كوكسن (القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية) بتوزيع السلاح على الأوربيين . وكان قنصلا ألمانيا والنمسا غاضبَيْن من المستر ماليت الذى اشتكى للورد جرانفيل - فى برقية بتاريخ ١٤ يونيو - لأن زميليه أبرقا لحكومتيهما قائلَيْن : "إن الوسيلة الوحيدة لتجنب وقوع أفدح الكوارث هى رحيل الأساطيل الأجنبية عن مياه الإسكندرية ورحيلى أنا شخصيًا" (أى رحيل المستر ماليت عن مصر) .

وفى يوم ١١ يونيو ، قام أحد المالطيين - وهو شقيق الخادم الخاص للمستر كوكسن - بقتل مكارى مصرى طعنًا بالسكين لأنه طالبه بدفع الأجر المتفق عليه. وتمت تلك الجريمة أمام قهوة كان يترصد بها يونانيون ومالطيون مسلحون. وهرع المصريون إلى

مكان الجريمة للقبض على القاتل ، ولكنهم لاقوا نفس مصير مواطنهم المسكين . وانتشر الاضطراب فوراً في شوارع الإسكندرية حيث أخَذَ اليونانيون يطلقون نيران أسلحتهم النارية من نوافذ منازلهم على المصريين العُزَّل! ولذلك سنجد أن اليونانيين قد سقط من بينهم ٥٧ قتيلاً بينما خسر المصريون ما لا يقل عن ١٤٠ قتيلاً[٤١] .

هذا هو أصل خرافة "وقوع المذابح ضد المسيحيين" وأسطورة التعصب الإسلامي ضدهم والتي كان هدفهما المؤكد هو تقديم تبرير لأوربا بشأن الاحتلال الإنجليزي المتوقَّع لمصر بحُجة حماية أرواح ومصالح الأوربيين فيها .

وبعد وقوع تلك الأحداث ، أصدر الخديو توفيق قراراً بتعيين عمر لطفي - محافظ الإسكندرية - في منصب وزير الجهادية . وبالتأكيد فقد كان هذا المنصب بمثابة مكافأة له على تقاعُسه عن التدخل لمنع أعمال الشَغَب .

وفي ١٣ يونيو ، توجه الخديو إلى الإسكندرية؛ لكي يضع نفسه فعليًا تحت حماية الأسطول الإنجليزي . وبضغط من قنصلي النمسا وألمانيا ، قام الخديو بتعيين راغب باشا في منصب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ يونيو . أما المسيو فريسينيه، فقد قام - من جانبه - بإرسال تعليمات إلى المسيو سيينكيفيتش - بتاريخ ١٩ يونيو - لكي "لا يُحبط الترتيبات ، حتى المؤقتة منها ، التي قد تسمح بكسب الوقت حتى وصول الحلول التي سيتوصل إليها المؤتمر" .

وعُقد مؤتمر القسطنطينية بتاريخ ٢٣ يونيو . وفي جلسته الثانية - يوم ٢٥ يونيو - وَقَّع ممثلو الدول الأوربية على "بروتوكول النزاهة" ، الذي اقترحه عليهم المسيو دي فريسينيه والذي ينص على : "أن الحكومات - المُمَثَّلة هنا بواسطة الموقعين أبناه - تلتزم بعدم محاولة الحصول على أية مزايا إقليمية ، أو الانفراد بأية مزايا تكون قاصرة على صاحبها فقط، وتلتزم بعدم الحصول على أية مزايا تجارية لرعاياها لا تكون متاحة لرعايا باقي الدول الأخرى" .

إن هذا العقد مُحَرَّر طبقًا للأصول والقواعد المرعية ووَقَّع عليه اللورد دوفرين - بصفته ممثلاً عن بريطانيا العظمى - في احتفال مهيب .

وفي الجلسة الأولى ، أعلن أن هذا المؤتمر قد عُقد "للتشاور بخصوص الإجراءات التي سيتم اقتراحها للتوصل إلى تنظيم شئون مصر" .

وفي تلك الأثناء ، كانت إنجلترا تستعد للتحرك . وبالتأكيد ، فإن المؤتمر قد توقع هذا التحرك ، فقرر - بتاريخ ٢٧ يونيو - ما يلي : "إن كل دولة من الدول الأوربية ستمتنع عن القيام بأي تصرف منفرد في مصر طوال فترة انعقاد أعمال المؤتمر إلاّ في حالة الضرورة القصوى لحماية أرواح مواطنيها" .

ثم ناقش مؤتمر القسطنطينية شروط تدخل عسكري تقوم به تركيا في مصر في الوقت نفسه الذي كان فيه رئيس مجلس الوزراء ودرويش باشا يدعوان الشعب المصري لالتزام الهدوء . وأعلن كبار ضباط الجيش المصري ولاءهم لصاحب العظمة السلطان والخديو .

وعلى الرغم من أن الحالة الطبيعية قد بدأت تعود تدريجيًا للبلاد - بعد الإضطرابات التي أثارها المهيِّجون الأجانب - إلاّ أن الأساطيل الأجنبية ظلت على أهبة الاستعداد للتدخل . وسارعت السياسة الإنجليزية لوضع المؤتمر أمام الأمر الواقع: فتَحَجَّج الأميرال سيمور بأن عرابي باشا يرمِّم الطوابي[٤٢] . وبدأ قصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو[٤٣] .

وفي ١٣ يوليو ، انسحب جيش عرابي خارج المدينة . وفي اليوم نفسه ، أبلغ المسيو تيسو - سفير فرنسا في لندن - المسيو دي فريسينيه بأن "الأميرال سيمور سيقوم بعملية إنزال لألفي جندي إنجليزي على ساحل مصر لمجرد تنفيذ مهمة استطلاع بسيطة" .

وفي يوم ١٥ يوليو ، وَجَّه المؤتمر دعوة رسمية للباب العالي "لإرسال قواته للتدخل في مصر" . ولو كان الباب العالي قد تدخل ، فلربما كانت ستوجد فرصة لتجنُّب احتلال إنجلترا لمصر .

أما فرنسا ، فقد كانت تسعى إما للحصول على تفويض من المؤتمر وإما التعاون مع دولة ثالثة . وكان من حقها أن تشعُر بالقلق من الصراعات التي قد تنشأ في المستقبل بسبب احتمال حدوث احتلال فرنسي / إنجليزي مشترك لمصر، خصوصًا وأن ألمانيا - التي تهدد حدود فرنسا الشرقية - كانت لها مصلحة قصوى في إفساد ما بين فرنسا وإنجلترا[٤١] .

واستمرت الحرب شهرين تقريبًا ، وانتهت عمليًا بهزيمة الجيش المصري في موقعة التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح الجيش الإنجليزي هو الذي يحكم وادي النيل . ويهمنا هنا تحديد الأسباب الأساسية للهزيمة وهي :

١ - كان الاضطراب يسود - عمليًا - صفوف الجيش بعد هزيمته في الحبشة، وكان الجيش ما يزال واقعًا تحت تأثير هذه الهزيمة كما انتشرت الفُرْقة بين صفوفه. وكان من الممكن التخلص من هذا الوضع لو كان المسئولون قد قاموا بالتحقيق في هذه الهزيمة ومعاقبة المتسببين فيها . وأدّى تمتع الأتراك والشراكسة بالحصانة إلى جعلهم يسيئون معاملة المصريين ، وشكَّلوا مع البطانة (التي تحكم من خلف الكواليس) وتوفيق ما يمكن أن نسميه "حزب الأجانب" قبل أحداث الثورة وفي أثنائها .

٢ - تم تخفيض عدد أفراد الجيش بشكل مستمر بحجة التوفير في النفقات، فتعرض للإهمال بسبب تسريح أفراده بأعداد كبيرة مع صرف رواتب هزيلة لمن ظلوا في الخدمة . لقد قام المستر ويلسون "بتشريد" الضباط، بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة . وفيما بعد ، قامت لجنة "المراقبة الثنائية" باتخاذ هذا الإجراء نفسه . وباختصار : فقد تم تخريب الجيش .

٣ - وحسبما قالت الأميرة نازلي بدقة ، فإن عرابي لم يكن "جنديًا ماهرًا وكان ذا قلب طيب للغاية" في حين أن مصر كانت تحتاج لقائد للجيش يتصف بالمهارة والحزم ، كما كانت البلاد تحتاج أيضًا لرئيس حكومة ثوري قادر على أن يثير حمية الطاقة القومية ويشحنها ويُبيد الأعداء الداخليين .

٤ – قام السلطان العثماني بطعن الثورة في ظهرها ؛ فعندما وافق اللورد دوفرين على مبدأ تدخل تركيا عسكريًا في مصر – مع الانسحاب المتزامن للقوات الإنجليزية منها – فإنه (أي دوفرين) أصرَّ – مُقَدَّمًا – على أن يعلن الباب العالي "عصيان" عرابي للسلطان . وقام الإنجليز والخديو بتوزيع هذا الإعلان المشئوم بكميات كبيرة بين صفوف الجيش .

٥ – ارتكب الخديو جريمة خيانة الثورة . وكان يجب على عرابي أن يحدد إقامته في القاهرة منذ بداية تصاعد الأحداث . وفي حوالي منتصف شهر أغسطس، أمر الخديو بتشكيل وزارة شريف / رياض الموالية للإنجليز. واستطاع الخديو استقطاب سلطان باشا الذي كان رئيسًا سابقًا لمجلس النواب ، فقام سلطان باشا بتوزيع أموال الرشاوى الإنجليزية سرًا على بعض زملاء عرابي ، وبذل وعودًا مُغرية للبعض الآخر .

أما أكبر خائن من بين الضباط ، فقد كان يُدْعَى "على يوسف" ، وهو الذي خان عرابي مرتين ؛ الأولى : على ضفاف قناة السويس ، والثانية: في موقعة التل الكبير . وبسبب تواطؤ على يوسف وتآمره مع الإنجليز، استطاع الجيش الإنجليزي مُباغَتَة الجيش المصري وهزيمته .

ويُوجَد أيضًا أبو السعود الطحاوي وهو "عَرَبي"[١] كان يتجسس لصالح عرابي، ولكن المستر بالمر – وهو مدرس للغة العربية في جامعة كامبريدج – استطاع شراءه قبل بدء المعركة(٤٥) :

٦ – وَثَقَ عرابي بالعهود التي قطعها له المسيو ديليسبس ، فأهمل تحصين قناة السويس على الرغم من مطالبة الأوساط المصرية المختصة له بذلك. ولم يكن بمقدور الإنجليز الهجوم من ناحية "كفر الدوار" (لأن المهندس المسئول عن التحصينات – محمود باشا فهمي – كان قد أقام خطوطًا دفاعية قوية للغاية) ، ولا من ناحية

[١] يقصد المؤلف وصفه بأنه "بدوي" [المترجم] .

"البرلس" أو "دمياط" ، فقرروا احتلال قناة السويس وإنزال قواتهم في الإسماعيلية . وبسبب تردد عرابي ، أصبحت القناة تمثل نقطة ضعف في نظام دفاع الجيش المصري .

وعاد الخديو توفيق – أخيراً – إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر "تحت حماية الأجانب" وتم نفي قادة الحركة الوطنية الأساسيين إلى جزيرة سيلان .

ويعلق أحد الإنجليز على هذه الأحداث قائلاً : "إن هذه الحملة كانت خاتمة منطقية لسنوات طويلة من الاعتداء على مصر ، لقد كانت السياسة البريطانية – في مصر – خسيسة في منشئها ، خسيسة في وسائلها ، ثم تُوِّجَت بحملة خسيسة"[٤٦] .

ومع ذلك ، فقد كان لهذه الحرب جانب إيجابي[٤٧] ؛ فهي الحرب القومية الوحيدة التي خاضها المصريون طوال القرن التاسع عشر . ولأول مرة، كان التجنيد شعبيًا ويكاد يشبه الهبَّة الجماهيرية للدفاع عن البلد . وكان الجندي / الفلاح المتعطش للعدالة يناضل ضد الطغاة الأجانب . وفي "التل الكبير" تَدفَّقت المؤن والزاد من كل نوع ومن كل مناطق مصر . وسادت الحماسة التلقائية في كل مكان وكانت بمثابة معركة في سبيل الحرية .

وتَكَوَّنت في القاهرة "لجنة للدفاع الوطني" يرأسها يعقوب باشا سامي – وكيل وزارة الجهادية – عمِلَت بانتظام بالاشتراك مع "اللجنة الوطنية" المُكَوَّنة من كل الأعيان وأصحاب الرتب العليا والأمراء والحاخامات وعلماء الأزهر لدراسة الإجراءات الواجب اتخاذها للصالح العام للبلاد . وفَضَحَت هذه اللجنة – علنًا – خيانة الخديو توفيق "الذي باع الوطن للأجنبي" وأعلنت تجريده من كافة حقوقه المكفولة له بصفته حاكمًا على البلاد .

وفَرَضَ محافظ القاهرة (إبراهيم بك فوزي) ومساعده الكفء (إسماعيل أفندي جودت) النظام في جميع أرجاء مصر[٤٨] .

وفي أثناء هذه الحرب ، لم يتعرض الأجانب في القاهرة لأية مضايقات لا من قريب ولا من بعيد ، بل إن مَنْ احتاجوا منهم للمال ذهبوا لمحافظ القاهرة الذي سارع بمعاونتهم سراً وبلباقة ولطف لدرجة أنه دعم مستشفياتهم[٤٩] .

ولم تكن الروح الثورية المصرية مُعادية للأجانب ولا للمسيحيين ولا للرقابة الأوربية، بل كانت معادية المرابين والمستغلين والمراقبين الماليين الذين عارضوا تشكيل حكومة وطنية[٥٠] نتيجة لسوء فهم خطير .

ولقد كان هدف الثورة الأساسى هو تجنب وقوع الاحتلال الأجنبى (وهو نتيجة طبيعية للسيطرة الأجنبية) وذلك بعمل إصلاحات عاجلة وعميقة فى وقت السلم وبوسائل سلمية . وكان البرلمان هو الأداة القوية التى سيتم بها تنفيذ هذه الإصلاحات .

لكن السير ماليت استطاع إثارة الاضطرابات بمهارة ، منذ تقديم المذكرة المشتركة، وحتى قصف الإسكندرية بالقنابل ، فاستطاع – بذلك – دفع الثورة للدخول فى صراع غير متكافئ – وقبل أوانه – لصد الغزو .

واستطاع الاحتلال الانتصار على الثورة .

هوامش الفصل الخامس

(١) راجع خاتمة كتاب : Egypt under Ismail , By : J.C. McCoan , 1889.

"يقال إن استمرارية السياسة من بديهيات الدبلوماسية العلمية . فإذا كانت هذه المقولة حقيقية ، فإن حكامنا - المحافظين والليبراليين - كانوا عمليين الغاية طوال الثلاثة عشر عامًا الأخيرة فيما يتعلق بشئون مصر ؛ فعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم في كل ما يتعلق بباقي المسائل الاستعمارية، فقد ظلوا متفقين تمامًا على اعتماد سياسة الـ bondholders في وادي النيل. وكان يجب علينا الحصول على مصالح وطنية أخرى أكثر أهمية في مصر. ولكن منذ مجيء لجنة كيف ، أصبح من المعروف أن هذه المصالح باتت مرتبطة بمصالح عملاء جوشن وأوبنهايمر ذوي النفوذ الكبير . وهذا النفوذ يصبح أكبر خارج البرلمان مع اللورد بيكو نسفيلد واللورد سالسبيري - من جهة - والمستر جلادستون من جهة أخرى . وهذا هو التفسير الوحيد المقبول للسياسة التي اتبعتها إداراتنا المتعاقبة تجاه مصر منذ سنة ١٨٧٥م .

(٢) من رسالة منشورة في جريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠م. (في مجموعة تحت عنوان : the Egyptian Question تأليف : Samuel Baker سنة ١٨٨٤م) .

(٣) كان البارودي - رئيس الوزارة الوطنية في أثناء الثورة - هو الوحيد الذي صاغ هذه الفكرة في قصيدة وجهها للخديو توفيق بمناسبة جلوسه على العرش عندما كان موضع آمال البلاد .

(٤) De Freycinet , La Question d' Egypte , 1905.

(٥) راجع مجلة Le Siècle بتاريخ ١١ إبريل ، مقال مراسلها في القاهرة المؤرخ بـ ٢ إبريل سنة ١٨٨١م .

(٦) يقول المسيو دي فريسينيه في كتابه Souvenirs , 1878 - 1893 ما يلي : "جاءت سنة١٨٨٢م ووجدنا أنفسنا في وضع الدائنين القلقين على قروضهم، ونستطيع الاعتراف - الآن - بأن هذه المشكلة المالية هي التي أوحت لنا بسياستنا الدبلوماسية التي اتبعناها . لقد كان اهتمامنا منصبًا على حماية مصالح الأفراد . وهذا شيء يستحق الشكر . ولكنه كان يتخطى أحيانًا المصلحة العامة والدائمة لفرنسا" .

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١م ، كتب مراسل مجلة Le Siècle من الإسكندرية ما يلي: "إن المسيو دي بلينيير بعيد جدًا عن أن يكون جمهوريًا، وهو يهتم للغاية بمصالح أخرى أهم من مصالح مَنْ يمثلهم . وقال عنه إسماعيل : "إن هذا المندوب سيجمع ثروته وثروة الجيزويت من مصر. إنه يريد أن يملأ بيتي بهم" . وفي رسائلي التي بعثتُ بها في سنة ١٨٧٩م ، ستجدون هذه العبارة التي أصبحت عبارة تاريخية منذ ذلك الوقت" .

(مقتطف من مجلة Le Siècle الصادرة في ٨ مارس سنة ١٨٨١م) .

وفي مقالين نشرتهما جرائد تلك الفترة ، يذكُر المسيو جول دي جيري أن المسيو دي بلينيير قد تم تعيينه

بناءً على إصرار اللورد بيكونسفيلد . وسنذكُر هنا بعض المقاطع الأساسية لهذيْن المقالَيْن :

أولاً : الدائرة السنية : عندما انتهى عقد جوفينكور ، قرر المسيو دى بلينيير تأجير هذه الإدارة (٢٠٠ ألف هكتار) لشركة إنجليزية ، وعارض المسيو دى رينج هذا الإجراء .

ثانيًا : عندما فشل المراقب (دى بلينيير) فى مسعاه ، أراد تعويض الإنجليز بتأجير سكك حديد مصر والملاحة النيلية - لمدة ٥٠ عامًا - لشركة إنجليزية يرأسها الدوق دى سوزرلاند ويُديرها المستر إيستون . وهذا الإجراء كان يعنى تسليم مصر - وهى مقيدة اليديْن والقدميْن - لتكون تحت تصرف إنجلترا . وللمرة الثانية . نجح المسيو دى رينج فى إفشال نوايا دى بلينيير المعادية لمصالح فرنسا .

ثالثًا : رىّ مديرية البحيرة : هذه المسألة كانت مسألة فنية بحتة ، ولم تكن أبدًا مسألة سياسية. ومع ذلك ، فقد كنا نعرف - فى القاهرة - بأنه إذا حصل المستر إيستون على هذا الامتياز ، فسيكون ذلك بفضل الدعاية التى قام بها المسيو دى بلينيير فى مكاتب وزارة الأشغال العمومية" .

(جريدة Le Phare d' Alexandrie عددا : ١ و ٢ مارس سنة ١٨٨١م) .

وظل المسيو دى بلينير فى منصبه فى مصر على الرغم من احتجاجات الجالية الفرنسية ضده، حتى عاد المسيو دى فريسينيه إلى منصبه ، فجاء بالمسيو دى بريدييف بدلاً من دى بلينير سنة ١٨٨٢م ولكن بعد فوات الأوان .

(٧) راجع رسالة من القاهرة بتاريخ ٧ مارس نُشرت فى مجلة L' Europe Diplomatique الصادرة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨١م .

(٨) راجع مجلة Le Siècle عدد ٣ إبريل سنة ١٨٨١م .

(٩) جاء فى مجلة Le Courier de France - بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٨١م - أن جريدة Le Journal d' Egypte موالية للمسيو دى بلينير ، فى حين أن جريدة "الوطن" - العربية - تتبع رياض باشا . ويقول John Ninet فى كتابه Arabi pacha : "كان رياض باشا - تحت إشراف رئيسيه: كولفن ودى بلينيير - هو الذى يُوجه الصحافة الأوربية ، وكان يعرف كيف يُقنعها بوجهات نظره . وهذا الإقناع كان يكلف الكثير . وأيضًا حدَثَ تحول فى موقف جريدتَيْن باريسيتَيْن : فأصبحتا تقفان فى صف مصالح الدائنين مقابل حصولهما على مبلغ ٦٠٠ ألف فرنك سنويًا . ولكن الأمة الفقيرة كانت تدفع بسخاء ولم تُستَشَر أبدًا فيما يحدث. وأيضًا فإن الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر قد لقيت العناية نفسها : فجريدة L' Egypte - الموالية للمراقبة الثنائية - زادت من كمية نفاقها لدرجة أنها خصصت ستة أعمدة ذكرت فيها هدايا الزفاف التى قُدمت للعروسَيْن بمناسبة زواج المستر فيتزجيرالد (الذى كان يعمل فى وظيفة محاسب بـ "صندوق الدَّيْن العام". وكان مرتبه يبلغ ٨٠ ألف فرنك ، وكان موظفًا سابقًا فى الهند)" .

ثم أضاف المؤلف - فى الهامش - أنه "بعد رحيل رياض والإطاحة به، تم العثور على آثار هذا الدعم المالى - الذى كان يقدمه للجرائد - ووثائق أُخرى من هذا النوع فى أوراق هذا الوزير ، ووصل كل هذا إلى يد شريف باشا عن طريق عرابى وسلطان باشا" .

ومن المعروف أن شريف باشا قد ألغى ترخيص جريدة "L' Egypte" فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢م . لأنها اتهمت النبى محمد بأنه كان نبيًا مزيفًا مما أثار سخط الرأى العام ضدها .

(١٠) راجع "L' Estafette" عدد ٢٦ إبريل سنة ١٨٨١م .

(١١) رسالة لجريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر مذكورة في كتاب : .The Egyptian Question , 1884

(١٢) مذكرات محمد عبده (غير منشورة) .

(١٣) عندما ركّز عرابي على مطلب الدستور ، فإنه كان يهدف أولاً لتأمين نفسه وتأمين زملائه : ففي الفترة التي مرّت بين شهري فبراير وسبتمبر ، كان الضباط مُعرّضين - في كل لحظة - للمؤامرات التي تحيكها ضدهم السلطات ، وكانت حياتهم مُعرضة للخطر بشكل دائم. ولذلك، كان لا بد من التحرك لإسقاط النظام ومعاونيه من الأتراك والشراكسة. وكان وجود البرلمان كفيلاً ببداية عهد جديد من السلام والعدالة .

وبتاريخ ٢٣ سبتمبر ، كتب المستر ماليت للورد جرانفيل معلقًا : "كانت حركة شهر فبراير نتيجة للإهمال النسبي - أو بالأحرى نتيجة للإهمال الكامل - للإصلاحات الضرورية في الجيش، في حين أن باقي أفرع الإدارة حظيت بنوع من الاهتمام والعناية . وبدلاً من أن تهتم الحكومة جديًا بالنظر في الشكاوى التي قُدمت لها ، فإنها أثارت الشك، وعاملت الحكومة الضباط - الذين رفعوا العريضة - بطريقة محسوبة للغاية تهدف لتدمير أي ثقة في الخديو والحكومة ... وأُخذ جواسيس الحكومة يحومون بشكل مستمر حول منازل الأميرالايات، وفي ليلة ٩ سبتمبر ، أكد رياض باشا أنه يسيطر على الموقف وأن خطر حدوث حركة عسكرية لم يعد موجودًا (Egypt , No. 3 , 1882) . وللحصول على المزيد من المعلومات، علينا مراجعة مذكرة المستر ماليت المذكورة أعلاه، وأيضًا مراجعة رسالة من الأميرالاي أحمد عرابي للمستر كوكسُن بتاريخ ٩ سبتمبر . وهذه الرسالة موجودة في الكتاب الأزرق، وكذلك مراجعة مذكرة عرابي باشا لمحاميه التي سننشرها بشكل منفصل (ملحوظة المؤلف) .

(١٤) Wilfrid Blunt, Secret History of the English Occupation of Egypt.

(١٥) رسالة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م وجهها المسيو سيينكيفتش إلي المسيو جامبيتا (Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte)

(١٦) رسالة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٢م موجهة للوكيل الفرنسي في القاهرة .

Documents Diplomtiques.

(١٧) قال المسيو دي فريسينيه في مذكراته أنه في عشية استلام جامبيتا لمقاليد السُلطة في فرنسا، أصر جامبيتا - في أثناء لقائه به - على مناقشة المسألة المصرية قائلاً: "إنني متفق مع إنجلترا: فأوربا لامبالية وستتركنا نتحرك بدون رد فعل من جانبها . لقد قمت بإعداد قوات للإنزال وهي موجودة الآن على ساحل إقليم بروفانس ويبلغ عددها ٦٠٠٠ رجل من مشاة البحرية، ونستطيع دفعها إلى سواحل مصر في غضون بضعة أيام . ولو كنتُ قد بقيت في السلطة ، فإن هذا الأمر لم يكن ليستغرق وقتًا طويلاً، فجوجار كان مستعدًا. إنني أنصحك بألاّ تتأخر" .

(De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1892).

(١٨) راجع (Author's diary) في كتاب :

Egypt , Native rulers and foreign interference.

(١٩) راجع كتاب: Modern Egypt .

(٢٠) راجع كتاب : "Khedives and pachas , by one who knows them well" 1884 .

(٢١) العبارة للورد كرومر .

(٢٢) رسالة بتاريخ ١٦ يناير من القنصل الفرنسي للمسيو جامبيتا .

(٢٣) راجع : De Freycinet , "la Question d' Egypte" 1905.

(٢٤) توجد عدة شهادات عن محمود سامي البارودي نذكر منها :

(أ) "كان محمود سامي واحداً من أوائل الذين مهدوا الأذهان للحركة الوطنية منذ عهد إسماعيل. ويعترف العديد من قيادات الحزب الوطني (النديم ومحمد عبده وحتى عرابي نفسه) بأنهم استمدوا الكثير من قوتهم بفضل المساعدة والمثابرة اللتين قدمهما لهم البارودي. وحاول إسماعيل باشا إغراءه لترك الحزب الوطني ولكنه رفض قبول أية أموال... أمَّا على المستوى الذهني ، فقد كان متفوقًا جدًا على عرابي".

(Blunt , "Secret History...")

(ب) "كانت عقلية محمود سامي راقية جداً ، وكان يتصف بالحيوية وإلى حد ما بالطموح؛ ولذلك، فإنه كان يستكمل النقص الموجود عند عرابي : فقد كانت طبيعة عرابي الساكنة تتطلب وجود نوع من التحريض في المواقف الصعبة".

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

(ج) "استفاد محمود باشا سامي من احتكاكه بالأوربيين أكثر من عرابي : فقد كان أكثر من عرابي انغماسًا في السياسة والدبلوماسية الحديثتين ، وكان أكفأ وأكثر ثقافة من وزير حربيته السابق . ولكن كان ينقصه هذا الشعور المكثف والوطنية المترفعة تمامًا عن الأهواء والمزايا الفطرية التي كانت لدى عرابي، هذه الصفات التي ينتج عنها تأثير جذاب للشخصية لا يمكن مقاومته".

(Broadly , "How we defended Arabi and his friends").

(د) "كان محمود سامي هو روح التمرد ومرشده من البداية وحتى النهاية".

Colonel Chaille - Long bey , "les Trois Prophètes".

(هـ) "كان أذكى شركاء عرابي وأيضًا كان قدوته السيئة".

(Lord Milner , "l' Angleterre en Egypte").

(و) "كان أذكى رفاق عرابي" (حسن موسى العقاد ، في مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(ز) "كانت له طموحات غير محدودة" (إبراهيم الهلباوي بك ، في مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م).

(ح) "كان ذكيًا ولكن كانت لديه طموحات" (إبراهيم باشا سعيد ، في مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٥أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(٢٥) (أ) توجد عدة شهادات عن محمد عبده ، نذكر منها : "كان محمد عبده يتمتع بذكاء ملحوظ، وأصبح في وقت قصير هو المستشار المسموع الكلمة لدى الثوار" . "كان هو سقراط فلسفتهم وبيسمارك سياستهم" . "وعلى الرغم من آراء محمد عبده البعيدة إلى حد ما عن الآراء الإسلامية التقليدية ، إلا أنه كان يحظى بتأثير كبير في أوساط علماء الدين والطلاب، وساهم كثيراً في التقريب بين العسكريين والمدنيين الذين اكتسبوا الأفكار الغربية".

Blovès , "Français et Anglais en Egypte".

(ب) "ربما كان الشيخ محمد عبده هو الرجل الأكثر موهبة – لحسن حظه – بين الوطنيين المصريين . وبدون شك ، فقد ساهم كثيراً في تحويل الرأي العام لكي يصبح عاملاً فعالاً لتحقيق التقدم في مصر . وشخصية محمد عبده مثال للقوة الذهنية التي يغطيها الضعف النفسي والجسماني أحياناً. وحتى وقوع "تمرد" عابدين ، كانت آراؤه معادية تماماً لآراء عرابي. ولكن منذ أحداث شهر سبتمبر ، أصبح محمد عبده مؤيداً لعرابي الذي صار زعيم مصر كلها بعدما كان زعيماً للجيش فقط".

Broadly , "How we defended Arabi and his friends".

(ج) يقول عنه أحد أصدقائه القدامى : "كان محمد عبده أفضل مريدي جمال الدين الأفغاني. وكان أيضاً مستشار الحركة الثورية التي لعب فيها دوراً عظيماً. ولكنه – رغم ذكائه – كان عديم التَّبَصُّر ووثق – أكثر من اللازم – برجال سُذَّج" (لقاء أجراه المؤلف مع إبراهيم بك الهلباوي بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(٢٦) نورد هنا نص المادة ٣٤ ، وهي إحدى المواد الخاصة بالميزانية : "لا يحق – بأي حال من الأحوال – لمجلس النواب مناقشة موضوع الجزية التي تُدفع للباب العالي، ولا موضوع خدمة الدَّيْن العام ، ولا أي التزام على الدولة يكون ناشئاً عن الدين العام أو قانون التصفية أو الاتفاقيات المعقودة بين الدول الأجنبية والحكومة المصرية" .

(٢٧) كان المسيو بريديف (Bredif) قد حل مكان المسيو دي بلينيير .

(٢٨) M. De Freycinet , "la Question d' Egypte."

(٢٩) (أ) "منذ تشكيل وزارة محمود سامي ، سارت الشئون العامة بسلام وبرهنت على الكفاءات المؤكدة للعنصر المصري ... وسيرى أقل الناس ملاحظة أن اعتدال وذكاء الوطنيين المصريين قد برهنا على كذب ما يُقال عن ضرورة وجود جيش من الموظفين الأجانب في مصر يقبضون مرتبات هائلة. واقتنع مجلس النواب بذلك ، فأصدر قرارات عديدة تقضي بتشكيل لجان التحقيق، خصوصاً بشأن مصلحة المساحة، وإدارة الجمارك. وهاتان اللجنتان كانتا تحت رئاسة نزيهة وذكية ، وأكدتا تماماً أن مخاوف المستر ماليت والمراقبين كانت في محلها . وهذه المخاوف كانت بخصوص احتمال قيام مجلس النواب بالاستغناء عن خدمات كبار الموظفين الأوربيين . وفي السنوات الخمس الأخيرة ، كانت إيرادات الجمارك أقل من إيرادات السنوات الخمس التي سبقتها. أما مصلحة المساحة ، فقد ثبت للجنة عدم جدواها" .

(John Ninet ,"Arabi Pacha").

(ب) وأدّت الهجمات الموجهة ضد مصلحة المساحة إلى تشكيل لجنة تحقيق - بتاريخ ١٣ مارس - يرأسها فرنسي هو لارمين باشا" .

(Biovès , "Français et Anglais en Egypte").

(ج) "وتتويجًا لهذا العمل ، قام هذا المالي الممتاز (ريفرز ويلسون) بوضع الدائرة السنية تحت إدارة الرهن لضمان تبديد قرض تم عقده بشروط تعسفية لصالح فئة قليلة الأهمية من الدائنين . وكان أحد بنود هذا العقد يُلزم الخزانة المصرية بتغطية العجز المحتمل ..." .

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

(د) "استفاد الوطنيون من وجود عجز بلغ ٥ ملايين جنيه في ميزانية الدائرة - رهن قرض روتشيلد - فقاموا بتهديد هذه الإدارة" .

(Biovès , Op. Cit).

(هـ) "في البداية ، كانت هناك مسألة الإصلاحات . والآن ، أصبحت الصحافة حرة ، فبدأ الهجوم على التجاوزات الضخمة والعديدة (الظلم في فرض الضرائب الذي كان لصالح الأوربيين على حساب السكان المحليين في عهد الإشراف المالي الأجنبي؛ تعدد الوظائف العليا بدون داع والتي يشغلها كلها الأجانب : سيطرة الأجانب على إدارة السكك الحديدية، وإدارة الأملاك التي أصبحت تحت أيدي ممثلي بنك روتشيلد؛ وفضيحة دعم المسرح الأوربي - في القاهرة - بمبلغ ٩ آلاف جنيه سنويًا على الرغم من فقر البلاد)" .

(Blunt , "Secret History...").

(٣٠) راجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte , 1882.

(٣١) هذه الشهادة يؤكدها ما ذكره فقيه القانون العالمي المسيو دي مارتنس الذي لخص كل المسألة - من سنة ١٨٧٩ حتى سنة ١٨٨٢م - في السطور التالية : "تسبب التدخل المستمر للمراقبين العموميين - الإنجليزي والفرنسي - في كل الشئون الداخلية في وقوع ثورة عسكرية ، كما هب كل المصريين تحت قيادة عرابي باشا" .

(De Martins , "Traité de droit international").

كما تحدث المسيو دي فريسينيه عن أماني المصريين بقوله: "وأخيرًا، وبدون أن نصل إلى الدستور الذي أصدرته حكومة برلمانية ، فقد كان من الحكمة العمل على توسيع اختصاصات مجلس النواب - إلى حد ما - خصوصًا فيما يتعلق بإعداد الميزانية. ولكننا لم نر في مصر سوى الدائنين، ولم تكن هناك سوى مصلحة وحيدة تلغي ما عداها من مصالح ألا وهي : مصلحة الدائنين الأجانب فقط .

"ولم يفكر أحد في أن هذه الملاحقات القضائية المستمرة ، وهذا التدخل المتكرر (الذي أدى إلى وقوع حركة البلاد بين أيدي الأجانب) سوف يؤديان على المدى الطويل إلى جرح مشاعر الشعب حتى ولو كان معتادًا على الاستكانة منذ زمن طويل" .

("La Question d' Egypte").

(٣٢) بالنسبة لرجال الثورة ، كان عهد توفيق لا يفترق عن عهد إسماعيل بل كان امتداداً له؛ ولهذا السبب ، أدانت الثورة إسماعيل . وأفضل برهان على هذه العقلية، هو أننا سألنا رجال ثورة سنة ١٨٨٢م – والذين ما يزالون أحياءً – عن الأسباب العامة لنشوب هذه الثورة، فوصفوا لنا ظلم إسماعيل وقهره كما لو كان إسماعيل ما يزال جالساً على العرش عند قيام الثورة، ووصف لنا حسن موسى العقاد حالة عدم الأمان التي كانت تُخَيِّم على حياة المواطنين في عهد إسماعيل، أي قبل نشوب الثورة ، قائلاً : "مَنْ كان يرجع إلى منزله ليلاً لم يكن يضمن ما سيحدث له في الغد" .

وحتى توفيق نفسه يؤكد هذه الحالة التي كانت سائدة المستر بتلر: "سيندهش الناس في أوربا إذا عرفوا حقيقة شخصية إسماعيل باشا وتاريخه، ولكن هذا الزمن المتوحش قد انقضى بفضل الله" .

(Butler , "Court life in Egypt").

وربما كان هذا هو السبب الأساسي في كراهية إسماعيل للثورة (ملحوظة المؤلف) .

(٣٣) هما . حسن موسى العقاد والشيخ حسن العدوى .

(٣٤) هذا التعبير ذكره المسيو فريسينيه في كتابه : .("La Question d' Egypte")

(٣٥) راجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte 1882.

(٣٦) رسالة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢م موجهة للمسيو فريسينيه :

Documents Diplomatiques.

(٣٧) راجع رسالة المسيو تيسو (Tissot) سفير الجمهورية الفرنسية في لندن – إلى المسيو دي فريسينيه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ وهي موجودة في :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte.

(٣٨) نفس المرجع .

(٣٩) راجع : .("Egypt , Native rulers and forign interference")

(٤٠) راجع :

أ – Broadly : "How we defended ..."

ب – . T. Rothstein , "Egypt's Ruin"

(٤١) راجع التفاصيل في كتاب : (L' Egypte et L' Europe) وهو من تأليف قاض سابق في المحاكم المختلطة ، وراجع – على وجه التحديد – ما جاء في كتاب : "L' Egypte sous l' occupation anglais" تأليف : H. Resener .

(٤٢) كانت كل أعمال التحصينات قد توقفت بناءً على أمْر صاحب الجلالة السلطان. ولمزيد من التفاصيل راجع (Documents Diplomatiques) حيث يوجد نص بلاغ شفوي أرسله منير بك – كبير مترجمي الديوان السلطاني – لمترجمي الدول الست الكبرى بتاريخ ١٢ يوليو .

(٤٣) كلّف اللورد جرانفيل سفيره في باريس بإبلاغ المسيو دى فريسينيه بأن "الحكومة البريطانية تعدّ هذا الإجراء بمثابة دفاع شرعي عن النفس، ولن تكون له أية عواقب ، وهو لا يُخفى أيّة نوايا مُبيَّتة من جانب الحكومة البريطانية" .

(٤٤) راجع كتاب : (Chapters of my official life, 1916) تأليف : (Sir Rivers Wilson) وجاء فيه :

"مهما كانت ميول المسيو دي فريسينيه، فإنه تردد في قبول فكرة إرسال عدد كبير من القوات الفرنسية بعيداً عن فرنسا بسبب الخوف والشك من التهديد الألماني. وكان هذان العاملان يلقيان بظلالهما على الدبلوماسية الفرنسية . فقام باستشارة المسيو ديليسبس. وكان المسيو ديليسبس لا يهتم إلاّ بأمن قناة السويس ومصالح المساهمين فيها الذين سيتضررون من وقوع أية عمليات حربية . واستطاع ديليسبس deLesseps إقناعه بالصعوبات الجمة التي تعترض تنفيذ هذه الفكرة : فهي تتطلب توفير ٥٠ أو ٦٠ ألف جندي للقيام بحملة قد تستغرق ستة أشهر وربما أكثر. إن هذا الرأي الذي قدمه شخص في أهمية ديليسبس كان له تأثير عظيم على دى فريسينيه ؛ ولذلك ، أصدر أمراً بسحب الأسطول الفرنسي من ميناء الإسكندرية قبل قيام الأسطول الإنجليزي بقصف الطوابي المصرية" .

ويقول Bloves في كتابه : "Français et Anglais en Egypte, 1910" إن هذا التحفظ (أي صمت فرنسا عما يجري) ، وربما أيضاً تأثير رجال المال العالميين (الذين كانوا يتمنون بشدة أن تقوم الحماية الإنجليزية بدعم مختلف القروض المصرية) قد شجعا تذبذب مواقف باقي الدول الأوروبية . وكانت النمسا هي الدولة الوحيدة التي حاولت فرض وصايتها على إنجلترا" .

(٤٥) يقول محمد عبده في المذكرات (غير المنشورة) ما يلي : "كان مركز المؤامرات يقع في الإسكندرية، في مكتب أُطلق عليه اسم "قسم المعلومات العسكرية" . وكان يجتمع فيه مجموعة من الموظفين الإنجليز العاملين في خدمة الحكومة المصرية أو من المقيمين فى البلاد. وكان سلطان باشا هو محرك هذا التنظيم . وأدرك سلطان باشا أن توزيع الأموال الإنجليزية باسم الإنجليز صراحةً لن يؤدي إلى نتيجة . وبما أنه كان يدرك سطوة المال على النفوس، فقد قام بتوزيعه باسم الخديو والسلطان . وكذلك ، فإن سلطان باشا قد اختار شخصاً كان موضع ثقة عرابي ، هو أبو السعود الطحاوي ، لكي يسرب أفكاره من خلاله. وكانت المبالغ المالية التي تم توزيعها تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة جنيهات لشراء الرأس الواحدة . ورفض عرابي باشا الاقتناع بخيانة العرب (أي البدو) له. ونجح أبو السعود الطحاوي في خداع عرابي وغشه : فكان يحرص على إبلاغه ببعض تحركات قوات العدو الإنجليزي ، فيسارع عرابي ويُفْضي له بكل أسراره" .

(٤٦) راجع الكتاب : (Egypt's Ruin) تأليف : (T. Rothstein) .

(٤٧) عن هذه الحرب راجع :

a- Blunt , "Secret history ..."

b- Duse Mohamed , "In the lands of Pharaons."

c- Broadly , "How we de fended Arabi Pacha..."

(٤٨) "حاول اثنان أو ثلاثة من حكام الأقاليم كسب مَوَدّة توفيق بتقليد ما فعله عمر باشا لطفي – حاكم الإسكندرية – وذلك بالتحريض على الاضطرابات . ولكن إبراهيم فوزي وإسماعيل جودت قبضا عليهم وظلوا محبوسين

حتى نهاية الحرب . ومنذ ذلك التاريخ ، لم تحدث أية حادثة مؤسفة" .

(٤٩) راجع كتاب : (Souvenirs anectotiqes du blocus du Caire) ، تأليف : (C. Moll) .

(٥٠) نقدم فيما يلي الخطوط الأساسية لبرنامج الحزب الوطني الذي أرسله المستر بلنت إلى المستر جلاد ستون بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م ونُشر في جريدة التايمز في شهر يناير سنة ١٨٨٢م: "إن الحزب الوطني يعترف بالخدمات التي قدمتها حكومتا إنجلترا وفرنسا لمصر. ويقر بأن المراقبة الأوربية ضرورة للوضع المالي ، وبأن استمراريتها الحالية هي أفضل ضمان لرخاء البلاد . ويعلن الحزب الوطني موافقته التامة على أن الدين الأجنبي مسألة تتعلق بالشرف الوطني للبلاد ، مع أنه يدرك أن هذا الدين قد تم التعاقد عليه – ليس لصالح مصر – ولكن للصالح الشخصي لحاكم غير أمين وغير مسئول والحزب مستعد لمساعدة المراقبين في تسديد كافة الالتزامات الوطنية . ويعتبر الحزب أن الوضع الحالي للأمور هو وضع مؤقت بطبيعته ، ولا يُخفي أمله في تحرير البلاد – تدريجيًا – من أيدي دائنيها. إن هدفه هو أن يرى مصر وقد أصبحت بالكامل بين أيدي أبنائها .

.. والحزب لا يجهل وجود عيوب المراقبة الثنائية وهو مستعد لإعلانها، كما يعرف بوجود العديد من التجاوزات التي ارتُكبت سواء على أيدي الأوروبيين أو غيرهم... ولا يستطيع الحزب أن يفهم كيف يعيش الأجانب في مصر ويستمر استثناؤهم من دفع الضرائب العامة إلى الأبد... ومع ذلك ، فإن الحزب الوطني لا يريد معالجة هذه الأخطاء عن طريق القيام بعمل عنيف ...

وأخيرًا، فإن الحزب الوطني يهدف إلى تجديد معنويات البلاد وعقليتها عن طريق احترام أفضل للقانون ، وتطوير التعليم ، والحرية السياسية ، والحزب يعتبر أن كل هذه العوامل أساسية لحياة الشعب" .

الخــاتمة

كانت حملة بونابرت سبباً فى تعريض مصر للنفوذ الغربى . وتَيَقَّن محمد على من تَفَوُّق الأساليب الأوربية ، فَغَيَّر حياة مصر - بعمق - وأيقظ غريزتها القومية عن طريق إنجازاته الحضارية .

وكان لابد من استمرار هذه الإنجازات على يد خلفائه وبواسطة النخبة المصرية التى تشكلت فى عهده . وفى عهد إسماعيل ، حدث تقدم فى وسائل الاتصالات الحديثة ، وتم حفر قناة السويس مما أثار أطماع الدول الأوربية فى مصر وأدَّى إلى تدفق الأجانب عليها . وفى الداخل ، تتصف هذه الفترة بظاهرة "الغزو التغريبى" التى يُطلَق عليها فى مصر اسم "فترة الانتقال" . ويجُسِّد إسماعيل هذه الفترة بمساوئه التى لا يمكن تجنبها . وقد سَجَّل مسلم ليبرالى من الهند يدعى السيد هُدى بُخْش - الجوانب الصعبة لهذا الانتقال من النظام القديم للنظام الحديث بقوله: "تتصف فترة الانتقال - بالضرورة - بأنها فترة الانحلال الأخلاقى واللامبالاة بالدين إلى حد ما ، والثقافة السطحية والمواضيع التافهة . ولكن هذه المساوئ عارضة ووقتية وسيعالجها الزمن من تلقاء نفسه" .

وبمساعدة بعض الوزراء مثل نوبار ، جعل إسماعيل من "الأوْرَبة" نظاماً للتحول الاجتماعى . ولكن "أوْرَبة" الخديو وبلاطه كانت طفيلية فى الأساس وضارة، باستثناء الإنجازات الحقيقية ، فأثارت احتجاجات المصريين الذين كانوا يتمتعون بقدر من الحكمة . و "زاد من قلقهم - أكثر فأكثر - الطريقة التى رَهَنَ الخديو بها استقلال مصر باقتراضه مبالغ مالية هائلة من الأوربيين، واستنزافه لدماء البلاد بالضرائب التى لا تنتهى ... وفى الواقع ، فقد كافح المصريون ضد العصابة متعددة الجنسيات

التى كانت تضم المغامرين وأصحاب الامتيازات من الأوربيين الذين أوحوا للخديو بمجالات جديدة للتبذير والإسراف. كما ناضل المصريون أيضاً ضد الباشاوات الأتراك والشراكسة - صنائع الخديو - وضد المرابين الأرمن والشوام الذين كانوا أدوات لتنفيذ أغراضه"[1] .

واتصف الجزء الأول من عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧١) بوجود حالة غليان عام فى الخواطر بسبب السخرة ، والضرائب ، ونظام التجنيد الإجبارى، وشطط الخديو وتبذيره ، وسيطرة الأتراك والشراكسة والأجانب الأوربيين، وغياب العدالة ، وانعدام الأمن . وتسببت كل هذه العوامل فى خلق حالة اختمار لعوامل الثورة . ويرجع ضعف حكومة إسماعيل لسببين هما :

١ - الاستبداد .

٢ - ونظام الامتيازات الأجنبية .

ولعلاج مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية ، اقترح نوبار باشا - منذ سنة ١٨٦١م - التوسع فى إنشاء نظام "المحاكم المختلطة" ، ولكن اقتراحه لم يُنَفَّذ إلاّ فى سنة ١٨٧٦م .

ومن ناحية أخرى ، بدأت تتكون حركة فكرية منذ سنة ١٨٧١م ، أى مع وصول جمال الدين الأفغانى إلى مصر . وعملت هذه الحركة الفكرية على تحجيم التدخل الأجنبى والحكم الفردى ، وهما عنصران مرتبطان ببعضهما ، فبذلت جهودها لإعداد الأذهان للمطالبة بإقامة نظام قومى وليبرالى لأنه هو العلاج الوحيد للآلام التى تعانى منها مصر .

وسَعَتْ الحركة الفكرية - أيضاً - إلى إصلاح الوضع الاجتماعى للجماهير عن طريق تقديم تفسير صحيح للدين الذى شوهته الأذهان بالخرافات والتقاليد والقضايا الفقهية الدقيقة طوال قرون الجهل . وفى الوقت نفسه ، كانت الحركة الفكرية تأمل فى الحفاظ على الدين الإسلامى ضد هجمات "التغريب" وذلك بجعله يواكب حركة التقدم .

ومن هذا الاختمار وحركة الأفكار هذه ، وُلد الرأى العام فى مصر فى سنة ١٨٧٧م أثناء الحرب التركية / الروسية . وظهرت صحافة جديدة ساهمت فى تكوين هذا الرأى العام وتأكيد وجوده وإعطائه شكلاً ملموسًا بصفته ضميرًا قوميًا يجب أن يُحسب حسابه . إن البرجوازية - أو طبقة السكان المحليين المستنيرة - ناضلت ضد ظلم طبقة الأتراك / الشراكسة ؛ وفى الوقت نفسه ، ضد التدخل الأوربى. وفى سنة ١٨٨١م، اتخذ هذا النضال شكل ثورة كان هدفها تشكيل حكومة وطنية ودستورية تنشر لواء الحرية والمساواة والعدالة على الجميع .

ولكن الثورة فشلت فى مهمتها الأساسية التى كانت تهدف إلى رفع الدَّيْن الثقيل الذى كان يثقل كاهل مصر ، بل إنها - ويا لسخرية القدر - قد شجعت بشكل ما هذا التدخل الأجنبى الذى كانت تخشاه بشدة . وتحملت الثورة - بأسى - ثقل الهزيمة .

لقد كانت الثورة ثورة شعبية ولكنها لم تكن عميقة بالقدر الكافى الذى يسمح لها بالتخلص سريعًا من نتائج الهزيمة والنهوض لمحاربة الاحتلال بلا هوادة. كما أنها - أيضًا - لم تكن بسطحية لدرجة أن تنطفىء وتدفن مثلها الأعلى .

لقد ملأت نسمة الأمل والثقة كل الأفئدة ؛ فالفكرة القومية قد تشكلت ولا ينقصها سوى زعيم قادر على تجميع القوى المتفرقة لكى يُكَوِّن منها قوى جديدة يوقظ بها النفوس ، وكان مصطفى كامل هو هذا الزعيم المنتظر . وأنشأ مصطفى كامل "الحزب الوطنى المصرى" ، وهو أول حزب منظم له برنامج مُحَدَّد وزعيم مُعْتَرَف به(٢). ومنذ سنة ١٨٩٦م ، أى منذ بدايات حكم الخديو السابق عباس حلمى، بدأ هذا الزعيم الوطنى النشط - مصطفى كامل - حملة دعائية ضد الاحتلال الإنجليزى .

وفى تلك الفترة ، أى منذ الاحتلال ، لم تَعُد الأقلية التركية / الشركسية تُشَكِّل عنصرًا منعزلاً عن المصريين ؛ فالمصريون : العنصر السائد فى البلاد - قد استوعبوا هذه الأقلية إما بالمصاهرات المتكررة معهم ، وإما بالتحول البطىء بفعل عامل الزمن ، فذابت هذه الأقلية فى الكتلة السكانية المتجانسة .

وتم الاتصال بأوربا بشكل أوسع وعلى أسس أكثر صحة. وكانت البرجوازية المستنيرة تستمد عناصرها الأكثر حيوية من بين المحامين (الذين زاد عددهم بفضل إعادة تنظيم المحاكم المحلية) والصحفيين الماهرين . وبمرور الزمن، امتد مجال نشاط هذه البرجوازية المستنيرة فشمل المدن ووصل إلى القرى، ووجدت في شباب المدارس النشط المحرك الأساسي للحركة القومية ، لكنها احتفظت لنفسها بالقيادة.

ثم وقعت الحرب العالمية الأولى ، وكانت النفوس في مصر مُهيأة لتَلَقّي الإنجيل الجديد لحقوق الشعوب . وكانت كل طبقات الشعب المصري تعاني بشدة من الحماية – المفروضة منذ سنة ١٩١٤م – ومن نظامها طوال فترة الحرب، مما ساعد على تراكم الأحقاد وأسباب السُخْط على السيطرة الأجنبية في أوساط الفلاحين ونخبة البلاد معًا. ومن المفيد – هنا – أن نذكُر أنه توجد في مصر علاقات وثيقة بين مختلف الطبقات ، وأن الأرستوقراطية الفكرية وأرستوقراطية مـــلاك الأراضي ينتميان – في الواقع – إلى البرجوازية الكبيرة التي لها علاقات متينة مع الشعب لأنها نبتت مثله – مباشرة – من أرض مصر. وفي هذا البلد الزراعي، فإن البرجوازي ليس سوى فلاح مستنير، ومهما كان مستوى تربيته وعاداته، فإنه ينتمي لأسرة من الفلاحين. وبعبارة أخرى، فإننا نجده "ذو نكهة محلية" تميزه عن غيره .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأُعلنت الهدنة ، اندلعت حركة عميقة وغير مسبوقة في تاريخ مصر الحديثة ، واتخذت صفة "الثورة القومية" التي تبلورت في "الوفد" – الذي وكلته الأمة للدفاع عن القضية المصرية : تلك هي ثورة سنة ١٩١٩م التي تطورت تطورًا طبيعيًا .

إن شعب وادي النيل – المسالم للغاية – أصبح يميل للنضال الذي يحرك كل طاقاته الكامنة فيه منذ قرون ؛ ففي مجال السياسة ، ابتعد عن الاستكانة الشرقية التي قد تُنسب – خطأً أو صوابًا – لمناخ الإسلام أو لروحه . وهذا الميل قد انتقل إلى مجال الاقتصاد : فحارب غياب روح المبادرة الملحوظ – إلى حد ما – لدى البرجوازية في مجالات البنوك والاقتصاد والصناعة التي كانت حكرًا على الأجانب فقط .

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م ، أعلنت إنجلترا إلغاء الحماية عن مصر واعترفت باستقلالها إلاَّ أن وجود "التحفظات الأربعة" يجعل هذا الاستقلال نوعًا من "الاحتلال المستتر" وستجرى ، فى المستقبل ، مفاوضات جديدة بين مصر وإنجلترا ستتناول مطالب المصريين الأساسية الخاصة بموضوعى : الجلاء التام والسودان .

تلك هى الملامح الرئيسية لنشأة الروح القومية المصرية .

هوامش الخاتمة

(١) راجع كتاب : Le Nouveau Monde de L' Islam", 1923, Payot" للمؤلف الأمريكي : Lothrop Stoddard .

وعلى الرغم من وجود أخطاء في التفاصيل ، فإن هذا العمل يحتوي على معلومات عديدة تُفيد كل مَنْ يهتم بتطور الإسلام .

(٢) يقول اللورد ملنر عن الحركة القومية المصرية في سنة ١٨٩٢م ما يلي :

"كانت الحركة القومية – في السنة الماضية – مختلفة تمامًا عنها في زمن عرابي، ولكنها لم تكن هبة تلقائية قام بها الشعب ضد القهر المرفوض" .

(Lord Milner , "L' Angleterre en Egypte").

وكتب اللورد كرومر معلقًا : "كانت أغلبية الفلاحين متعاطفة مع عرابي، ووقفت إلى جانبه لكي يخلصها من المرابين والباشاوات" .

(Lord Cromer , "Modern Egypt").

المراجـــع

سنقدم فيما يلي عرضًا موجزًا لمصادر بحثنا الأساسية . وتوجد في مصر مراجع مهمة ومفيدة مثل كتاب :

"Bibliographie économique , juridique et sociale de l' Egypte moderne (1798 - 1916)" , Le Caire , 1918 . par René Maunier.

وهذه المراجع تعطينا معلومات دقيقة عن الدراسات الخاصة بمصر وعن المكتبات المختلفة الموجودة بها . والمكتبة الوطنية في باريس غنية بالوثائق الخاصة بمصر، ولكن لابد من مراجعة الجدول القديم (الخزانة L : إفريقيا) وهو متعلق بكل الدراسات التي صدرت قبل سنة ١٨٨٤م . وأكثر دقة من الجدول الجديد المصنَّف حسب المواد .

أولاً : الوثائق والدراسات المنشورة :

توجد كمية كبيرة من الوثائق عن مصر مكتوبة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وكلها تخدم التاريخ وتلقى الضوء عليه . ولكن الدراسات التاريخية – بالمعنى الدقيق – قليلة جداً . ويجب علينا أن نذكر أولاً الوثائق الرسمية :

(١) Le livre jaune (documents diplomatiques, Affaires d' Egypte (1880-1882) .

(٢) Le livre bleu (Egypt, correspondence respecting the affaires of Egypt (1876 - 1882).

أما أكثر الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فهي :

(أ) عهد محمد على :

هذه الفترة بالتأكيد هى أكثر الفترات التى تمت دراستها فى فرنسا :

(١) **Clot (A.B.): Aperçu général sur l' Egypte, 2 Vol., 1840.**

(٢) **Gouin (E.) : l' Egypte au xix ème siècle , 1847.**

(٣) **Mouriez (P.): Histoire de Méhémet - Ali, 5 Vol., 1855- 1857.**

(٤) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ٤ أجزاء ط. ١٨٩١ – ١٨٩٦م . وهذا الكتاب يتناول تاريخ مصر منذ سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨٢٠م ويمثل وجهة نظر مصرية يعرضها مؤرخ معاصر للأحداث وشاهد عليها .

(ب) عهد سعيد :

(١) **Merruau (P.), L' Egypte contemporaine de Méhémet - Ali áSaïd pacha (1840 - 1857), 1858.**

هذا الكتاب يدرس بطريقة واضحة ومتعمقة الإصلاحات التى قام بها سعيد والتى تبرز ما يُطلق عليه الإنجليز اسم "العصر الذهبى" ولكنه غير كامل.

وهناك كتابان جيدان يدرسان المصاعب المالية – فى عهد سعيد – التى أساءت إليه فى نهاية عهده :

(٢) **Egypt for the Egyptians, London, 1880** (المؤلف مجهول) .

(٣) **"Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1976", Alexandrie, 1877 Par: J.C. (J. Claudy** هو نفسه)

(ج) عهد إسماعيل :

تمت دراسة بعض المسائل الخاصة بعهد إسماعيل دراسة جيدة : مثل موضوع قناة السويس الذى تناولته دراسة رائعة وحاسمة كتبها شارل رو :

(١) Charles Roux: "L' Isthme et le Canal de Suez. Historique, état actuel", 2 Vol., 1901, 516 et 550p.p.

ولدينا أيضًا موضوع المسألة المالية الذى لا توجد عنه دراسة كاملة نظرًا لتعقده . ومع ذلك ، يمكن مراجعة :

(٢) Mac Coan (J.) , "Egypt under Ismail . A romaince of History, with an append ix of official documents" , 1889.

(٣) Egypt No. 7 (1876). Report by M. Cave on the financial condition of Egypt.

وهذا التقرير مترجم إلى اللغة الفرنسية فى مجلة L' Economiste Français بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٧٦م .

(٤) Seymour Keay (J.) : "Spoiling the Egypians ; A tale of shame told from the british Blue Books", London, 1880.

وحسبما يخبرنا المستر بلنت ، فى تقديمه لكتاب "خراب مصر" ، فإن هذا الكتيب قد أثار ضجة وخلق تيارًا مؤيدًا لمصر فى إنجلترا .

(٥) Rivers Wilson, "Chapters of my official life," London Arnold, 1916.

(٦) Rothstein (Th.), "Egypt's ruin. A financial and administrative record" London, 1910.

(٧) Mulhall, "Egyptian finance. Contemporary Review" October 1882.

(٨) Wilson, (J.), "the eleventh plague of Egypt" Fortinightly Review, xxx viii, 1882.

(٩) Des Michels, "Souvenirs de carrière (1855- 1886)" Paris, Plon, 1901.

(د) عهد توفيق :

ننصح بقراءة دراستين عن ثورة سنة ١٨٨٢م . نظرًا لاحتوائهما على وثائق مهمة . ومع أن هاتين الدراستين تشبهان المذكرات ، فإنه يمكن الاستفادة منهما مع قراءتهما بحذر :

(١) Blunt (W-S) "Secret history of the English occupation of Egypt, being a personnal narrative of events" , 2nd. ed, 1907.

(٢) Broadly , "How we defended Arabi and his friends" , 1884.

ثانيا :

سنقدم فيما يلي دراسات أخرى أو وثائق ضرورية لفهم المسألة المصرية. وقبل كل شيء ، فإننا ننوه إلى ضرورة قراءة الجرائد مثل Times و Le Progès Egyptien نظراً لوجود تعليقات كثيرة حول الأحداث .

(١) Audouard (Mme Olympe), "les mystères de l' Egypte devoilés" 1865.

(٢) Gellion - Danglar (E.) "Lettres sur l' Egypte contemporaine (1865- 1875)" 1876.

(٣) Leon (E.de), "the Khedive's Egypt, or the old house of bondage under new masters", 1877.

(٤) Lane - Poole (Stanly), "Egypt" 1881.

(٥) Bemmelen (P.van) , "l' Egypte et l' Europe , par un ancient juge mixte", 2 Vol. , 1882.

(٦) Blovès , "Français et anglais en Egypte (1881- 1882)" , 1916.

(٧) Malortie (K. von), "Egypt: native rulers and foreign interference", 1883.

(٨) Moberly , Bell : "Khedives and Pachas , by one who knows them well" , London , 1884.

(٩) Lord Cromer , "Modern Egypt".

(١٠) Milner (A.), "England in Egypt," 1892.

(الترجمة الفرنسية سنة ١٨٩٨م) .

(١١) Chaille - Long, "l' Egypte et les provinces perdues," 1899.

(١٢) Pensa (H.), "l' Egypte et le Soudan Egyptien" 1895.

(١٣) Stoddard (Lothrop), "le Nouveau Monde de l' Islam" Payot 1923.

(١٤) Borelli (Octave), "la législation égyptienne annotée" Le Caire, 1892.

وثائق ومقتطفات من الجرائد خاصة بشئون مصر بسنة ١٨٨١م :

(١) بيان "الحزب الوطني المصري" . مترجم عن الأصـــل العربي ، ٤ نوفمـــبر سنة ١٨٧٩م. (في المكتبة الوطنية ، تحت رقم ٥١٦ .b ٣٠) .

(٢) Holenski, (Alexandre), "Nubar Pacha devant l' histoire" 1885.

(٣) Freycinet (de), "Souvenirs (1878 - 1895)".

(٤) Freycinet (de), "la Question d' Egypte" 1905.

(٥) Samuel Baker, "the Egyptian Question" London, 1884.

(٦) Kussel (de), "An Englishman's recollections of Egypt, 1863 to 1887" 1915.

(٧) Penfield (F-C), "Present - day Egypt" 1899.

(٨) Farmance (E.), "Egypt and his betrayal : an account of the Country during the period of Ismail and Tewfick Pachas, and of how England acquired a new empire", 1908.

(٩) Duse Mohamed, "In the land of the Pharaohs. A short history of Egypt - from the fall of Ismail," 1911.

(١٠) About (Edmond), "le Fellah . Souvenirs d' Egypte" 1869.

(١١) Cocheris (J.), "Situation internationale de l' Egypte et du Soudan" 1903.

(١٢) Rhone (Arthur), "l' Egypte à petites journés. Le Caire d' autrefois", 1877.

(١٣) Ninet (John), "Au pays des Khédives, Plaquettes Egyptiennes" 1889.

(١٤) Perrieres (C.des), "Un parisien au Caire" Le Caire, 1873.

(١٥) Ninet (John), "Arabi Pacha" 1884.

(١٦) Dicey (E.), 306"The story of the Khedivate" 1902.

ثالثا : وثائق غير منشورة :

١ - ذكريات عرابى باشا .

٢ - ذكريات محمد عبده .

٣ - ملاحظات محمد عبده .

المؤلف فى سطور

- أ . د . محمد صبرى (السوربونى) (سنة ١٨٩٠ - ١٩٧٨م)

- حصل على ليسانس التاريخ الحديث من السوربون سنة ١٩١٩م

- حصل على دكتوراه الدولة مع مرتبة الشرف من السوربون سنة ١٩٢٤م عن رسالته : «نشأة الروح القومية فى مصر» .

- أول مصرى يحصل على هذه الدرجة العلمية .

- له ٣٣ مؤلفًا باللغة العربية والفرنسية عن تاريخ مصر الحديث والأدب العربى .

المترجم فى سطور

- ناجى رمضان عطية

- وُلد سنة ١٩٥٠م – الجمالية – القاهرة .
- حصل على ليسانس الآداب . قسم اللغة الفرنسية وآدابها . كلية الآداب – جامعة عين شمس -- سنة ١٩٧٤م .
- عمل مدرساً للغة الفرنسية فى المدارس الثانوية بمصر وأبو ظبى .
- عمل مترجماً للغة الفرنسية فى عدة هيئات حكومية فى مصر والسعودية .
- يعمل حالياً مرشداً سياحياً ومترجماً حراً .
- ترجم عدة كتب عن الفرنسية : منها :

١ – المسألة المصرية من بونابرت حتى سنة ١٩١٩م .

٢ – نشأة الروح القومية فى مصر .

٣ – نظرة على مصر فى زمن بونابرت .

٤ – الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل .

المراجع فى سطور

- أ . د . أحمد زكريا الشلق

- وُلد فى طنطا سنة ١٩٤٨م .
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب قسم التاريخ - جامعة عين شمس .
- حاصل على الدكتوراه سنة ١٩٨١م .
- حاصل على «جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية سنة ٢٠٠٦م .
- يعمل حالياً وكيلاً لكلية الآداب جامعة عين شمس .

هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التى تفجرت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

ودار الكتب إذ تحيى ثورة الشباب فإنها تأمل [illegible] تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - زادًا [illegible] ومعرفيًا يذكى معارك النهضة والتحرر بكل [illegible] لنبنى معًا مصر جديدة وطنًا للحرية والعدالة [illegible] كما كانت عبر تاريخها المجيد





دار الكتب والوثائق القومية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة